الديمقراطية الفلسطينية
بين الخطاب والممارسة

منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤-١٩٩٣

عمر عسّاف

الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة

منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤-١٩٩٣

عمر عسّاف

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله - فلسطين

2013

Palestinian Democracy in Discourse and Practice
The PLO 1964 - 1993

Omar Assaf

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2013

ISBN: 978-9950-312-78-4

This book is published as part of an agreement of cooperation
with Oxfam Novib, Netherlands

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ -٢-٩٧٠+ ، فاكس: ٢٨٥ ٠٢٩٦ -٢-٩٧٠+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org
٢٠١٣

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة أوكسفام نوفب، هولندا

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٠٢ - ٢٩٦ ٠٩١٩

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

تمهيد	٥
عوضاً عن المقدمة	٢١
الفصل الأول: البدايات ١٩٦٤-١٩٦٨ الولادة بين الطموح الفلسطيني والقابلة العربية	٣٣
الفصل الثاني: بين الثورة والانقلاب ١٩٦٨-١٩٧٣ ملامح لمرحلة جديدة	٦٥
الفصل الثالث: بين غابة البنادق والإصلاح الديمقراطي ١٩٧٤-١٩٨٢	١٠٥
الفصل الرابع: الشتات ثانيةً إفراط في الفردية والهيمنة ١٩٨٣-١٩٩٣	١٣٣
الفصل الخامس: الاتحادات الشعبية بين الآفاق الجماهيرية وقيود الكوتا الفصائلية	١٧١
الفصل السادس: فتح وياسر عرفات نموذجاً للحالة الفلسطينية	١٩٥
خاتمة: نتائج وآفاق	٢٣٥
الهوامش	٢٤٧
المراجع	٢٥١
الملاحق	٢٦٧

”

تمهيد

ربما كان أحد الأسباب الرئيسة للانقسام الذي عانت منه الساحة الفلسطينية، خلال سنوات خمس، غياب أو ضعف الحياة الديمقراطية في مسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة؛ سواء في فصائل وأحزاب العمل الوطني الفلسطيني منفردة، أو في الإطار الجامع لهذه الفصائل المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية خلال حوالي ثلاثين سنة بين تأسيسها العام ١٩٦٤، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية التابعة لها العام ١٩٩٣. ولعل في ضعف هذه الديمقراطية أو غيابها، تفسيراً لمعظم الانشقاقات التي شهدتها هذه الفصائل خلال العقود الثلاثة أو ربما كلها، ويكفي النظر بشكل عام لقيادات هذه الفصائل لتجد أنها القيادات ذاتها المتربعة على قمة الهرم القيادي منذ إنشائها، ولعل الحل الرباني، وحده، الذي غيّر أمناءها العامين أو زعماءها.

وفي ضوء توقيع اتفاقات إنهاء الانقسام، في القاهرة والدوحة ومكة منذ سنوات حتى الآن، بهدف إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، وبشكل خاص الإطار الجامع للنضال المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، أثيرت مجموعة من الأسئلة بشأن أية أسس وأية ديمقراطية يجري الحديث عنها، وهل يمكن إنتاج الديمقراطية في ظل غياب الديمقراطيين؟

وحتى خلال الحديث عن استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، والدور الذي ساهم فيه حراك الشباب كأحد عوامل محاولات استعادة الوحدة الوطنية، شكل شعار "انتخاب مجلس وطني جديد" كشعار ناظم للحراك الشبابي، استفزازاً لأجهزة السلطة الأمنية، وللتيار الرسمي القيادي في السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينيةأي حركة فتح.[١]

وبالتأكيد جاء على لسان أكثر من باحث في هذا المجال، أن مفهوم الديمقراطية يتطور من مرحلة إلى أخرى، وفي حالتنا الفلسطينية لا يمكن أن يكون مفهوم الديمقراطية متناقضاً وتطلعات الشعب الفلسطيني للتحرر، وإنجاز أهدافه الوطنية، دون أن يعني ذلك أن الفردية أو تجاوزات الهيئات أو عدم تدوير السلطة، يمكن القبول بها، كما لا يمكن القبول بالهيمنة ونبذ الآخر.

صحيح أن الانتخابات هي أحد أشكال الممارسة الديمقراطية، وليست الديمقراطية بكل جوانبها، ولكنها، بشكل أو آخر، تعد أحد مصادر الشرعية للهيئات المنتخبة بشكل ديمقراطي، وهذا بحد ذاته يشكل خطراً أو تحدياً لمفاهيم الهيمنة، أو التفرد أو عدم القبول بتداول السلطة أو بالآخر عموماً، ولعل في هذا نقضاً لمقولة راودت القيادات التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية (الآباء أو الحكماء أو المؤسسون)، ففي رأي أحدهم أن الشرعية التي تستند إليها القيادة التاريخية هي الشرعية الثورية أو شرعية البندقية، وهذه الشرعية لا تنتهي إلا بالوفاة.[٢]

هذا ما مورس خلال هذه العقود الثلاثة في فصائل العمل الوطني، وفي منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يعد صالحاً استمرار الدفاع عنه،وبخاصة في ظل التغييرات التي تشهدها المنطقة العربية، أو ما أطلق عليه "الربيع العربي"، والتي تم خلالها إسقاط نهج ساد الساحة العربية وأخذت تتكشف خفايا هذه الأنظمة وهشاشتها، إلى جانب فسادها، الذي مارسته تحت وطأة القمع وغياب الديمقراطية، في هذه الدول منذ حصولها على الاستقلال السياسي، وتحررها من الاستعمار المباشر، لتدفع ثمن هذه الدكتاتورية والقمع بارتهان وجودها وبقائها بالدور الذي تقوم به في خدمة مصالح الدول الكبرى، على حساب مصالح شعوبها.

صحيح أن العملية الانتخابية ليست المعيار الوحيد للديمقراطية، إذ يمكن أن يكون هناك اضطرار لإرجاء العملية الانتخابية لبعض الوقت، كما حصل في عديد من الثورات، لكن هذا أيضاً لا يبرر احتكار القيادة، والتفرد بها دون رقابة أو محاسبة، دون أن يدعي أحد أن لديه وصفة جاهزة ومحددة لحل هذا الإشكال، والقدرة الحقيقية على قراءة الوقائع بدقة من أجل تحقيق أهداف الثورة.

وفي رأي الكثيرين،فإن الحالة الفلسطينية لم تشكل استثناءً في الساحة العربية، بل كانت امتداداً يتشابه، من حيث الجوهر، مع الأنظمة العربية الرسمية الأخرى، بل ربما تجاوزت هذه الأنظمة من حيث السلبيات، كالفساد، وتغوّل الأجهزة الأمنية، وبخاصة في ظل سنوات الانقسام سيئة الصيت منذ العام ٢٠٠٧ وحتى الآن.

ولأن السلطة الفلسطينية وليد مشوه لمنظمة التحرير الفلسطينية، يحاول هذا البحث فحص الديمقراطية في أنظمة ولوائح وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية خلال المرحلة موضع الدراسة، ومدى تطبيق هذه الأنظمة ونصوصها في الممارسة

خلال هذه العقود، محاولين الاستناد إلى هذه اللوائح الناظمة للعلاقات ودورات المجالس الوطنية الفلسطينية، وآليات تشكيل هذه المجالس، والهيئات المنبثقة عنها: المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية، ومدى مواءمة هذه الآليات والمعايير الديمقراطية، وبالطبع لا بد من الوقوف عند الاتحادات الشعبية التابعة للمنظمة (العمال، الطلبة، المرأة، المهنية،...) لتبين حقيقة التجربة الديمقراطية الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية.

وحتى لا تكون النصوص والأنظمة، وحدها، معياراً لهذه الديمقراطية الداخلية، ينبغي تتبع مسار الممارسة الديمقراطية في القرارات التي تمس القضية الوطنية، والعلاقات بين الفصائل المكونة للمنظمة، والإشارة إلى كيفية ممارسة الديمقراطية داخل هذه الفصائل بشكل عام.

ويحاول البحث:

- إلقاء الضوء على الحياة الديمقراطية في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية بين ١٩٦٤-١٩٩٣.

- تبين مدى القصور في الممارسة الديمقراطية في تشكيل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية.

- تأثيرواقع الحياة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية واتحاداتها الشعبية على جماهيريتها وسعيها إلى تحقيق أهدافها.

- المساهمة في تعزيز المطالبة الشعبية بمزيد من الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية، وفي فصائل وقوى العمل الوطني الفلسطيني.

- توسيع دائرة النقاش حول تقييم المرحلة المنصرمة للنضال الوطني الفلسطيني، لاستخلاص العبر والدروس، بهدف تصويب المسار الذي يشقه الشعب الفلسطيني خلال محاولته استعادة وحدته الوطنية.

- تبيّن مخاطر استمرار سياسة المحاصصة والاقتسام التي سادت الساحة الفلسطينية خلال مرحلة الدراسة، وإصرار تنظيمي فتح وحماس على اعتمادها آليةًلإنهاء حالة الانقسام، والاستعاضة عنها باللجوء إلى الانتخابات الديمقراطية في كل الهيئات التمثيلية، والاتحادات الشعبية الفلسطينية.

- فتح الآفاق أمام الفئات المهمَّشة: الشباب، المرأة، ذوي الدخل المحدود، للمشاركة في الحياة السياسية، والدفاع عن حقوقهم الوطنية والاجتماعية.

الديمقراطية: مفاهيم وتعريفات مختلفة

في تناول مفهوم الديمقراطية لا بد من العودة للجذور، باعتبار الأصل اللاتيني للكلمة التي تعني "حكم الشعب"، وبالتأكيد مع تحديد مفهوم الشعب في التاريخ القديم، فهل كان يشمل كل المواطنين أم تستثنى منه الطبقات الدنيا وبشكل خاص العبيد؟ وفي سياق التطور التاريخي لهذا المفهوم، ارتبط المعنى لاحقاً بالثورات البرجوازية الأوروبية، التي ترتبط الحرية فيها بحرية الفرد وحرية السوق. وفي رأي جان ليكا أن الديمقراطية ليست نظاماً طبيعياً، بل صيغةمسفسطة ينبغي ألا ينظر للانتقال إليها على أنه مفروغ منه.وتطويراً لمفهوم أنها حكم الشعب، يرى البعض أنها الحكم من أجل الشعب، أو أن الشعب يحكم نفسه بنفسه.

وفي تناول المعايير لاعتبار هذا النظام ديمقراطياًيثير جان ليكا الأسئلة التالية:

- هل غياب الدكتاتورية أو الاستبداد يساوي الديمقراطية؟
- هل وجود حكومة دستورية يعني سيادة الديمقراطية؟
- هل ضمان حق الجماهير في التحرر السياسي والاجتماعي هو الديمقراطية؟

وفي رأيه أن الدولة لا تكون شرعية إلا بقدر ما تمكن كل مواطن فيها من الحصول على ما يستحق.ويضيف أن هناك متطلبات للديمقراطية، منها:

- أن الديمقراطية تتطلب محاسبة الحكومة،وإلا لماذا حكم الشعب والحكام يجب أن يكونوا خاضعين للمحاسبة.
- منافسة حرة وغير عنيفة تتكرر بانتظام بين جماعات تسعى إلى كسب السلطة.
- ضمان حق الأقلية في ممارسة نشاطها والتعبير عن موقفها، ودون ذلك تكون الحكومة مستبدة(ليكا، ١٩٩٤).

وفي رأي جميل هلال أن الديمقراطية هي نظام من القواعد الإجرائية التي تحدد من له الحق في أخذ قرارات ذات أبعاد جماعية ... ومن عناصرها:

- حق التصويت والترشيح.
- حكم الأغلبية مع ضمان حقوق الأقلية.
- سيادة القانون.
- التداول للسلطة والمساءلة.
- حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي.

وفي حديثه عن الديمقراطية الغربية، يرى جورج جقمان أن الترويج للديمقراطية من وجهة النظر الغربية هذه، ترويج لإزالة أية حواجز موجودة؛ سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية، أم عسكرية أمام سيطرة الدول الغربية الرئيسية على نظام عالمي تقبع على رأسه الولايات المتحدة، ويطرح أمثلة كثيرة على ذلك. وفي رأيه أيضاً، أن الديمقراطية لا تنشأ إلا كمعركة وكتفكيك مستمر ودائم ...وما هو قائم هو الصراع بين الخيار الديمقراطي، والخيار الفاشي الجديد الذي يتستر وراء الخوف على الديمقراطية من أجل تبرير اغتيالها.

وقد تعمق نعوم تشومسكي في كشف زيف الديمقراطية الغربية، من حيث تطبيقها ومحاولات نشرها، فهو يرى أن إدارة ريغان تزعمت في الثمانينيات حروباً صليبية لنقل فوائد الديمقراطية إلى الشعوب المضطهدة، وحاولت الولايات المتحدة تطبيق أشكال تغيير ديمقراطي محدود، من طراز من أعلى إلى أسفل، بحيث لا تهدد المصالح الأمريكية، وهذا بدوره فتح الباب أمام تغييرات يسارية كما وقع مع حكومة الساندينستيين في نيكاراغوا، حيث أعلن البيت الأبيض، بوضوح، أن إرهاب الولايات المتحدة والحرب الاقتصادية التي تشنها ستستمر، إلا إذا تم انتخاب مرشح واشنطن. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، يرى تشومسكي أن مصالح ثلاثة أخماس الطبقات الدنيا في المجتمع، لا تتمثل في النظام السياسي، ويخلص إلى أن هياكل سلطة "من أعلى إلى أسفل" من الممكن أن تكون أي شيء ما عدا دعم الديمقراطية، بل هي نجاح لمشروع تقويض الديمقراطية في المناطق التي تسيطر عليها الولايا ت المتحدة.

في إطار الحديث عن أية ديمقراطية يجري الحديث، ينبغي الإشارة إلى أن المنطلق الرئيس في المفهوم، هو أن الحديث لا يجري عن الديمقراطية بمفهومها القديم – حكم الشعب، كما لا يجري الحديث عن ديمقراطية وفق المفهوم البرجوازي الحديث، الذي تنحصر نتيجته في ديمقراطية الأغنياء وديمقراطية رأس المال، دون أن يعني ذلك نبذ كل ما له صلة بمظاهرها، من حيث الانتخابات وتداول السلطة والتعددية وحرية التعبير، والمساءلة والرقابة والجماعية في مواجهة الفردية.

ما ينبغي التركيز عليه، هو أن المعيار لأية مفاهيم ديمقراطية، موقعها من خدمة مصالح الغالبية من الشعب، وهم، عادة، الطبقات الكادحة والمحرومون، الذين يتطلعون إلى الحرية والعدالة والمساواة ورفع الظلم والاضطهاد، فأية ممارسة ديمقراطية لا تخدم مصالح الغالبية من الشعب، تبقى ديمقراطية شكلية أو احتيالاً على الديمقراطية وتوظيفها ضد مصالح المضطهدين.

من جانبه، رأى كارل ماركس أن مصطلح الديمقراطية ينطوي على مزيد من المحتوى السياسي والاجتماعي، بينما كان في العهد الإغريقي يرتبط، فقط، بالبعد السياسي؛ العلاقة بين الحاكم والمحكوم (الحسيني، ٢٠٠٢: ١٢٨). وفي موقفه

من الأنظمة البرلمانية الغربية في العصر الحديث، يرى أن السلطة كانت ولا تزال في يد القوى السائدة اقتصادياً؛ وهي الأقلية (الحسيني، ٢٠٠٢: ١٣٠). وفي نقده لديمقراطية هيغل، يعتبرها ديمقراطية اللاحرية، وتوصل إلى استحالة تحقيق الديمقراطية الحقيقية "سيادة الشعب" في ظل عدم وجود المساواة الاجتماعية؛ أي مجتمع طبقي، ويرفض ماركس أيضاً الفصل بين النضال من أجل العدالة والنضال من أجل الديمقراطية (الحسيني، ٢٠٠٨: ١٥٧).

أما فريدريك إنجلز، ففي حديثه عن الثورة البروليتارية، أكد أنها ستدشن في المقام الأول دستوراً ديمقراطياً... وفي موقع آخر كان ماركس يركز على المحتوى الاجتماعي للديمقراطية، وأكد أن القضية الأساسية في موضوعة الديمقراطية، هي الإشراف القاعدي كما ساوى بين الديمقراطية والحرية (الحسيني، ٢٠٠٨: ١٦٥).

هكذا يخالف ماركس وإنجلز المفهوم البرجوازي للديمقراطية، فهما يريانها "ديمقراطية بتراء حقيرة زائفة باعتبارها ديمقراطية الأغنياء وحدهم"؛ أي ديمقراطية الأقلية، في حين يُحرم العمال من هذه الديمقراطية، وحتى الانتخابات، فإنها لا تمكن الأغلبية (الطبقات الكادحة) من المشاركة في إدارة شؤون بلدهم. ويرى ماركس "أنه يسمح للمظلومين مرة كل سنوات عدة بأن يقرروا مَن مِن ممثلي الطبقة الظالمة سيمثلهم ويقمعهم في البرلمان" (لينين، ١٩٨١: ٩٥). هذا المفهوم للديمقراطية يربط الديمقراطية بالحقوق الاجتماعية، وإذ يتعامل معها من منطلق خضوع الأقلية للأغلبية، لكن كيف؟ يوضح ذلك "ما هي الديمقراطية إن لم تعنِ خضوع الأقلية للأكثرية؟ كلا الديمقراطية وخضوع الأقلية للأغلبية ليسا الشيءَ ذاته" (لينين، ١٩٨١: ٨٧).

ولا يقلل منظرو الماركسية من قيمة وأهمية الديمقراطية التي كرستها البرجوازية، إذ يرون لها "أهمية كبرى في نضال الطبقة العاملة، ضد الرأسمالية في سبيل تحررها" (لينين، ١٩٨١: ١٠٥)، وفي هذا دمج بين النضال من أجل الاشتراكية والديمقراطية التي تعني المساواة. وتوضيحاً لذلك، يرى الفلاسفة الماركسيون أن هذه المساواة "لا تعني غير المساواة الشكلية... فما أن تتحقق مساواة جميع أعضاء المجتمع أمام وسائل الإنتاج ... فلا مناص من الانتقال من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية" (لينين، ١٩٨١: ١٠٥).

مفاهيم الديمقراطية هذه ومعاييرها، ينبغي أن ندرك، كيف تم التعامل معها في المنطقة العربية؟ بل لماذا لم تشق طريقها في هذه المنطقة، باعتبار الحالة الفلسطينية جزءاً منها؟ وما مدى تأثير الخلفية الدينية الإسلامية على إمكانية قبول معايير وتطبيقات الديمقراطية في العالم العربي؟ فالإسلام -كما يرى غسان سلامة- يريد أن يكون ديناً ودولة في آن معاً. ويتساءل جان ليكا لماذا نجد في الوطن العربي أن الذين يسمون أنفسهم ديمقراطيين، يرتعبون من احتمال تولي السلطة من قبل

آخرين يكافحون أيضاً من أجل الديمقراطية؟ وفي رأيه أيضاً، أن الديمقراطيين الإسلاميين ليسوا ديمقراطيين على الإطلاق.

ويطرح كثير من علماء الاجتماع هل العرب استثناء؟ وهل الأبوية والعشائرية تحول دون قبول الآخر، ودون قبول المفاهيم الديمقراطية؟ في حين يرى آخرون أن ليس محض تداول السلطة هو مؤشر للديمقراطية، بل مفاهيم الأبوية تقود إلى الملكية، في حين يمنح الدين سلطة مقدسة مطلقة، لا يجوز لأحد الاعتراض عليها، وهذا كله نقيض لتداول السلطة الذي يشكل أحد مؤشرات الديمقراطية.

وفي رأي البعض أن اضطراب أو غياب الديمقراطية في الوطن العربي، مرتبط بنشوء الدولة العربية، وبالظروف التاريخية التي مر بها الوطن العربي، ويمكن تلخيصها في مسار تاريخي يتمثل بما يلي:

١. تدخل الاستعمار في بناء الدولة في العالم العربي، وهذا بدوره يضع تساؤلاً حول شرعية هذه الأنظمة.

٢. بين دولة الاستقلال ودولة الثورة...، وهذا بدوره قاد إلى غياب الحياة الحزبية السليمة، وسادت هيمنة الحزب الواحد.

٣. ممارسة العنف والقمع (من قبل السلطة)، وهذا بدوره أضعف المعارضة، التي بدورها افتقدت للشرعية، فجاء التغيير عن طريق الانقلابات العسكرية.

٤. بناء الدولة الوطنية (الاستقلال السياسي) جاء في ظل غياب المسألة الديمقراطية، التي اعتبرت مسألة ثانوية وجزئية.

وهكذا يصل أصحاب هذا الرأي إلى أن التناوب الديمقراطي ليس من صفات السياسة العربية، فالسمة هي وجود جماعة سياسية اجتماعية واحدة، وعدم وجود مجال للتناوب، فالمعارضة لا تشتت ولا تصفى ولا تشرك في الحكم بل تستخدم، وهي تميل للقبول بهذا الاستخدام لسبب ما، ليس هو توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة؛ سواء عن طريق الانتخابات أو غيره.

وتحمل المسؤولية، في اعتبار العرب، استثناء في مقاومة التحرك نحو الممارسة الديمقراطية للطبقة الوسطى والمثقفين في المجتمعات العربية، فجزء كبير من الطبقة الوسطى تعتمد في حياتها على الدولة من خلال الوظيفة. أما المثقفون في الشرق الأوسط، فهم مثقفو الدولة، حيث تلتقي مصالحهم مع الدولة من خلال المكافآت والامتيازات.

من جانبه، يرى داود تلحمي أنه لا يمكن الحديث في أي مكان في العالم عن ديمقراطية كاملة، فالديمقراطية هي في آن واحد "عملية"؛ أي أنها مسار يتطور باستمرار باتجاه إيجابي أو سلبي على قاعدة الصراع الدائم، بين أصحاب المصلحة

في توسيع إطار الديمقراطية، والذين يعتبرون أنهم يتضررون من هذا التوسيع، يسعون دائماً إلى الحد من الديمقراطية أو الالتفاف عليها" (تلحمي، ٢٠١٢).

وفي تتبعه لمسار الديمقراطية في الوطن العربي، يربطها جورج جقمان بالتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية بدءاً من عصر النهضة: الكواكبي، الطهطاوي مروراً بالاستقلال السياسي عن الاستعمار، ثم الهزائم التي لحقت بهذه الأنظمة، وبخاصة في قضية فلسطين. وفي الحديث عن النموذج العربي للديمقراطية،ظلت تطرح مسألة الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية والأصالة الحضارية كمكونات رئيسية للتجربة العربية. ويصل جقمان: "أن الديمقراطية كصيرورة وكترقيات اجتماعية هي عملية اجتماعية، لا تتقدم بدون القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في تقدمها، وضمان حمايتها، أما حصرها في المؤسسات، فلا يحول دون انتكاسها ويكسبها طابعاً انقلابياً".

ولدى استعراض الواقع العربي والتيارات السياسية التي تبوأت وقادت الحياة السياسية، يصل علماء الاجتماع إلى أن هناك أسباباً عديدة جعلت معظم التيارات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي في تعارض مع الديمقراطية؛ سواء التيار الديني السلفي، أو التيار القومي، أو التيار الماركسي. فالتيار الديني السلفي يرى الديمقراطية كفراً ومفهوماً مستورداً، نحن في غنى عنه من خلال الشورى. أما التيار القومي فظل يحاول أن يبحث عن طبعة عربية للديمقراطية فلا تكون. في حين كان التيار الماركسي معادياً للديمقراطية الغربية، باعتبارها شكلاً لضمان هيمنة الطبقة الرأسمالية على السلطة وضمان استغلالها وخضوعها وتبعيتها للنظام الرأسمالي. وينتهي جقمان بالسؤال: هل المشكلة في العقل العربي والقوالب الذهنية التي تسيطر عليه، والتي تقوم على عدم قبول الآخر لأنها تمتلك الحقيقة المطلقة؟

وإذا وافقنا من يرى الحالة العربية نموذجاً فريداً معارضاً للمفاهيم الديمقراطية، فإن هذا بالتأكيد يسوق نفسه على الحالة الفلسطينية، ففي رأي إياد البرغوثي أن الحالة الفلسطينية لم تشهد تغييراً ديمقراطياً، نظراً لكون هذا التغيير حدث نتيجة تعرض الساحة السياسية العربية لهزات سياسية، ويصل إلى أن التعددية التي تعد شرطاً للديمقراطية، لم تكن كذلك في الساحة الفلسطينية، بل كانت مقبولة ومطلوبة لتحسين الديكور أمام الخارج.

هذه الاستنتاجات التي توصل لها باحثون وعلماء اجتماع عالميون وعرب وفلسطينيون بشأن الحالة الديمقراطية في العالم العربي، والتي حاول البعض أن يجعل من فلسطين استثناء، بالحديث عن الديمقراطية في ظل غابة البنادق، التي جاءت الوقائع لاحقاً لتدحضها بعد إقامة السلطة الفلسطينية، هي نتاج العقلية ذاتها التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية لحوالي ربع قرن، منذ تسلمها دفة الأمور في المنظمة العام ١٩٦٨، ليظل الجدال قائماً حول الحياة الداخلية في المنظمة التي عالجها

كثير من الكتاب، في سياق سياسي تاريخي، وأحياناً توثيقي، بعيداً عن معالجة أو التصدي للعلاقات الداخلية في المنظمة، إلا في سياق مواقف الأحزاب المعلنة من حين إلى آخر، أو في سياق مقالات تتناول الموضوع بشكل مجزوء، أو في سياق جزئي خلال استعراض لتاريخ المنظمة، أو تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً.

ولعل ما يشهده "الربيع العربي" ينسجم والسياق الذي تحدث عنه جورج جقمان في قوله "إن ما نعيشه اليوم هو انطلاق معركة الديمقراطية، أي معركة إعادة بناء النظام السياسي في المجتمعات العربية على أسس الحرية والتعددية والسيادة الشعبية".

وكون الحالة الفلسطينية امتداداً للحالة العربية، مع بعض الخصوصية الظاهرية التي لا تمس الجوهر، فإن ماكان في الحالة العربية انعكس على الحالة الفلسطينية، من هنا ربما شكل البحث مساهمة في تظهير هشاشة، أو غياب الديمقراطية في مسار منظمة التحرير الفلسطينية نحو إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، الذي يشهد إرهاصات داخلية خلال هذه المرحلة، ولعله يلقي الضوء أيضاً على الآثار التي تترتب على غياب الممارسة الديمقراطية، في العلاقات الداخلية بين مكونات منظمة التحرير الفلسطينية، أو داخل هذه المكونات، وأهم هذه النتائج هو، إخفاق الحركة الوطنية الفلسطينية في إنجاز الأهداف، التي انطلقت قبل ما يقارب الخمسة عقود لتحقيقها، ولعله أيضاً يشكل إسهاماً في سياق مراجعة هذا المسار، لاستخلاص الدروس والعبر على طريق استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية حقيقية، خلافاً لما كان عليه الوضع حتى الآن.

قد تكون الأدبيات التي عالجت موضوع البحث عموماً كثيرة، وربما لا تسمح سعة البحث بمراجعة شاملة لتلك الأدبيات، ولذا سيتم الاكتفاء باستعراض بعض هذه الأدبيات، كما أن مواكبة الباحث لمسار منظمة التحرير الفلسطينية من خلال عمله في إطار الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والإطلاع المستمر على الوثائق المتصلة بالمنظمة، يوفر إمكانية لمعايشة موضوع البحث.

تميزت الكتب أو المقالات التي توقفت عند عنوان البحث، بأنها في معظمها جاءت في سياق التعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتجنب المساس بالهالة التي كانت تحيط بها، باعتبار المساس بها أو نقدها هو مساس بالنضال الوطني الفلسطيني، وبخاصة خلال تعرض المنظمة لمحاولات التصفية العسكرية أو السياسية، وبدا النقد أكثر جرأة خلال السنوات العشر الأخيرة من فترة البحث؛ أي بعد خروج المنظمة من بيروت العام ١٩٨٢ حتى توقيع اتفاق أوسلو.

فيصل حوراني واحد من الكتاب الذين تناولوا مسار المنظمة بالنقد، وكان كتابه **الفكر السياسي الفلسطيني قراءة في قرارات المجالس الوطنية بين ١٩٦٤-١٩٧٤** واحداً من الكتب التي عالجت هذا الموضوع، كما كان كتاب الدكتور صادق جلال

العظم حول تجربة الثورة الفلسطينية في الأردن عقب هزيمة المنظمة في الأردن، الذي جاء تحت عنوان **نقد فكر المقاومة الفلسطينية** واحداً من الكتب التي نبهت، بشكل مبكر، لما يقود له الاستمرار في السلوك ذاته بعد هزيمة الثورة في الأردن ١٩٧٠/١٩٧١، كذلك كتاب الدكتور حسام الخطيب عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة أوائل السبعينيات في التجربة الثورية الفلسطينية.

وربما كان كتاب منير شفيق الذي كتبه قبل أحداث أيلول، يكشف طبيعة المعالجة التي كانت تمارس، فهو يقول إنه تجنب في نقده ذكر أسماء المنظمات والأحزاب عندما يتناولها النقد تجنباً للحساسيات، وفضل التركيز على إبراز التناقضات الرئيسية مع الاحتلال وعلى الصعيد العربي، دون تناول القضية الديمقراطية الداخلية.

أما الكاتب والمؤرخ إميل توما، فتناول الموضوع من زاوية تاريخية، مركزاً على تاريخ ومسار المنظمة والصراع مع الاحتلال، وإحباط إسرائيل لأية محاولات للوصول إلى حل متوازن للقضية الفلسطينية. ومع أنه عرض لمرحلة أحمد الشقيري في قيادة المنظمة، ولتسلمالمنظمات الفدائية بقيادة حركة فتح، وهيمنتها على المنظمة،فإنه لم يخض في العلاقات الداخلية والبناء الداخلي للمنظمة، وآلية اتخاذ القرارات فيها. ولم يختلف أحمد صخر بسيسو عن نهج توما في حديثه عن "منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية"، حيث استعرض التأسيس والتطور والخلافات والانشقاقات وصولاً إلى اتفاق أوسلو، واكتفى بالاستعراض التاريخي خلال مرحلة الكفاح والتضحيات والمقاومة، وفي استعراضه لمشاريع التسوية وكيف تعاطت معها منظمة التحرير الفلسطينية.

في دراسته العام ١٩٨٦، كان الصحافي محمد كريشان يؤكد على الخشية من تناول الأسماء، فاستعرض ولادة المنظمة، وتأثرها بالظروف الإقليمية، وتحديداً البصمات الأردنية، إلى جانب تقليص وتهميش دور المنظمات القائمة، لصالح القائد الفرد أحمد الشقيري، والدور المطلق في تعيين أعضاء اللجة التنفيذية. واتسمت دراسته بالتفاؤل، حيث اعتبر المنظمة تجربة فريدة في صنع القرار الديمقراطي في العالم العربي، وربما العالم كله، كما اعتبر الاتحادات الشعبية القائمة (المرأة، الطلبة، العمال، المعلمون) تؤسس لقواعد الدولة الفلسطينية.

ويخلص كريشان إلى أن تفرد الشقيري وسلوكه، كان أكثر ضرراً من العوامل الخارجية، ما تسبب في إقصائه أواخر العام ١٩٦٧. ويستعرض في دراسته هياكل المنظمة؛ المجلسين الوطني والمركزي، والتنفيذية، ويعرف بالفصائل المكونة للمنظمة، وينتهي بنقاش الأغلبية والإجماع في آلية اتخاذ القرار.

ربما كان كتاب **المنظمة تحت المجهر** لهيلينا كوبان ترجمة سليمان الفرزلي، أحد الكتب القليلة التي تخصصت في المنظمة، من حيث بناؤها الداخلي، وتوزيع أعضاء المجلس الوطني، وملاحظة غياب التجديد تقريباً في عضوية هيئات المنظمة. وفي

رأيها، أنه بعد مرور عشر سنوات على تسلم فتح قيادة المنظمة؛ أي العام ١٩٧٨، أصبحت هيمنة كبار فتح على الجسم السياسي الفلسطيني كاملة وتامة، مع أن هذا ما عارضته فتح في المجلس الرابع العام ١٩٦٨، حين تم تحديد صلاحية رئيس اللجنة التنفيذية، لأن أحمد الشقيري أساء استخدام تلك الصلاحيات.

أما جميل هلال، فركز في كتابه عن التنظيمات السياسية، على الدور التاريخي لهذه الأحزاب، وتوقف عند الديمقراطية الداخلية وغيابها، باعتبارها تشكل سبباً رئيسياً في أزمة هذه الأحزاب، لكنه لا يظهر حالة المنظمة مع أن هذه الأحزاب هي التي تكوّنها. ويصل إلى أننا بحاجة إلى تعزيز الحياة الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية، كما يصل أيضاً في حديثه عن المنظمة إلى أنها صيغة ائتلافية، تضمن إقرار التعددية في إطارها، لكن في سياق هذه التعددية هناك هيمنة لتنظيم واحد، ولفرد واحد، وتلك سمة من سمات الحقل الفلسطيني.

ولا يختلف سميح شبيب في تناوله لمنظمة التحرير الفلسطينية، فهو يرى أن الديمقراطية الداخلية لم تتطور في المنظمة نتيجة تطور طبقي أيديولوجي مسبق، وليست منحة من حاكم، وهذا بدوره قاد إلى التفرد بالقرار، وعدم تقبل الديمقراطية الحقيقية، التي تتطلب إسقاط نظام الكوتا، الذي شكل أحد أركان أو ربما الركن الأساسي في مسار المنظمة وعلاقاتها الداخلية.

ويربط بعض الباحثين في الحالة الفلسطينية بين الديمقراطية وتطلعات الشعب الفلسطيني، ففي رأي داوود تلحمي أن الديمقراطية تعني، في إطارها العريض في الوضع الفلسطيني، "ترجمة تطلعات الشعب ومصالحه المباشرة والأبعد مدى، في القرارات الأساسية لقيادة الثورة وتوجهاتها، ولا يتم ذلك، بالضرورة، وفي كل المحطات، بالعمليات الانتخابية؛ ففي حالة فتح، مثلاً، كانت غالبية قيادتها، أواسط الستينيات، لا تميل إلى البدء السريع بالعمل المسلح، ولا يعني ذلك أن التفرد والعمل الشخصي المتجاوز للأطر هو الصيغة الأنسب، فالانفراد بالقرار إذا لم يستند إلى استيعاب وترجمة لتطلعات ومصالح الشعب أو قطاعات واسعة منها، يتحول إلى استبداد، ولا يمكن أن يستمر، وبخاصة في الوضع الفلسطيني" (تلحمي، ٢٠١٢).

ربما كان الأكثر جرأة، في التوقف عند النظام السياسي الفلسطيني، الكاتب عدنان جابر في الثوب والعنب، وهو يقدم نقداً حاداً ومباشراً للنظام السياسي الفلسطيني، على اختلاف مكوناته، ويصل إلى أن قيادة الثورة قد تكشفت، في عقليتها وممارستها، عن ضعف في معرفة عدوها، وعن ضعف أشد في معرفة شعبها بالذات، ويربط ذلك بغياب الديمقراطية، وتجنب التغيير، فهو يرى أن الثورة الفلسطينية وقعت في مفارقة؛ فالثورة تقوم من أجل التغيير وقيادة الثورة (منظمة التحرير الفلسطينية) لا تتغير، والقياديون لا يتغيرون.

كما يتوقف عند التناقض بين القول والممارسة فيقول أن الديمقراطية فاكهة لذيذة، نتحدث عنها ولا نتذوقها، ويرى البيروقراطية أكبر عدو للديمقراطية،فقد تكرّست -في رأيه- مفاهيم الملك، والزعيم، والقائد الدائم، والمسؤول فوق العادة، ويخلص في حديثه عن الزعيم الفلسطيني، إلى أن من الأفضل أن تنزل مبكراً مع الاحترام، خير من أن تهوي مع الرثاء، أو تطير مع الخراب.

وفي حديثه عن غياب الديمقراطية الداخلية، يستشهد بعبد الرحمن منيف في إحدى مقابلاته، حين يقول "لقد أصبح داخل كل منا شرطي". ويعلق جابر بقوله الشرطي الأكثر مدعاة للحزن والقهر شرطي الأحزاب وشرطي الثورة. والديمقراطية القائمة في الثورة الفلسطينية ديمقراطية الأنا، وغياب الآخر، وهذه دكتاتورية وليست ديمقراطية، وما يلزمنا ديمقراطية الأنا والآخر.

وبعد أن يستعرض سلوك القادة وتصرفهم كآلهة، وأن الثبات هو سمة القيادة، يصل إلى أنه لا يوجد تنظيم فلسطيني مارس التجديد القيادي في حياته التنظيمية الداخلية بطريقة داخلية ديمقراطية، ولا يفرق في ذلك بين اليمين واليسار، فضعف القيادة الفلسطينية وتخلفها يتأتيان من اليمين واليسار معاً، وأسباب ذلك تعود إلى مستوى تطور المجتمع الفلسطيني والظروف الخاصة به، وارتباطها بالوضع العربي، ويصل إلى نتيجة مفادها؛ أن الانشقاقات التي أصابت كل الفصائل الفلسطينية سببها هو غياب الديمقراطية.

ولعل الدراسات التي ظهرت لاحقاً في سياق أوسلو، والانشقاق الذي مرت به الحالة الفلسطينية، وانسداد أفق التسوية كانت أكثر معالجة وتركيزاً على الجانب الديمقراطي في حياة المنظمة، والنظام السياسي الفلسطيني. ففي ندوة تحت عنوان "منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي"، طرح السؤال من هو الجيل الذي يحكم المنظمة (الآن)؟ كان الجواب هو الجيل الأول الذي أسسها وحكم منذ ذلك الوقت وما زال يحكم. في هذه الحالة، وربما في العالم العربي، لدينا مقدار من الأنانية المرضية أحياناً، حيث يعتقدون أن التاريخ يبدأ من عندهم وينتهي عندهم، وفي هذا رفض لمفهوم تواصل الأجيال، ورفض لمفهوم العمل الديمقراطي الصحيح، حيث يقدم التفرد على حساب العمل الجماعي، باعتبار أن العمل الجماعي دائماً محكوم برؤية جماعية، والعمل الفردي يدين بالولاء لشخص.

وعند الحديث عن الإصلاح في المنظمة، هل الإصلاح يعني تكريس الديمقراطية، أم زيادة حصص الفصائل من خلال إعادة النظر في حصص الكوتا، لا في نظام الكوتا نفسه، وهذا ما يصل إليه النقاش؛ أن الانتخابات الديمقراطية النزيهة الحرة في الداخل والخارج، هي المدخل الأفضل نحو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيلها.

خلال مشاركته في ندوة حول منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة: المحصلة والمستقبل، يتناول عبد الإله بلقزيز هذا الموضوع، ويرى أن التركيبة التنظيمية غير ديمقراطية (في منظمة التحرير الفلسطينية) وغير تمثيلية، وبالتالي فإن ولاءها المطلق هو للقيادة المتنفذة، وهذا يتطلب إصلاحاً ديمقراطياً لمؤسسات المنظمة، تقوم قواعدها على التمثيلية والشفافية وجماعية القرار، وتداول السلطة، وهذا يتطلب نضالاً جدياً داخل إطار تجربة المنظمة لا خارجها، وهذه حاجة، كانت وما زالت وستبقى، حيوية.

وفي حديثه عن العلاقات الداخلية، يرى أن هناك غياباً للعلاقات الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية، حيث تقوم العلاقات على الاستعلاء البيروقراطي مع جمهور العمل الوطني، تحت يافطة الانضباط، ويعزو ذلك إلى فقر في الثقافة السياسية الديمقراطية لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، وهذا يفسر التعدد التنظيمي الفصائلي إلى حد يتجاوز التمثيل الاجتماعي؛ الطبقي والعقائدي والأيديولوجي للمجتمع الفلسطيني، وينتقد نظام الكوتا، الذي يعني اختزال الوحدة الوطنية في وحدة الفصائل، كما يعني أن وحدة القطاعات مسقوفة بصفقات سياسية بين الشركاء، وهذا إجحاف للديمقراطية، ولايعكس تمثيلاً حقيقياً.

ويربط بلقزيز، كما كثير من الدراسات الأخرى، الانشقاقات المتكررة في التنظيمات السياسية الفلسطينية بغياب الديمقراطية الداخلية فيها، وفي الندوة ذاتها يتوقف أسامة حمدان عند قضية الكوتا، وغياب الديمقراطية، فيقول أنه عرض على حماس عضوان في المجلس الوطني سنة ١٩٨٨، والعام ١٩٩٠ عرض عليها خمسة وعشرون عضواً، أما العام ١٩٩٥ فعرض عليها موقع التنظيم الثاني في مؤسسات المنظمة، وفي العروض الثلاثة غياب للديمقراطية والتمثيل الحقيقي.

وحتى لا تبقى الكوتا أسيرة مزاج تنظيم أو شخص، وعوضاً عن الدعوة لتجاوز الكوتا، أو في ظل عدم إمكانية تجاوزها، عرض الدكتور جورج حبش معايير لاحتساب الكوتا منها: عدد الشهداء، عدد الأسرى، عدد العمليات العسكرية، إلى جانب نتائج الانتخابات النقابية والمهنية لهذا التنظيم أو ذاك.

من جانبه، ينتقد عبد الله حوراني العضو السابق في اللجنة التنفيذية، هلاميةَ المجلس الوطني الذي تجاوز عدد أعضائه ٧٥٠ عضواً، حيث أضيف له أعضاء كثر، لاعتبارات لها صلة بالولاء. وينتقد غياب دورية انعقاد المجلسين الوطني والمركزي، حيث جرى تعويم اجتماعاتهما، لتفتح أبوابهما أمام كل من يرغب في الحضور، أو كل من تواجد في مبنى الاجتماع. ويرى حوراني أنه على الرغم من أن المبدأ الأساسي في المجلس الوطني هو الانتخاب، فإن هذا المبدأ لم يجرِ اعتماده قطعياً، حيث حل محله توافق الفصائل على نظام الكوتا.

أما بشير محمد الخضرا، فيتوقف، في تناوله مسار المنظمة وغياب الديمقراطية في هياكلها وبنائها، عند النمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية، وهو يستعرض الإطار التنظيمي للمنظمة وكيف تشكلت دون استيعاب منظمات فلسطينية قائمة في حينه (١٩٦٤)، وارتبط مسار المنظمة بأسلوب الشقيري الفردي والخطابي القائم على التعيينات والعائلية، ثم يتناول هيمنة فتح مستفيدة من الظروف الفلسطينية والإقليمية والدولية، وكيف غابت، خلال مرحلة هيمنة فتح، العلاقات الديمقراطية لصالح "القائد الرمز" النمط القيادي الذي يرسمه. كما تناول كيف تصرف عرفات الذي كان يعتبر نفسه مثل جورج واشنطن، وهو (عرفات) نموذج للذاتية والفردية ليصل إلى أنه الزعيم غير المنازع، وليس الأول بين أقران متساوين.

هكذا ركزت أو أجمعت كثير من الدراسات التي تتناول غياب الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية، دون أن تتناول بشكل ملموس آليات عمل منظمة التحرير الفلسطينية، في هيئاتها وخلال مسارها، بدءاً بالنصوص والأنظمة، مروراً بالقرارات، وانتهاءً بالسلوك والممارسة والنتائج الكارثية التي ترتبت على ذلك، وهذا ما يحاول البحث التركيز عليه.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي التاريخي للحياة الديمقراطية الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يتم تتبع ظروف تأسيسها، والعوامل التي أثرت فيها، وانعكاس ذلك على أنظمتها الداخلية، ويتوقف عند محطات رئيسة في حياتها، من خلال مجالسها الوطنية والمركزية، وعمل اللجنة التنفيذية، والاتحادات الشعبية، ومؤتمراتها، وكيفية عمل حياتها.

اعتمد البحث على:

أولاً. الوثائق الصادرة عن دورات المجالس الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك النظام الأساسي (الميثاق القومي،الميثاق الوطني)، وآليات القرارات في هذه الدورات. وبالطبع، كيف تم تشكيل هذه الهيئات والأسس المعتمدة في تشكيلها، وهذا يتوفر في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً. عدد من الكتب والمقالات، ومذكرات قادة فلسطينيين، كان لهم دور بارز في إنشاء ومسار منظمة التحرير الفلسطينية، والبحث في هذه الكتب والمقالات عما يتقاطع وموضوع البحث.

ثالثاً. مقابلات مباشرة مع عدد من القادة الفلسطينيين الذين واكبوا المرحلة موضوع الدراسة.كما تم إعداد عدد من الأسئلة ذات صلة بموضوع البحث، للاستعانة بها خلال المقابلات.

ومن خلال الدراسة البحثية للوثائق والكتب والمقالات ذات الصلة، وتفريغ المقابلات،

يقدم الباحث المعطيات والوقائع التي تدعم وجهة نظره، كما يعرض اقتراحات وتوصيات، يمكن أن تشكل مساهمة ذات جدوى في السعي إلى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، وفي القلب منه منظمة التحرير الفلسطينية.

الديمقراطية، ما دام الاحتلال قائماً؟ وأن عليه الانتظار حتى إنجاز الاستقلال، ثم يتفرغ لجوانب البناء، بما في ذلك إرساء تقاليد ديمقراطية في مؤسسات دولته المستقلة.

ويذهب آخرون إلى أن الممارسة الديمقراطية هي وليدة أو رديف إقامة الدولة المستقلة، ففي رأي أليهاندروبندانيا في وصف حال نيكاراغوا أنه "لا توجد ديمقراطية دون استقلال، كما لا توجد ديمقراطية دون سيادة، ولا يوجد شيء اسمه مستعمرة ديمقراطية" (بندانيا، ١٩٩٤: ٩٥). ويتخذ من الولايات المتحدة مثالاً لوجهة النظر هذه، بالقول إن أمريكا حاربت من أجل استقلالها قبل أن تبدأ ببناء ديمقراطيتها، وإن تجربة نيكاراغوا ليست بعيدة عن ذلك "فالأزمات ... أدت إلى عقد مؤتمر الجبهة (الساندنستية)، الأول من نوعه منذ أن تأسست قبل ثلاثين عاماً، وللمرة الأولى تم انتخاب أعضاء الجمعية، وأعضاء الهيئات القيادية (بندانيا، ١٩٩٤: ١٠٠).

وفي تمييزه بين الديمقراطية الثورية، عن أشكال الديمقراطيات الأخرى، يركز على قضية التجديد، فالتجديد يعني المحافظة على الأفضل من القديم، ولا يعني أن كل شيء من الماضي كان سلبياً ... فالبحث عما هو أفضل في التقاليد الثورية المتنوعة، في جميع أنحاء العالم، هو ما يميز الديمقراطية الثورية عن أشكال الديمقراطية الأخرى (بندانيا: ١٠٢).

أما محمد عابد الجابري فيتحدث عن الديمقراطية اليوم كضرورة من ضرورات العصر، "أعني أنها مقوم ضروري لإنسان هذا العصر... يمتد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية، وفي مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين، ومراقبتهم، وعزلهم، فضلاً عن حق الحرية" (الجابري، ٢٠٠٢: ١٣).

ويطرح زياد أبو عمرو التعقيدات في الحالة الفلسطينية، فيرى "أن البحث في موضوع التعددية والديمقراطية أعقد ما يكون بسبب التشتت... إلى جانب طبيعة المرحلة (التحرر الوطني)، إلى جانب تأثير العوامل الخارجية" (أبو عمرو، ١٩٩٥: ٧٤).

وإذا كان أبو عمرو يكتفي بالحديث عن التعقيدات، فإن هناك من يعتقد أن البحث عن ماهية الديمقراطية "الحقة"، أو الديمقراطية الحقيقية، متاهة لا سبيل للخروج منها، فحين يحاول الجابري توضيح ما الذي تعنيه كلمة الديمقراطية بالضبط، فإنه يفقد طلاقة اللسان وسهولة التعبير ... حيث يتطور المفهوم ويتغير ويتبدل (الجابري، ٢٠٠٠: ١٨).

ويلتقي موسى البديري مع الجابري، إذ يقول "إن محاولة البحث عن تحديد مفهوم الديمقراطية، تقود إلى البلبلة، ومع ذلك، فإنه لا يقبل أن تساق مسألة عدم تحقيق حالة الدولة كحجة لعدم وجود الديمقراطية، (البديري، ١٩٩٥: ١١-١٢). وهنا

يلامس البديري السؤال الذي أثير سابقاً، هل هناك تعارض بين الديمقراطية والسعي إلى التحرر الوطني؟ وهل يمكن أن تكون الديمقراطية ناظماً للعلاقة خلال هذه المرحلة؟

في رأي عدنان جابر، أنه لا يجوز، وغير ممكن، فصل المسألة الديمقراطية عن مهمة التحرير، وغير مقبول أن يقول أحد لنؤجل المسألة الديمقراطية حتى ما بعد التحرير، "ليست الديمقراطية مسألة كمالية يمكن الاستغناء عنها أو تأجيلها، بل هي قيمة ضرورية لأنها مرتبطة بالحرية، والتجديد، والتجاوز، وبهذا المعنى، فإن الديمقراطية على علاقة وثيقة بمفهوم الثورة، لأن الثورة حرية وتجديد وتجاوز" (جابر، ١٩٩٤: ٥٤).

أما الديمقراطية الحقيقية، في رأي مناويل حساسيان، فهي "التي تبنى على مبدأ الحوار قبل اتخاذ القرار"، ويتساءل إذا ما كان مفهوم الديمقراطية وسيلة أم غاية (حساسيان، ١٩٩٤: ٢٤٥).

في حين يرى آخرون أن غياب الحياة الديمقراطية في حركات التحرر الوطني، لا يعزز دور هذه الحركات في نضالها التحرري من أجل الاستقلال، بل العكس، فإنه من جهة، يؤخر إنجاز هذه الأهداف (أي التحرر الوطني)، وهو من جهة أخرى، يؤسس لظواهر قد تثقل كاهل الدولة الفتية بعد الاستقلال، ويكرس ظواهر سلبية عدة منها التفرد، والقمع، والفساد، والديكتاتورية، وغيرها.

وفي النقاشات التي تشهدها الساحة الفلسطينية حول النظام السياسي الفلسطيني، والمشروع الوطني والبرنامج السياسي، تتجلى أيضاً مثل هذه الآراء، فيرتفع صوت هنا، أو صوت هناك يقول "لا ديمقراطية تحت الاحتلال"، "ولا ديمقراطية قبل إنهاء الاحتلال"، ويتذرع آخرون بأسباب تتعلق بدور الدول العربية المحيطة في الحيلولة دون إجراء انتخابات فلسطينية للمجلس الوطني الفلسطيني، مثلاً بسبب غياب الديمقراطية فيها، وتدخلها في أية انتخابات قد يجريها الفلسطينيون في هذه الدول، وفي حينه لدى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

حين طالب البعض بالانتخابات، كان رأي رئيس اللجنة التنفيذية المرحوم أحمد الشقيري أن الأصوات التي سمعها في المخيمات، كانت تقول نريد فدائيين استشهاديين مقاتلين، هذا الانتخاب الذي نريد، لعل هذه الصعوبات، وهذا الفهم الذي حمله المرحوم الشقيري، هو الذي أبقى كل مشاريع الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني حبراً على ورق.

وفي ظل غياب الانتخابات، كأحد مظاهر العملية الديمقراطية، يطرح السؤال الكبير نفسه ما مصدر الشرعية؟ وما مدة تفويضها؟ ومن السهل بل من السهل جداً أن يطرح جواب لهذا السؤال مفاده أن الشرعية الثورية هي فوق كل الشرعيات

الأخرى، وأن البندقية والتضحية والفداء المعمد بالدم والشهداء هو مصدر الشرعية. وسادت في مرحلة نهوض المنظمات الفدائية الفلسطينية مقولة "اخرس يا قلم ولعلع يا رصاص"، وبالطبع لهذه المقولة ما يبررها في الوعي الشعبي، فالمشروع الاستيطاني الصهيوني قام بالقوة الدموية، التي قل نظيرها في التاريخ الحديث، إلا إذا استثنينا علاقة البيض بسكان أمريكا الأصليين عندما هاجروا إلى هناك، وبالتالي فإن البندقية وحدها هي التي تشكل الرد الملائم على هذا المشروع، وبخاصة إذا ما ترافق ذلك أيضاً بالقمع والاضطهاد، الذي تعرض له الفلسطينيون على أيدي أجهزة القمع العربية، وما سببه ذلك من ردود فعل، حين أصبح لدى الفلسطينيين إمكانية التمرد على هذه الأجهزة، فإنهم لا شك ملتفون حول ما يخلصهم من هذا القمع والاضطهاد.

ولكن حين تطول المسيرة، وحين تمر عقود دون إنجاز التحرر، وحين يواجه الفلسطيني قمعاً على يد فلسطيني آخر –وهي حالات ليست قليلة– يطرح السؤال أية شرعية هذه؟ وحتى متى؟ هنا يجد الإنسان نفسه مضطراً للبحث في آليات تغيير، أو تجديد الشرعيات القائمة، وهنا لا يجد خياراً سوى الانتخابات،وبخاصة إذا ما لمس أن الشرعية الثورية هذه أنتجت مظاهر غريبة عن قيم النضال والتحرر ومقاومة الظلم والاضطهاد.

وقبل الوقوف عند بعض ما كتب حول الموضوع، وحول بعض وجهات النظر، تطرح العديد من التساؤلات حول بعض مظاهر الحياة الديمقراطية الداخلية وأثر الاحتلال عليها، وهل يمكن لحركة التحرر أو لفصائل حركة التحرر ممارستها بعيداً عن تأثير الاحتلال؟ مثلاً، كيف تسير الحياة الداخلية في الهيئات الفلسطينية؟ هل يحل الفرد محل الهيئة ويصادر صلاحياتها؟ هل يستغل القائد المال والنفوذ والأجهزة الأمنية لتعزيز نفوذه؟ هل تتوفر قيادة جماعية فعلية في منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها؟ وهل تتوفر هذه القيادة داخل المنظمات والفصائل الفلسطينية منفردة؟ هل يتم الالتزام بالقرارات التي تتخذها الهيئات التشريعية، أو الهيئات الجماعية؟ هل تبنى القرارات المتخذة في اجتماع ما على قرارات سابقة ذات صلة بالموضوع؟ هل يتم اتخاذ القرار بطريقة ديمقراطية وبمشاركة أصحاب الصلة بهذا القرار؟ وهل تجري عملية التصويت، والانتخابات للهيئات القيادية بطريقة الاقتراع السري، أم بطرق أخرى؟ وهل تجري الانتخابات بشكل فردي أم وفق قائمة متفق عليها؟ وهل هناك ما حال، أو كان يحول دون جعل المنظمات الشعبية، والاتحادات النقابية، منظمات جماهيرية نقابية تمثل جمهورها؟ وهل ينبغي تفصيلها وفق مقاس النظام السياسي الفلسطيني؟ أينبغي جعلها أداة طيعة تمارس دوراً سياسياً بعيداً عن هموم القطاع؟ وهل يجوز اختزال النظام السياسي الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية بقائد واحد يقرر، ويحسم، ويحاسب، ويمنع؟ (خريشة، ٢٠٠٥: ١٦).

هذه التساؤلات تشكل بالفعل جزءاً يسيراً من تساؤلات مشروعة متعلقة بالحياة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها ومكوناتها الفصائلية والاتحادات الشعبية الفلسطينية، وهي تساؤلات الهدف منها، أن نصل إلى أنه "كان بالإمكان أحسن مما كان". وفي تقديرنا أن الانخراط في التجربة والانغماس فيما يفرضه العمل النضالي، والانشغال في الهموم الكبرى -وهي كثيرة- والالتفات إلى المؤامرات والمخاطر، التي رافقت المسيرة -وهي أيضاً كثيرة جداً- لا يشكل سبباً كافياً للتنصل من المسؤولية، أو للقول إننا تعلمنا من تجربتنا، ذلك أن الحقيقة الساطعة هي أننا لم نتعلم من هذه التجربة، وسنجد في سياق الدراسة أن أموراً تم التنبيه لها، وبصوت عال، قبل أربعين عاماً ويزيد، ما زالت تعالج الطرق بذاتها، بعيداً عن استخلاص العبر أو الدروس، وأن الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ذاتها، ما زالت تدفع ثمناً باهظاً جراء عدم استخلاص الدروس من تجربتها الذاتية، مع أن عليها أن تكون قد وعت كثيراً من هذه الدروس قبل حصولها، أو من تجارب شعوب وحركات تحرر مرت في ظروف مشابهة.

ويطرح السؤال دوماً هل كان الفلسطينيون استثناءً في العالم العربي في مسألة الديمقراطية والتعددية كما هم استثناء في نضالهم خارج أرضهم، وأحياناً بعيداً عنها؟ يقول زياد أبو عمر "يرى الطاهر لبيب أن هناك استثناءً عربياً هو المجتمع الفلسطيني، فإلى جانب اعتباره بعيداً عن سلطة الدولة، فإن نسيجه الفكري، والأيديولوجيالسياسي متنوع المصادر والتوجهات بصورة تدعو إلى حد أدنى من التعامل الديمقراطي كفكره للتعامل" (أبو عمرو، ١٩٩٥: ٨٤).

من جانبه، يذهب عزمي بشارة إلى أبعد من ذلك، حين يرى أن التعددية ليست سمة فلسطينية "فقد كانت الحركة الوطنية، في كل من مصر وسوريا، ليست أقل تعددية من الحالة الفلسطينية وقد تجاوزتها من حيث درجة ليبراليتها في الحالة المصرية" (بشارة، ١٩٩٥: ١٣٠). ويضيف بشارة أن تعددية الفصائل -على أهميتها- في العديد من حركات التحرر في العالم الثالث، ليست دليلاً على ديمقراطية، وإنما هي دليل على الاستعداد لتغليب الوحدة الوطنية على الانشقاقات (بشارة، ١٩٩٥: ١٣٠)

والفكرة ذاتها يؤكدها موسى البديري في تناوله لمسار الديمقراطية الفلسطينية، وموقع التعددية منها "قبل ١٩٤٨ كان هناك تعددية العشرينيات والثلاثينيات، لم تكن هناك منظمات ديمقراطية، لا في الشكل ولا في المحتوى ... كانت كلها متشابهة لا فرق بينها، ولم تكن تتطلب أو تطالب باعتراف ديمقراطي شعبي" (البديري، ١٩٩٥:٣٢). ولا يقلل البديري من أهمية قبول الآخر، فهو يعتقد أن "القبول بالآخر أحد أحجار الزاوية في النظرية الديمقراطية، لكن تظل الحقيقة القائمة أن من الممكن وجود التعددية حتى دون الديمقراطية" (البديري، ١٩٩٥: ٢٠).

أما عزمي بشارة، فربط الممارسة الديمقراطية بتطور المجتمع، أو بمرحلة معينة من تطوره ونضجه "إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنتظر وقوع ثورة ثقافية أو تحول تدريجي في العقلية (بشارة، ١٩٩٥: ١١٩).

في رأي إبراهيم أبو لغد، أننا عندما نتكلم عن الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية، أو بين الشعب الفلسطيني، فإننا نتكلم عن شيء جديد ... علينا ألا نجلد أنفسنا لأننا لا نمارس الديمقراطية (أبو لغد، ١٩٩٤: ٢٣٤). وفي توضيح ما يذهب إليه أبو لغد يقول: "كل من دخل المجلس الوطني كان محسوباً على فريق، مباشرة أو مستقلاً، وكل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية صممت على هذا الأساس، يمكن أن يكون هذا الوضع مقبولاً اليوم وغداً إذا كانت لي حصة الأسد، وإذا لم تكن لي حصة الأسد، لا أقبل به لكن أتعامل معه" (أبو لغد، ١٩٩٤: ٢٣٥).

أما مناويل حساسيان، فيرى بعد حديثه عن وهم الديمقراطية، "أن وجود ديمقراطية فلسطينية هو الوهم الأكبر .. إذ لا بد من توفير أسس الديمقراطية وهو طريقة الحياة ... ونظام الحكم (حساسيان،١٩٩٤: ٢٤١).

ربما يكون هذا الطرح مقبولاً، إذا كان الحديث عن ديمقراطية خالصة، بمظاهر لا تشوبها شائبة على الأقل ضمن المفهوم النظري الغربي للديمقراطية، أما غير ذلك، فلا أظن أن التعامل معه يكون من باب أبيض أو أسود، إما ديمقراطية خالصة وإما لا حياة ديمقراطية، وهذا ما توصل إليه حساسيان في قوله في موقع آخر "أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تنقصها الدولة لوضع دستور بمفهوم الديمقراطية الكاملة، على هذا الأساس التجأت إلى الديمقراطية النسبية" (حساسيان،١٩٩٤: ٢٧١). أما عبد المجيد حمدان، فله رأي آخر، إذ يرى من الضروري "أن يكون هناك شكل من أشكال الديمقراطية في ظل الاحتلال، وفي مواقع الشتات الفلسطيني" (حمدان، ١٩٩٤: ٢٧٣).

ويحاول فواز طرابلسي، ليس فقط أن يتبنى فكرة غياب الديمقراطية في حركات التحرير، لكنه يحاول تفسير ذلك بقوله "لم يكن من الممكن أن تكون ديمقراطية ... إنها كانت مواجهة بقمع شديد من المستعمر، تطلب أسلوباً معيناً لمواجهته ... الاضطرار للجوء إلى العمل السري ... تنظيم محكم لاستخدام السلاح ... هذه لا تنسجم مع الديمقراطية" (طرابلسي، ١٩٩٤: ٦٤). لكنه يعود للقول إنه لو كانت الديمقراطية سائدة في العالم العربي، لما اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية لتغييب الديمقراطية. ويضع نديم شحادة في الندوة ذاتها تعارضاً بين الديمقراطية والتحرير باعتبار الجمع بينهما غير ممكن (طرابلسي، ١٩٩٤: ٦٤).

ربما كان في هذا الرأي بعض المنطق، إذا حصرنا مفهوم الديمقراطية في الانتخابات العلنية والشفافة التي تشكل أحد مظاهر الديمقراطية، ولكن إذا تم تجاوز هذا المفهوم الضيق، أو أحادي النظرة، نحو قبول الآخر على قاعدة البرنامج الوطني المشترك،

والجماعية في اتخاذ القرارات، وعدم الهيمنة والتفرد، فإن هذه أمور ضرورية جداً، ليس فقط لمواصلة الثورات التحررية، ولكن لمواصلة سيرها على طريق إنجاز الأهداف التي رفعتها خلال الثورة التحررية لإنشاء مجتمع العدالة والحرية.

وفي رأي الدكتور حيدر عبد الشافي أن "مشكلتنا هي مشكلة غياب الديمقراطية ... نحن بحاجة إلى تحقيق ديمقراطية فلسطينية ... من دون تحقيق الديمقراطية سنبقى ندور في حلقة مفرغة" (عبد الشافي، ١٩٩٩: ٧١).

وفي تأكيد ما يذهب إليه عبد الشافي يقول "عندما أعود بذاكرتي إلى الماضي، إلى أعوام الانتداب البريطاني، أجد أن أخلاقنا كانت أفضل كثيراً مما هي اليوم، ثمة عملية تدهور خلقي مستمرة ... لكن أقصر الطرق هو تحقيق ديمقراطية، لأن الديمقراطية تمكن القيادة من إقامة النموذج الصحيح أمام الناس" (المصدر نفسه: ٧٧).

قد نوافق فواز طرابلسي في بعض ما يذهب إليه في عدم إمكانية قياس حركة التحرر بهل كانت ديمقراطية أم لا؟ ومع أن التحرير قيمة اجتماعية أساسية، كما يقول، ولكن لماذا نضعها في تعارض مع قيمة أخرى اجتماعية هي الديمقراطية بمفهومها الأشمل والأعمق؟ غير مطلوب أن تحاول قياس التجربة الفلسطينية، كلها، بمقياس الوحدات الفدائية، التي يستحيل إجراء الانتخابات فيها، ويمكن أيضاً نقاش الفكرة التي يطرحها طرابلسي بأن هدف حركة التحرير الفلسطينية هو تحرير فلسطين، لا بناء الديمقراطية، وهنا أيضاً ينبغي عدم وضع الأمرين في تعارض فأحدهما هدف، أما الآخر فيجمع بين الوسيلة والهدف.

ما الذي يمنع ونحن -كحركة تحرر وطني- نعمل من أجل تحرير فلسطين، أن نكرس مظاهر الديمقراطية ناظماً للعلاقات بيننا؟ ما الذي يمنع أن نحول دون تكريس الهيمنة والفردية والديكتاتورية ونفي الآخر؟ ألا يمكن أن تجمع هذه كلها بين التحرير وهذه القيم؟ أي تحرير مطلوب منا إنجازه، إذا غابت قيم احترام المناضل في حزبه وثورته؟ وأي تحرير ذلك الذي يتطلب تأليه القائد أو الزعيم واحتكاره للصلاحيات كلها؟ يحل محل الجماعة ويبقى متربعاً -على الرغم من كل الإخفاقات- على رأس الهرم الحزبي والوطني، لا لشيء إلا لأنه يقبض بين يديه على عناصر السيطرة؛ المال والإعلام والعسكر والعلاقات السياسية، وهل يمكن التسليم بما ذهب إليه إبراهيم أبو لغد في تفسيره لغياب الديمقراطية بقوله "إن الاتجاه العام هو الاتجاه الانفرادي ... تقاليدنا من المجتمع العربي سلطوية" (أبو لغد، ١٩٩٤: ٢٣٥).

ويلتقي يوسف شويري، في ندوة مجلة الدراسات الفلسطينية، مع رأي أبو لغد بربط الحالة الفلسطينية بالواقع العربي، وهو ما برز لاحقاً في الحالة الفلسطينية في انتخابات ٢٠٠٦ وما تفرزه، من حين إلى آخر، انتخابات بعض الدول العربية التي شهدت مخاض "الربيع العربي"، فهو يرى "أن المسار العربي يؤكد أنه لا

يفرز ديمقراطية، وإنما يفرز شيئاً آخر، والحركات الإسلامية هي نموذج على هذا الشيء" (شويري، ١٩٩٤: ٦٧).

وأجدني في هذا الصدد متفقاً مع ما ذهب إليه جميل هلال "أنا غير مقتنع أن هناك تعارضاً جازماً ودائماً بين الديمقراطية والتحرير، هذه نظرية قدرية غير صحيحة (هلال، ١٩٩٤: ٦٨).

وربما اقترب برهان غليون من الحقيقة حين قال "الديمقراطية ليست هدفاً بل طريقة، قاعدة في العمل السياسي، ويمكن أن نتحدث عن الديمقراطية، سواء داخل تنظيم أو داخل أسرة أو داخل جمعية صغيرة" (غليون، ١٩٩٤: ٧٤)، أيضاً ينبغي ألا نختلف في "أن الديمقراطية هي عكس الاستبداد والفردية"، وبهذا المعنى ألا يمكن أن نجد انسجاماً أو تقاطعاً أو تلاقياً بين مفهوم الديمقراطية هذا وأهداف حركات التحرير الوطنية؟ وبالطبع ما نركز عليه هو الحالة الفلسطينية، فنحن في رأي أحمد خليفة نشكو من "الفردية في اتّخاذ القرار ... وكلما ابتعدنا عن الفردية اتجهنا نحو الديمقراطية" (المصدر نفسه: ٨٤).

مع أن غليون يرى، في موقع آخر، أن لا معنى للحديث عن الديمقراطية في الحياة الفلسطينية الراهنة إن لم يكن قابلاً للترجمة في إطار الواقع الفلسطيني بتعقيداته ومتغيراته وتحدياته الهائلة، وإن لم يأخذ بعين الاعتبار التحولات والضغوطات المحيطة بهذا الواقع وحركته "الديمقراطية الفلسطينية" (المصدر نفسه: ٨١).

وقد يكون ماذهب إليه جميل هلال يمثل تشخيصا للحالة الفلسطينية، ففي رأيه إن الانشغال في تحرير الإقليم (الأرض) ينحي المسألة الديمقراطية جانباً، ومن هنا لم تأخذ المسألة الديمقراطية أولوية في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها لاعتبارات عدة، من هذه الاعتبارات؛ رؤية المنظمة لنفسها كتشكيل لتنظيمات مقاومة تتصل جذور هذه التنظيمات بالعالم العربي، حيث لا تطلب الديمقراطية كأولوية، أو العلاقات بالدول الاشتراكية التي عانت من غياب الممارسة الديمقراطية، وهذا جعل المسألة الديمقراطية غير مطروحة كإشكالية داخل الحقل السياسي الفلسطيني (هلال، ٢٠٠٦: ٤٩–٥٠).

خلاصة هذا القول إن إطاراً مفاهيمياً موحداً للديمقراطية غير موجود، أو ليس متفقاً عليه، وبالتأكيد، إن كلاً من هذه المفاهيم، أو حتى النظريات يتضمن عناصر عدة، قد تتباين بعضها أو كلها لدى هذا المفكر أو ذاك، أو في هذا التطبيق أو ذاك للديمقراطية، وفي اعتقادي أن عرضنا لكثير من هذه المفاهيم،إنما كان الغرض منه هو، توضيح مدى تشعب هذه المفاهيم وعدم الاتفاق على مفاهيم مسلم بها، ومن هنا لم يكن مطروحاً أن نناقش كلاً من هذه المفاهيم على انفراد، وإخضاعه للنقاش لتبيان مدى توافقنا مع هذا المفهوم وبم نختلف معه.

وبالطبع، يبقى السؤال مطروحاً هل تباين المفاهيم بشأن الديمقراطية، أو الضياع في تفسيرها، ينبغي أن يدفعنا للعزوف عن نقاشها، أو البحث في تطبيقاتها وأية قيم ومبادئ لا تستوي الديمقراطية إلا بها؟ وفي اعتقادنا أن الديمقراطية الحقيقية، وبغض النظر عن الأوضاع التي تطرح فيها، لا ينبغي أن تغيب عنها: العدالة الاجتماعية، والمساواة، والحرية، وتداول السلطة، وبالطبع في تجلياتها تشكل الانتخابات والمأسسة وجماعية العمل عناصر أساسية في تجسيدها.

فأية ديمقراطية هذه التي لا تتوفر فيها العدالة الاجتماعية؟ فحين تكون التخمة في جانب والجوع في جانب آخر، يغدو الحديث عن الديمقراطية زائفاً، وحين تتركز الثروة الاقتصادية في البلاد في أيدي ٢-٣٪ من مجموع السكان، في حين لا يمتلك ٩٠٪ من السكان أكثر من ١٠٪ من هذه الثروة، فالديمقراطية هنا تبقى شكلية، وحين تعجز الغالبية الساحقة من الناس عن التنافس على المواقع التشريعية أو التنفيذية في السلطة، كما حال الولايات المتحدة التي لا يستطيع الوصول لعضوية الكونغرس مثلاً إلا أصحاب الملايين، فإن الديمقراطية تكون حكراً على القلة من أفراد المجتمع.

وحين يكون التمييز، وغياب المساواة في الحقوق بين أفراد المجتمع، لأي سبب من الأسباب، لا وجود للديمقراطية، بما في ذلك التمييز في الدين، أو اللون، أو العرق، أو الجنس، وحتى نبقى في مثال الولايات المتحدة، فمنذ استقلال الولايات المتحدة قبل حوالي قرنين ونصف لم تصل إلى سدة الرئاسة أية امرأة، وفقط خلال القرن الحادي والعشرين، أي بعد أكثر من مائتين وثلاثين عاماً، استطاع رجل غير أبيض أن يكون رئيساً للولايات المتحدة، وبالطبع غير ممكن أن يصل إلى سدة الرئاسة هندي أحمر، أو شخص مسلم.

وبالتأكيد، الحرية المقصودة كأحد أركان الديمقراطية هي الحرية بمفهومها الواسع، لا حرية السوق، أو حرية رأس المال، أو حرية الفرد الشخصية، بل الحرية بمفهومها الواسع، وبما يسمح بالوصول إلى وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وحرية الرأي، وحرية العمل النقابي والحزبي، وحرية التجمع والتظاهر والاحتجاج، وصولاً إلى ما يمكن من تداول السلطة، حتى لا يجري احتكارها في فرد أو في حزب، يقوم على نفي الآخر، فهنا يحل استبداد الجماعة محل استبداد الفرد.

ولعل تجليات الديمقراطية في الانتخابات، والجماعية، والتداول، تنبغي أن تسود كل المستويات في المجتمع؛ بدءاً من الأسرة حتى النادي والقرية، مروراً بالاتحادات الشعبية والنقابية والهيئات المحلية، وانتهاء بالمستوى السياسي؛ الأحزاب والحركات السياسية وإجمالي النظام السياسي، من مجالس تشريعية وسلطة تنفيذية ورئاسة، وبما يتضمن الفصل بين السلطات.

لا أدّعي أن ما سبق يحيط بجوانب الحياة الديمقراطية كلها، لكنه –في رأيي– يشكل عناصر أساسية وقيماً لا بد من توفرها، وغيرها لنتحدث عن الديمقراطية الحقيقية، وقد يقول قائل إن هناك مثالية ما فيما يطرح، وأن تطبيق هذه المفاهيم يعني أننا ينبغي أن نعيش في عالم الملائكة، وقد يسأل أحد هل هناك نماذج معينة مكتملة الشروط للحياة الديمقراطية؟

وفي اعتقادي أن بعض النماذج التي يجري تطبيقها في بعض دول أميركا اللاتينية، تعد بدايات في هذه المسيرة، التي لا يمكن أن تتطور بمعزل عن مستوى تطور المجتمع الذي يراد تطبيقها فيه.

ومن هنا يمكننا أن نلمس مدى افتقاد وفقر الساحة الفلسطينية، والساحة العربية لهذه التطبيقات فعلياً، فقليلة هي الحالات التي تم تداول السلطة سلمياً فيها في الحالة الفلسطينية وفي العالم العربي، وتكاد تغيب قيم الانتخابات النزيهة في العالم العربي، ربما مع استثناءات قليلة لا تخلو من بعض الشوائب كالحالة اللبنانية.

وفي ضوء دراسة المرحلة التي يتناولها البحث من زاوية تاريخية من جهة، واتخاذ نموذج لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والبحث في أوضاع الاتحادات الشعبية من جهة أخرى، تم تقسيم البحث إلى مقدمة وستة فصول، وخاتمة. تناولت المقدمة الصلة بين حركة التحرر الوطني والمسألة الديمقراطية، وعالج الفصل الأول تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والظروف التي واكبته، وكيف سارت المنظمة من حيث علاقاتها العربية والفلسطينية، ومواثيقها ونصوصها، وآلية اختيار وعمل قيادتها، وصولاً إلى تنحي هذه القيادة بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

في الفصل الثاني نتوقف أمام نتائج حرب حزيران العام ١٩٦٧ وانعكاسها على الوضع الفلسطيني، من حيث اتساع العمل الفدائي، وتقدم الفصائل الفلسطينية لتسلم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واصطدام الثورة الفلسطينية مع السلطة الأردنية وإخراجها من الأردن، ويعالج الفصل الأسس التي كرستها المنظمات الفدائية (الكوتا) والعلاقات الداخلية، ونظرية العمود الفقري وصولاً إلى حرب تشرين ١٩٧٣.

وشكلت المرحلة اللبنانية؛ بين حربي تشرين ١٩٧٣ واجتياح لبنان ١٩٨٢، محور الفصل الثالث الذي درس العلاقات الداخلية الفلسطينية، حيث مقولة الديمقراطية في غابة البنادق، وانعكاس التطورات السياسية على العلاقات الديمقراطية الداخلية، والصراع حول تكريس هيمنة الحزب الواحد والقائد الواحد والتسليم بالمحصلة بهذا الواقع.

أما الفصل الرابع، فيتناول مرحلة سميت "الشتات ثانية"؛ أي توزيع القوات المقاتلة على أكثر من قطر بعيداً عن دول الطوق، وتوقف الفصل عند التطورات الإقليمية

والدولية، والانشقاق الذي شهدته منظمة التحرير الفلسطينية،إثر انشقاق حركة فتح، واندلاع الانتفاضة الكبرى ١٩٨٧، وعالج الفصل كيف لعبت الجغرافيا، والإمساك بأدوات القرار، دوراً بارزاً في تعزيز الهيمنة والتفرد، وتلاشي فرص الدمقرطة أو الإصلاح الديمقراطي في المنظمة.

في حين كانت حركة "فتح وأبو عمار" كنموذج للحالة الفلسطينية محور الفصل الخامس، الذي تناول العلاقات الداخلية داخل حركة فتح منذ بدايات تأسيسها، التي لم تخلُ في أي مرحلة من صراعات داخلية، وشكل غياب الممارسة الديمقراطية أحد أسبابها. وتوصل البحث إلى أن ما ينطبق على حركة فتح يسري على المنظمات الأخرى، ولو تفاوتت من حيث غياب أي تداول للسلطة، وعدم انتظام المؤتمرات.

أما الفصل السادس، فعالج "الاتحادات الشعبية الفلسطينية"، وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأثر هذه العلاقة على حياتها الديمقراطية وجماهيريتها، حيث خضعت للمحاصصة من جهة، وهيمنة حزب "العمود الفقري" بأغلبية مطلقة في كل هيئاتها، وعدم انتظام مؤتمراتها، وغياب التجديد في هيئاتها من جهة أخرى.

وانتهى البحث بخاتمة حول آفاق الحالة الفلسطينية بعد إقامة السلطة خلال المرحلة التي تلت تلك التي تناولها البحث، وتلا ذلك عدد من الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث ثم مراجع البحث.

الفصل الأول

البدايات ١٩٦٤ – ١٩٦٨

الولادة بين الطموح الفلسطيني والقابلة العربية

الفصل الأول

البدايات ١٩٦٤ – ١٩٦٨

الولادة بين الطموح الفلسطيني والقابلة العربية

يرى بعض السياسيين والمؤرخين أن الحدث الفلسطيني الأبرز بعد النكبة كان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، التي جاءت في أعقاب تنبّه الفلسطينيين إلى أن عليهم أخذ زمام أمورهم بأيديهم، بعيداً عن أية وصاية عربية، إذ خاب أملهم في الإركان إلى الدول العربية، وطال أمد الانتظار، فظهرت تنظيمات سياسية ومسلحة واتّحادات قطاعية وشعبية. واستجابةً لهذا التململ، وسعياً لاحتوائه، واستجابة لدعوة الرئيس جمال عبد الناصر، عقدت القمة العربية الأولى بين ١٣-١٧/١/١٩٦٤، لبحث الرد العربي على إقدام إسرائيل على تحويل مياه نهر الأردن. وفي هذه القمة اتخذ أيضاً قرار حمل الرقم (٣) الذي ينصّ على "تخويل السيد أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة العربية، بأن يتابع اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة، وشعب فلسطين حيثما وجد، ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وذلك تمهيداً لاتّخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا التنظيم" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦أ: ٦).

لم يكن قرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أو الكيان الفلسطيني معزولاً عن التطورات العربية والدولية، إذ كان من الزعماء العرب من نادى بضرورة إنشاء جمهورية فلسطين، فقبل قرار جامعة الدول العربية ببضع سنوات، دعا الرئيس

العراقي عبد الكريم قاسم مطلع العام ١٩٥٩ إلى إنشاء جمهورية فلسطين فوق الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، ورداً على هذه الدعوة سارع الأردن لاتّخاذ قرار بمنح الجنسية الأردنية للفلسطينيين، وقامت الحكومة المصرية بإنشاء الاتحاد القومي في قطاع غزة (شبيب، ١٩٨٥: ٣٠).

وربما كان التنافس بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر حول الكيان الفلسطيني أحد مظاهر الاستجابة للتململ الفلسطيني، الذي بدأ أواخر الخمسينيات، فقد دعا كلا الزعيمين للكيان الفلسطيني العام ١٩٥٩، وشُكِّلَ الاتحاد القومي خلال الوحدة وجرت انتخابات للفلسطينيين في سوريا وغزة (الصايغ، ٢٠٠٢: ١٤٢).

واستجابة لهذا التململ، شهدت حركة القوميين العرب نشاطاً لإبراز دورها على صعيد القضية الفلسطينية، وتم أواخر العام ١٩٦٣ تشكيل فروع للجناح الفلسطيني في الحركة في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، وهذا أيضاً ليس بعيداً عن انتصار الثورة الجزائرية العام ١٩٦٢، وانطلاق ثورة اليمن الجنوبي ضد الاستعمار البريطاني، وليس بعيداً عن هذه التطورات إعلان حزب البعث العربي الاشتراكي تأسيس الفرع الفلسطيني في الحزب ١٩٥٩/ ١٩٦٠.

ويربط البعض التحرك العربي لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، بتصريح الرئيس الأمريكي جون كينيدي الذي اقترح فيه عبر رسائله العام ١٩٦١ "ضرورة وضع حل للقضية الفلسطينية، استناداً إلى قرار التقسيم، وضرورة البدء بإعادة نصف اللاجئين إلى فلسطين" (الحسن، ١٩٩٤: ٢١٢).

ولم تكن المنظمات الفلسطينية، والمجموعات والأحزاب، بمنأى عن هذه التطورات، فحركة القوميين العرب، وعلى الرغم من توجهها القومي، فإنها طالبت بكيان فلسطيني خاص يتولى إعداد شعب فلسطين للقيام بدوره في معركة العودة (حركة القوميين العرب، ١٩٦٦، وثائق غير منشورة).

خلال مرحلة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ربما كانت حركة القوميين العرب هي الأكثر قوة ونشاطاً وانتشاراً في الإقليم، لكنها كانت قد سلمت زمام القيادة لعبد الناصر، منذ أوساط الخمسينيات حتى انفصال الوحدة المصرية السورية، ثم كانت مشاركة في أكثر من محاولة انقلاب فاشلة في سوريا والعراق، وهذا بدوره جعلها في مواجهة مع السلطات الحاكمة في المشرق العربي، فتم اجتثاثها من سوريا خلال ١٩٦٣/ ١٩٦٤ (الصايغ، ٢٠٠٢: ١٤٠).

هذا القرار لم يكن معزولاً عن الموقف العربي، فقبل ذلك بأشهر تم تعيين المحامي أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين في جامعة الدول العربية، خلفاً للمندوب السابق أحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين، وهذا، بدوره، لم يكن معزولاً عن قرار اللجنة السياسية العربية في آب ١٩٦٠، حيث أقر وجوب المحافظة على

الشخصية الفلسطينية، وتهيئة الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه وتقرير مصيره كيانياً بعد ذلك (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦أ: ٧).

وما أن اتُّخذ القرار حتى حمله الشقيري –وهو سياسي مخضرم ومحام شغل مناصب دبلوماسية عربية في الأمم المتحدة، كنائب لمندوب السعوديةً فيها، وكان معروفاً عنه قدرته الخطابية العالية في الأمم المتحدة، حتى أن أمين عام الأمم المتحدة كان يقول لدينا في الأمم المتحدة مئة واثنتان وعشرون دولة والأستاذ أحمد الشقيري (غانم، ٢٠١٢)، كما كان ممثلاً لسوريا في جامعة الدول العربية– حمل الشقيري القرار وقام بجولته في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، واستطاع، على الرغم من التباينات والتجاذبات العربية في تلك المرحلة، أن ينجز مهمته قبل انعقاد القمة الثانية في الإسكندرية في أيلول من العام نفسه. ويرى بعض الكتاب أن الفضل في اتّخاذ خطوات عملية في تأسيس هيئة وطنية فلسطينية، يرجع إلى إصرار الشقيري، وهو إصرار أدى الطموح الشخصي دوراً فيه أيضاً (الصايغ، ٢٠٠٢: ١٦٥).

كانت المواقف العربية متباينة حقيقة الأمر، دون إعلان هذا التباين، ففي لقائه مع الرئيس السوري أمين الحافظ، أكد الحافظ أن معركة التحرير تستوجب "بعث الكيان الفلسطيني من جهة، ودعم الأمة العربية كلها لهذا الكيان من جهة ثانية، ... إلا أن هذا الكيان يجب أن يكون حقيقياً وفي مستوى القضية، منبثقاً عن إرادة الجماهير الفلسطينية" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦أ: ١٠). أما الملك حسين، وهو الأكثر اتّصالاً بقضية الشعب الفلسطيني، وبموضوع الكيان، حيث تم ضم الشعب والأرض الفلسطينية للمملكة الأردنية بعد النكبة، كما أن الشعب الفلسطيني يشكل أغلبية المملكة بضفتيها (الغربية والشرقية)، فقد ركز على القرار المتعلق بتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، ولكنه أثار جملة من التساؤلات "ما المفهوم الحقيقي لأسلوب تنظيم الشعب الفلسطيني؟" ... ما الأبعاد الحقيقية للكيان المقترح؟ وما مضمون هذا الكيان؟ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦أ: ١٠–١١).

كما أبدى الأردن نوعاً من الاعتراض على الكيان، بقوله هذا الكيان لا يتناول الحقيقة الكبرى التي تقول إن الأردن، بضفتيه، هو القاعدة المثلى للانطلاق لتحرير الوطن، لأن أسرته تضم في جوانحها جزءاً لا يتجزأ منها، هو الأكثرية الساحقة من شعب فلسطين (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦أ: ١١).

كثف الشقيري اتّصالاته مع التجمعات الفلسطينية، ومع بعض الفعاليات والشخصيات لكنه تجاوز الحركات والأحزاب السياسية، بما في ذلك الهيئة العربية العليا، ويعود ذلك إلى موقف الشقيري من الأحزاب التي يراها عائقاً ومخرباً للعمل الفلسطيني.

ومن أجل تبديد المخاوف الأردنية، أكد الشقيري في ١٤/٢/١٩٦٤، أن الكيان الفلسطيني لن يمارس سيادة إقليمية في الضفة والقطاع، ولن يتعارض قيامه مع وجود الكيان الأردني، ... الكيان الأردني الرسمي ... الفلسطيني الشعبي. وأضاف الشقيري أن الكيان الفلسطيني ليس لغزاً من الألغاز، أو سراً من الأسرار، بغض النظر عن اسمه، "إنه تنظيم وجهاز، يعيد للشعب شخصيته وقدرته على الكفاح"، وهو قيادة وطنية جماعية "... تنظم فيه اتحادات النساء والعمال والطلاب والمحامين والمهندسين، ... إن الكيان ليس حكومة، ويجب ألا يكون (المصدر نفسه: ٧٢). ولدى لقائه الملك حسين في ٢١/٢، قال الشقيري "إنه على يقين أن الملك، وهو قائد الشعب، سيستجيب للكيان ويعمل على نجاحه نجاحاً يحقق لأهل فلسطين تحرير وطنهم" (المصدر نفسه: ٧٣).

الديمقراطية غياب في النصوص والممارسة

وجال الشقيري في مدن ومجتمعات وقرى الضفتين، وشكل لجاناً تحضيرية للمؤتمر الوطني الأول، وعندما سأل بعض الصحافيين الشقيري حول من يطالب بالانتخابات لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، أجاب بالحرف الواحد "كانت المطالبة بإنشاء المعسكرات لا بالانتخابات، كما أن الحركات التحررية لا تبدأ بالانتخابات، وإنما تبدأ بالتطوع والفداء، فتحرير فلسطين لا يتطلب مرشحين، بل يتطلب متطوعين وفدائيين، ومن أراد أن يرشح نفسه للشهادة والتضحية فليتفضل" (المصدر نفسه: ٧٦).

هكذا وضع الشقيري منذ البداية الانتخابات في تعارض مع تحرير فلسطين، وهو بهذا يعكس قناعة تميل إلى الفردية، التي قد تحكم المنظمة خلال السنوات اللاحقة، فالشقيري هو الذي أعد الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة، بشكل فردي، وهو ما سنأتي عليه لاحقاً.

وفي العاشر من آذار، وخلال التحضير للمجلس الوطني، صرّح الشقيري بأن مشروع النظام الأساسي ينص على أن تكون للمجلس لجنة تنفيذية من ١٥ عضواً ينتخبهم المجلس، ويكون للمنظمة مجلس شورى، تختار اللجنة التنفيذية رئيسه وأعضاءه من ذوي الكفاءات (المصدر نفسه: ٧٦). وفي هذا التصريح، لم يذكر الشقيري آلية أو أسس اختيار أعضاء المجلس الوطني.

الملاحظات على آلية اختيار أعضاء المجلس الوطني، أشار إليها واعترض عليها كثير من الهيئات والحركات الفلسطينية. فقد أعلنت الهيئة العربية العليا في ٢٤/١/١٩٦٤ "أن الكيان يجب أن ينبثق من صميم الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني، على أسس ديمقراطية ... بحيث يضم المنظمات، والنقابات الفلسطينية، والعناصر العاملة، وذوي الصفة التمثيلية من الفلسطينيين (المصدر نفسه: ١٣).

وفي نشرتها رقم ٣٧، أكدت الهيئة أن الانتخاب العام القائم على أساس الحرية والنزاهة، هو خير وسيلة لإنشاء الكيان ... وإنها ترفض كل تعيين بالفرض، ولا يجوز للشقيري تشكيل لجنة تحضيرية يعين أعضاءها.

وبتاريخ ١٥/٣/٦٤، أصدرت عدد من التنظيمات والاتحادات، المحسوبة على حركة القوميين العرب، بياناً حول هذا الكيان، ومما جاء فيه "أن يكون منبثقاً عن انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب الثورية، وإذا تعذرت الانتخابات لأسباب قاهرة، لا بد أن تمثل إرادة الشعب الثورية، في مؤتمر وطني تدعو إليه لجنة تحضيرية، تتمثل فيها جميع المنظمات الثورية والقوى العاملة، وفصل البيان بشأن طريقة الانتخابات للوصول لهذا المجلس الوطني، فهو السلطة العليا، تنتخب اللجنة التنفيذية لسنتين، واللجنة التنفيذية قيادة جماعية تنتخب رئيسها من بين أعضائها" (المصدر نفسه: ٩٦).

وعشية انعقاد المجلس الوطني في القدس، أصدرت ست حركات فدائية وسياسية بياناً باسم "المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد"، وبعد أن أكد أن المكتب السياسي لم يشكل للرد على محاولات الشقيري، إنما إيماناً منه بأن كياناً رسمياً يقوم على اتصالات فردية لن ينجح، إذا تم بمعزل عن المنظمات الثورية. من جانبها قالت الهيئة العربية العليا أن لديها براهين على أن ما يراد هو إنشاء كيان هزيل، تفرض عليه صفة الشرعية لينطق باسم الشعب الفلسطيني، وتوجه بيانها للمجتمعين في المؤتمر الوطني، بأن يأخذوا حذرهم وأن لا يفرطوا في حقوق وطنهم، وأن لا يقبلوا إلا كياناً فلسطينياً صحيحاً منتخباً، ممثلاً كل التمثيل أهل فلسطين (المصدر نفسه: ١٥١).

من جانبها بالغت الهيئة العربية العليا في مواجهة مشروع الكيان، الذي نهض به الشقيري، فهي ترى أن "هذا المشروع يسهل تصفية قضية فلسطين، وأن أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى تشرف على هذه التصفية" (المصدر نفسه: ٩٨).

هكذا عشية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني في القدس في ٢٨/٥/١٩٦٤، برزت معارضة فلسطينية منظمة، ليس لتشكيل كيان فلسطيني، بل للطريقة التي يتم فيها تشكيل الكيان؛ أي غياب آلية ديمقراطية، أي انتخابات لتشكيل المجلس، وغياب أو تغييب القوى المنظمة والفاعلة في الساحة الفلسطينية، وارتباط هذا الكيان بالنظام الرسمي العربي.

شارك في المؤتمر ٣٥٠ مندوباً فلسطينياً، ومندوبون من كل الدول العربية باستثناء السعودية، ولعل نظرة على قوام المؤتمر تبين هلامية تشكيل المجلس، إذ تم إغراقه بمندوبين من النواب والأعيان الأردنيين، حرصاً على رضا السلطات الأردنية. وفي إطار تحركات الشقيري، اجتمع بوفد يمثل اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي الفلسطيني، والمجلس التشريعي في غزة، وناقشوا نتائج القمة العربية بشأن قضية

فلسطين، ... وأكد أن هذا التنظيم لا بد أن يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وأن تنطوي تحت لوائه كل المنظمات والهيئات الفلسطينية، وسيكون مفتوحاً للجميع (المصدر نفسه: ٧٠-٧١). وخلال كلمات الافتتاح للملك والجامعة العربية، قال الشقيري "إن مهمته هي تحرير فلسطين، وليس سلخ الضفة الغربية عن المملكة" (المصدر نفسه: ٧٧).

بعد الافتتاح، انتخبت هيئة المجلس الشقيري رئيساً، وحيدر عبد الشافي ونيقولا الدر نائبين للرئيس، وعبد الرحمن السكسك أميناً عاماً، وقدم الشقيري مشروع الميثاق والنظام الأساسي اللذين أعدهما، وفي مقابل هذين المشروعين، قدمت مشاريع أخرى أحدها يدعو إلى انتخاب هيئة عامة من ٦١ عضواً، مدة عملها سنتان، وهذه بدورها تنتخب هيئة تنفيذية من ١٥ عضواً (المصدر نفسه: ٧٨).

وبعد نقاش، وصفه البعض بأنه شكلي، وبأن قمعاً قد مورس لوجهات النظر المعارضة، وأن المخابرات الأردنية كان لها دور في تحديد مسار المؤتمر، تم إقرار الميثاق والنظام الأساسي، الذي ينصّ على: "ينتخب أعضاء المجلس الوطني لمدة ٣ سنوات عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية، فإذا تعذر إجراؤها، استمر المجلس الحالي قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات (المصدر نفسه: ٨٠).

ومما قرره المؤتمر: ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيس اللجنة التنفيذية، ويقوم الرئيس، بدوره، باختيار الأعضاء الأربعة عشر، كما تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة مسؤولية تضامنية وفردية أمام المجلس ... وحين تستقيل اللجنة يمكن إعادة انتخاب رئيس اللجنة المستقيل (دون عدد محدد من المرات)، ويصبح المؤتمر الوطني مجلساً انتقالياً، تنتهي مدته بانتخاب أول مجلس وطني وفقاً لأحكام هذا النظام (المصدر نفسه: ٨٣).

أما دور فتح خلال التأسيس، فقد التقت قيادات من حركة فتح بالشقيري العام ١٩٦٣، لكنهم لم يرتاحوا له لارتباطه بعبد الناصر، ولطبيعة تشكيلة المجلس الوطني التقليدية. أما على صعيد الانتخابات فـ"لم تكن فتح متحمسة لمسألة الانتخابات في منظمة التحرير الفلسطينية لخشيتها من التنافس والمشاحنات والانقسام" (الصايغ، ٢٠٠٢: ١٧٠).

وفي هذا يقول خالد الحسن "كنا نخشى أن تقتل منظمة التحرير الفلسطينية صحوة شعبنا أو أن تحرفها ... وفي رأي خليل الوزير أن منظمة التحرير الفلسطينية أنشئت لغرض واضح، وهو استباق التحول الثوري لدى الفلسطينيين وإجهاضه (المصدر نفسه: ١٧١). ومع ذلك، لم تأخذ فتح موقفاً عدائياً لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، فقد حضر عدد من أعضائها اجتماع المجلس الوطني، وكانت خلاصة موقف فتح من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية" أنها إطار رسمي يحوز شرعية

عربية، ولا بد من الاحتفاظ به ... ومن هنا بدأت التخطيط للاستيلاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وتثويرها من الداخل، والانضمام لهيئاتها؛ المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. وإلا فإنهم سينشئون جبهة بديلة من خلال تأسيس نقابات وجمعيات ومنظمات جماهيرية أخرى موازية (المصدر نفسه).

ولدى انتخاب الشقيري وتشكيل اللجنة التنفيذية، كان لا بد أن يتم اعتمادها من مؤتمر القمة العربية القادم للحصول على مباركة عربية، باعتبار الخطوة التي تم إنجازها جاءت استجابة لقرار قمة سابق.

نتوقف هنا عند نقاش النصوص التي تضمنها النظام الأساسي، ومدى ملاءمتها للمعايير الديمقراطية، من حيث مظهرها وجوهرها، قبل الانتقال لمناقشة السلوك الديمقراطي خلال المرحلة التي قاد فيها الشقيري المنظمة، حتى الدورة الرابعة للمجلس الوطني بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧.

ربما كانت المسألة التي ينبغي الوقوف عندها هي أن النهج والتجربة الجزائرية كانت ماثلة، إذ لا تتكون منظمة التحرير الفلسطينية من أحزاب، بل من أفراد، وأكثر من ذلك ورد في الميثاق القومي نص "يدين الحزبية، ويعد انصراف الفلسطينيين إلى العمل الحزبي، لا يليق بالمناضل من أجل تحرير وطنه" (حوراني، ١٩٩٤: ١٥٥).

ولعل الاستخلاص الأبرز من هذا النص، ومن سلوك الشقيري، هو رفض التعددية منذ البداية، وفي رفضها تنكر لأبسط المفاهيم الديمقراطية.

النص يقول بالانتخاب المباشر للمجلس الوطني، وأن مدته ثلاث سنوات، وهي صيغة من حيث الشكل ديمقراطية، ولكن ما تبعها "في حال تعذّر إجرائها". وبعيداً عن الاتهام والتشكيك، واضح أن هناك تقديراً ما بتعذّر إجرائها، وفي حالة كهذه، يستمر المجلس الحالي قائماً إلى أن تتهيأ الظروف، وواضح أن ما يقرب من نصف قرن مضى، دون أن تتهيأ الظروف لإجراء الانتخابات، فهل كان ذلك يعني استمرار المجلس ذاته؟

من جانب آخر، اعُتمد المؤتمر الذي لم تشكل له لجنة تحضيرية، يشارك فيها قطاعات واسعة من القوى الفلسطينية المنظمة، والهيئات والاتحادات الفلسطينية، وبالتالي خضع تشكيله لتوازنات إقليمية عربية، ولرأي وقرار الشقيري الفردي، وأصبح هذا المؤتمر مجلساً انتقالياً غير محدد المدة، وينتهي بانتخاب مجلس وطني جديد.

الأمر لا يختلف في طريقة انتخاب اللجنة التنفيذية، فالمجلس الوطني ينتخب رئيس اللجنة التنفيذية، الذي يقوم بتعيين الأعضاء الأربعة عشر الآخرين. إن انتخاب الرئيس من قبل المجلس مباشرة يمنحه صلاحيات واسعة، وحين يقوم الرئيس باختيار وتعيين أعضاء اللجنة التنفيذية،فإن بإمكانه أيضاً أن يقيل أحدهم أو أكثر، أو يحل اللجنة التنفيذية كلها، ويعيد تشكيلها -كما سنرى لاحقاً- وهو من جهة

أخرى، يتيح المجال لرئيس اللجنة التنفيذية للتفرد، كونه مسؤولاً فقط أمام المجلس الوطني الذي ينتخبه، وهذا، بدوره، يجعله مميزاً عن أعضاء اللجنة التنفيذية، وهم مسؤولون أمامه، وكأننا أمام نظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة.

هكذا إذن، جاءت النصوص الذي تضمنها النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا تؤسس لحياة ديمقراطية داخل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية القيادية، وهذا بدوره، يجعل هذه النصوص تؤسس لعلاقات داخلية تغيب فيها الديمقراطية، وتفتح المجال أمام تفرد قيادي تغيب فيه القيادة الجماعية، كأساس للعمل، دون أن يخفف من غياب العلاقات الديمقراطية ذاك النص الذي يقول أنها مسؤولة أمام المجلس مسؤولية تضامنية وفردية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦أ: ٨٢).

وفي تقييم فيصل حوراني، يوضح أن هذه الصيغ لمنظمة التحرير الفلسطينية حملت التأثيرات الإقليمية، من حيث ظروف الشتات، والرضوخ للسلطات المتعددة، وانعكاس الخلافات بين الدول العربية (حوراني، ١٩٩٢: ١٠).

وتبرز نائلة القلقيلي أن المجلس الأول تشكل من ٣٩٧ عضواً، بمن فيهم الأعيان والنواب والوزراء، والأعيان والنواب والوزراء السابقون ورؤساء البلديات والمجالس القروية هم الذين اختيروا من المملكة الأردنية الهاشمية (القلقيلي، ٢٠٠٣: ١١٣).

هذا الحال الذي وصفه فيصل حوراني في الحديث عن أسلوب الاختيار، وما أنتجه، جعل القائمين على التحضير للمؤتمر وأعضاءه "أقرب من حيث المفاهيم الديمقراطية إلى الصيغ التي سادت قبل ١٩٤٨ في اختيار ممثلي الجمهور، ومنسجمين في الوقت ذاته مع الأوضاع في الدول العربية ذات التأثير على الفلسطينيين" (حوراني، ١٩٩٢: ١٠).

وفي تقييمه لآلية تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، يرى موسى البديري أن الشقيري أسس منظمة التحرير الفلسطينية من الأعلى؛ فهو الذي عين هيئتها العامة ولجنتها التنفيذية. وهي عملية يقوم عليها شخص واحد ... ومن هنا فإن المنظمة لم تعكس واقع التمثيل الفلسطيني ... اللاجئون، الفقراء؛ مثلاً لم يكن، بين مندوبي لبنان للمجلس الوطني ١٩٦٤، مندوب واحد من مخيم للاجئين ... ومع أن المجلس أقر أنه ينبغي اختيار أعضائه بالانتخاب الحر لكن هذا لم ينفذ (البديري، ١٩٩٥: ٣٨-٤٠).

هكذا ولدت منظمة التحرير الفلسطينية ولادة غير طبيعية، عبر ظروف الهجرة واللجوء، واضطرار الجسم الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها وفصائلها إلى التواجد والعمل خارجاً عن أرضه، يخوض غمار ثورته من اللجوء والغربة (شبيب، ١٩٨٥: ٣٢).

وتم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية خارج أية عملية انتخابية، ربما لأن الذين رعوا إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، من الزعماء العرب، لم يكونوا معنيين

بالانتخابات، فلم يكن أحد منهم قد تبوَّأ السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، وبالتالي لماذا يفتحون على أنفسهم أبواباً هي بالقطع ليست في صالحهم، "فلم تجر انتخابات عامة في أي بلد عربي، بما فيه قطاع غزة الذي تديره مصر المؤيدة والمَساندة لمن تولوا مهمة بنائها، كما لم تجر انتخابات قطاعية جماهيرية أردنية، ولم تقر اللجنة بوجود الأحزاب والمنظمات السَياسية القائمة بالفعل" (حوراني، ١٩٩٢: ١١).

هكذا استبعدت مسألة الانتخابات كأحد مظاهر الديمقراطية، سواء على صعيد الانتخابات السياسية، أو الجماهيرية القطاعية، وتم تجاوز أو رفض التعددية، من خلال رفض الأحزاب كجزء من تكوين منظمة التحرير الفلسطينية، هذه التعددية التي ستشكل، لاحقاً، واحداً من المظاهر التي سادت الحياة السياسية الفلسطينية. ولعل غياب ذلك هو الذي جعل اعتبارات أخرى تتقدم وتسم المؤتمر الأول: "الاعتبارات التقليدية للوجاهة والنفوذ والمنشأ البلدي، ليس في المؤتمر وحده، بل في اللجان التحضيرية التي تم تشكيلها بطريقة علنية ترضى عنها الدول، التي تقيم هذه اللجان على أراضيها، أو على الأراضي الفلسطينية الخاضعة لها" (المصدر نفسه: ١١).

وقد يكون في التسميات بريق تقليدي يسد عن المضمون، فمصطلح اللجنة التنفيذية مرتبط ببدايات النضال الفلسطيني "حيث انبثقت التسمية من المؤتمر العربي الفلسطيني ١٩٢٠ في حيفا، حيث انتخبت لجنة تنفيذية صارت هي الممثل للشعب الفلسطيني" (القلقيلي، ٢٠٠٣: ١١٥).

عقد المؤتمر وفق آلية التجميع، واختيار اللجان التحضيرية لأعضاء المؤتمر، واتساعه ليصل إلى حوالي ٤٠٠ عضو "جعل عمل المؤتمر أقرب إلى عمل المهرجانات منه إلى عمل البرلمان" (حوراني، ١٩٩٢: ١١).

إذن، أريد للمؤتمر الأول أن يكون هكذا، فالمقدمات تقود إلى النتائج، والخطوة الأولى عادة تؤثر في المسار نحو الخطوة الأخيرة، ومن هنا لم تشهد المجالس الوطنية اللاحقة أية انتخابات لعضويتها، كما لم تشهد لجان منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها لاحقاً، أية عملية انتخابية، تقدم القائمة الموحدة ويجري المصادقة عليها بالتصفيق، ونادراً ما كان هناك منافسون كأفراد أو قوائم في دورات المجالس الوطنية المتعاقبة. إن ما يستنتجه فيصل حوراني مطابق للواقع، فهو حين يتحدث عن واقع المؤتمر يقول "حولته صيغة التمثيل المعمول بها إلى تجمع لا تشكل المسألة الديمقراطية هماً حاضراً إلا لدى القليل من أعضائه" (المصدر نفسه).

ولا يسعنا إلا أن نوافق فيصل حوراني على أن المجتمعين كانوا غير مهتمين بالقضية الديمقراطية، مع أن الانتخابات كانت مطلباً تمت الدعوة إليه منذ بدأت تتبلور فكرة الكيان الفلسطيني، وطالبت في حينه الهيئة العربية العليا، والأحزاب والحركات التي كانت قائمة، أو نشأت فيما بعد، خلال التحضيرات باعتماد الانتخابات الحرة أساساً في تشكيل الكيان، ومع أن هذه القوى "وجدت من ينقل صوتها إلى المؤتمر،

إلا أن الأغلبية أقرت، غالباً ما يجري بالتصفيق وليس بعد الأصوات" (المصدر نفسه). ويرى فيصل حوراني ثلاثة عوامل تداخلت وجعلت "مضمون المؤتمر الأول بهذه الحالة تتمثل في أن الغالبية من المؤسسات يمتلكون مفهوماً مختلفاً حول الديمقراطية، وأن هناك شروطاً خاصة جعلت الفلسطينيين خاضعين لسلطات الدول التي يقيمون فيها، إلى جانب التأثير المباشر للدول العربية المؤثرة في الشأن الفلسطيني" (المصدر نفسه).

تباينات عربية وتناقضات فلسطينية مبكرة

على الصعيد العربي، واصلت بعض الدول العربية إبداء تحفظاتها على إنشاء الكيان الفلسطيني، قبل إقراره في جامعة الدول العربية، كما فعل المندوب السوري، في حين ظلت السعودية منطلقة من خلافها مع السياسة المصرية وعبد الناصر من جهة، وإشكالاتها السابقة مع الشقيري خلال مشاركته في تمثيل السعودية في الأمم المتحدة من جهة ثانية، وعلاقاتها بالهيئة العربية العليا (الحاج أمين الحسيني) وأفكار الحلف الإسلامي من جهة ثالثة، ظلت تتحفظ على الطريقة التي تم بها إنشاء الكيان الفلسطيني، حيث تجاوز الشقيري التكليف الممنوح له من مؤتمر القمة العربية الأول، بتقديم تقرير للقمة قبل إعلان إنشاء الكيان، كما أن هناك جماعات فلسطينية لا تؤيد هذا التنظيم المنبثق عن عملية الكيان (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦أ: ٢١).

ومع أن السعودية لم تحضر المؤتمر في ٢٨/ ٥، ورفضت استقبال الشقيري خلال جولته التحضيرية، فإنها عادت وتراجعت، بعد عقد مؤتمر القدس، حيث نفت معارضتها لإقامة الكيان الفلسطيني، لكنها ناقشت توفر المقومات في هذه المرحلة، كما اعترضت على شخص الشقيري وتصرفاته، وأضافت "أن من حق الشعب وحده أن يختار ممثليه في هذا الكيان، لا أن يفرض عليه هؤلاء الممثلون فرضاً" (المصدر نفسه: ٣٢).

أما الموقف السوري، فكان أكثر انسجاماً ووضوحاً، إذ أكدت سوريا أنها تعتبر شعب فلسطين، أولاً وأخيراً، صاحب القضية، وعلى الدول العربية دعمه، وإن تنظيم الشعب الفلسطيني يجب أن ينبثق من الإرادة الحرة للفلسطينيين أنفسهم، ويجب تهيئة الظروف لذلك، ويجب أن يبقى هذا التنظيم مستقلاً عن المؤثرات المحلية، والنزاعات العربية، وعلى الدول العربية ضمان استقلال حركة النضال الفلسطيني (المصدر نفسه: ٢٠-٢١).

مقابل ذلك، كان الرئيس عبد الناصر يدعم خطوات التأسيس، فهو أول زعيم عربي يستقبل الشقيري في ٢٠/٦/ ١٩٦٤، قبل عقد القمة الثانية، بوصفه رئيساً للجنة التنفيذية، كما دعمت لبنان والعراق خطوات الشقيري (المصدر نفسه: ٣٢).

وسط هذه التباينات، قدم الشقيري أعضاء اللجنة التنفيذية لاجتماع ممثلي الملوك والرؤساء العرب، الذين اجتمعوا في ١٩٦٤/٨/٢٩، وفي وقت لاحق؛ أي بعد ثلاثة أشهر، اجتمعت اللجنة ثانية، وقررت تأييد الدور الأساسي لمنظمة التحرير، والعمل على إدراج قضية فلسطين في الدورةالمقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة (المصدر نفسه: ٣٢).

وعلى الرغم من عرض هذه المواقف في مؤتمر القمة في أيلول ١٩٦٤، فإن توصية جماعية صدرت عن المؤتمر بقبول التوصية الصادرة عن وزراء الخارجية العرب بتأييد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وفي ضوء ذلك، وإثر انتهاء جلسة مؤتمر القمة، صرح الشقيري بأن قضية فلسطين "وضعت في هذا اليوم على أول الطريق لتحرير فلسطين ... وبهذا يكون مجلس الملوك والرؤساء العرب قد أقر خطط منظمة التحرير الفلسطينية بكاملها" (**الأهرام**، ١٩٦٤/٩/١١: ٢٢). وبهذا زالت أية تحفظات عربية على الكيان الفلسطيني، فقد أكد الملك فيصل أن موقف بلاده هو موقف تأييد للكيان الفلسطيني، بكل ما في الكلمة من معنى، وكذلك الأردن وجميع الدول العربية.

وإذا كانت التحفظات العربية قد زالت، أو تراجعت، فإن المواقف الفلسطينية، وبخاصة المنظمة منها، تجاه آلية تشكيل هذا الكيان، ظلت موقع تجاذب في الساحة الفلسطينية، مع أن الدعم العربي الرسمي للكيان الفلسطيني كان -ولو مؤقتاً- لصالح الشقيري، في تكريس الكيان وخفوت الأصوات المعارضة، إلا أن المواقف العربية، تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وعملها، سرعان ما اصطدمت على أرض الواقع، فقد رفض لبنان والأردن إقامة قوات لجيش التحرير الفلسطيني فيها، وتحفظت دول كثيرة منها الأردن، ولبنان، والكويت، والسعودية، والمغرب، وليبيا، على بروتوكول الإقامة والتنقل للفلسطينيين،[٣] كما جاءت لاحقاً تصريحات الرئيس التونسي بورقيبة حول حل القضية الفلسطينية،[٤] لتضيف إشكالات أخرى، حيث طالب الشقيري بإسقاط عضوية تونس من الجامعة العربية.

وأمام الإشكالات العربية، لا الفلسطينية الداخلية فحسب، أبلغ الشقيري العرب بأنه سيعلن عن تنحيه عن تحمل تبعات العمل، في منظمة التحرير الفلسطينية، إذا سارت الأمور بهذه الطريقة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧أ: ١٠)، وانسحب من الاجتماع، لأن القرار ليس كافياً، وأعلن اعتذاره عن الاستمرار في تمثيل فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويبدو هنا أن خطوة الشقيري كانت فردية، لم يعد فيها لهيئات المنظمة، وتحديداً اللجنة التنفيذية.

هكذا بعد عام من انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، طرح رئيس اللجنة التنفيذية إمكانية انسحابه من العمل العربي الموحد، وكرر هذا الموقف في أيلول ١٩٦٥، خلال انعقاد مؤتمر القمة العربية الثالث في الدار البيضاء في المغرب، حيث قال إن المنظمة

لن تستطيع ممارسة مهامها "دون موافقة الدول العربية على بروتوكول الإقامة والعمل والسفر للفلسطينيين، وأن الشعب الفلسطيني لا يستطيع أن يخوض معركة التحرير إلا إذا تحلل من القيود التي تكبل إرادته" (المصدر نفسه: ١٨).

على الصعيد الداخلي الفلسطيني، تحقق التفاف فلسطيني شعبي واسع حول منظمة التحرير الفلسطينية، فكل فلسطيني –وفق تصريح مدير مكتب المنظمة في نيويورك– هو عضو في المنظمة، وأن الشعب الفلسطيني أصبح منظماً، يعمل لتحقيق العدالة واستعادة بلاده.

وإذا جاز النظر في ردود الفعل الفلسطينية حول تشكيل المنظمة، ينبغي إدراك أن اهتمام الشعب الفلسطيني كان مصبوباً في تلك المرحلة حول استعادة هويته التي تعرضت للتهديد والطمس إثر النكبة والتشتت، وكثير من الفلسطينيين لم يصحُ من الصدمة، وهول التهجير وطمس الهوية، ومن هنا، خفت ردود الفعل المعارضة لإنشاء المنظمة بهذه الطريقة، ورأى المواطنون فيها ميلاداً جديداً للشعب الفلسطيني، وإنجازاً عظيماً بعد ما تعرض له الشعب من تهجير، وإلحاق ما تبقى من وطنه بالدول العربية المجاورة، وفي ظل حالة كهذه تتراجع كثيراً، وإلى درجات متأخرة، الاهتمامات الأخرى، مثل مدى اعتماد الأساليب الديمقراطية في تشكيل المنظمة من جهة، ومدى وحدود ما توفره أنظمتها للحياة الديمقراطية من جهة أخرى.

ربما كانت القوى والأحزاب والحركات التي تلمست جوانب الخلل وغياب الحياة الديمقراطية، خجلة في إبراز هذه الجوانب، أمام ما شهده تشكيل المنظمة من التفاف جماهيري واسع. وفي حديثها عن اللجنة التنفيذية، وآلية عملها نشرت صحيفة **المحرر اللبنانية** يوم ١١/٣ النظام الداخلي للجنة، وأبرز ما جاء فيها:

- اللجنة التنفيذية أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، تتولى تنفيذ سياسة ومخططات المجلس الوطني.
- مسؤولة أمام المجلس مسؤولية تضامنية.
- تعد قيادة جماعية، تحترم الأغلبية رأي الأقلية، وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية.
- تمارس النقد والنقد الذاتي.
- تحترم حق كل عضو في إبداء رأيه بحرية.
- رئيس اللجنة ينطق باسمها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٥ ب: ١١٤).
- تنتخب نائب الرئيس، وأمين السر من بين أعضائها.

- يبقى العضو نائباً للرئيس أو أميناً للسر، أو رئيساً لإحدى الدوائر ما دام متمتعاً بثقة اللجنة.

- يكون إعفاء أيٍّ منهم من منصبه في جلسة خاصة تعقد لهذا الغرض، ويكون بأغلبية اثني عشر عضواً.

- لا يغادر أي عضو من أعضائها مقرها إلى خارج الأردن إلا بإذن من الرئيس، ولقضاء مهمة خاصة بأعضاء المنظمة.

لعل نظرة بسيطة للنصوص توضح بشكل واضح أن سلطات واسعة كانت قد ركزت في يد رئيس المنظمة، فهو الذي صاغ المقترح، وآلية الانتخاب تقتصر على رئيس المنظمة، ويغدو هو رئيس المجلس الوطني، ورئيس اللجنة التنفيذية، وبيده صلاحية مطلقة في اختيار أو إعفاء أعضاء اللجنة التنفيذية، وهو المسؤول عن مراقبة عملهم وحتى تحركاتهم، في حين يغدو هو خارج المساءلة بين اجتماعي المجلس الوطني، وهو في الواقع لم يتردد في استخدام هذه الصلاحيات، وراودته فكرة استخدامها حتى وهو في أضعف حالاته كما سيأتي لاحقاً.

وكون اللجنة التنفيذية شكلت وفق توازنات عربية، كان مفهوماً أن تبرز التناقضات بين أعضائها، فقد كان قاسم الريماوي عضواً فيها، وعضواً في مجلس النواب الأردني في الوقت ذاته، وعندما تعرض الشقيري للموقف الأردني بالنقد، جاء رد قاسم الريماوي "إن الناطق الذي هاجم الأردن في ٦/٥ لا يمثل المنظمة"، ومع ذلك وخلال أسابيع تمت تسوية الأمور، حيث سحب الشقيري استقالته، في حين أعلن رئيس الحكومة الأردنية وصفي التل، دعم الحكومة الأردنية للمنظمة والشقيري (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧ب: ٤٦-٤٧).

لعل التحدي الأبرز، الذي واجهه الشقيري خلال المرحلة الأولى لقيادته منظمة التحرير الفلسطينية، على الصعيد الداخلي، ما رافق وتبع الدورة الثانية، فإذا كانت السنة الأولى من عمل المنظمة لتكريس ذاتها، واكتساب الشرعية العربية، فإن هذا لم يعن أن أوضاع المنظمة على صعيد صلتها بالوضع الفلسطيني قد استقرت، وإذا كان الانفجار مع الحكومة الأردنية قد تأجل، حتى نهايات هذا العام (١٩٦٥)، فإن التحديات على الصعيد الداخلي كانت ماثلة وبارزة وفرضت ذاتها، وبخاصة تلك المتعلقة بعنوان بحثنا، والمتعلقة بالجوانب الديمقراطية في حياة المنظمة، سواء تعلق الأمر بالوثائق، أو بالممارسة الديمقراطية في إطار المنظمة، فعلى صعيد الوثائق، منها قانون التنظيم الشعبي بنصيه؛ المقترح من حركة القوميين العرب، والمقر من المجلس الوطني.

كما أثار المكتب السياسي الدائم للقوى الثورية جملة من القضايا أمام اجتماع المجلس، منها:

- سياسة تخطي القواعد الأساسية للعمل الفلسطيني، وهي الجماهير الفلسطينية وفئاته الثورية.
- اعتماد سياسة التصريحات العفوية والخطب العاطفية لاستقطاب العواطف والتصفيق، بدلاً من المجابهة.
- سياسة مداراة الواقع العربي، والبذخ في مكاتب المنظمة ورواتب موظفيها.
- تعيين موظفي منظمة التحرير بناءً على علاقات شخصية، أو عائلية أو انتمائية ضمن سياسة الاسترضاء التقليدية.
- ظهور الخلافات والتناقضات داخل اللجنة التنفيذية واتخاذها طابع الصراع الشخصي.
- اتباع رئيس اللجنة التنفيذية ... سياسة المجاملة، غير المسؤولة مع فئات المكتب السياسي والفئات الأخرى.

وجاء في مطالب المكتب السياسي: إيجاد لجنة تنفيذية، تعتمد القيادة الجماعية، والسياسية المركزية الواضحة المحددة الأهداف، ضمن دور شعب فلسطين الطليعي، واعتماد الفئات الثورية قاعدة شعبية للمنظمة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٥ب: ٢٤٧-٢٤٩).

وفي استعراض تقرير الصندوق القومي لما تم إنجازه جاء في التقرير "جرى تعيين بعض الموظفين في مكاتب المنظمة دون أن يبلغ مجلس الإدارة بذلك" (المصدر نفسه: ٢٨٠)، وانتهى باستقالة رئيس مجلس إدارة الصندوق عبد المجيد شومان.

جاء في رسالة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، لاجتماع المجلس الوطني ... أننا نلاحظ أن المحسوبية والعائلية تلعب، إلى حد بعيد، في سياسة التعيينات في المكاتب، وفي تحديد الرواتب ودرجات العمل ...، لقد لاحظنا من خلال عمل المنظمة خلال العام الماضي، أن أسلوب العمل في اللجنة التنفيذية، يفتقر إلى عنصر القيادة الجماعية، وأن هناك نوعاً من التسلط الفردي وعدم التقيد بالرأي الجماعي في تسيير عمل المنظمة، وهذا أمر في منتهى الخطورة، لاسيما بالنسبة لمنظمة حديثة العهد (المصدر نفسه: ٢٩٢)، ومن المؤسف حقاً أن تطلع علينا تصريحات متضاربة متناقضة من عدد من المسؤولين، في اللجنة التنفيذية، حول مواضيع يجب أن يكون فيها رأي جماعي واحد (المصدر نفسه).

وما أن انتهت أعمال الدورة الثانية، حتى بدأت تطفو على السطح الخلافات داخل المنظمة، فبعد ثلاثة أسابيع من انتهاء أعمال الدورة، أعلن الشقيري أسماء عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية (المصدر نفسه: ٣٨٥)، ومن أعضاء اللجنة كان نقيب المحامين

الأردنيين نجيب ارشيدات، وأعيد انتخاب عبد المجيد شومان رئيساً للصندوق القومي، وخلت اللجنة من أية امرأة على الرغم من أن الشقيري قال أن تمثيل المرأة متروك للمؤتمر النسائي الذي سيعقد لاحقاً في القدس (المصدر نفسه: ٣٨٥).

الانتخابات بين الشعار والتطبيق

كان الشقيري يدرك أن موضوع الانتخابات يشغل الرأي العام الفلسطيني، باعتباره مطلباً شعبياً، كما هو مطلب القوى السياسية والحركات الثورية، التي أخذت تثبت حضورها وفاعليتها، ولم يعد الشقيري قادراً على التعامل معها من خلال التجاهل، حيث أكد أنه مطالب من المجلس الوطني، بالاتصال بالمنظمات الفلسطينية، وأنه بدأ فعلاً الاتصال بها. أما في حديثه عما يشغل الرأي العام الفلسطيني، وهو الانتخابات، فقد أكد أن المنظمة عازمة على أن تهيئ الفرصة الكاملة لانتخابات حرة نزيهة، تشترك فيها فئات الشعب الفلسطيني، في جميع مراكز تجمعها، لانتخاب ممثليها في المجلس الوطني المقبل، وأن اللجنة التنفيذية ستعد مشروعاً للانتخابات، تعرضه لشهرين على الشعب لنقاشه، وبعد ذلك إقراره. وبعد إقراره، سيتم الاتصال بالدول العربية، لضمان الحرية الكاملة لإجراء انتخابات عامة مباشرة سرية يشترك فيها الشعب" (المصدر نفسه: ٣٨٦).

وحين سئل الشقيري عن الشعار الذي ارتفع داخل المجلس الوطني، بأن لا حرية في المنظمة على لسان أكثر من مسؤول، راوغ في الإجابة وتهرب من تقديم إجابة واضحة، لكن مضمون إجابته كانت تؤكد هذا التوجه، وأنه خلال مرحلة الكفاح والتحرير توضع الحزبية جانباً، وبعد التحرير يمكن أن يتقدم العمل الحزبي.

وفي حديثه عن الانتخابات، قال إن الانتخابات ستكون مفتوحة لكل فلسطيني، كائناً ما كان لونه السياسي، ولونه الاجتماعي والعقائدي، ... هذا مع العلم أن بعض الأنظمة تستبعد بعض الفئات في الانتخابات، ومبرر هذا الاستبعاد، أو غير مبرر، هذا ليس شأني، نحن لن نستبعد فلسطينياً أبداً لأنه حزبي أو عقائدي، فليتفضل إذا كان الشعب يختار حزبه كان هو حزب الشعب ... أنا أتطلع إلى مجلس خير من المجلس الذي يقال إنه اختاره الشقيري (المصدر نفسه: ٤٠٣).

وأوضحت مقابلة الشقيري الصحافية في عمان ١٩٦٥/٧/٤ توجهات المنظمة، وبعد أن تحدث عن دلالات اختيار أحد أبناء الضفة الشرقية عضواً في اللجنة التنفيذية، ذكر عشرة أسس تقوم عليها المنظمة، منها:

- الأردن هو وطن المنظمة وشعب الأردن هو شعب المنظمة.
- إن فلسطين الكبرى أصابتها التجزئة العام ١٩١٩، بسلخ الضفة الشرقية، وأصابها التقسيم الشنيع العام ١٩٤٧ بإقامة إسرائيل، وأتت عودة الضفة

الشرقية إلى الوطن الأم، عقلاً وضميراً وروحاً وجسداً، خطوة أساسية نحو عودة الوطن السابق، بالكفاح الواحد بتصفية إسرائيل.

- إن الحكومة الأردنية، والمنظمة في الأردن، جهازان مستقلان، الأول يعمل على الصعيد الرسمي، والثاني يعمل على الصعيد الشعبي، وهما أشبه بالرئتين للجسد الواحد، وفي إسرائيل، تعمل الحكومة والوكالة اليهودية جنباً إلى جنب (المصدر نفسه: ٤١٤).

هذا الموقف أثار إشكالات وخلافات داخل المنظمة، وما يهمّنا هنا، ما يتصل بالعلاقات الديمقراطية الداخلية، فرئيس اللجنة التنفيذية هو الناطق باسمها، ولكن ليس بالإطلاق، بل يعكس موقف اللجنة، وينسجم وميثاق المنظمة، وقرارات المجلس الوطني، أما أن يخرج رئيس اللجنة التنفيذية عن الميثاق، وسياسة المنظمة دون عودة للجنة التنفيذية، فإنه بذلك يكرس نهجاً فردياً لا صلة له بالنهج الديمقراطي، وهذا ما أكده الدكتور يوسف الصايغ، ففي مقابلة صحافية في ١٩٦٥/٧/١٦، أجاب عن أسئلة الصحيفة، أن الخلاف مع الشقيري ليس شخصياً ... فالقضية التي تثيرها التصريحات، هي قضية الأساس الذي تقوم عليه المنظمة، ليست قضية ثانوية، أو جانبية، هي قضية الشخصية الفلسطينية والمصير الفلسطيني وفهمنا لهما (المصدر نفسه: ٤٢٢) ... يبدو أن للشقيري اجتهاداً خاصاً جديداً، في حدود الأرض الفلسطينية، وفي هوية الشعب الفلسطيني، وهذا الفهم الجديد للوطن، والشعب، والصلة، والمصير، لا ينسجم مع نصوص الميثاق الذي أصدره المجلس الوطني.

أصدر الشقيري تصريحاته هذه بعد انتهاء أعمال المجلس الوطني، وقبل مباشرة اللجنة التنفيذية مهماتها، أي في ظل فراغ دستوري، هذا الانفراد في التعديل أو التفسير أو التوجيه يخالف روح الدستور (المصدر نفسه: ٤٢٣). وأضاف السيد الصايغ "منظمة التحرير الفلسطينية ليست ملزمة بتصريحات الشقيري، فما يلزمها، هو الميثاق وقرارات المجلس الوطني، وقرارات اللجنة التنفيذية، ضمن صلاحياتها".

فردية الشقيري هذه تصدت لها أيضاً حركة القوميين العرب، التي قالت في بيانها في ١٩٦٥/٩/٦ حول موقفها من الشقيري، "إن القيادة الحالية، بشكلها الفردي المطلق، غير قادرة على توفير خصائص جادة للمنظمة ... إن اعتماد مبدأ القيادة الجماعية، ومحاسبة المسؤولين، هما الطريق المؤدي إلى تطوير المنظمة (المصدر نفسه: ٤٧٦). وأضاف بيان الحركة في موقع آخر ... وقد اختلف أعضاء الحركة مع الشقيري، وقد نتج عن صدام الرأي والعقلية، بين هؤلاء ورئيس المنظمة، أن بدأ بإبعادهم إلى مكاتب خارج الوطن، بعيداً عن الساحة الحقيقية للعمل الفلسطيني الجاد (المصدر نفسه: ٤٧٧).

لم يختلف موقف الهيئة العربية العليا من الشقيري عن موقف حركة القوميين العرب، حيث قالت الهيئة في نشرتها في أيلول ١٩٦٥ ... "حاول أن يبرر فشل منظمته،

فالشقيري عمل بيديه على وأد حرية الشعب الفلسطيني بكيانه المصطنع، الذي أقامه على أساس الفرض والتعيين ... وأنه رفض أن يقوم الكيان على أساس سليم، من الديمقراطية والحرية الانتخابية" (المصدر نفسه: ٥٣٢) ... وبلغ منه الغرور حد التصريح أنه يحك كتفيه بأكتاف الملوك والرؤساء العرب (المصدر نفسه: ٥٣٢).

وعودة إلى النظام الانتخابي الذي اقترحته المنظمة، لانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يتكون من ٢١٧ عضواً، يتوزعون حسب عدد السكان، بدءاً من الأردن ١٠٠ عضو، غزة ٤٠ عضواً، إلى لبنان وسوريا ١٤، و١٣ على التوالي، وانتهاءً بتمثيل الاتحادات ومواقع المهجر، ويحق لكل فلسطيني بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، وسجل في سجل الناخبين، ممارسة هذا الحق الذي تشرف عليه لجان انتخابية في الإقليم والمناطق، يشكلها مدير مكتب المنظمة، حيث يختار رئيسها وعضويها الآخرين (المصدر نفسه: ٤٢٩)، أما نظام عمل اللجنة التنفيذية، فقد أعطى صلاحيات واسعة للرئيس، فهو الذي يختار أعضاءها، وهو الذي يوزع المهمات بينهم، وهو الناطق باسم المنظمة، وله وحده الحق بالإدلاء بالتصريحات الرسمية السياسية، وعلى الأعضاء الذين ينبغي أن يقيموا في القدس عدم مغادرتها، إلا بمهمة رسمية وبموافقة الرئيس (المصدر نفسه: ١١٦).

وكانت الهيئة العربية العليا، وحركة القوميين العرب، التنظيميين الأكثر إثارة للملاحظات، والاعتراض على جوانب النظام الانتخابي، ففي منشورات الهيئة العربية العليا، أوضحت أن النظام الانتخابي، يجب أن تضعه جمعية تأسيسية، من رجال القضاء والسياسة، وأن يُختار جهاز محايد للإشراف على الانتخابات، وفي رأيها لا يحق للمنظمة وضع نظام انتخابي، ولذا فهي ترفض هذا النظام، لأنه يخدم القائمين على المنظمة، واقترحت نظاماً بديلاً لمشروع المنظمة لم يؤخذ به.

موقف الهيئة هذا ليس غريباً، فقد واصلت مناكفتها للشقيري والمنظمة، حيث اتهمت الشقيري بأنه منذ البداية، تجاوز التفويض الممنوح له من الجامعة العربية، ... وعمل على إنشاء الكيان وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية بالتعيين، والأعمال الكيفية والدكتاتورية (المصدر نفسه: ٥١٥).

هكذا، بعد عام ونصف من عمر المنظمة، وجدت نفسها أمام استعصاءات عدة، برزت خلال القمة العربية الثالثة في الدار البيضاء، ورفض عدد من الدول العربية فتح الباب لعمل المنظمة لأسباب مختلفة. وعلى الصعيد الداخلي، لم تستطع استيعاب التنظيمات الفاعلة في الساحة الفلسطينية، بل أخذت هذه التنظيمات، وبخاصة بعد انطلاق حركة فتح، وقيامها بعمليات فدائية، وغيرها من المجموعات، أخذت هذه كلها تشكل تحدياً لإرادة المنظمة، ولأسلوب عمل الشقيري. أيضاً برزت، على الصعيد الداخلي للمنظمة في اللجنة التنفيذية وعملها، تناقضات مع نهج وأسلوب عمل الشقيري، الذي شكل امتداداً للأنظمة العربية، فبعد أن أخذ يحك كتفيه بأكتاف

الملوك والرؤساء العرب وفق تصريحه، حاول تقليدهم في إدارة المنظمة؛ أي من خلال دكتاتورية بدائية، دون إدراك أن الزعماء العرب، ملوكاً ورؤساء، كانوا يعتمدون في ممارسة سلطتهم على أدوات قمع شرطية بوليسية وأجهزة مخابرات، وسجون، وجيش، وأحياناً أحزاب تساندهم، وهذا كله يفتقده الشقيري.

ويقيم بعض الكتاب هذه المرحلة، بأن المنظمة عانت خلالها من إشكالات عدة، وواجهتها تحديات مختلفة منها؛ عُزلتها، وبخاصة في سوريا ولبنان، حيث يميل الشارع إلى الكفاح المسلح، كما اعتبرها حزب البعث العربي الاشتراكي عملاً قطرياً لتخدير الشعب الفلسطيني، ولخص هؤلاء نقاط ضعفها في أمور عدة؛ تجاوز الفصائل والأحزاب، وغياب الكفاح المسلح، والخلافات العربية، وعُزلتها في سوريا ولبنان (شبيب، ٢٠١٢).

ومع كل الملاحظات، ظلت بعض القوى تحتفظ بعلاقات إيجابية مع منظمة التحرير، فقد نظرت حركة القوميين العرب للمنظمة باعتبارها الإطار الوحيد الذي يجب أن تلتقي على أرضه التنظيمات كافة، إلا أن هذه العلاقات ساءت عندما أقدم الشقيري على حل اللجنة التنفيذية العام ١٩٦٦ (حركة القوميين العرب، ١٩٦٦، وثائق غير منشورة).

ومن هنا، وخلال القمة العربية الثالثة، وعوضاً عن مراجعة مسيرة المنظمة، وبحث آليات لملمة الحالة الفلسطينية، واستيعاب التنظيمات الفدائية والسياسية والحزبية، من أجل مواجهة الضغوط الإقليمية ومواقف بعض الدول العربية، عوضاً عن ذلك، صعَّد الشقيري لهجته مع الدول العربية؛ ففي ١/١٠/٦٥، أصدر بياناً مما جاء فيه: "أصبح معروفاً أن الأردن عارض دخول القوات العراقية والسعودية (لحماية مشروع تحويل مياه نهر الأردن) ... إن موقف الأردن، من تجنيد الفلسطينيين، ليس له ما يبرره، ففي الأردن بقية وطننا، وبقية شعبنا ... وكذلك التنظيم الشعبي ضمان حرية الانتخابات للمجلس الوطني، ... هذا الموضوع الخطير، لم يجد استجابة من بعض الدول العربية، وفي مقدمتها الأردن" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٥ب: ٥٣٧)، فقد رفض الأردن التجنيد والتنظيم الشعبي، وكل نشاط قومي للمنظمة، فإذا كان حراماً على المنظمة أن تعمل في وطنها، ومع شعبها في الأردن، فماذا تقول لأطراف المحيط ولأطراف الخليج؟ وأنهى بيانه "بأن تجربة حكومة عموم فلسطين لا تزال في خواطرنا، وأن شعب فلسطين يرفض أن تتكرر هذه المأساة، ويرفض أن تصبح المنظمة دمية، يلهون بها" (المصدر نفسه: ٥٣٧).

ومن هنا دخلت المنظمة –مضطرةً– في تجاذبات مع الحكومة الأردنية، حيث رد عليه وزير الخارجية الأردني نافياً ما جاء على لسان الشقيري، وبالطبع توترت العلاقة بين المنظمة والأردن، في وقت عانت فيه المنظمة أيضاً من هموم داخلية، لها صلة بعلاقتها بالقوى الفلسطينية، وآلية عملها الداخلية.

بين المعيقات العربية والتحديات الفلسطينية

ربما كان العام ١٩٦٦ العام الأكثر تعقيداً في وضع منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، وتمثل ذلك في ثلاثة جوانب:

- الوضع العربي وتعمق الانقسام، وتعطل توحيد الموقف العربي.
- توتر العلاقة، أو الحرب الباردة، بين المنظمة والأردن.
- الإشكالات الداخلية الفلسطينية.

فعلى الصعيد العربي، تفاقمت الخلافات العربية إثر استمرار دعم مصر للثورة اليمنية، وتعمق الفرز بين القوى التقدمية والرجعية، التي تقف على رأسها مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن، في حين تقف السعودية والأردن على رأس الدول الرجعية، وبالتالي، كان رأي عبد الناصر، أنه ينبغي العودة إلى ما كنا عليه، قبل سيادة العمل الموحد ومؤتمرات القمة، ومن هذا المنطلق طلبت هذه الدول تأجيل القمة إلى أجل غير محدد، في حين كانت السعودية والأردن ترفضان التأجيل، وتصران على عقد القمة، وظل هذا الموقف سائداً خلال العام، ففي آخر تصريح لعبد الناصر ذلك العام، قال "أصبحت مؤتمرات زائفة خادعة للأمة العربية ... ويجب أن تلتقي قوى الثورة العربية ووحدة الثوار العرب" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨أ: ٣٨).

أثّر ذلك على منظمة التحرير الفلسطينية من ثلاث زوايا؛ الأولى: عدم وفاء بعض الدول العربية بالتزاماتها نحو منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تخلفت هذه الدول عن دفع التزاماتها. أما الثانية، فهي توتر العلاقات مع الأردن، وهو ما سنأتي عليه لاحقاً. أما الثالثة، فهي مصير منظمة التحرير الفلسطينية، إذ طالبت بعض الدول العربية بحل المنظمة باعتبارها وليدة القمة، وما دامت القمة تعطلت فإن ذلك يعني إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية كأحد إفرازاتها، وقد رد الشقيري على هذا السؤال، قائلاً "إن منظمة التحرير الفلسطينية ولدت على فراش القمة، ولكن إذا زال مؤتمر القمة فلن تزول منظمة التحرير الفلسطينية، فهي باقية لأن الشعب الفلسطيني باقٍ، سواء بقيت القمة أو زالت (المصدر نفسه: ٨٧).

على مدار العام تقريباً، كان هناك حرب باردة بين المنظمة والأردن، باستثناءات قليلة، وأصبح هذا الأمر شغل المنظمة الشاغل، فمن جهة كان الشقيري محسوباً على التيار الناصري في الساحة العربية، وكان منحازاً بشكل أو بآخر للمعسكر الثوري، وهذا، وحده، كاف لإثارة حفيظة الأردن، وإذا أضيف لهذا حساسية الأردن المفرطة من تشكيل أي كيان تمثيلي فلسطيني، أمكننا أن نفهم ذلك، ففي حديثه مطلع العام، قال الملك حسين: "إن الأردن، بضفتيه، هو فلسطين ومنطلق تحريرها، وطليعة جيشها وكيانها، كما اتّهم الشقيري بأنه يخدم الصهيونية وأهدافها ...، وأن لا مجال في الأردن لأية تشكيلة عسكرية أخرى غير الجيش العربي مهما صغرت" (المصدر نفسه: ١٢٤).

وجراء اتصالات ووساطات الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، وقع اتفاق أردني فلسطيني في آذار نص على تأجيل انتخابات المجلس الوطني، ونغص على هذا الاتفاق اعتقال السلطات الأردنية أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، بمن في ذلك بعض الحزبين، ومع ذلك طلب وزير الداخلية الأردني من الحكام الإداريين، تقديم جداول بأسماء الناخبين تمهيداً لتقديمها للمنظمة (المصدر نفسه: ١٣٦).

وشكل المؤتمر الوطني، الذي عقد في غزة بعد شهرين في ٢٠ أيار، محطة لتفجير الخلاف مع الأردن، فقد اعترض الأردن على عدد مقاعد أعضاء المجلس الوطني، الذي خصص للأردن ٦٠ مقعداً من العدد الإجمالي ١٥٠ مقعداً، حيث طالب الأردن بثلثي مقاعد المجلس الوطني (المصدر نفسه: ١٣٧).

وجراء تشكيل المجلس الوطني على هذا النحو، ونتائج أعمال المجلس الوطني، وصف الملك حسين الوضع بقوله "أصبح القائمون على المنظمة بعد طغيان الحزبين المخربين، معاول هدم لما بنيناه لا لأنفسنا بل لفلسطين" (المصدر نفسه: ١٣٩).

وأمام أزمة انعقاد مؤتمرات القمة، وفي تصعيد في علاقته بالمنظمة، طالب الملك الزعماء العرب في رسالة خاصة، بحل منظمة التحرير لأنها "أصبحت أداة بيد الشيوعية العالمية، وتشكيل منظمة أخرى على أسس جديدة" (المصدر نفسه: ١٤١). ورد الشقيري، متهما الأردن بأنه يتدخل في شؤون المنظمة، ويريدها تابعة له، فما كان، إلا أن أعلن الأردن أنه لا يستطيع التعامل مع المنظمة بشكلها الحالي (المصدر نفسه: ١٤٣).

وأصبحت للأردن سياسة واضحة نحو المنظمة، فقد صرح وصفي التل، رئيس الوزراء الأردني، بـ"أن الشخصية الفلسطينية ضرورة دبلوماسية، لمساعدة المجهود العربي الدبلوماسي في المجالات الدولية، وأي خروج من هذا الفهم يعني بعثرة للجهود، وتعطيلاً للحشد"، وكانت ذريعة الأردن في موقفه هذا، هو "سيطرة الحزبية" على المنظمة، وأنها أصبحت أداة بين الشيوعية العالمية، وفي توصيفه لهذه العلاقة، اشترط وصفي التل أن الأردن على استعداد لاعتبار المنظمة ذراعاً من أذرعتنا، ... وأن عملها في الأردن، يجب أن يتقيد بأنظمة البلد وقوانينه، إذ لا حاجة للازدواجية في البلد، وأن تنفي من صفوفها الحزبيين، الذين اتّهم الشقيري بأنه "أغرق المجلس الوطني بهم، بما حوّل المجلس إلى مظاهرة حزبية غوغائية" (المصدر نفسه: ٣٠)، مع أن الشقيري، حسب وصفي التل، "طلب نصرة الأعضاء الأردنيين في المنظمة، لأن مؤامرة حزبية تستهدفه" (المصدر نفسه).

من جانبه، لم يكن الشقيري صامتاً، إزاء ما يفعله الأردن، فقد أكد دعم المنظمة للتحركات والاحتجاجات التي تشهدها الأردن، بكل ما أوتي من قوة، كما أنه وقف إلى جانب سوريا في خلافها مع الأردن (المصدر نفسه: ٨٩).

وفي تشرين الثاني أعلن في تصعيد للصراع مع الأردن، الذي يرفض وجود أية قوات لجيش التحرير على أرضه، "أن جيشنا سيدخل الأردن في الوقت المناسب، وسوف لا نعمل أي حساب للحسين" (المصدر نفسه: ٩٠). ولم يكن الشعب الفلسطيني في الأردن بعيداً عن هذا الصراع، ففي مؤتمر القدس، أكد المشاركون على المنظمة كممثل وحيد لإرادة الشعب الفلسطيني، وطالب السلطات الأردنية بتمكين المنظمة من ممارسة واجباتها، وأعلن تأييده للعمل الفدائي الفلسطيني، كما طالب النظام بإطلاق سراح المعتقلين، وكذلك كانت فعاليات الفلسطينيين وبخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على السموع أواخر العام ١٩٦٦.

خلال هذا العام، وفي سياق الظروف التي مرت بها المنظمة، يمكن التوقف عند الحياة الديمقراطية الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية من جوانب عدة: الأول: دور رئيس اللجنة التنفيذية تجاه المنظمة وهيئاتها، الثاني: موضوع الانتخابات والوثائق والمواقف الصادرة عن المنظمات والهيئات الفلسطينية نحو هذه الوثائق، الثالث: علاقات المنظمة مع الهيئات والأحزاب والقوى الفلسطينية الأخرى.

في أعقاب المؤتمر الوطني الفلسطيني الثالث، وبعد أسابيع من انعقاده، شكل الشقيري لجنة تنفيذية جديدة، وقد خلت اللجنة، كسابقاتها، من أية مشاركة نسائية، وخرج من اللجنة عدد من الأعضاء، ودخلها أعضاء جدد، ولم يستمر عمل هذه اللجنة إلا خمسة أشهر فقط، أمام الإشكالات التي واجهت اللجنة التنفيذية، والاستقالات التي قدمها بعض أعضائها. وفي وثائق حركة القوميين العرب، أن هذه الاستقالات من اللجنة التنفيذية، كانت احتجاجاً على طريقة عمل الشقيري، وتجاوزه الأنظمة وفرديته (حركة القوميين العرب، ١٩٦٦، وثائق غير منشورة).

أعلن الشقيري عن حل اللجنة التنفيذية وإعادة تشكيلها تشكيلاً ثورياً في ١٢/٢٧ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨أ: ٩١)، وتجاوز ذلك، فاستند إلى المادة الثالثة عشرة من النظام الأساسي، ومن أجل مواجهة المرحلة الخطيرة الراهنة والحكم الخائن في الأردن، يراعى في اختيارهم، أن يمثلوا الثورية النضالية، واعتباره مجلساً ثورياً قادراً على حمل أعباء التحرير، ويأخذ هذا المجلس على عاتقه ... إعداد الشعب ... ولا تعلن الأسماء، ولا يعلن مقره، ولا اجتماعاته إلا ما تفرضه المصلحة العليا في أضيق الحدود (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦ب: ٦٨٨). ومن أجل تجاوز الأزمة الداخلية في الحالة الفلسطينية، تقدمت صيغة لتنظيم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والتنظيمات الفلسطينية الأخرى.

وإذا أريد محاكمة هذه الخطوات والإجراءات وفق مدى انسجامها والآليات الديمقراطية، فإنها تعكس غياباً لهذه الآليات، ليس في النصوص فحسب، بل وفي السلوك والممارسة، وهذا هو الأهم، فرئيس اللجنة التنفيذية يعلن حالة الطوارئ

في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فالإشكالات والاستقالات وتشكيل اللجان، أو المجالس وحلها يعكس ارتجالاً وفردية طاغية في إدارة شؤون منظمة التحرير الفلسطينية، وحين لا تعلن أسماء أعضاء الهيئات القيادية (المجلس)، ولا مقره ولا اجتماعاته، فهذا من شأنه الارتداد إلى الوراء، فالمطلوب أن تكرس المنظمة حضورها ووجودها، ودورها النضالي على صعيد الشعب الفلسطيني، وأمام ما يجري في المنطقة العربية، ولا يحل هذا، لا الانكفاء إلى السرية وما يحمله ذلك من ابتعاد جماهيري عن المنظمة، ولا اقتراح صيغة لتنظيم علاقة المنظمة مع التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وكأن العلاقة مع التنظيمات ليست أمراً طبيعياً مطلوب من المنظمة الحرص عليه دائماً، بل هذا أمر طارئ يجيء وقت الأزمات فقط، ووفق منطق استخدامي؛ أي لمواجهة التحديات.

لعل التطور الأبرز على الصعيد العملي، هو محاولة السير بمشروع الانتخابات للمجلس الوطني خطوة إلى الأمام، فبعد الاتفاق مع الأردن في آذار، حث الشقيري الفلسطينيين على تسجيل أسمائهم، وممارسة حقهم بالانتخاب، كما عينت لجنة للإشراف على الانتخابات، إلا أن هذا المشروع تم تأجيله، بسبب التوتر في العلاقات الأردنية الفلسطينية.

من جانبها، كررت الهيئة العربية العليا موقفها من مشروع الانتخابات، حيث طالبت بإلغاء مبدأ التعيين، واتّهمت الدول العربية بأنها أطلقت يد الشقيري الدكتاتورية، وفرديته المفروضة على الشعب الفلسطيني، وقيمت تجربة المنظمة بعد ثلاث سنوات من قرار تشكيلها ... لا وحدة، لا تعبئة، ولا تحرير، وفي رأي الهيئة أن الخروج من المأزق ينبغي أن يكون بطرق ديمقراطية وانتخاب سليم، تشرف عليه هيئة قضائية، هذا الموقف، لم تشاركها فيه حركة القوميين العرب، التي أكدت على حق الشعب بالالتفاف حول قيادته والسماح لـ منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل داخل الأردن بكل حرية، وكأنها بذلك تنحي الخلافات الداخلية جانباً في مواجهة الموقف الأردني، أو تكون قد حصلت على ما يرضيها في الدورة الثالثة للمجلس الوطني في غزة.

وفي تقييم إجمالي لحركة القوميين العرب للمنظمة خلال هذه الفترة، جاء في إحدى الوثائق "صورة الكيان المعنوي، الذي يكتفي بأن يكون مجرد رمز لوجود القضية الفلسطينية على الصعيدين الدولي والعربي". ولا يفوت التقرير أيضاً انتقاد طريقة الشقيري في العمل "وجاء الشقيري بشخصيته وأسلوب عمله، من حيث يدري أو لا يدري، ليجسدها" (حركة القوميين العرب، ١٩٦٦، وثائق غير منشورة). وحتى لا يلقي التقرير بكامل العبء على الشقيري، يوضح أن هناك جملة من العوامل ساعدت في تجسيد هذه الصورة، أحدها نمط القيادة، والعوائق التي تضعها الدول العربية، وضعف التشكيلات الفلسطينية المنظمة (المصدر نفسه).

على أبواب حزيران١٩٦٧ .. ارتباك وتخبط وإفراط في الفردية

تفاقمت الأزمة، التي واجهتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (الشقيري)، أكثر فأكثر، فعلى الصعيد العربي تصاعد الصراع مع الأردن، فالشقيري يحرض الجيش على النظام، ويدعم التحركات الشعبية في الأردن، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧ب: ٧–٨)، في حين يدبر الأردن مؤامرة لاغتيال الشقيري، ويفر الضابط محمد يوسف حمارشة المكلف بذلك، ويبلغ الشقيري (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧ أ: ٩٩).

وتصل الأمور إلى إبلاغ الأردن الجامعة العربية بمقاطعته أي اجتماع يحضره الشقيري، ويطالب الجامعة العربية بحل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيلها، وتنضم السعودية للأردن متهمة الشقيري، مؤكدة عدم جدارته بقيادة المنظمة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨أ: ١٠١).

وعلى الصعيد الداخلي، واجهت سلطة الشقيري تحديات جدية، ولعل نمط شخصية الشقيري يفسر هذه التصرفات، فهذه الشخصية القيادية الطاغية، الممنوحة صلاحيات واسعة في النظام الأساسي، ومن المجلس الوطني، وكأنه نظام رئاسي يعطي الرئيس فيه صلاحيات شبه مطلقة، مثل هذه الشخصية حين تواجه أزمات لا تبحث عن حلول ديمقراطية، أو حلول يشارك فيها الآخرون، بل تقترح حلولاً فردية، لا صلة أحياناً لها بالواقع.

واصل الشقيري تبني فكرة مجلس الثورة، باعتباره أمراً لا مناص منه، بل ومن أجل تمريره، يرى أن هذا المجلس كان ينبغي أن يكون البداية في تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه: ٩–١٠)، فالمرحلة الآن تحتم قيام المجلس، وتضيف أن أعضاءه يجب أن يكونوا من الثوار منبراً وعقلاً، وعزيمة وعملاً، وهذا هو حال الثورات، هذه المعايير التي أعلنها الشقيري لا يوجد هيئة جماعية، مكلفة بدراسة الحالات المرشحة مثلاً لهذا المجلس، فله الكلمة الأولى والأخيرة، بشكل فردي، بل أكثر من ذلك، فإن بعض أعضاء اللجنة التنفيذية اتّهموا الشقيري بأنه يشن حملة ضد أنصار القيادة الجماعية في المنظمة، وتسريحهم (المصدر نفسه: ١٠١).

ومن أجل إسباغ الهالة على هذا المجلس، وحتى يكون مجلساً ثورياً، يجب أن يكون محاطاً بالسرية في تشكيله، وقراراته واجتماعاته، وإذا كانت المجالس الثورية ولدت تحت الأرض، ولم نعرف أخبارها إلا بعد التحرير، فإن ظروف القضية، بل ظروف الشعب تفرض سرية ألزم، وكتماناً أعظم، وحتى يكون مجلس ثورة يجب أن لا يمثل أحداً لا كعائلة، ولا فرداً ولا قرابة صداقة ولا تجمعاً كبيراً، وأن ما يمثله روح الثورة في فلسطين بأسرها ... ولو وجد أعضاؤه، في قرية أو مخيم أو بيت، لوجب اختيارهم جميعاً (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧ ب: ١٠). واختتم بقوله "وليس مجلس الثورة برلماناً ينتخب، والثوار لا يختارون، والشهداء لا ينتخبون، إنما هم يختارون

الثورة وتختارهم الشهادة"، هذا كله في كلمة موجهة للشعب الفلسطيني يضع خلالها المعايير والأسس، وآلية تطبيقها، وكلها محصورة في شخص الشقيري، وهذا، بدوره، يفسر انهيار هذا المجلس، الذي عقد اجتماعاً يتيماً بعد أسابيع قليلة من إعلان تشكيله أعلن فيه، أن أعضاءه تعاهدوا على إبقاء أسمائهم واجتماعاتهم وقراراتهم بعيدة عن الإعلام والإعلان، وقد قرر هذا المجلس إنشاء مكتب سياسي يعمل إلى جانبه، دون أن يكون واضحاً، ما الذي يحكم العلاقة بينهما، وما الأساس القانوني في النظام الأساسي لتشكيلهما، كما قرر تطوير جيش التحرير الفلسطيني، وإنشاء مجلس التحرير من كفاءات عسكرية عربية وفلسطينية، وخفض الموازنات، وأقر التقشف.

هذه القرارات تمثل إعلان حالة الطوارئ، ليس فقط على صعيد علاقة المنظمة بالأردن، بل على صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية، وهذا كله يتناقض وأبسط المفاهيم الديمقراطية، ولذا سرعان ما تراجع الشقيري بعد أسابيع قليلة عن مجلس الثورة، فقرر في ١٩٦٧/٢/٢٦ إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية (المصدر نفسه: ٨١)، لكنه لم يشكلها كقوام كامل، بل أعلن عن ثمانية أسماء من أعضائها، وأضاف أنها ستزاد كلما دعت الحاجة لذلك (المصدر نفسه)، وفي هذا أيضاً سلوك فردي، حل المجلس، تشكيل لجنة تنفيذية أو نصف لجنة تنفيذية، من يقرر الحاجة لزيادة أعضائها، كلها خطوات مرجعها الوحيد هو الفرد.

هزيمة حزيران والثمن المطلوب: نهاية مرحلة

في ظل هذا الواقع؛ توتر علاقات مع بعض الدول العربية، فردية داخلية مفرطة، هيئات المنظمة، جاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧ لتكشف هشاشة النظام الرسمي العربي وضعفه، وكان لها تبعات أخرى على الصعيد الفلسطيني، وهي أن النظام الرسمي الفلسطيني، الذي كان، على مدى أربع سنوات، امتداداً للنظام الرسمي العربي، وجزءاً منه، أيضاً غدا مكشوفاً، آيلاً للانهيار والسقوط، ومع ذلك لم يستخلص العبرة بيسر وسهولة، بل استمر في معالجة الأمور الوطنية -على خطورتها- بالأساليب الفردية الفهلوية ذاتها، وبالعنتريات ذاتها، فعشية الحرب ١٩٦٧/٦/١ قال الشقيري: "إما نحن وإما إسرائيل ... ولا يوجد حل وسط ... سنعمل على مساعدة وتسهيل سفر اليهود بالبحر إلى الدول التي جاؤوا منها أصلاً ...، إن كل من يبقى على قيد الحياة من الإسرائيليين الذين ولدوا في فلسطين يبقى في فلسطين، وتقديري أنه لن يبقى أحد منهم حياً" (المصدر نفسه: ٢٦٤). وما أن انتهت الحرب حتى كانت الأوضاع مختلفة، وإذا كان الملك حسين قد صرح في ١٩٦٧/٦/١١ "إننا قوم نؤمن بالقدر؛ خيره وشره، وأن الذي أصابنا أصاب أمماً قبلنا (المصدر نفسه: ٣٦٩)، وبعيداً عن التعليق عن الدلالات ومدى تحمل المسؤولية، فإن الشقيري اكتفى بمناشدة المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع بعدم الرحيل (المصدر نفسه: ٣٨٤).

وكانت القمة العربية في الخرطوم أيلول ١٩٦٧ مناسبة لانفكاك الشقيري من النظام الرسمي العربي، الذي ألقى بظلاله على مسيرة المنظمة، منذ إقامتها منذ ثلاث سنوات "استنشقت الهواء العليل وأنا أحس أنني ملكت حريتي، وخلعت عن عنقي ثلاثة عشر حبلاً كانت تشدني إلى ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً يريد كل منهم أن يكون النضال الفلسطيني على مزاجه وهواه" (الشقيري، ١٩٧٣: ١٥٤، ج٦).

ووصف الشقيري هذا الطلاق بأنه يرتبط بتوجهات مؤتمر الخرطوم وقراراته، فالقرارات التي اتخذها المؤتمر بإزالة آثار العدوان– لم تكن لترضي الشقيري، الذي انسحب من القمة، وشعر أن هذه القرارات ستفرض عليه الاستقالة" (المصدر نفسه: ١٩٩).

النتيجة الأبرز لحرب حزيران، على الصعيد الفلسطيني، تصاعد العمل الفدائي وتكوين العديد من المنظمات الفدائية، وتوجه أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني للانخراط في هذه التنظيمات، في ظل عجز النظام العربي الرسمي وفشله، بما في ذلك الفلسطيني، وهكذا أصبح المجال مفتوحاً، والأبواب مشرعة، ليس فقط للعمل الفدائي، بل لمحاسبة منظمة التحرير الفلسطينية على مرحلة السنوات الثلاث من عمرها، ولم يعد يقتصر الأمر على الهيئات التي ناكفت المنظمة تقليدياً، بل اتسعت لتشمل كل العاملين في الساحة الفلسطينية، بل حتى داخل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية، ويمكن اعتبار النصف الثاني من العام ١٩٦٧، مرحلة مهمة في تاريخ المنظمة مهدت للمراحل اللاحقة؛ الانتقالية، ومرحلة الفصائل الفلسطينية، وساعد في ذلك استمرار عقلية التفرد، والهيمنة بالتسلط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها.

فقد وجهت الهيئة العربية العليا مذكرة للقمة العربية تنتقد فيها طريقة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بعيداً عن الديمقراطية، التي سبق أن نص عليها قرار الجامعة العربية، وتطالب المذكرة ... "أن تسارع إلى إعادة النظر في أمر الكيان الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية الناجمة عنه" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧ ب: ٦٢٥)، وأخذت تنشط في الضفة الغربية، المؤسسات والفعاليات في لقاءات لاتخاذ مواقف وإصدار بيانات ومواقف، بعيداً عن المنظمة، في وقت كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، منهمكةً في تصعيد العمل العسكري، وتطويره، وبدء الاحتكاك مع النظام الأردني، فقد حاول الشقيري تجنب الاختلاف مع هذه المنظمات، لكنه في الوقت ذاته كان يسعى إلى احتوائها في منظمة التحرير الفلسطينية، وحين سئل عن أن بعض رجال المنظمة يهاجمون العمل الفدائي، قال إن سبب ذلك هو التناقضات داخل المنظمة، وأن مواجهة هذه التهجمات من قبل المنظمة لا يفيد فيها صرف المعنيين (المصدر نفسه: ٨١٥)، وهو، في هذا، ينسجم مع موقفه الذي يقول في المقابلة نفسها "رأت المنظمة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير إلى طور جديد، يكون فيه للعمل السياسي نصيب صغير" (المصدر نفسه: ٨١٤).

وفي ضوء الهزيمة، رأى الشقيري أن على المنظمة أن تعيد تنظيم مؤسساتها، لتكون قادرة على مواصلة الكفاح ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، متلاحمة مع القوى المناضلة في الوطن العربي (الشقيري، ١٩٧٣: ٢٠٢، ج٦). وفي تصوره للإصلاح الذي ينبغي أن تشهده المنظمة، يقول في مذكراته "خطر لي أن الكيان الفلسطيني، يجب أن يعاد بناؤه على هيئة طابقين؛ واحد فوق الأرض وهو منظمة التحرير الفلسطينية بمهمات سياسية، ومالية، وإعلامية، وآخر تحت الأرض وهو الثورة المسلحة تحت قيادة مجلس ثورة، وسلم يصل بين الطابقين" (المصدر نفسه: ٢٠٣).

وعوضاً عن بحث الشقيري في أساليب قيادته، وفرديته ونتائجها، وعلى الرغم من قوله "أعترف بأننا فشلنا حتى الآن، فشلنا من البندقية إلى الهوية والإقامة" وعوضاً عن استخلاص العبر من الفشل، حاول أن يلقي مسؤولية الفشل على الحزبيين أحياناً، وعلى غيرهم أحياناً أخرى "ندخل الحزبيين إلى المنظمة فيتقاتلون داخلها لتشعب ولاءاتهم، ندخل المستقلين بعد إخراج الحزبيين فتتهم المنظمة بالرجعية" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧ب: ٨١٥).

هذه الصيغ تكشف بجلاء أن تعامل الشقيري في المنظمة، لا ينطلق من رؤية واضحة وإستراتيجية محددة، لكنه يقوم على التجربة والخطأ من جهة، كما أنه يقوم على صيغة "ندخل ونخرج"؛ أي أنه يتصرف وفق العقلية ذاتها، والنهج الفردي ذاته، بعيداً عن أية أساليب أو طرائق ديمقراطية، وبعد ذلك وفي ظل غياب استخلاص العبر من هزيمة حزيران١٩٦٧، يظل السؤال المطروح: هل للمنظمة قدرة وبالأدوات ذاتها على تحمل تبعات المرحلة الجديدة؟!

كان الشقيري يسعى إلى إيهام العرب أنه يمسك بالحالة الثورية الفلسطينية، وبهذا لا بد أن يصطدم ويتناقض مع الحالة الثورية الجماهيرية، فمع تصاعد الأعمال المسلحة داخل الضفة وقطاع غزة، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن تشكيل "مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين في ١٩٦٧/١٢/٨، وقالت في بيانها، إن تشكيل هذا المجلس جاء نتيجة لمؤتمر عسكري عقد داخل الأرض المحتلة، بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذا المجلس يتولى قيادة العمل المسلح، والعمليات الفدائية، وأنه يطالب الدول العربية بالاستجابة لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية" (المصدر نفسه: ٩٨٥).

هذا البيان، الذي يعكس العقلية الفردية ذاتها، فجّر صراعاً مع هذا النهج، ليس مع قوى العمل المسلح الفعلية فحسب، بل أيضاً داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فرداً على هذا البيان أصدرت حركة فتح بياناً نفت فيه علمها بمثل هذا المؤتمر وقيام هذا المجلس (المصدر نفسه: ٩٨٦)، وأتبعته مذكرة لمؤتمر وزراء الخارجية العرب في ١٩٦٧/١٢/٩ هاجمت فيه الشقيري وتصرفاته، واتهمته بأنه "يريد أن يوهم العرب أن منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بدورها، ... وأنه يتصرف على هواه، يشكل

المجالس الثورية الوهمية"، وبذا فإنها لا تثق بشخصه وأعماله، فشخصيته صنعتها مؤتمرات القمة، ولذا فإنها "تناشد وزراء الخارجية العرب سد أجهزة الإعلام في وجهه، حتى لا تكون خدمة لأغراضه الشخصية، وتضليل الجماهير" (المصدر نفسه: ٩٨٩). وأمام هذا، لم تنجح محاولات تكريس هذا المجلس عبر البيانات، فقد واصلت فتح هجومها على الشقيري، داعية إلى وحدة القوى الثورية على أرض المعركة.

أما المنظمة، فلا تملك الشخصية المستقلة لأنها وليدة الواقع العربي، ورثت كل تناقضاته، كما أنها تعاني من التسلط الفردي، من قبل قيادة المنظمة وقائدها، ما جعل الصراع داخل المنظمة أقوى من تحقيق أي منجز ... "إننا مستعدون للانخراط في جبهة القوى الفلسطينية الشريفة، بما فيها المنظمة، بعد إصلاح جذري في قيادتها، وأسلوب عملها" (المصدر نفسه: ٩٩٤). وفي بيان فتح هذا استهداف واضح لقيادة المنظمة، وبشكل محدد رئيسها لفرديته وتسلطه وغياب النهج الديمقراطي في سلوكه.

هذا الموقف، لم تتخذه فتح وحدها، ففي بيان تأسيسها في ٦٧/١٢/١١، أعلنت الجهة الشعبية لتحرير فلسطين، نداءها إلى القوى والفئات الفلسطينية الوطنية كافة "للوصول إلى وحدة وطنية راسخة بين سائر فصائل العمل المسلح" (المصدر نفسه: ١٠٠٠).

هذه التفاعلات، والانتقادات، كان لها جذورها داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ففي ١٢/١ وجه سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية مذكرة للشقيري مطالبين تنحيه، لأسباب لها صلة وثيقة بطريقة عمله، ومما جاء فيها "كان للأساليب التي تمارسون بها أعمال المنظمة، وتصرّفون شؤونها، الأثر الرئيس فيما تعانيه من جمود، وما تتعرض له من أخطاء، ولم تكن هذه الأساليب أقل ضرراً بالمنظمة من العوامل الخارجة عنها" (المصدر نفسه: ١٠٠٩). وتضيف المذكرة، في تحميل الشقيري مسؤولية ما آلت إليه المنظمة، "وحيث أنكم فشلتم في الوصول بالمنظمة إلى المستوى المنشود، ولم تتمكنوا من بنائها بناءً سليماً يثبت أمام العواصف" ... الشعب قلق على منظمته، ولم يعد يرتاح للأساليب التي تسيّرون بها ثورتنا، ولما كنتم، ولا تزالون، تصرون على اتّباع هذا الأساليب رغم فشلها ... ونظراً لما تنطوي عليه هذه الأساليب أحياناً من استخفاف بوعي الشعب ..."، ويكفي دلالة على ذلك ما أذعتموه حول تشكيل مجلس الثورة، ومجلس تحرير، لم يكن لهما وجود ... ثم مجلس ثورة في الوطن ... ذهبت عبثاً جميع محاولات الإصلاح ... ونعلن أنه لا بد من تنحيكم عن رئاسة اللجنة التنفيذية للوصول إلى قيادة جماعية واعية للمنظمة" (المصدر نفسه: ١٠١٠).

وفي مقابلة لأحد قادة العاصفة مع **المجاهد الجزائرية** ١٩٦٧/١٢/١٧ قال: "وتكتفي المنظمة، الآن، بأن تعلن، بين الحين والآخر، عن تشكيلات رسمية فقط

لأجهزة ثورية، أجهزة لا وجود لها إلا في الخيال، وكان الغرض منها إحداث البلبلة ... ففي خلال شهر واحد، أعلنت المنظمة تشكيل قيادة قوات التحرير الشعبية ثم جمدتها، لتعلن عن تشكيل مجلس للثورة ... وأذاعت المنظمة بلاغاً لهذا المجلس الجديد، لأعمال قام بها ثوارنا في الأرض المحتلة، وسقط منا في هذه العمليات شهداء".(المصدر نفسه: ١٠١٥).

وتزامناً مع ذلك، طالب الاتحاد العام لطلبة فلسطين، في برقية لأمين عام جامعة الدول العربية، بتأييد تنحية السيد الشقيري، كما أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً في ٦٧/١٢/١٩ تعلن تأييدها لمذكرة أعضاء اللجنة التنفيذية المطالبة بتنحية السيد الشقيري، ومما جاء في البيان "... كان السيد الشقيري، بعقليته وأسلوبه في العمل، أبرز العقبات أمام تطوير المنظمة، وبذا تحولت المنظمة إلى هيكل فارغ ... إن الإقدام على هذه المبادرة ... لا يتضمن إدانة للشقيري كفرد وكرئيس للمنظمة فحسب، بل هو أيضاً إدانة للعقلية التي سيّر شؤون المنظمة على أساسها ... تحولت المنظمة إلى مؤسسة تسيطر عليها الدكتاتورية الفردية والارتجال، ... وطالبت بتخليص المنظمة من التسلط الفردي والارتجال، ... ورفض التسلط الفردي، وتخطيه، أمر لا يمكن أن يتم إلا بتوفير قيادات جماعية" (المصدر نفسه: ١٠١٨-١٠١٩).

هكذا أدت هزيمة حزيران ١٩٦٧، في إحدى نتائجها، أن التصدع طال وبعمق قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث لم يعد هناك تسليم بسلطة الشقيري وضعفت قبضته على المنظمة ولجنتها التنفيذية، واتسع التحدي لإرادته، والنقد لآليات وطرائق عمله وفرديته، وتوجت هذه التحديات بمطالبة عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية باستقالته "وأعلن الصندوق القومي عدم الاعتراف بتوقيعه المالي. وخرج ضابط فلسطيني من قاعدته في القاهرة، يقود بضع دبابات نحو المكتب الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في حركة انقلابية عسكرية رمزية فقدم الشقيري استقالته" (الحسن، ٢٠٠٥: ٣١).

وهكذا، وجد الشقيري نفسه محاصراً خارج المنظمة وداخلها، ولم يكن أمامه من خيار إلا الاستقالة، ومع ذلك وعلى الرغم مما آلت إليه الأمور، ظلت تراوده أفكار بإمكانية استعادة مكانته "إن ميثاق المنظمة قد خولني الحق في اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية، وأنا أملك حق إعفائهم من هذه الزمالة واختيار غيرهم بدلاً منهم، وكان هذا الحل وارداً أمامي" (الشقيري، ١٩٧٣: ٢٠٤). وبنوع من المكابرة، أكد الشقيري أن استقالته، ليست استجابةً للمذكرة التي طالبته بالاستقالة، بل لعوامل عربية ودولية، وتحدث عن حملة تقودها الأهرام ضده، مضيفاً "أن مشكلتي مع الملوك والرؤساء؛ أنا لا يمكنني أن أعمل معهم، ولا يمكن العمل من دونهم، وهذه هي المشكلة" (المصدر نفسه: ٢٠٦).

فكانت استقالته في ١٩٦٧/١٢/٢٤ من اللجنة التنفيذية، ومن جامعة الدول العربية، ووجهها إلى الشعب الفلسطيني. وباستقالة الشقيري، طويت صفحة

وانتهت مرحلة من تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، دون أن يقلل ذلك من أهمية الإنجاز الذي تحقق ببعث الشعب الفلسطيني، وتشكيل كيانه وسط حقل ألغام اسمه النظام الرسمي العربي، وعمل خلال سنوات منسجماً أحياناً، ومختلفاً أحياناً أخرى، مع مكونات هذا النظام.

ومع هزيمة حزيران وسقوط النظام الرسمي العربي، كان لا بد أن يسقط امتداده الفلسطيني، الذي لم يجد له مسانداً، حتى عبد الناصر، لم يعد قادراً على حماية الشقيري، أو توظيفه في خدمة قناعاته وتوجهاته، ولأنه كان شخصية إشكالية طاغية، لم يجد من يقف إلى جانبه من رفاق الأمس أعضاء اللجنة التنفيذية، لأنه لم يؤسس حياة ديمقراطية وقيادة جماعية، يتحمل الجميع فيها مسؤولية الإخفاق، وبتخلي أعضاء اللجنة التنفيذية عنه، تم تقديمه ككبش فداء، وهذا أمر طبيعي، أن ينسحب أو يستقيل القائد بعد هزيمة مشروعه وتوجهاته، متحملاً مسؤولية الفشل، لكن ما اضطر لفعله الشقيري، شكل سابقة لم تتكرر في الساحة الفلسطينية حتى الآن.

وفي وصف تلك المرحلة، وبعيداً عن الجانب الديمقراطي، يرى كثيرون أنها كانت مرحلة تطلبتها الظروف العربية والدولية وقبلها الفلسطينية، وهي مرحلة التأسيس وبناء الأجهزة والمؤسسات، وقد اتصف الشقيري، إلى جانب جرأته وفرديته وهيمنته على المنظمة، بالنزاهة ونظافة اليد، وهو وطني مخلص وسياسي محنك، كان يرى في عبد الناصر نموذجاً له (غانم، ٢٠١٢). في حين اتسمت المرحلة "بالبساطة الثورية دون بذخ، أو ترف كما حصل لاحقاً، وقد كان أعضاء اللجنة التنفيذية يتنقلون في سيارة الأجرة كراكب عادي خلال تنقلهم من عمان إلى دمشق" (أبو إسماعيل، ٢٠١٢).

ولعل في رأي شفيق الحوت الذي رافق الشقيري في بدايات التأسيس وجاهة، فهو يرى أن الشقيري كان والكلمة "توأمين" وفي هذا، قوة وضعف الرجل، الذي آمن بالكلمة سلاحاً وحيداً أوحد، وكان هذا أحد أكبر العوائق التي واجهته خلال قيادته منظمة التحرير الفلسطينية، في وقت كان الشعب الفلسطيني وطلائعه الثورية قد مجت الكلمة، وفقدت الثقة في قدرتها على إحداث التغيير، وكان الشقيري رجل المرحلة، وحده، المؤهل لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ...، ويضيف الحوت أن الإنصاف يقتضي أن نقر أن الحظ لم يحالفه في معاركه الداخلية، ... سواء مع جيل الشباب ... أو مع المنظمات المسلحة ... وكان أسير جيله، وتكوينه السياسي المديد، ... فهو لم ينتم لأي حزب سياسي ... وبذا ندرك خلفية الأسباب، التي حالت دون نجاحه في التعامل مع المرحلة، وعدم تجاوبه مع الأفكار التنظيمية التي كانت تلح على خواطر الشباب الذين ارتضوا العمل معه (الحوت، ١٩٨٠: ٣-٦).

الفصل الثاني

بين الثورة والانقلاب ١٩٦٩ - ١٩٧٣

ملامح لمرحلة جديدة

الفصل الثاني

بين الثورة والانقلاب ١٩٦٩ – ١٩٧٣

ملامح لمرحلة جديدة

هزيمة الجيوش ... خروج المارد

إذا كان النظام الرسمي العربي شَكّلَ منظمة التحرير الفلسطينية تجنباً لخروج الشعب الفلسطيني عن الإركان الذي عاشه على مدى أكثر من عقد ونصف من الزمن، وعدم القدرة على السيطرة عليه، وإذا كان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية خضع، في المحصلة، لتوازنات عربية، فأخذ كل نظام حصته في المجلس الوطني الأول، سواء من خلال التبعية السياسية بامتداداتها القومية (الناصريون، البعثيون، القوميون العرب)، أو من خلال تأثير الجغرافيا السياسية، حيث يتواجد الفلسطينيون (الأردن، مصر، سوريا)، وإذا كانت الصراعات العربية بين النظم الموالية للغرب بقيادة السعودية والأردن، وتلك المناهضة للأهداف الغربية الاستعمارية في المنطقة العربية، فكان انحياز المنظمة عشية حرب حزيران ١٩٦٧ قد بدا محسوماً لصالح التوجهات القومية، التي كان يقودها الرئيس عبد الناصر – فقد جاءت هزيمة حزيران لكل النظام الرسمي العربي، ثوريين ورجعيين، وإن كانت حصة الأسد من الهزيمة، أصابت المشروع القومي العربي ورمزه جمال عبد الناصر. ولكن، وأمام هذه الهزيمة التي لحقت بالأمة العربية كلها، لم يكن

هناك مجال للتشفي العلني، فكانت قمة الخرطوم واللاءات الثلاثة، (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات)، التي تآكلت خلال عقد من الزمان أو أقل، حين انفردت مصر بالمفاوضات والاعتراف وتوقيع معاهدة الصلح في كامب ديفيد، بعد أن أعلن السادات أن حرب ١٩٧٣ آخر الحروب.

على الصعيد الفلسطيني، وما دام الشقيري كان ظلاً لعبد الناصر، فإن الهزيمة لحقت بكليهما، وإذا كانت العوامل الداخلية المصرية والعربية ما زالت -حينها- بحاجة لاستمرار عبد الناصر، فكانت المسيرات التي طالبته بالعودة عن الاستقالة في ٩-١٠/٦/١٩٦٧، وشعر الزعماء العرب -مضطرين- بالحاجة للدفاع عن "كرامة الأمة"، التي لم يكن للشقيري مكان فيها، فالعديد من الزعماء العرب لهم حسابات قديمة مع الشقيري، وأرادوا تحميله، والمذيع المصري أحمد سعيد، مسؤولية ما عن الهزيمة، وجرت محاولات لمنعه من حضور القمة، التي عقدت في الخرطوم، إلا أنه فرض نفسه وباسم فلسطين على تلك القمة.

وعلى الصعيد الداخلي، في إطار الحالة الفلسطينية، كان لا بد من تقديم كبش فداء فلسطيني، فكان الشقيري، الذي واصل بعد الهزيمة أسلوبه السابق، في محاولته إبقاء هيمنته وقيادته للشعب الفلسطيني، لكن تلك الأساليب ما عادت تصلح لمرحلة ما بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، فكان أولاً النهوض الفلسطيني المسلح، من خلال حمل السلاح وتشكيل منظمات فدائية، أخذت تتكاثر كالفطر في تلك المرحلة، وبدا النظام الرسمي العربي عاجزاً -ولو مؤقتاً- عن التصدي لهذه الظاهرة التي وصفها جمال عبد الناصر في حينه، بأنها النور الوحيد في هذا الليل العربي الحالك، هذه المنظمات أو امتداداتها كان لها صراع سابق مع الشقيري، باعتباره الآمر الناهي، الحاكم بأمره في المنظمة، الذي يتخذ موقفاً معادياً للأحزاب والحزبيين، وكذلك فإن سلوك الشقيري لم يعد يلائم زملاءه أعضاء اللجنة التنفيذية، فاستقال معظمهم كما ورد سابقاً، واضطر الشقيري للاستقالة.

المرحلة الجديدة التي تلت مرحلة الشقيري، أطلق عليها مرحلة حملة البنادق أو بدايات مرحلة ياسر عرفات، حيث انتقل القرار الفلسطيني من أحمد الشقيري، الذي كان يحتفظ بيديه بصلاحيات مطلقة في هيئات المنظمة (فهو رئيس المجلس الوطني ورئيس اللجنة التنفيذية وهو الذي يعين أعضاءها)، تدريجياً إلى منظمة فتح وياسر عرفات بالذات، ولم يبقَ من معالم المرحلة السابقة إلا ما احتاجته المرحلة الانتقالية بين ١٩٦٨ حتى ١٩٧١؛ أي مرحلة ما بعد الأردن.

ولعل التوقف، ولو لاحقاً، عند الجوانب الشخصية للقائد والرمز والشهيد ياسر عرفات الذي طبع مراحل النضال الفلسطيني بسماته، على مدى ما يقارب أربعة عقود ليست عادية، في حياة ومسيرة النضال الفلسطيني، أمر آخر لا بد من التوقف عنده لاحقاً، وهو صلة فتح وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية

"ففتح هي الثورة الفلسطينية الحديثة، وتاريخ الثورة هو في التحليل النهائي تاريخ حركة فتح" (الحسن، ١٩٧٢: ٨).

وقبل تناول الحياة الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية، خلال هذه المرحلة، ينبغي أن نلاحظ أن هذه الفترة شهدت نمواً هائلاً في العمل الفدائي الفلسطيني، فقد وجد الفلسطينيون أنفسهم مدفوعين للعمل المسلح، وبخاصة بعد القمع والكبت والاضطهاد، الذي واجهوه من الأجهزة الأمنية والمخابراتية في الدول العربية لمجرد محاولاتهم التشكي من وضعهم، أو التعبير عن هويتهم، وبالتالي وجدوا أنفسهم بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وقد انطلقوا على كل الأصعدة، وفي مقدمتها حمل السلاح الذي حرموا منه خلال عقدين من الزمن، فهبت جموع الشباب والرجال والنساء الفلسطينيين للدفاع عن الوطن، والسعي إلى استرداده، بعد أن عجز النظام الرسمي العربي، ليس فقط عن استرداده، بل عجز أيضاً عن الحفاظ على ما تبقى من فلسطين تحت مسؤوليّته (الضفة والقطاع والحمة)، حيث سقطت فلسطين كلها تحت الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب سيناء وهضبة الجولان السورية.

كان التحدي الأبرز الذي واجهته حركة المقاومة، أو المنظمات الفدائية، هو القدرة على استيعاب هذا الكم الهائل من الشباب المندفعين للانخراط في الثورة، وفي رأي حسام الخطيب عضو اللجنة التنفيذية مطلع السبعينيات ظهرت أعراض المرض الثوري على الحركة الفلسطينية مبكرة جداً، وتطورت هذه الأعراض بسرعة غير طبيعية،... "مرض سياسي ظهر بعد حزيران ١٩٦٧، وهو العجز الفادح عن تحويل النمو الكمي التراكمي، إلى تعديل نوعي موجه نحو الهدف الإستراتيجي" (الخطيب، ١٩٧١: ٧).

ويضيف في توصيف الحالة الفلسطينية، "في عامين ارتفع عدد العاملين في العمل السياسي الإداري في الثورة ثلاثين ضعفاً، أما العمل العسكري فقد نمت قوات الثورة بمقدار مئة ضعف" (المصدر نفسه: ٧-٨). وفي رأيه، أنه يمكن القول إن هذه الزيادة الكمية، والتوسع الأفقي الموضوعي، كان بحاجة إلى طاقات وقدرات، أعلى مما كان لدى المنظمات الفدائية لتوظيفه بشكل أكثر فاعلية، "يمكن القول إن قوات الثورة الفلسطينية، بدت في منتصف ١٩٧٠ من الضخامة الكمية، بحيث باتت تشكل خطراً على الثورة نفسها، بسبب البلبلة التنظيمية من جهة، وعدم القدرة على الاستفادة من الطاقة العظيمة لهذه القوات من جهة أخرى" (المصدر نفسه: ١٧).

وفي تقييمه للمرحلة الأولى، يقول صبحي أبو كرش أحد قادة فتح "كانت الخلايا العسكرية تفتقر إلى الجذور التنظيمية، وتمارس العمل العسكري من دون أي أفق بعيد الأمد، وكان العمل في سبيل العمل فقط" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٣١٣).

أما خالد الحسن (أبو السعيد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، فقد رأى في تعدد التنظيمات ونشوئها أمراً طبيعياً، ولكن الطبيعي أيضاً هو أن تدمج هذه المنظمات في

منظمة واحدة، "يمكننا أن نجزم أن ظاهرة التعدد لم تكن طبيعية، لأن هذه التنظيمات لم تنشأ لمواجهة متطلبات العمل الفلسطيني المباشرة، بل كانت امتدادات عربية حزبية أو حكومية تهدف للتواجد داخل الثورة الفلسطينية" (الحسن، ١٩٧١: ٩٠).

وفي مواجهة فتح لتعدد الفصائل التي اعتبرها خالد الحسن ظاهرة سلبية، برز صوت داخل فتح إلى جانب خالد الحسن، كان هناك ممدوح صيدم وكمال عدوان يدعون إلى الحل الجزائري من خلال تصفية المجموعات التي تقاوم التوحيد القسري، إلا أن هذا التوجه ظل أقلية (الصايغ، ٢٠٠٢: ٣٣١).

كان خالد الحسن يقول بصوت عال في ذلك الوقت ١٩٦٨-١٩٦٩ إن فتح قادرة على أن تأخذ منظمة التحرير الفلسطينية على عاتقها، وحدها، وأنه يجب عليها أن تفعل ذلك من غير أي إشراك للتنظيمات الأخرى على الإطلاق (كوبان، ١٩٨٤: ٢٥٢). وتضيف كوبان في حديثها عن خالد الحسن "عندما قرر عبد الناصر التخلص من الشقيري، طلب الشقيري منا، في فتح، أن نستولي على منظمة التحرير الفلسطينية، وكان المفاوض بهذا الخصوص هاني الحسن ... وجاءت اللجنة التنفيذية بعد استقالة الشقيري وقالت لنا: "إننا سوف نستقيل ونسلمكم كل شيء، وطالبوا بعدم السماح للتنظيمات الأخرى بدخول المجلس الوطني" (المصدر نفسه: ٢٥٢). وحتى لا تبدو الأمور تعففاً، وبخاصة بعد أن دعم العرب هذا التوجه، إذ رتبه خالد الحسن واقترحه الملك فيصل، لكن صلاح خلف يفسر عدم الإقدام على ذلك بقوله "كنا خائفين من منظمة التحرير الفلسطينية لأنها بنت الأنظمة العربية ... ولذلك قلنا: فلتأت الفصائل معنا، ولا ننسى أننا لسنا على أرضنا، ولو كنا على أرضنا، لكنا حققنا الوحدة بالقوة كما فعل الجزائريون" (المصدر نفسه: ٢٥٤).

ومع ذلك، هناك من تعاون في فتح لإيجاد فصائل جديدة، أو لشق بعضها الآخر، كما نرى لاحقاً، مثلاً ظهر تنظيم فتح الإسلام العام ١٩٦٩، حيث تعاون أتباع الحاج أمين مع عرفات والوزير ... ومن أعضائها، كان عبد الله عزام، وعندما اكتشف وجودهم فيما عرف بقواعد الشيوخ، رفضها أبو إياد وأغلقها بالقوة (الصايغ، ٢٠٠٢: ٣٤٠).

وفي إطار السعي إلى وحدة القوى أوائل العام ١٩٦٨، كان هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية في الساحة الفلسطينية: فتح وحلفاؤها، جيش التحرير الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي عرض أبو إياد لمحاولات التوحيد، يوضح أنه قبل معركة الكرامة بأربعة أيام أي ١٩٦٨/٣/١٧ اجتمعت القوى الثلاث واتفقت على التوزيع المتكافئ، في منظمة التحرير الفلسطينية بين الأطراف الثلاثة، وفي هيئات العمل الوطني المشترك، إلا أن فتح تراجعت بعد معركة الكرامة وأعلنت أن اتفاقها لم يعد ملائماً (المصدر نفسه: ٣٣١).

وفي وقت لاحق، تمسكت فتح، خلال ١٩٦٨/١٩٦٩، بتعدد المنظمات الفلسطينية ... زخم الثورة للجميع ... سعت إلى إيجاد حلفاء لها إما لاستبدال منظمة التحرير

الفلسطينية، وإما للسيطرة عليها، كما وجدت في التعددية وسيلة لإضعاف الشعبية (المصدر نفسه: ٣٥٦). وكان أبو عمار واضحاً ومفصلاً في حديثه عن التعددية قائلاً "ولقد كان أمامنا طريقان لمعالجة هذه الظاهرة (التعددية)؛ الحوار الديمقراطي أو العنف الدموي، ونحن شعب حمائل وعشائر، وطريقة العنف ذهبت بثورتنا الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩، ولقد وجدنا بعد دراسة تلك التجربة، أننا إذ استخدمنا طريق العنف لإقرار خط الثورة، فإن ذلك سيؤدي بهذه الثورة إلى الهلاك، نحن شعب صغير مشتت ولا نحتمل التصفيات، صحيح أننا تعبنا من الأسلوب الديمقراطي، لكن من قال أنه أسوأ من التصفية الجسدية" (المصدر نفسه: ٣٥٧).

وفي تعليق يزيد صايغ، على هذه الآلية، يرى أن السياسة التي اتبعتها فتح، خلال هذه الفترة ١٩٦٨/١٩٦٩ من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، "كانت استيعابية، بصورة واضحة، تشمل في آن واحد علاقة بين القوة السياسية المهيمنة والصيغة الدولانية، إضافة إلى احتواء الأطراف السياسية الأخرى عن طريق ضمان حصة ثابتة من المناصب والموارد" (المصدر نفسه: ٣٥٨).

وفي المراحل اللاحقة، في هذه الفترة، لم تعد هناك إمكانية لمواجهة التنظيمات الأخرى، حيث هناك دعم عربي لها، كما أن بعضها غدا لديه قوة في أكثر من ساحة "على الأقل لا يكون ذلك (التصفية) إلا بحمام دم واسع، ربما كانت آثاره مدمرة على الحركة" (كوبان، ١٩٨٤: ٢٥٤).

في حين يرى الدكتور صادق جلال العظم أن التعدد الكبير لمنظمات المقاومة مرض موروث عن حركة التحرر العربية، تأكيداً على أن حركة المقاومة هي امتداد للأصل العربي (سماحة، ١٩٧٤: ١٠٣). وهذا ما أدركه عزمي بشارة في موقع سابق، حين اعتبر التعددية سمة للحركات الوطنية العربية في مصر وسوريا.

خلال مرحلة أواخر الستينيات، شكل التنافس بين الفصائل السمة الأساسية للعمليات الفدائية، حيث الميل إلى المبالغة والتضخيم، وغياب التنسيق والتخطيط المشترك، وحين كلف مركز التخطيط بوضع عناوين لخطة مشتركة للعمل الفدائي وأين يتجه؟ وضعت الخطة التي أعدها المركز جانباً، ورد فاروق القدومي بقوله "لا يوجد تخطيط في الثورات" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٣١١).

وإذا كان ما وسم بدايات هذه المرحلة، هو الاندفاع الفلسطيني دونما كوابح للانخراط في المنظمات الفدائية، فإن هذا ما كان يجري على مرأى ومسمع الأنظمة العربية التي لم يكن يروقها ما يجري، ومن هنا، فإن مرحلة شهر العسل مع الأردن لم تطل، ولم يمضِ وقت طويل بين تصريح الملك الراحل حسين، حين سأله أحد طلبة الجامعة الأردنية، ما موقفك من العمل الفدائي؟ فأجاب: وهل يتخذ الإنسان موقفاً من ذاته؟ وهو الذي افتتح المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام لطلبة فلسطين في عمان، واختتمه رئيس وزرائه، لم يمضِ وقت طويل، حتى كانت المناوشات

والاشتباكات، وازدواجية السلطة، وشعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية، التذرع بتدخل المقاومة في تنظيم السير في طرقات عمان، لينتهي كل هذا بتباين وجهات النظر السياسية -وهذا أمر طبيعي- بين النظام الأردني والثورة لدرجة التناقض (الحوت، ١٩٧٣: ٥).

وخلال التوتر، الذي شهده العام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ مع النظام الأردني، وفي الوقت الذي بلغت فيه الثورة الفلسطينية وشعبيتها ذروتها في الأردن، وحين كان النظام في أضعف حالاته، عرض الملك حسين على ياسر عرفات رئاسة الحكومة الأردنية، وحرية تأليف الحكومة وفق اختياره، وكانت هذه كما يقول يزيد صايغ المرة الثانية، التي تعرض فيها على المقاومة تولي السلطة الرسمية في الأردن، فقد اقترح صالح مهدي عماش (وزير الدفاع العراقي) أن تقوم فتح بانقلاب، ويدعمها الجيش العراقي في الأردن ومرة ثالثة اقترح ضباط فلسطينيون، أعضاء في فتح، القيام بانقلاب لكن أبو عمار رفض مجرد مقابلتهم (الصايغ، ٢٠٠٢: ٣٧٨).

نهاية أوهام شهر العسل

شكلت الموافقة الأردنية المصرية على مشروع وزير الخارجية الأمريكي، وليم روجرز، للتسوية صيف ١٩٧٠ سبباً للقطيعة -ولو المؤقتة- بين الثورة الفلسطينية والنظام الرسمي العربي، فكانت معارك أيلول ١٩٧٠، التي خرجت على أثرها قوات المقاومة من العاصمة عمان، إثر اتفاق وقع في القمة العربية المنعقدة خصيصاً لهذا الغرض، ولتستأنف هجمات الجيش الأردني على القوات الفلسطينية في أحراش عجلون، جرش تموز ١٩٧١ منتهية بإلحاق هزيمة بالثورة الفلسطينية، التي غادرت -إلى غير رجعة حتى الآن- الساحة الأردنية، حيث يعيش أكبر تجمع فلسطيني في فلسطين وخارجها، وليغدو هناك "بحر من الدماء بين الثورة الفلسطينية والنظام الأردني" وفق المصطلح المستخدم من قادة الثورة، هذا المصطلح الذي ظل متداولاً لأكثر من عقد من الزمن.

ومع خروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن، انتقلت القيادة الفلسطينية إلى لبنان، أيضاً وسط توتر مع بعض الأوساط اللبنانية والجيش اللبناني، الذي سبق أن تعرض للفدائيين الفلسطينيين المتجهين لتنفيذ عمليات من جنوب لبنان، ونتيجة وساطة عربية، وبخاصة مصرية، تم توقيع اتفاق القاهرة في تشرين الثاني ١٩٦٩، لتنظيم التواجد الفلسطيني المقاوم في لبنان.

ومستفيدة، أو غير مستفيدة، من تجربة الأردن، انتقل المركز القيادي الفلسطيني إلى لبنان، وأنشئ مركز قيادي فلسطيني، أصبح يعرف لاحقاً بجمهورية الفاكهاني. وخدم الثورة الفلسطينية، خلال انتقال مركزها القيادي وبقائه لعقد من الزمن أو يزيد في لبنان، أكثر من عامل؛ منه التباين والاختلاف الطائفي في لبنان، حيث وجد

الفلسطينيون حلفاء لهم في لبنان، مجتمعياً وسياسياً، فالحركة الوطنية اللبنانية كانت أكثر تنظيماً من مثيلتها الأردنية، وهذه تحالفت مع الثورة دون أن تراودها هواجس الوطن البديل، الذي كان يلوح به النظام الأردني، لاستنفار الشرق أردنيين، وفي رأي شفيق الحوت عضو اللجنة التنفيذية، ومدير مكتب المنظمة في لبنان "أن الأردن بتكوينه الديموغرافي والجغرافي وتاريخه السياسي، يشكل جزءاً لا يتجزأ من فلسطين، وحتى لو كان الاسم الرسمي للبلاد المملكة الأردنية، ... فالمقاومة في الأردن ليست ضيفة على قطر عربي مساند أو مؤيد أو مجابه، المقاومة في الأردن فوق ترابها الوطني، وبين جموع شعبها" (الحوت، ١٩٧٣: ٦).

أما في الحالة اللبنانية فالأمر مختلف، ومع ذلك، فإن هناك مخاوف جمة كانت تراود بعض الأوساط اللبنانية، لكنها من قبيل المبالغة، أو لأن الفلسطينيين عانوا كثيراً على أيدي أعضاء المكتب الثاني (جهاز المخابرات اللبنانية)، الذي كان مكلفاً بالملف الأمني الفلسطيني في لبنان على مدى عقدين من الزمن، "هل نسينا ما جرى للفلسطينيين في مخيماتهم في الجنوب، وفي الشمال، وما جرى لقادتهم في بيروت قبل الاشتباكات المؤلمة الأخيرة بليلتين فقط؟ .... في الأردن يمكن العمل على قلب النظام، وجعل عمان هانوي الثورة، ولكن في لبنان الوضع غير ذلك" (المصدر نفسه: ٩- ١٠).

لكن الواقع أن الأمور في لبنان تطورت في اتجاهات متعددة، في ظل انتقال مركز الثورة إلى لبنان، وفي رأسها، في هذه المرحلة، تكرار للاعتداءات الإسرائيلية الجوية والاستخباراتية على لبنان، التي غدت، بشكل أو بآخر، ساحة الصراع الرئيسة مع الاحتلال، وبخاصة بعد اتفاقيات فك الاشتباك في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣، كما بدا الفرز السياسي أكثر وضوحاً في لبنان، وكان الموقف من تواجد الثورة الفلسطينية محوره الأساسي، فالقوى اللبنانية الوطنية منحازة للثورة، تحاول إيجاد صيغ للتعايش معها، في حين تقف القوى اليمينية اللبنانية (الكتائب، الأحرار، القوات اللبنانية) ضد أي وجود فلسطيني مسلح في لبنان، ومن جهة ثالثة غدت بيروت عاصمة المقاومة الفلسطينية مفتوحة لكل المتضامنين، وأنصار الثورة من كل أرجاء العالم، ومركز النشاط السياسي والإعلامي للمقاومة الفلسطينية، حتى خروج قواتها من بيروت العام ١٩٨٢.

حرب تشرين ١٩٧٣ نتائج بعكس المقدمات

لعل الأمر الآخر الذي ينبغي التوقف عنده هو حرب تشرين ١٩٧٣، فقد كانت الحرب أول رد فعل عربي رسمي شامل على هزيمة حزيران ١٩٦٧، وبغض النظر عن كيفية التعاطي مع القتال، في وقت لاحق، أو مع النتائج الإجمالية لحرب تشرين، فقد شكلت الحرب، على صعيد المقاتل العربي والشعب العربي، أحد أشكال رد الاعتبار واستعادة الثقة بالذات، كما شكلت ضربة موجعة للجيش الإسرائيلي

"الذي لا يقهر"، وأدت إلى حركة سياسية نشطة، بهدف إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، فكانت الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف ١٩٧٤، وقبل ذلك اتفاقيات فك الاشتباك، وجولات هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي المكوكية.

ومع أن الحرب ينبغي أن تكون فتحت الباب أمام تعزيز خيار المقاومة، وتعديل ميزان القوى للوصول إلى حل متوازن، إلا أن التعاطي السياسي التفاوضي، في مرحلة ما بعد القتال، فتح الباب أمام تحولات جذرية شهدتها مصر، باتجاه الخروج من دائرة الصراع، حيث اعتبر رئيسها أنور السادات حرب تشرين ١٩٧٣ آخر الحروب، واتخذ نهج الانفتاح الاقتصادي، وكرس الاقتصاد الحر، بديلاً عن الاقتصاد الاشتراكي، والقطاع العام والانفتاح السياسي على الغرب بديلاً للعلاقات مع المعسكر الاشتراكي، معتبراً أن أوراق حل قضية الشرق الأوسط في يد أمريكا بنسبة ٩٩٪، وقاد مصر بهذا الاتجاه وتوجه -كما سيأتي لاحقاً- لزيارة القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل العام ١٩٧٨ وبرعاية أمريكية، مع كل ما أفرزه ذلك من نتائج على الساحة العربية عموماً، والفلسطينية بشكل خاص، وهذا ما نعالجه لاحقاً.

على الصعيد الفلسطيني، شكلت حرب تشرين ١٩٧٣ محصلة لأمرين متناقضين: أولهما؛ أكد صحة الخيار الذي شقه الفلسطينيون بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، بأن الرد على الهزيمة لا يجوز أن يكون بالاستسلام، والخضوع لشروط إسرائيل، بل من خلال حشد القوى والقتال واعتماد حرب الشعب طويلة الأمد، أو الحرب الكلاسيكية التقليدية، لاستعادة الأرض المحتلة وإلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني برمته، أو على الأقل الوصول إلى حل متوازن، يقوم على قرارات الشرعية الدولية، وكانت مقولة عبد الناصر الشهيرة: "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" هي هادي الثورة بالطبع، إلى جانب التجارب الثورية، وفي مقدمتها كوبا والجزائر وفيتنام. أما ثانيهما، فهو بداية ظهور الانشقاقات السياسية في الساحة الفلسطينية، بين رافضي التسوية السياسية، أو ما عرف بتيار الرفض في الساحة الفلسطينية، وفي طليعة هذا التيار كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبين خيار الحل المرحلي الذي رأى ضرورة التعاطي مع المشاريع السياسية المطروحة لتسوية الصراع، من خلال حل مرحلي ينصّ على إقامة دولة، أو سلطة، فلسطينية في إطار تسوية سياسية، ووقف في رأس هذا التيار حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وإذا كانت حرب تشرين طرحت مشاريع التسوية على الطاولة، أو هكذا قدمت الأمور، من خلال الدعوة إلى مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط، وهل يشارك الفلسطينيون في هذا المؤتمر، وموقفهم منه ومن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة حال تم الانسحاب الإسرائيلي منها؟ وهل تعود للأردن ومصر؟ أو للفلسطينيين؟ وإذا كانت حرب تشرين قد وضعت أمام الموقف الفلسطيني خياراً

مختلفاً عليه، فقد سبق حرب تشرين جدال واسع في الساحة الفلسطينية، حول جملة من القضايا السياسية مثل: الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، الموقف من الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

أكثر النقاشات حدة وسجالاً، دارت حول البرنامج المرحلي، الذي طرحته الجبهة الديمقراطية ووافقت عليه حركة فتح وغدا برنامجاً رسمياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان تيار الرفض، ومن كل الفصائل، قد انبرى لمواجهة هذا البرنامج، باعتباره يشكل تنازلاً عن البرنامج الوطني، الذي جاء في الميثاقين القومي سنة ١٩٦٤، والوطني سنة ١٩٦٨، والذي يشكل الأساس السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك مواضيع أخرى مثل العمليات الخارجية وخطف الطائرات، وأشكال النضال الوطني الفلسطيني وأساليبه، التي كانت موضع تباين واختلاف بين تيارين أو أكثر في الساحة الفلسطينية.

هذا التباين السياسي، الذي جاء وليد بعض الأطروحات والقضايا السياسية، كان في رأي جورج حبش سابقاً لهذا البرنامج، ففي حديثه في الهدف في أواخر ١٩٦٩ رأى "إن البرجوازية الصغيرة (في إشارة إلى فتح)، تميل إلى العمل من خلال صيغة تمكنها بسهولة من الانتقال من جانب إلى آخر، من ممارسة التذبذب الذي يشكل صفة أساسية من صفاتها" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩ب: ٥١٩).

قد تكون القضية موضوع البحث غائبة عن النشاط الفلسطيني، والثورة الفلسطينية بعد سيطرة المنظمات الفدائية على منظمة التحرير الفلسطينية، فلم يكن الهم الديمقراطي يشغل أحداً في الساحة الفلسطينية، أو في الساحة العربية. وفي رأي الباحث جميل هلال، أن قضية الديمقراطية لم تكن شاغلاً أو هماً للحركات الوطنية العربية أو بالفكر العربي والممارسة، فقد كانت مربوطةً بشكل أكثر بالاستعمار الغربي، وبالتالي لم يكن الملف مطروحاً على أجندة العمل الوطني الفلسطيني، ويمكن القول إنه لم يكن هناك هم اسمه الديمقراطية (هلال، ٢٠١٢).

في رأي نايف حواتمة أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "أن حركة المقاومة بكافة فصائلها مثلت امتداداً موضوعياً، فكرياً وسياسياً وطبقياً لمواقع حركة التحرير الوطني العربية وتناقضاتها" (حواتمة، ١٩٧١: ٤٨).

في حديثه عن الجيل، الذي سيطر على منظمة التحرير الفلسطينية أواخر الستينيات، والذي شغل المناصب في دوائرها وأجهزتها المتعددة، يرى يزيد الصايغ أن "هذا الجيل مشابه إلى حد مثير للانتباه من حيث أصوله الاجتماعية للنخب الجديدة التي وصلت إلى السلطة في مصر وسوريا والجزائر والعراق، خلال عقد الخمسينيات حتى أوائل الستينيات" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٩٣٣).

وربما أثرت على المسار الديمقراطي في منظمة التحرير أيضاً، نماذج حركة التحرر في العالم الثالث (الجزائر، فيتنام، كوبا، وغيرها)، وهي كلها حركات لم

تكن قضية الديمقراطية مطروحةً على أجنداتها، بل ربما كانت حركات خارج إطار الديمقراطية، وكذلك الأمر في علاقات منظمة التحرير الفلسطينية الخارجية، سواء تعلق الأمر بعلاقاتها العربية، حيث الأنظمة غير ديمقراطية، أو التحالفات العالمية وفي رأسها العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، كل هذا جعل قضية الديمقراطية غير مطروحةٍ للنقاش (هلال، ٢٠١٢).

صحيح أن أحمد الشقيري سبق أن تبنى وجهة النظر هذه، حين تحدث عن أن الشعب مشغول ليس بالانتخابات بل بالتحرير والاستشهاد والقتال، وأن النضال يتطلب فدائيين ينتخبون الوطن والتضحية، لكن توجه الشقيري هذا لم يجد ما يحميه، فهو لم يقد ثورة مسلحة، بل ناضل كما قال شفيق الحوت بالكلمة باعتبارها سلاحه الوحيد والأوحد، ووجد بالتالي من يتحدى سلطته من خلال حمل السلاح "فسقطت الكلمة"، وتقدم شعار "اخرس يا قلم ولعلع يا رصاص"، ولذا عندما تسلمت المنظمات الفدائية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لم يكن هناك أي صوت يمكن أن يخرج على ما ترتئيه صواباً، وبالتالي، ظلت القضية الديمقراطية بعيدة عن الأجندة الفلسطينية خلال السنوات الأولى -على الأقل- لقيادة المنظمات الفدائية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن هنا، ليس غريباً ألا يختلف الفرع عن الأصل، حيث ظلت قضية الديمقراطية في الحركة الوطنية الفلسطينية، بممثلها منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل المكونة لها، غير مطروحة على جدول أعمال المنظمة في هذه المرحلة، ومع ذلك فإن مجال العمل الوطني المشترك يفرض طرحاً لسلوك وممارسات، تتعارض أو تلتقي ومظاهر الديمقراطية، ففي هذه المرحلة شكلت قضية الوحدة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية، أو خلال العمل الفلسطيني المشترك، مؤشرات جلية حول القضية الديمقراطية، وفي مرحلة لاحقة طرحت قضية الإصلاح الديمقراطي، الذي واكب منظمة التحرير الفلسطينية منذ النصف الثاني من السبعينيات حتى يومنا هذا.

معايير الممارسة الديمقراطية، الكوتا (المحاصصة)

في هذا السياق، سيكون موضوع تشكيل المجلس الوطني وهيئاته والوحدة الوطنية، وعمل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، أساساً للوقوف على واقع الحالة الفلسطينية على الصعيد الديمقراطي، فقد شهدت المرحلة الانتقالية، من استقالة الشقيري حتى انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني، صراعاً حول كيفية التعامل مع تركة الشقيري، بدءاً من المجلس الوطني وانتهاء باللجنة التنفيذية، ذلك أن هذا المجلس سيمهد لمرحلة لم يكن أحد يعرف كم تطول، ولذا سعت فتح، وهي التنظيم الأقوى عسكرياً، في حينه، وبخاصة بعد معركة الكرامة ١٩٦٨/٣/٢١، إلى الحصول عل حصة الأسد في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت بنية

ما تبقى من هياكل المنظمة، أقرب لفتح مما هي للقوى والفصائل الأخرى، وقد واصلت المنظمة عملها كإطار (شبه رسمي) باعتبارها "ابنة شرعية لهزيمة العرب، ولا يلغي صفتها تلك تبني المقاومة الفلسطينية المسلحة لها (المنظمة)، بل إن تبني الأنظمة العربية للمقاومة الفلسطينية المسلحة جاء لستر عورات تلك الأنظمة التي هزمت العام ١٩٦٧" (شاهين، ١٩٨٥: ٥٣).

وفي تقديري أن أحداً لم يكن يدرك، أو يتوقع، الأهمية الكبرى لتلك المحطة التاريخية في حياة منظمة التحرير الفلسطينية، ومسيرة النضال الوطني، إذ أنها أسست لنظام فلسطيني في إطار منظمة التحرير لعقود قادمة. فقد سبق عقد الدورة الرابعة للمجلس الوطني في أيار ١٩٦٨ تشكيل لجنة تحضيرية، بعد أن تعهدت اللجنة التنفيذية، في ضوء استقالة الشقيري، "بقيام مجلس وطني تتمثل فيه إرادة الشعب الفلسطيني، وتنبثق عنه قيادة جماعية مسؤولة" (النشاس، ١٩٨٥: ٦٨). وفي اللجنة التحضيرية شاركت فتح والجبهة الشعبية، وجاء تشكيلها على النحو التالي (منظمة التحرير الفلسطينية: ٦، فتح: ٦، الشعبية: ٢، جيش التحرير: ١، الصندوق القومي: ١، المستقلون: ٥، والمجموع ٢١)، وفي متابعة اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني، تكرست، ولأول مرة، توزيعة الكوتا، خلال عمل اللجنة التحضيرية.

كانت فتح شكلت المكتب الدائم الذي ضم إلى جانبها الصاعقة وجبهة تحرير فلسطين، وطلائع الفداء، وكانت حصة المكتب الدائم في المجلس الرابع ٣٨ عضواً، في حين حصلت الجبهة الشعبية (شباب الثأر، أبطال العودة، جبهة التحرير الفلسطينية)، على عشرة مقاعد، وجيش التحرير على ٢٠ مقعداً، والعمال والطلبة والمرأة لكل منها مندوب واحد، و٢٩ من المستقلين، ليصل عدد أعضاء المجلس إلى مائة (المصدر نفسه: ٦٢).

وفي هذه الجلسة، تم تغيير الميثاق القومي، ليصبح ميثاقاً وطنياً فلسطينياً، ويرى البعض في هذا الإجراء توجهاً مبكراً نحو الاستقلالية، وإبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، وبذا انتقلت منظمة التحرير من مرحلة إلى أخرى، من حيث الشكل والمضمون، فإذا كانت، خلال مرحلة الشقيري، تعتمد على الشخصيات والرموز الوطنية التقليدية، أصبحت المنظمة تجميعاً للقوى المقاتلة في جبهة وطنية، تقود ثورة مسلحة، غايتها تحرير الأرض، ليس فقط تلك المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وإنما استعادة كل فلسطين من البحر إلى النهر، وعقدت في القاهرة دورة استثنائية أواسط تموز ١٩٦٨، تم خلالها انتخاب أول لجنة تنفيذية ما بعد مرحلة الشقيري.

ولأول مرة يختار المجلس أعضاء اللجنة التنفيذية، وهؤلاء ينتخبون من بينهم رئيس اللجنة التنفيذية (الحوت، ٢٠٠٧: ١١٤). وفي هذا السياق، تبقى الإشارة إلى أن هذه الخطوة شكلت خطوة نحو مزيد من الديمقراطية، من حيث الشكل على

الأقل، وحين "أعرب شفيق الحوت كما يقول عن قلقه من مرحلة التنظيمات، ونظام الكوتا وتوزيع الحصص، قيل اللي بتقوله مضبوط وما عندنيش اعتراض عليه" (المصدر نفسه: ١١٥).

في وثيقة حملت "سري للغاية" حول المجلس الوطني في القاهرة، يقول كاتب الوثيقة في تقييمه "لم يتمكنوا (ممثلو الفصائل)، فقط من الحصول على ٥٠٪ من مجموع أعضاء المجلس، بل إنهم أصروا على إعطاء جيش التحرير ٢٠ مقعداً – كما أن ممثلي العمل الفدائي في اللجنة التحضيرية، اتفقوا فيما بينهم (مع الجيش) على اختيار المستقلين، وبذلك أصبح المجلس –ولو نظرياً– ممثلاً للمنظمات الفدائية، والعضو الذي ليس منتمياً لأية منظمة من هذه المنظمات، خضع اختياره لموافقة تلك المنظمات" (وثيقة "سري جداً" حول المجلس الوطني ١٠–١٨ تموز ١٩٦٨، غير منشورة: ١–٢). وفي رأي معد الوثيقة، أن المجلس فصل بين التشريع والتنفيذ، حيث جعل عمل المجلس الأساسي وضع التشريع اللازم والضروري للعمل الفلسطيني، ومراقبة تنفيذه ومحاسبة اللجنة التنفيذية المسؤولة عن أعمالها، وأصبح المجلس هو الهيئة التي تختار أعضاء اللجنة التنفيذية، وتمنحهم الثقة أو تحجبها عنهم، وهم ينتخبون رئيسهم فيما بينهم؛ أي تأكيد مبدأ القيادة الجماعية (وثيقة "سري جداً" حول المجلس الوطني ١٠–١٨ تموز ١٩٦٨، غير منشورة: ٣).

ومقابل هذا التطور الإيجابي، على صعيد الحياة الداخلية من حيث القرارات، فإن هذه الوثيقة تقدم جانباً آخر فتقول "وقد كشف المؤتمر عن أمور محزنة، إذ تبين أن بعض هذه المنظمات يكاد لا يكون لها وجود، بل أنها حاولت أثناء المؤتمر، لفوائد تعود لها، أن تتمرد على تحالفاتها للحصول على مكاسب، بعضها لا يتعدى الترشيح لعضوية اللجنة التنفيذية، بل أقل من ذلك لتسجيل موقف خطابي علني ليس إلا (وثيقة "سري جداً" حول المجلس الوطني ١٠–١٨ تموز ١٩٦٨، غير منشورة: ٥)، ودون أن تتحدث هذه الوثيقة عن أثر نظام المحاصصة، والكوتا بشكل مباشر، لكنها تضيف "لقد تبين أن هذا المجلس في مجموعه لا يضم أكفأ العناصر الفلسطينية وأقدرها، ولعل تمسك المنظمات الفدائية، والجيش بالنسبة والأعداد، هو السبب الرئيسي في عدم اختيار أقدر الفلسطينيين وأنسبهم (وثيقة "سري جدا" حول المجلس الوطني ١٠–١٨ تموز ١٩٦٨، غير منشورة: ٦). وفي تقييمه للفصائل، يقيم الشعبية وفتح والمستقلين وأداءهم في المؤتمر؛ فقد تبين أن أعضاء الشعبية في المؤتمر يفتقدون لميزة التنظيم والفكر كمجموعة، "وقد تكون التحالفات في إطار الشعبية هي التي حالت دون إرسال كوادرها المجربين، من حركة القوميين العرب، وهذا بدوره انعكس على دورها في المؤتمر الذي بدا غير فعال، أما المستقلون، فكانوا في مجموعهم أقدر وأوعى من معظم الأعضاء الآخرين الذي يمثلون المنظمات الفدائية، ويختتم التقرير بعبارة "لا تتحمل القضية أكثر من التجارب التي مرت بها" (وثيقة "سري جداً" حول المجلس الوطني ١٠–١٨ تموز ١٩٦٨، غير منشورة: ٧).

هكذا، أسس المجلس الوطني الفلسطيني، بدايات مرحلة ما بعد أحمد الشقيري، لنظام الكوتا الذي اعتمد وطبق في المنظمة خلال المجالس الوطنية وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية واتحاداتها الشعبية لعقود عدة، وأصبح مدار تندر، ومجال تنافس في الحالة الفلسطينية، إذ فيما بعد جرى تمثيل الفصائل في المجلس وفق معادلة معينة، بدأت في المجلس الخامس على النحو التالي: (٣٣ فتح، ١٢ صاعقة، ١٢ شعبية، ١١ لجنة تنفيذية، ٥ جيش التحرير، ١ صندوق قومي، ٣ اتحادات شعبية، ٢٨ مستقلون، مجموع: ١٠٥ أعضاء).

وإذا جاز لنا أن نناقش نظام الكوتا، الذي اعترض عليه شفيق الحوت في حينه، والذي كتب بشأنه كثير من الباحثين الفلسطينيين، أمكننا القول إن هذه المحاصصة ألحقت أضراراً ببنية وفاعلية المجلس الوطني الفلسطيني وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية والاتحادات الشعبية التابعة لها:

١. ضمنت الفصائل لنفسها حصة في المجلس الوطني لن تنقص عنها، وهي حصة مضمونة، لها أن ترسل للمجلس من تشاء من أعضائها، بغض النظر عن قدرتهم على إغناء النقاش وتفعيل دور المجلس الوطني، وهي، من جهة أخرى، تتصارع وتتنافس وتساوم أحياناً على مواقف سياسية لصالح زيادة حصتها (كوتتها) في المجلس الوطني.

٢. لم يقتصر نظام الكوتا على عضوية المجلس الوطني، لكنه امتد، في وقت لاحق، إلى المنظمات والاتحادات الشعبية، التي تشكل عادةً بالتوافق وفق قسمة فصائلية، وبالتالي امتد نظام الكوتا لممثلي الاتحادات الشعبية في المجلس الوطني. ويرى عزمي بشارة أن نظام المحاصصة (الكوتا) "أخذ يتسرب إلى المؤسسات الفلسطينية كافة، حتى ذات الطابع الأهلي في الضفة وغزة" (بشارة، ١٩٩٦: ١٣٩). ويضيف بشارة بسخرية "ومن غرائب العمل السياسي الفلسطيني أن لكل تنظيم مستقليه المحسوبين عليه، وهذا تناقض واضح، ولكن يعمل فيه بجدية عند وضع حسابات "الكوتا" وأكثرية المستقلين يتبعون التنظيم الأساسي بالطبع- تنظيم فتح" (المصدر نفسه).

٣. حتى على صعيد المستقلين، فإن هذا الفصيل أو ذاك يطرح أسماء من المستقلين، ممن يشاطرونه الرؤية ويتوافقون مع موقفه، وهذا، بدوره، جعل كثيراً من المستقلين يقتربون من الفصائل لضمان مواقع لهم في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، أو الابتعاد عن هيئاتها التمثيلية، حيث لا أحد يمكن أن يساندهم في الدخول إلى هذه الهيئات، وكثيرة هي الحالات التي تم ترشيح أعضاء اللجنة التنفيذية للهيئات القيادية في المنظمة على كوتة المستقلين.

وفي الفرق بين الميثاقين، القومي ١٩٦٤، والوطني ١٩٦٨، يقول عزمي بشارة "إذا كان الميثاق القومي قد عارض الأيديولوجيا والتعددية الأيديولوجية، فإن الميثاق الوطني ١٩٦٨ تجاهل الموضوع" (المصدر نفسه: ١٣٤).

وفي رأي شفيق الحوت، أن حصر كل الأمور في يد ياسر عرفات، الذي يعده خطيئة كبرى، كان إحدى نتائج نظام الكوتا "حتى الفصائل استسلمت للمال عندما قبلت بنظام الكوتا وتقاسم الحصص، .... ألم يرتهنوا بشكل أو آخر لأبو عمار ... في النهاية كان عندهم الحرص على رضا مصدر التمويل، أي ياسر عرفات" (الحوت، ٢٠٠٥: ١٢). فهذه إذن كوتا مالية، لكنها توظف لصالح هبوط سقف النقد، فبعض قادة الفصائل كانوا ينتقدون عرفات، لكنهم كانوا يجيئون آخر الشهر لقبض المخصص المالي (المصدر نفسه).

ويذهب جميل هلال أبعد من ذلك، حين يتناول نظام الكوتا الذي ساد العلاقات بين الفصائل ... فقد أدى هذا النظام إلى حصر القرار السياسي، والصفقات الصياغية بين أيدي قادة الفصائل، بعيداً عن المشاركة الواسعة لأعضاء المجلس الوطني أو المركزي "هم من يقرر الخط السياسي بكل ما يعنيه ذلك من تدوير الزوايا دون غموض... إلخ ومن يحدد عضوية وتركيب الهيئات والمؤسسات الوطنية، وبين هذه الخطوة وخطوة الاستفراد بالقرار لا توجد بالطبع مسافة طويلة" (هلال، ١٩٩٤: ٦١). ويرى جميل هلال أن إحدى نتائج نظام الكوتا أنه سهل، موضوعياً، استدراج صناعة القرار إلى خارج المؤسسات الوطنية (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية)، "وهي مؤسسات باتت عضويتها تخضع لنظام الكوتا كذلك، أي إلى شكل من أشكال التعيين" (هلال، ١٩٩٦: ٩٤).

وفي مكان آخر، يتناول هلال نظام الكوتا، ويصفه بأنه يحتوي على مكونات، تجعل المؤسسات الوطنية بلا وظيفة حقيقية، ويعطي نظام الكوتا صلاحية صنع القرار إلى ممثلي الفصائل والقوى السياسية، ومن المنطلق ذاته إلى زعيم التنظيم المهيمن (هلال، ١٩٩٣: ٣١). ويضيف هلال حول آثار الكوتا على عضوية الهيئة التشريعية الفلسطينية الأولى (المجلس الوطني الفلسطيني)، "أصبحت العضوية ... خاضعة عملياً لموافقة قيادات فصائل المقاومة، وأصبح نظام الكوتا معمولاً به في كل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الاتحادات الشعبية" (المصدر نفسه: ١٩).

ولا يختلف رأي أعضاء اللجنة التنفيذية حول النتائج السلبية لنظام الكوتا، فقد أكد عبد الرحيم ملوح أن نظام الكوتا "يؤدي إلى تغيب الديمقراطية، حيث لا يتاح من خلاله لأعضاء المجلس الوطني، المشاركة في صناعة القرار، وهذا، بدوره، يعني إضعاف المجلس الوطني، وبالمحصلة يقود إلى هيمنة فتح على هيئات منظمة التحرير الفلسطينية والاتحادات الشعبية" (ملوح، ٢٠١٢).

فالقيادة الفلسطينية تحدد جدول الأعمال، ويقوم المجلس الوطني بدوره بالمصادقة على ما اتفقت عليه قيادات الفصائل، ويقدم ملوح مثالاً للهيمنة والمحاصصة التي أنتجها نظام الكوتا "أن بعض أعضاء حركة فتح دخلوا المجلس المركزي كمستقلين مثل الأخ ناصر القدوة" (المصدر نفسه).

ومن الواضح، أن هذا النظام يشكل تقويضاً، ليس لواحد بل للعديد من أسس الحياة الديمقراطية، فهو يفرض وصاية على الهيئة الفلسطينية الأولى، وهو يعطي الفصائل، أو بعضها، إمكانية استخدام الفيتو لعضوية كفاءات فلسطينية في المجلس الوطني، وفي هيئاته، وهو يؤدي، بشكل أو بآخر، إلى كسل أو خمول في الهيئات، حيث مجال المشاركة في صنع القرار أمامها مغلق، أو شبه مغلق، وهو، بدوره، يقود إلى غياب المحاسبة والمراجعة والتقييم في أعمال المجلس الوطني، والهيئات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وهو قبل كل هذا يشكل بديلاً للانتخابات، حيث لم يحدث تقريباً في حياة المنظمة أن جرت انتخابات بشكل سري، أو تصويت بشكل سري، بل يكون ذلك من خلال التصفيق أو رفع الأيدي، وهذا يجعل حتى الديمقراطية الشكلية مثلومة، وكما تقول إحدى الدراسات "لم تسجل في مسيرة المجلس الوطني، أن تقدمت قائمة أو أفراد منافسون، كانت الثقة تعطى للقائمة بالتزكية والإجماع (القلقيلي، ٢٠٠٣: ١١٤).

وفي رأي جميل هلال أن نظام الكوتا "كرس وصاية الفصائل، وقياداتها الأولى تحديداً، على الشعب وعلى حقه في اختيار ومحاسبة ممثليه ... كما شجع النظام الجميع لتغليب المصلحة التنظيمية الأضيق على المصلحة الوطنية الأشمل" (هلال، ١٩٩٦: ٩٥).

وفي حديثه عن نظام المحاصصة أو الكوتا، يرى سميح شبيب أن هناك عوامل عدة كانت تدخل في حساب الكوتا، أحدها القوى التي يمتلكها الفصيل على الأرض، وتحالفات الفصيل العربية، أيضا، تشكل أحد العناصر، إلى جانب مدى قرب هذا الفصيل أو بعده، قبوله أو تناقضه، مع السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويرى شبيب أن هذا النظام ربما كان مفيداً في بداية العمل به، ولكن امتداده للاتحادات الشعبية، وإخضاع المستقلين لهذا المعيار، زاد من المخاطر الناجمة عنه، وأكثر من ذلك فإن هذا النظام "قضى على أية حياة ديمقراطية"، ومع تطور مراحل النضال الفلسطيني والانتفاضة لم يعد مناسباً (شبيب، ٢٠١٢).

وهكذا، وفق نظام الكوتا، غدا المجلس الوطني مقسماً بين المنظمات الفدائية، وهذا ما مكن حركة فتح من ضمان الأغلبية في كل الهيئات والمجالس الوطنية مهما تضخمت (بلغ آخر إحصاء لعضوية المجلس الوطني حوالي ٧٥٠ عضواً)، بل فتح نظام الكوتا الباب لسيطرة وهيمنة شخصية القائد الفرد، إذ غدا لياسر عرفات أغلبية واضحة في المجلسين الوطني والمركزي، وغدا البعض يتحدث عن كوتا ياسر عرفات كقائد عام وكرئيس ... الخ.

والسؤال هل كانت هذه الصيغة هي الصيغة المثلى لتأسيس نظام سياسي فلسطيني جديد؟ المؤكد أن هذه الصيغة جانبت الحياة الديمقراطية، وبالتالي أبقت الصراع قائماً خلال الدورات اللاحقة للمجلس الوطني، أحياناً لأسباب سياسية، وغالباً

حول صيغ التمثيل، حتى استقرت أواسط السبعينيات، فالدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط ١٩٦٩، شهدت تبدلاً في تركيب المنظمة بانتخاب اللجنة التنفيذية برئاسة ياسر عرفات، وتمثلت فيها المنظمات الفلسطينية على النحو التالي: (٤ فتح، ٢ صاعقة، ٣ مستقلون، ١ منظمة التحرير الفلسطينية + عبد الحميد شومان)، والأمر كذلك في الدورة السادسة في أيلول ١٩٦٩ حيث رفع العدد إلى ١٥ عضواً بزيادة تمثيل المستقلين إلى ٥، وتمثيل الجبهة الديمقراطية، ولكن هذه الدورة شهدت خطوة نحو تعزيز نفوذ رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، من خلال وضع الصندوق القومي تحت إشراف اللجنة التنفيذية، أي تحت إشراف رئيسها بعد أن كان رئيس الصندوق ينتخب من المجلس الوطني، ويشكل لجنة خاصة بالصندوق القومي مسؤولة أمام المجلس الوطني، كما وضع الكفاح المسلح (العمل الفدائي المشترك) تحت سلطة رئيس اللجنة التنفيذية أيضاً (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢أ: ٨٦).

أثارت هذه التشكيلة للمجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ونسبة الحجوم والكوتا أكثر من اعتراض لدى تشكيلها، ولاحقاً شكلت قضية زيادة التمثيل، أو الحصة، أحد مجالات هذه الاعتراضات الرئيسة، ففي المخاض للوصول إلى هذه الصيغة، عبرت المنظمات الفدائية عن فهمها أو تصورها لمنظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة القادمة، وعلى الطريق للوصول إلى المنظمة، تبلورت ثلاثة اتجاهات، أو منظمات فدائية كبيرة، أحدها بقيادة فتح، حيث دُمج عدد من المنظمات تحت اسم العاصفة، والثاني تقوده طلائع حرب التحرير الشعبية التي اندمجت فيها مجموعات أخرى تحت اسم الصاعقة، والثالث الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي سبق أن تشكلت من ثلاث مجموعات أيضاً، وقد سبق ذلك دعوة فتح مطلع ١٩٦٨ بتشكيل لجنة تحضيرية تتألف من ممثل واحد عن كل تنظيم (١٢ تنظيماً)، إضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة، وكانت هذه الصيغة تضمن لفتح وحلفائها ٨ أعضاء، وللصاعقة وحلفائها ٣، وللشعبية ١، وهذا يشكل بالنسبة لفتح خطوة في اتجاه قناعاتها التي كانت "دعت إلى إيجاد تجمع تنظيمي واحد فيه تندمج كل العناصر الثورية اندماجاً تاماً ويجسد وحدة الحركات الثورية المسلحة ... ورفض تشكيل إطار جبهوي فضفاض" (الشريف، ١٩٩٥: ١٢٩). ومن هنا نظرت الجبهة الشعبية لهذه الصيغة بالشك والريبة، فوجهت مذكرة تستعرض خلالها تجربة الشقيري التي وصف أساليب التعامل فيها بالاعتماد على المراوغة والدوران ... والدجل السياسي والبهلوانية، والاستخفاف بالجميع (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ أ: ٢).

وعارضت الشعبية أن تكون المنظمة طرفاً من أطراف العمل الوطني، شأنها شأن المنظمات الفدائية الأخرى، حيث المنظمة هي الجهة التمثيلية، وخلصت إلى أن التمثيل الحقيقي والديمقراطي لجماهير شعبنا الفلسطيني لا يمكن أن يكون عملية اختيار

مزاجي لأعضاء المجلس، وأن الاعتبارات التي حكمت التمثيل في المرحلة السابقة كالعائلية والمحسوبية والصداقات ... لا يعطي صورة حقيقية عن القدرات القائمة في الساحة، ومن أجل أن يكون المجلس تعبيراً حقيقياً وديمقراطياً ... فإنها تقترح أن يكون المجلس من ٥٠-٧٥ عضواً، يتكون من الاتحادات الشعبية، والقوى الفدائية، ولهؤلاء الغلبة في المجلس، تضاف إلى ذلك عناصر، وخبرات وطنية ذات ثقل، وينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية من المجلس، وتكون مسؤولة أمامه، وهي تنتخب رئيسها وتنتهي المذكرة بتأكيد شكوكها بالقول "من الواضح أن عقلية الاحتكار التي كانت تمثلها عقلية الشقيري قد انتهت ... ليس من أجل أن تكون المرحلة القادمة امتداداً لما سبق عن طريق احتكاريين جدد" (المصدر نفسه: ٥).

وإذا استثنينا العدد المقترح الذي ارتفع بنسبة ٥٠٪ عن المقترح، فإن كل ما جاء في المذكرة، تحقق، من حيث الشكل (انتخاب اللجنة التنفيذية ورئيسها) والأغلبية للمنظمات المقاتلة والاتحادات.

ولعل الاجتماع الرسمي الأول بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي فتح والشعبية لبحث تشكيل المجلس الوطني لم يتأخر، فقد وقع في ١٩٦٨/٣/١٦، وفي هذا الاجتماع اقترحت شروط للعضوية في المجلس الوطني، تتعلق بالقناعة السياسية، منها أن يكون العضو مؤمناً بتحرير فلسطين كاملة، ومستعداً لمقاومة ورفض الحلول ومشاريع أنصاف الحلول، والكفاءة النضالية، والاستقلال عن الوصاية والتبعية العربية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨ ب: ٢٢٨).

التغيير: الشكل والمضمون، والبعد الديمقراطي

قبل انعقاد المجلس الوطني في تموز ١٩٦٨، أبلغت الشعبية تمسكها بالأساس السياسي الذي يقوم عليه المجلس، وهو محاربة الحلول السلمية بأشكالها كافة، ... وهي لا تمانع في الاشتراك في المجلس الوطني ... وأن لا تكون النسب العددية عائقاً يحول دون الوحدة الوطنية التي تؤمن بتحقيقها (المصدر نفسه: ٣٧٨). وبعد أن أنجزت اللجنة التحضيرية تشكيل المجلس من مائة عضو، وفي سياق دفاعه عن المرحلة الجديدة، عقد إبراهيم بكر، الناطق باسم اللجنة التنفيذية، مقارنة بين المرحلتين، فوصف المجلس الأول بأنه جاء نتيجة مساومات توفيقية لكي ترضي الأطراف العربية الرسمية كافة، في حين أن المجلس الحالي تشكل دون أي تدخل من أية جهة عربية رسمية، وبمعزل عن السياسيين الفلسطينيين التقليديين.

وبشأن الطابع الطاغي على المجلس، واتهام البعض له بمحاباة الأغنياء والإقطاعيين، قال بكر: "إن المجلس الحالي أقرب إلى الطابع العمالي والبرجوازي الصغير الثوري، وإن نسبة المقاتلين ٧٠٪ من أعضاء" (بكر، ١٩٦٨).

ومع ذلك اعترضت الشعبية على هذه الصيغة في المجلس الوطني، لأن الأهم أن تحقق التحالف الجبهوي المتكافئ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨ب: ٥٠٥). ولعل التوجه الذي اتخذته الشعبية في هذه المرحلة، سيكون الأساس لافتراق الشعبية من حين إلى آخر عن منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها الرسمية.

ولم يشكل عقد دورة المجلس الوطني في تموز ١٩٦٨، نهاية أو استقراراً لبنية منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة، فالمخاض ما زال مستمراً، وربما شكلت الأحداث التي شهدتها الساحة الفلسطينية؛ التوتر مع الأردن وفي لبنان، أحد عوامل استمرار هذا المخاض، لكن رؤية ماهية منظمة التحرير الفلسطينية، ودور المنظمات الفدائية فيها، كان محفز هذا المخاض، ومن المفيد هنا التوقف عند وجهتي نظر: التكافؤ في التمثيل داخل منظمة التحرير الفلسطينية بمجلسها الوطني، ولجنتها التنفيذية من جهة، والعمود الفقري والأغلبية العددية والتميز الذي ينبغي تأمينها للعمود الفقري أو التنظيم القائد من جهة أخرى.

كان لحركة فتح وجهتا نظر، حال دخول المنظمات الفدائية لمنظمة التحرير، باعتبارها جبهة تحرير وطنية عريضة، تتمثل الأولى في نظرية "العمود الفقري"، أما وجهة نظرها الأخرى فهي أن يتم التعامل مع المنظمة كأي منظمة فدائية قائمة، وأن تدخل منظمة التحرير والمنظمات الفدائية الأخرى في إطار جهة وطنية عريضة. ولكن القائمين على المنظمة؛ أي الذين تولوا القيادة بعد الشقيري، رفضوا هذا المبدأ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩ب: ٣٣٩-٣٤٠). ومن هنا تمسكت فتح بنظرية "العمود الفقري"، التي ترى أنها قائمة في تجارب عديد من الثورات كفيتنام والصين، ففي رسالة وجهتها حركة فتح للاتحاد العام لطلبة فلسطين في تموز ١٩٦٩، وبعد أن تحدثت عن الحالة الفلسطينية، أوضحت رؤيتها وموقفها "ومع أن الموقف المثالي لتحقيق وحدة أداة الثورة أن يكون هناك تنظيم واحد، إلا أن واقع تعدد التنظيمات القائم في الساحة الفلسطينية يتجه إلى تحقيق وحدة أداة الثورة، عن طريق (جبهة) يكون لأحد التنظيمات فيها مركز القائد (العمود الفقري) هكذا كانت تجارب فيتنام، والجزائر، والصين (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢أ: ٣١٤).

أما كيف تكون ترجمة هذا الفهم وهذه الرؤية، فيتمثل في أمرين:

١. أن يعطى التنظيم القائد في تكوين الجبهة الوطنية حجماً، يمكنه من أخذ زمام المبادرة، واتخاذ القرارات التي يراها ملائمة لبرنامج الجبهة.

٢. ألا تعطى العناصر المكونة للجبهة أكثر من حجمها وطاقاتها في هيئات الجبهة.

وفي تفسير المذكرة لمعيقات عدم الاندماج، كان بسبب "الفئوية"، إذ أن الولاء للتنظيم كان أكبر من الانتماء للثورة، وبالتالي، فإن تعدد الانتماءات يمثل عقبة

أمام تحقيق الوحدة الكاملة لأداة الثورة، وبالتالي وقف أمامنا (فتح) خياران جبهة وطنية متكافئة بعيداً عن منظمة التحرير الفلسطينية، أو جبهة وطنية متكافئة على أرض المنظمة.

وأكدت أن التجارب الفلسطينية الداخلية أثبتت فشل الوحدة الوطنية المتكافئة، بل رأت فيها فتح مدخلاً فاشلاً للوحدة، طالما لم تتوفر وحدة المنطلقات الفكرية للأطراف المكونة للجبهة (المصدر نفسه: ٣١٤). ومن الأمثلة التي ساقتها فتح، المجلس الوطني في تموز ١٩٦٨، وكذلك تجربة المكتب الدائم الذي شكل بطريقة متكافئة، وهذا يؤدي إلى نشوء المحاور والمساومات، ومن هنا طرحنا تصورنا، لتشكيل المجلس الوطني. وفي توضيحها لنظرية التنظيم القائد (العمود الفقري)، ودور المنظمات الأخرى، أضافت أن كلمة أي مندوب لأية منظمة ترتبط بحجمها الواقعي في أرض العمل ... كما أكدت فكرة سبق أن طرحتها بشأن المنظمات الصغيرة "ينبغي تصفيتها بالإقناع، وإذا لم يتم ذلك فلا مفر من استخدام أساليب أخرى" (المصدر نفسه: ٧١).

نظرية التنظيم القائد (العمود الفقري) في التمثيل في المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، ووحدانية الولاء للقيادة المنبثقة عن المجلس الوطني، تتطلب أن يتوفر لأحد التنظيمات أغلبية قانونية في المجلس، وتفسر فتح لماذا قبلت بأقل من الأغلبية في المجلس الخامس، بأنها بقبولها بـ ٣٣ عضواً، فإنها تملك قوة الرفض دون أن تملك قوة الفرض؛ أي أنها في هذه المرحلة تكتفي بقدرتها على إمكانية تعطيل أي قرار ترفضه، لكنها لا تستطيع وحدها أن تفرض وجهة نظرها. ويذكر هذا بنظرية الثلث الضامن أو المعطل الذي شهدته الساحة اللبنانية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،[٥] والذي شكّل أساس المساومات لتشكيل أو حل الحكومة اللبنانية كحكومة وحدة وطنية، وما قاد إليه من تجاذبات وشل للحياة السياسية اللبنانية لبضعة أشهر على الأقل. وحين اكتفت فتح بثلاثة وثلاثين عضواً، اشترطت أن يكون لها رأي في المستقلين، وربما كانت هذه النظرية التي تكرّست في المجلس الوطني الخامس، ووافقت عليها الصاعقة، هي التي دفعت الشعبية وجيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير إلى رفض الحضور، مقدمين صيغة بديلة تقوم على التكافؤ على النحو التالي: ١٥ لكل من فتح، والصاعقة، والشعبية، وجيش التحرير+ ١١ تنفيذية+ ٤ اتحادات شعبية و٢٥ مستقلون (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩ب: ١١).

وربما كانت نظرية العمود الفقري مبدأً معمولاً به في العديد من حركات التحرر، مثلاً يرى موسى البديري "أن متطلبات الكفاح من أجل الاستقلال كانت تحبذ في الأغلب ظهور حزب واحد مهيمن وحركة جماهيرية مسيطرة، كما لاحظ الدارسون لتجربة تصفية الاستعمار" (البديري، ١٩٩٥: ٢٩).

وينطلق دعاة مبدأ التساوي بين المنظمات الفدائية العاملة، من الخشية في أن يستأثر أحد بالقرار، وأن تنفرد فتح بالقيادة، وهذا بذاته خرق لشعار الوحدة الوطنية. وفي تشخيصه لما آلت إليه الأمور في منظمة التحرير الفلسطينية، يرى شفيق الحوت أن المنظمة كانت أكثر من مجرد حزب أو تنظيم أو جبهة، "إذ تحولت إلى ما يشبه" وطناً معنوياً لجماهير الشعب الفلسطيني، ولهذا الاعتبار، لا يجوز لأي فريق، أو تنظيم أو حزب، إلغاء الآخر أو فرض أيديولوجيته أو برنامجه السياسي عليه، ومطلوب ممارسة ديمقراطية حقيقية" (الحوت، ٢٠٠٠: ١٨).

وباستثناء حركة فتح، كان موقف المنظمات الأخرى، وجيش التحرير، غير مرحب بنظرية العمود الفقري، وكان يدعو إلى التكافؤ، فقد اشترطت الشعبية لدخولها المجلس الوطني أن تدخل كل المنظمات الصغيرة بصورة متكافئة داخل المجلس الوطني (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩ب: ٢٥٨). وفي رفضها المشاركة في الدورة السادسة للمجلس الوطني، أوضحت الشعبية، في حديثها عن المنظمة، أنها تعيش واقعاً مكتبياً بيروقراطياً، لا يمكّنها من قيادة المقاتلين، وطالبت بأن تتحول مكاتبها إلى خيم في مخيمات اللاجئين وبين المقاتلين، كما انتقدت غموض المواقف السياسية للمنظمة. ولدى حديثها عن الوحدة الوطنية، "رأت أن الصيغة الوحدوية الممكنة ... صيغة العلاقات الجبهوية، فليس معقولاً ولا ممكناً أن يفرض تنظيم وجهة نظره كاملة، وفي كل شيء، على تنظيم آخر ... إن منظمة التحرير الفلسطينية، كصيغة للقاء القوى الفلسطينية، لا تعطي جواباً واضحاً حول هذه النقطة" (المصدر نفسه: ٣٦٥).

لم يختلف موقف الجبهة الديمقراطية عن موقف الشعبية من حيث الجوهر، لكنه اختلف في مشاركة الديمقراطية في المجلس الوطني، في حين قاطعته الشعبية. ففي الحديث عن مشاركتها، أكدت الجبهة الديمقراطية على "ضرورة قيام جبهة وطنية عريضة متكافئة العلاقات بين الفصائل، والتعامل مع ما هو قائم مع إخضاعه لعملية نقدية مستمرة علناً في الشارع" (المصدر نفسه: ٣٤٢). وفي حواره مع الحرية، أكد نايف حواتمة، أمين عام الجبهة الديمقراطية، الموقف ذاته: "أن الصيغة السليمة للعلاقة بين فصائل المقاومة تتمثل في الجبهة الوطنية المتكافئة" (**الحرية**. عدد ٤٧٨: ٢٥/٨/١٩٦٩). وفي مشروعها، الذي تقدمت به للمجلس الوطني في دورته السادسة لصيغة الجبهة الوطنية، جاء فيه "العلاقات المتكافئة" بين قوى حركة المقاومة هي الصيغة الصحيحة ... تشكل كافة قيادات وهيئات الجبهة الوطنية بتمثيل متساو من كافة التنظيمات ورئاسة دورية، وتؤخذ القرارات بالإجماع ... ولا تقبل عضويّة منظمات جديدة إلا بالإجماع" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩ب: ٣٧٦).

وفي تقييم الجبهة الديمقراطية، رأت أنه جرى في المؤتمر السادس الانتقال من محاولة تكريس ما هو قائم (قيادة البرجوازية) إلى إطار الاعتراف بواقع التعدد وأسبابه الموضوعية.

ولم يكن موقف المنظمات الأخرى مختلفاً، فقد اعتبرت منظمة الصاعقة، المجلس الوطني بأنه أنسب جهة لتمثيل الشعب الفلسطيني، "وينبغي أن ننطلق من التنسيق الجبهوي ... بما يكفل عدم سيطرة أي منظمة على المجلس الوطني، أو على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها" (المصدر نفسه: ٥٩). وينطلق موقف الصاعقة، شأنها شأن كثير من المنظمات، من الدعوة إلى احتكار المنظمات الفدائية للمجلس الوطني، وفي رأي الصاعقة أنه عند تكوين المجلس الخامس، سمح عدم اتفاق المنظمات بدخول المستقلين إليه ... مع أنها اشترطت ضرورة الإجماع حول أسماء المستقلين (**الحرية**. عدد ٤٧٨: ٢٥/٨/١٩٦٩، ص٤).

كذلك جاء موقف الجبهة الشعبية--القيادة العامة، والتحرير العربية، والهيئة العاملة لتحرير فلسطين في السياق ذاته، فقد تحدثت القيادة العامة عن خطة الاحتواء التي قادتها فتح في سيطرتها على تشكيل المجلس الوطني السادس "... إننا نعارض ذلك، فالتحالف ووحدة أداة الثورة هو غير الاحتواء، وغير سيطرة حركة واحدة على مجلس وطني يقرر مصير شعبنا كله" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩ب: ٣٧٦)، وأكدت على أن أفضل صيغة للقاء التنظيمات المتعددة والعاملة في الثورة هي الصيغة الجبهوية.

جبهة التحرير العربية، من جانبها، اعترضت على أحجام التمثيل التي "أُقرت استناداً لألاعيب سياسية" (المصدر نفسه: ٤٠٧)، ولم تكن الهيئة العاملة بعيدة عن هذا الموقف، فهي ترى أن الوحدة لا يمكن، ولا ينبغي "أن تقيم هذه الوحدة أو تطلب على أنها وحدة تستوعب منظمة ما، دون غيرها من المنظمات، أو تستبعد بها المنظمات غير المنضمة للمنظمة" (المصدر نفسه: ٣٧٩).

هكذا خلال السنوات الأولى في هذه المرحلة، تم انتقال منظمة التحرير الفلسطينية من مرحلة التأسيس والتبعية للنظام الرسمي العربي، والعمل في إطار السقف الرسمي العربي، إلى مرحلة جديدة هي مرحلة التمرد على النظام الرسمي العربي وتحديه -ولو مؤقتاً- والاستقلال عنه، وتوجت المرحلة بقرار عربي اتّخذ بعد عشر سنوات من القرار الأول بتأسيس المنظمة سنة ١٩٦٤ في قمة الرباط، يقر ويعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

أما من حيث المضمون، فقد شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في الديمقراطية في تكوين هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أصبحت اللجنة التنفيذية تنتخب مباشرة من المجلس الوطني، كما أصبح رئيسها ينتخب من بين أعضاء اللجنة التنفيذية، وتحقق فصل بين الجانب التشريعي والتنفيذي، ولكن النظام الجديد الذي تم إنشاؤه، خلال هذه المرحلة، خلا من أية صيغة انتخابية، وقام على تكريس أغلبية تنظيم واحد في هيئات المنظمة، واتهم القائمون عليه بالتفرد وغياب الجماعية في القيادة، كما حلت خلاله القيادة الفلسطينية، أو قادة الفصائل، محل المجلس الذي

اقتصر دوره على إجازة ما يتم الاتفاق عليه في الكواليس، ومع أن الديمقراطية قد لا تكون مطلوبة وفق بعض الآراء، خلال مرحلة التحرير والعمل السري، ومع أن الأسباب الموضوعية لعدم إجراء انتخابات فلسطينية عامة للمجلس الوطني ما زالت قائمة، فإن آلية اتخاذ القرارات وعمل الهيئات، والعلاقات الداخلية بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وفي إطارها، شكل مؤشراً على ما يراه الكثيرون غيابا للممارسة الديمقراطية في المنظمة، وربما أيضاً غياب الديمقراطية الداخلية في كل منظمة من منظمات العمل الفدائي الفلسطيني، التي أدت في رأي البعض إلى الانشقاقات، لعدم إمكانية قبول الرأي الآخر، وهل يمكن القبول بالرأي القائل إن الديمقراطية لم تكن هماً يشغل المجتمع العربي؟ بل اعتبرها البعض من الأفكار المستوردة، وربما المشبوهة، وكون الفلسطينيين جزءاً أو امتداداً للحالة العربية، فإن ما يغيب هنا يغيب هناك.

قضايا ملموسة: الوحدة الوطنية بين الشراكة والاحتواء

مع كل هذا نحاول، فيما يلي، البحث في بعض القضايا الملموسة، محاولين تلمس اقتراب، أو بعد الممارسة الديمقراطية عنها، ونتوقف فيما يلي عند الوحدة الوطنية، وكيفية عمل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة.

وربما كانت قضية الوحدة الوطنية، وكيفية العمل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، توضح التباين والصراع الذي شهدته الساحة الفلسطينية، حتى استقرت الأمور على صيغة ثابتة. ومنذ البداية، وبشكل مبكر، طرحت فتح موقفاً واضحاً إزاء المنظمات الصغيرة، فحين سئل أبو إياد عن الموقف من المنظمات الصغيرة، أجاب "إن هذه الصورة الشاذة سوف تصفى بالإقناع، فإذا لم يُجدِ فلا مفر من استخدام أساليب أخرى" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩ب: ٢٣٦؛ ١٩٦٩أ: ٥١).

وفي تعليله لغياب الجبهة الشعبية عن التمثيل في اللجنة التنفيذية، أجاب صلاح خلف (أبو إياد) أن عدم انضمام الجبهة الشعبية له علاقة فيما بات يعرف بنسب التمثيل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩ ب: ٢٥٥)، ولأن المسألة كلها مبنية على نظرية العمود الفقري، فإن رأي فتح هو أن الدخول للمنظمة على أساس التكافؤ سيشل المنظمة ... الإجماع في كل شيء ... حق أية منظمة صغيرة الاعتراض وشل القرار ... في حين ينبغي أن تكون كلمة أي مندوب مرتبطة بقوة فصيله – حجمه الواقعي في العمل (المصدر نفسه: ٢٥٧).

في رأي كلوفيس مقصود، أن على الثورة الفلسطينية أن تدرك أن وحدتها الوطنية يجب أن تكون قابلة للتجديد، وليست هي صيغة جامدة (مقصود، ١٩٧٣: ٩). أما كيف تكون هذه الوحدة قابلة للتجديد والتنشيط؟ الطريق إلى ذلك، في رأيه، هو من خلال الحوار الديمقراطي المستمر، ويأخذ على الوحدة الوطنية في أنها لم

تعد بالمستوى المطلوب لمواجهة تحديات المرحلة، وبقاء الوحدة الوطنية دون تجديد وتطوير من شأنه "أن يجعلها دون مضمون، وستكون سبباً لقيام شلل داخل إطار الوحدة" (المصدر نفسه: ١١).

وحتى لا يبقى البحث بعيداً عن رؤى القوى للوحدة الوطنية، لا بد من الوقوف عند هذه الرؤى كونها تعكس ليس فقط الفهم النظري المجرد للوحدة الوطنية، بل تعكس سلوكاً تجاه هذه الوحدة، ولهذا السلوك صلة وثيقة بالديمقراطية الفلسطينية.

يتحدث سعيد حمود عن فهم لي ذوان[٦] للوحدة الوطنية قائلاً: "إن الجبهة الوطنية تجمع، في وحدة متناقضة، عدداً من الطبقات الاجتماعية، تختلف الواحدة منها عن الأخرى، وتتوحد كلها على أساس برنامج نضال مشترك ومحدد (حمود، ١٩٧٣: ٨٧). وفي تساؤله لماذا لم يحقق الفلسطينيون وحدتهم الوطنية؟ لأن فصائل المقاومة غير واعية لماهية الوحدة الوطنية المنشودة في هذه المرحلة، وبالتالي هي خائفة منها ومن أحكامها، وأيضاً فهي عاجزة عن تغييب فهمها للفوائد المشتركة الممكنة من وحدة وطنية حقيقية، وعلى فهمها لمصالحها الخاصة، لكل هذا لم تتبلور إرادة جماعية جادة بالوحدة الوطنية (المصدر نفسه: ٧٧).

يجيء هذا التقييم بعد بضع سنوات من تسلم الفصائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد تباين في المواقف تجاه قضايا مهمة، خلال نشاط المنظمات الفدائية في الأردن، وبعد هزيمتين لحقتا بالثورة في الأردن أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١، دون استخلاص للدروس بأهمية الوحدة الوطنية، فهل كانت صيغ الوحدة -كما وصفها خالد الحسن- صيغاً توفيقية هدفها منع الانفجار بين التنظيمات بسبب الخلافات بينها، والتباين الفكري بينها في ساحة ضيقة كالساحة الفلسطينية؟ وهل كانت هذه الصيغ شكلية ليس إلا، وبالتالي لم تحقق صيغة جادة، تدفع باتجاه تطوير التعامل الحقيقي بين الفصائل؟ أم أن سبب ذلك، كما يرى، أن منظمة التحرير ابنة ثلاثة عشر أباً (عدد الدول العربية حينه)، (الحسن، ١٩٧١: ٢٩٠).

ربما كانت فتح راضية عن الصيغة المعمول بها في هيئات المنظمة، التي قال عنها صلاح خلف أبو إياد: "الشكل العام للوحدة متفق عليه، تمثيل جبهوي ودمج المؤسسات العامة كافة، ولكل حركة تنظيمها السياسي داخل كوادرها" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ب: ٢٣٧)، في حين رأت الجبهة الديمقراطية أن ما يعيق التوصل إلى وحدة صلبة هو مشكلة كيفية تشكيل المؤسسات القيادية (التشريعية والتنفيذية)، للوحدة الوطنية، ولمن الهيمنة في هذه المؤسسات، ليس ذلك فقط، بل إن الجبهة ترى أن لهذه المعضلة أساساً سياسياً، لذلك فإن محاولة أي فصيل سياسي تعزيز مواقفه في المؤسسات القيادية، هي وسيلة لتثبت مواقفه وتثبيت أهدافه السياسية، "وإن غياب أي إطار عقلاني ديمقراطي، لحل هذه المعضلة كان لا بد أن يؤدي إلى إخراج الصراع على القيادة من إطاره المشروع إلى سيادة عوامل المصلحة العصبوية الذاتية الحزبية" (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢٠٠٧: ١٣٣-١٣٤).

وفي موضع آخر تركز الجبهة الديمقراطية على الجانب السياسي، فتتحدث، في إحدى وثائقها، عن أن اليمين الفلسطيني كان ضد أية محاولة لرسم طريق محدد وبرنامج جذري، ... "مصراً على الاحتفاظ بعبارات مطاطة، حمّالة أوجه، تعطي انطباع الوحدة فقط انطباعاً وليس وحدة، وبالتالي تسمح مع ذلك بتفسيرات متباينة، تتيح لليمين أن يستغلها لتغطية سياسته العملية المحافظة" (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢٠٠٧ ب: ١٩٤).

أما موقف الصاعقة، وهي التنظيم الذي كان متحالفاً مع فتح وكان يحظى بأعلى تمثيل في المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية بعد فتح، فإنه يرى أن اقتراب الفصائل من الوحدة والعمل المشترك، كان مرتبطاً بالأزمات التي مرت بها الثورة الفلسطينية، فمع الأزمات كانت تتقدم موضوعة الوحدة، لكنها تتراجع مع انتهاء الأزمة. وفي اعتقاد د. سامي عطاري أمين سر اللجنة التنفيذية، وأحد مسؤولي الصاعقة، أن تجارب الوحدة من "الكفاح المسلح" و"اللجنة المركزية" كانت "محاولات يمكن تطويرها لو سادت روح الجماعية الديمقراطية، لكنها للأسف كانت لهاثاً وراء الأحداث، وتفقد مبرر وجودها نهاية الأحداث" (عطاري، ١٩٧٢: ٢٨).

من جانبه، يرى عبد الوهاب الكيالي، أحد قادة جبهة التحرير العربية، أن الضعف هو في قادة المقاومة باعتبارهم ليسوا بمستوى الأحداث، من حيث فهم طبيعة الصراع أو مواجهة التحديات، ولأنهم يقدمون التعصب التنظيمي الفئوي على الاعتبارات الأخرى. وهو يرى أنه ينبغي "الضغط داخل كل التنظيمات، وبالوسائل كافة وعلى جميع المعنيين بالأمر، من أجل إقامة وحدة وطنية موضوعية، لا وحدة توفيقية سرعان ما تنتهي" (الكيالي، ١٩٧٢: ٤٤).

ومع أن للجبهة الشعبية موقفاً خاصاً دفعها لعدم المشاركة في اللجنة التنفيذية، من حين إلى آخر، وشاركت عند الأزمات، فإن جورج حبش يحمّل القوى اليسارية مسؤولية عدم الوصول لوحدة وطنية حقيقية، أو كما يقول "لصيغة أكثر علمية، لكن الذي حصل هو أن هذه القوى لم تكن متفقة، فيما بينها، على هذه الصيغة" (حبش، ١٩٧١: ٢٩٥). ربما ما لم يقله الدكتور جورج حبش هو أن هذه القوى كانت تتنافس، فيما بينها، على حصصها في كوتا التمثيل في المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، وهو ما رأى فيه أبو إياد سبباً في عدم مشاركة الجبهة الشعبية نفسها في اللجنة التنفيذية في إحدى دورات المجالس الوطنية خلال هذه المرحلة.

ربما كان منير شفيق أوضح مَنْ عالج موضوع الوحدة الوطنية، مفرداً له مقالة خاصة يقول فيها: "إن الصورة التي رسمت للوحدة الوطنية تنطلق من اعتبار المنظمة هي الإطار الذي يوحد الفلسطينيين لكن هذا التوحيد لا يقوم على اتحاد قوى منظمة، وإنما على أساس الانتساب كأفراد إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وكان هذا يقضي بأن تحل المنظمات نفسها وتنخرط كأفراد في المنظمة" (شفيق،

١٩٧٥: ٨٤). وفي هذا، يتناول المرحلة التي سبقت سيطرة المنظمات الفدائية على المنظمة، وهذا الفهم يكاد يكون منسوخاً من تجربة الثورة الجزائرية، حيث اشترطت جبهة التحرير الوطني الجزائرية حل الأحزاب والانخراط فيها كأفراد. وفي وصفه للمرحلة اللاحقة بعد دخول الفصائل للمنظمة، يقول "إن المنظمات المتحالفة في منظمة التحرير الفلسطينية احتفظت بكل هيئاتها وأنشطتها السياسية والإعلامية والعسكرية، هذا ما جعل هذا التحالف شكلياً، بل عرف هذا التحالف صراعات داخلية وعلى كل المستويات" (المصدر نفسه: ٨٧). وبالتالي، فإن القرارات الكثيرة التي اتّخذت لتحقيق التنسيق، في أي مجال من مجالات العمل، ظلت دون تطبيق، ولم تتوقف الأمور عند عدم تطبيق هذه القرارات بل شهدت العلاقات الفصائلية صراعات وصلت إلى "حد اقتتال جزئي"، هذه الحالة -كما يضيف شفيق- ولّدت شعوراً مستمراً "بأن لدنيا وحدة وطنية وليس لدينا وحدة وطنية في الوقت نفسه" (المصدر نفسه: ٨٨). وهو يؤكد الفكرة ذاتها التي طرحها سامي العطاري ممثل الصاعقة، بأن الوحدة الوطنية كانت تتقدم إلى مستويات أعلى في فترة الأزمات، حيث كان الجميع يواجه الخطر بشكل مباشر، وهو يخلص إلى أن الوضع الفلسطيني قابل لكل أشكال المحاور، والانقسامات والاقتتال الداخلي، وهو أشبه بالقنبلة الموقوتة" (المصدر نفسه: ٩٢). في تشخيصه للعلاج بعد أن شخّص المرض تحدث عن أن المحافظة على مستوى عالٍ من الديمقراطية من قبل الجميع ضمن حالة الوضع الفلسطيني الحالي كأساسٍ للحيلولة دون الانقسام، ويستدرك "وإن كان من الضروري بذل الجهود من أجل عدم الذهاب بهذه الديمقراطية إلى مستوى المهاترة، أو التحريض العدائي، أو الصدامات المسلحة" (المصدر نفسه: ٩٣).

وإذا كان منير شفيق يرى العلاج لتعثر الوحدة الوطنية من خلال مزيد من الديمقراطية، فإن للجبهة الديمقراطية وجهة نظر أخرى، تحيل من خلالها الموضوع للجماهير المنظمة، هذه الجماهير المنظمة في إطار الوحدة الوطنية، هي التي تقرر طبيعة المؤسسات القيادية وتكوينها ... هذه الصيغة يمكن ضمانها من خلال تشكيل الهيئات القيادية عن طريق الانتخاب المبني على قاعدة التمثيل النسبي، بحيث تتشكل الهيئات القيادية ليس فقط من الفصائل التي تتمتع بالأغلبية، بل من جميع الفصائل بشكل يتناسب مع قواها الجماهيرية (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢٠٠٧ ب: ١٣٤). وترى، في هذه الصيغة، إمكانية إلغاء الأساليب العشائرية والبيروقراطية في تشكيل القيادات، وغير واضح كيف يمكن إجراء الانتخابات لهذه الهيئات والمواقع التي تجري فيها، وهل كل الشعب الفلسطيني أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، كما تنص إحدى مواد الميثاق الوطني؟ وإذا كانوا كذلك ألا تبقى الذرائع ذاتها التي سبقت، منذ تأسيس المنظمة، بعدم إمكانية إجراء انتخابات للمجلس الوطني قائمة في مثل هذه الصيغة المطروحة؟

آليات الممارسة الديمقراطية، السلوك الديمقراطي

وإذا كانت قضية الوحدة الوطنية شكلت مؤشراً لسلوك بعض القوى، من قبول الآخر أو نفيه، أو إقامة نظام شمولي على طراز الأنظمة القائمة في الإقليم، وإذا كانت قضية الديمقراطية، لأسباب تناولناها آنفاً، ليست هماً فلسطينياً، ألا يشكل تقييم آليات العمل الفلسطيني خلال هذه المرحلة معيار الحياة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها؟ مثلاً، ألا تشكل الفردية تنكراً للديمقراطية؟ ألا تشكل الهيمنة إنكاراً للآخر؟ ألا يعد الارتجال نقيضاً للممارسة الديمقراطية؟ فكيف كان واقع منظمة التحرير الفلسطينية خلال هذه المرحلة، فيما يتعلق بالتساؤلات الواردة أعلاه وغيرها؟

يقول الدكتور حسام الخطيب في مقالة تحت عنوان "الثورة الفلسطينية إلى أين؟":

حين يجلس المرء إلى قادة العمل الفلسطيني، يخيل إليه أنهم في منتهى الحكمة، أي فيما يتصل بالجانب النظري أو بأفكارهم، ولكنه حين يتتبع ممارساتهم (سلوكهم) يهوله الفرق بين النظرية والتطبيق، ويتذكر قول لينين عن الاشتراكيين الديمقراطيين أنه ما تفعله أيديهم لا ما تقوله أفواههم، وحتى يصبح عمل الأيدي منسجماً مع ما تقوله الأفواه، لا بد من مواجهة مشكلات التطوير النوعي بجرأة، ودون هوادة وباستعداد كبير للتضحية (الخطيب، ١٩٧١: ٢٥٠).

وهل كان ما قاله شفيق الحوت مختلفاً عما كتبه الخطيب؟ وهل كان الحوت متنبئاً بمستقبل القيادة الفلسطينية حين كتب العام ١٩٧١ "أن حركة المقاومة بقيادتها الحالية وبالصيغة الحاضرة، ودون استثناء لأي فصيل من فصائلها، ليست الحركة التاريخية المنتظرة، الحركة التي كانت آمال البعض معلقة عليها لتحرير الوطن واسترداده، ولعل الحركة ذاتها وبقيادتها الحالية لم تطمح إلى أن تكون كذلك، على الرغم من شعاراتها التي رفعتها" (الحوت، ١٩٧١: ١٦).

وهل أصيبت قيادة الثورة الفلسطينية بقدر غير قليل من الغرور، الذي أعماها عن تقدير إمكانياتها، وتحديداً أساليب عملها وفق هذه الإمكانيات؟ كما جاء في تقرير أشرنا إليه سابقاً، حول المجلس الوطني تموز ١٩٦٨، "إن بعض الأوساط العربية أخذت تبالغ في إنجازات العمل الفدائي، حتى أوهمت الشعب العربي أن النصر على الأبواب، وكادت توقع بعض القادة ومسؤولي العمل الفدائي في هذا الشرك الرهيب، بأن يصدقوا أنهم المخلصون والمنقذون، وأنهم على أبواب أكبر نصر، فأصابهم الغرور واختلط عليهم الأمر (وثيقة "سري جداً" حول أعمال المجلس الوطني، ١٠-١٨، تموز ١٩٦٨: ٣).

وفي وقت لاحق، بعد هزيمة أيلول ١٩٧٠، أدرك القادة الفلسطينيون أن هناك مبالغة فيما يمكن أن تتحمله الثورة، وفي هذا يقول أبو عمار "... فرضنا أنفسنا

وكأننا البديل لكل الأمة العربية، ولقد قدمت حركة المقاومة بديلاً لكل شيء، عن الحركة الوطنية الأردنية وعن التجمعات والنقابات والاتحادات" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٣٩٧؛ الوثائق الفلسطينية، ١٩٧١: ١١٠).

في مقابلة مع مجلة **دراسات عربية** بعد أيلول بأشهر قليلة يقول أبو إياد: "بعد أيلول كان من المفروض أن يجري تقييم لما حدث، ثم يستفاد من الأخطاء ومن التجربة الماضية ... والواقع أن حركة المقاومة لم تجرِ مثل هذا التقييم، ولم تقم بأية محاولة للاستفادة من الأخطاء التي حدثت (خلف، ١٩٧١ب: ٢٤٧). ويضيف، في توصيف الحالة الفلسطينية وهيئاتها القيادية: "كانت اللجنة المركزية لحركة المقاومة كعادتها قبل أيلول تعقد جلسات تعذيب، جلسات لا يحكمها العقل ولا المنطق، ولا يحكمها ما يحكم عادةً الجلسات التاريخية" (المصدر نفسه: ٢٤٧).

وفي موقع آخر خلال أحاديث **شؤون فلسطينية** مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، يقدم أبو إياد الوضع بصورة مأساوية، فهو يرى أن الأزمة ذاتية، سواء على صعيد فصائل المقاومة، أو العمل الفلسطيني برمته، أو العلاقات الداخلية الفلسطينية. ويركز على التنافس بين الفصائل، وحتى لا يقول أحد إن التنافس أمر إيجابي وظاهرة صحية يوضح قائلاً "قد يراه القارئ العادي شيئاً بسيطاً، ولكن من عاش التجربة يحس بمدى تأثير القضية التنظيمية على مسيرة العمل الفلسطيني، حتى في القرارات التاريخية والمصيرية، كان قادة الفصائل يفتشون عن المكسب التنظيمي قبل أن يفتشوا عن الصالح العام" (خلف، ١٩٧١ب: ٣٠). وفي تناوله لطبيعة العلاقات الداخلية في المنظمة، يتحدث عن جلسات، ينسجم فيها الجميع ظاهرياً، ولكن في الترجمة العملية يبدو الأمر غير هذا، ويتساءل عما تريده الفصائل الفلسطينية من منظمة التحرير الفلسطينية، وهل هي وسيلة لفش خلقنا أو إشباع الرغبات في الكلام؟ "المفروض أنها (المنظمة) جبهة وطنية تضم المنظمات والأفراد، لكنّا لم نستعملها كجبهة وطنية إطلاقاً" (المصدر نفسه: ٣٦).

وفي حديثه عن هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، يرى أن العيب، ليس في هذه الهيئات بل العيب، في الأدوار المنوطة بها، وبما تقوم به، فالمجلس الوطني الذي ينبغي أن يكون الهيئة التشريعية الأعلى للشعب الفلسطيني، لكن حقيقة المجلس الوطني من ناحية القرارات تنطبق عليه القاعدة التي تقول "قرروا ما تشاؤون وأنفذ ما أريد"، فمن ناحية القيادة، "القيادة تطبخ في الكواليس، وليس هناك أية علاقة للمجلس في تشكيلها، وعلى هذا الأساس العيب ليس في اسم المجلس الوطني والصلاحيات المرسومة له، ولكن العيب في أننا لم نعطه أي دور" (المصدر نفسه: ٣٨)، ليس فقط المجلس الوطني، بل اللجنة التنفيذية، فهي عبارة عن تركيب يقوم على أساس التمثيل والإحراج والمراضاة، ولا يمكن قيام قيادة للشعب بهذه الصورة.

لعل فيما يقدمه أبو إياد صورة حقيقية لحياة منظمة التحرير الفلسطينية ومسارها، ليس في تلك المرحلة فحسب، ولكن في مراحل متقدمة امتدت لعقود، والسؤال هو ما علاقة المراضاة والإحراج والطبخ في الكواليس، ومصادرة دور الهيئات التشريعية بالحياة الديمقراطية؟ ألا يتناقض هذا السلوك وأبسط مبادئ ممارسة الديمقراطية، وحتى يشخص أبو إياد الوضع على استقامته يضيف حول دور الفصائل والمنظمات المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية "هناك أسماء كثيرة من المنظمات تأتي، ولا يكون لها أي دور سوى رفع اليد في الوقت المناسب ... إنني لا أريد قرارات جديدة، بل أريد من أعضاء المجلس أن يقرأوا قراراتهم السابقة، لأنني أتحدى أن تكون اللجنة التنفيذية في جلسة واحدة من جلساتها قد أحضرت قرارات المجلس ودرستها، الإنسان يخجل من نفسه ويقول لماذا إذن نقاتل على صياغة القرارات، وأحياناً على كلمات الصياغة (المصدر نفسه: ٣٩). ومن أجل الخروج من حالة الشلل هذه، يرى أبو إياد ضرورة تغيير الأساس الذي يجري تركيب المجلس الوطني على أساسه، ويرى أن الأساس الذي يجب أن يختار عضو المجلس على أساسه هو "قدرته على إعطاء العمل الثوري الفلسطيني شيئاً جديداً، ثم حين يمثل قاعدة واسعة وليس على أساس الكوتا" (المصدر نفسه: ٣٩).

وينتقل في حديثه من المجلس الوطني إلى اللجنة التنفيذية، فيراها عاجزة على الرغم من أن أعضاءها ثوريون، ولكنهم عاجزون عن تجديد أي شيء في المنظمة، حتى أثاث مكاتبهم ليسوا قادرين على تجديده، وحين يتساءل عن السبب في ذلك، يجده في غياب أية مراجعة للقرارات، وفي غياب المحاسبة، أو العجز عن المحاسبة بسبب التعصب الفئوي التنظيمي، ويرى المؤسسة في وضعها الراهن "مؤسسة شكلية لا قيمة لها، مجرد أرض لقاء للقيادات، ليتصالحوا أو ليختلفوا على مساحتها أثناء اللقاء الروتيني" (المصدر نفسه: ٤٠). وبعد أن يعمق النقد للجميع بأنهم لا يقرأون القرارات، وعلى الرغم من ذلك يوافقون عليها، وفي وقت لاحق يتخذون قراراً مناقضا لقرار الأمس، وفي تفسيره لهذا التناقض، يعزوه أبو إياد للفردية التي يدينها الإنسان الثوري ... "والمقاومة، منذ فترة زمنية، طويلة تحكمها عقلية فردية، بحيث أن ما تقنع به العقلية يصبح هو الأساس، وما لا تقنع به يرفض ولا تكون له قيمة" (المصدر نفسه: ٤٠). ويربط أبو إياد هذه العقلية الفردية بنزوع العرب إلى الفردية، ومع ذلك لا يجوز التسليم بها "فالقرارات المصيرية، المفروض ألا تحكمها الفردية، بل تحكمها إرادة جماعية ... ثم يكون التصويت هو الحكم؛ أي الإرادة الجماعية"، وبدون هذا سوف تتعقد المسيرة أكثر فأكثر إذا ظلت العقلية الفردية تحكم مسير الثورة" (المصدر نفسه).

لا أظن أن هناك تعبيراً أوضح من هذا التوصيف للحالة الفلسطينية، قبل أكثر من أربعين عاماً، ولعل صدقية هذا التوصيف أن مصدرها موثوق، ومن أهل البيت،

المشكلة ليس فقط في عدم أو تأخر معالجة تلك الظواهر، بل إنها استمرت وتفاقمت وظلت هذه الظواهر التي تحدث عنها ملازمة للثورة الفلسطينية كأمراض أزمنت فاستعصى علاجها.

ولم يتعدَّ ناجي علوش ما ذهب إليه صلاح خلف، في حديثه حول ما آلت إليه حركة المقاومة خلال السنوات التالية لتسلمها زمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، يقول "نمت البيروقراطية وروح الارتزاق ... سيطرت عقلية الارتجال، وتفشت عقلية الاستزلام وانتهى المفهوم الثوري للديمقراطية ليصبح النقد جريمة، ولتصبح المناقشة تهمة، وليكن التهديد أو السخرية المرة جواب الرأي الواضح والسليم، عشوائية ومزاجية.. المجاملة على حساب النقد، الحساسية على حساب النقد الذاتي، المماطلة على حساب الحسم، والذاتية على حساب الموضوعية، والارتجال على حساب التخطيط" (علوش، ١٩٧١: ٤٧).

إنها المفاهيم المقلوبة، التي تحدث عنها الكواكبي في بعض كتاباته حين تصبح الشجاعة خنوعاً، والاستسلام واقعية، وتقبل الذل تواضعاً، وهي كلها نقيض لأبسط المفاهيم الديمقراطية، بل في رأيه انتهى المفهوم الثوري للديمقراطية، وأصبح الثائر أو القائد يتردد، أو يخاف في طرح وجهة نظره، أليس هذا إرهاباً فكرياً؟ أليست السخرية والاستهزاء بوجهة النظر المعارضة أحد أشكال هذا الإرهاب؟ وهي على نقيض مع أية مفاهيم للديمقراطية، ليس هذا فحسب، بل لها نتائجها الكارثية والمدمرة لأية محاولات تقدم أو نهوض للحالة الفلسطينية في حينه، حتى لو تضخمت أعداد المقاتلين، ولو شهدت الثورة فتحاً جديداً لآفاق عملها، إلا أن كل هذا يظل في مهب الريح.

وفي حديثه عن آليات عمل منظمة التحرير الفلسطينية، خلال السنوات الأولى من حياتها في قيادة المنظمات الفدائية لها، وتحت عنوان "الثورة الفلسطينية إلى أين؟"، كتب الدكتور حسام الخطيب "عجز الثورة عن تطوير نفسها... وإصرار قياداتها على التمسك بأهداف وسياسات وتكتيكات تمت إلى مرحلة انقضت" (الخطيب، ١٩٧١: ٥). ومن المؤكد أن هذه السياسات والتكتيكات، التي تصر عليها قيادات الثورة، ليست ديمقراطية، لأن التكتيكات الديمقراطية لم تكن قد جربت، أو سادت، في الحالتين العربية والفلسطينية. فهو يتحدث في موقع لاحق في مقالته عن بروز التيارات المتصارعة، الشخصية، شبه الأيديولوجية التي تتخبط فكرياً وسياسياً، هذا الحال "جعل المهمة الأساسية للحركة الفلسطينية الدفاع عن وجودها الذاتي، لا باعتبارها تياراً، بل باعتبارها مجموعة أشخاص بينهم رابطة سياسية معينة" (المصدر نفسه: ٧).

وحين يتحدث عن آليات العمل الداخلية، فإنه يتناول اللجنة المركزية للمقاومة، فيضيف "أن قرارات اللجنة المركزية، بما فيها من تناقض وتداخل وتكرار، لا يمكن

أن توحي بأنها صادرة عن هيئة واحدة، ذات وظيفة مشتركة...، ومن النادر أن يجد الإنسان قراراً مبنياً على قرار سابق، أو مستكملاً له في بعض نواحيه، فكانت كل جلسة ليست إلا ابتداء من الصفر، لا استمراراً لما سبق (المصدر نفسه: ٨).

الأمر لا يختلف في المجلس الوطني "أريد للبرنامج أن يرضي جميع الاتجاهات، ويكون صيغة تلفيقية ..." و"المشكلة الرئيسية هي مسألة العلاقة بين المنظمات، ونسب تمثيلها في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وحصصها في الجباية المالية" (المصدر نفسه: ١٦)، إنها المشكلة ذاتها مشكلة الكوتا، والركض وراء الحصص، ففي المجلس الوطني، أواسط ١٩٧٠، أقر المجلس بيان القيادة الموحدة وأنشأ اللجنة المركزية لمنظمة التحرير بأسلوب تجميعي تلفيقي، هذه اللجنة التي تعمل ارتجالاً دون أن تضع لنفسها نظاماً داخلياً، وبالتالي فقد أصبحت، شأنها شأن اللجنة التنفيذية، قيادة شكلية تدعى وقت الحاجة، وفضلت المنظمات أن تتعامل فيما بينها على أساس ثنائي غير ثابت.

من جانبه، تحدث أمين سر اللجنة التنفيذية، عن أوضاع اللجنة التنفيذية فوصفها بأنها "تتنافى مع منطق الحرص على أية صيغة لقاء جبهوي، وتتنافى مع منطق جماعية القيادة وديمقراطيتها، وعزا سبب ذلك إلى الفردية لدى بعض فصائل حركة المقاومة ومحاولة الانفراد بالعمل" (العطاري، ١٩٧٢: ٢٨). وفي رأيه أن هذا السلوك يقود إلى شل فاعلية المنظمة، لأن البعض "يتعمد الانفراد والتصرف بعيداً عن جماعية القيادة وديمقراطيتها ... ومحاولة احتكار العمل والسيطرة عليه" (المصدر نفسه: ٣٢)، فالتفرد، والسيطرة، وإقصاء الآخر، وغياب الجماعية في القيادة، هي السمات الأبرز للعمل الفلسطيني المشترك في هذه المرحلة، وهي مفاهيم وقيم لا تعكس تربية ولا سلوكاً ديمقراطياً، حتى لو كانت قرارات المجالس الوطنية نصت على غير ذلك، وأكدت على العمل الجبهوي والقيادة الجماعية، فالحكم في النهاية يكون على ما تفعله اليدان، لا على ما تقوله الأفواه.

وفي تناول بعض محطات هذه المرحلة، تقول الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إن المقاومة عاشت في بحبوحة، صنعتها الرجعية العربية ... ما أدى إلى أمراض في جسم الثورة؛ أبرزها انخفاض اليقظة الثورية، وشيوع أشكال الحياة والعمل البيروقراطية، والتمسك بامتيازاتها (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢٠٠٧ ج: ٣٧).

تناولت ما سبق الدورة الثامنة للمجلس الوطني من تباين في المواقف والنقاشات، التي لا يمكن التوفيق بينها ... وموضوع الوحدة الوطنية، وقام في المجلس الثامن (شباط/ آذار ١٩٧١) تكتلان: الأول ضم فتح وجيش التحرير والمستقلين، يدعون إلى تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من هذه القوى الثلاث، وإبعاد المنظمات الأخرى، والثاني: اتخذته سبع منظمات (الصاعقة، الشعبية، الديمقراطية، جبهة التحرير، القيادة العامة، النضال، المنظمة الشعبية)، وأصر هذا على تمثيل

الجميع في أي مشروع للوحدة الوطنية، وقد أدى الصراع بين هذين التيارين، وراء الكواليس، إلى قرار بالتمديد للجنة التنفيذية (المصدر نفسه: ٧٨)، وبقاء كل شيء على حاله ٣ أشهر أخرى، وعلى ضوء هذا الصراع استقال ٣ أعضاء من اللجنة التنفيذية (زهير العلمي رئيس الصندوق القومي، كمال ناصر، بلال الحسن).

وفي تقييم الجبهة الديمقراطية، أن النتيجة التنظيمية، التي انتهى إليها المجلس، بقاء القديم على قدمه، هو "تكريس للواقع القائم، الذي لم يتعلم أي درس من دروس أيلول، وهو شكل من أشكال التحايل على القرارات التي اتخذت لإفراغها من أي مضمون" (المصدر نفسه: ٩٦). وستكون مسألة إبقاء القديم على حاله وصفة سحرية للخروج من أي مأزق، أو أزمة جدية، أو أي استحقاق يطلب من القيادة الفلسطينية تقديمه، على طريق الإصلاح الديمقراطي.

ومع أن المجلس الثامن تناول الأسس التنظيمية، التي تنبغي مراعاتها في المؤسسات التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي المؤسسات التنفيذية العليا هي: "الالتزام بقاعدة المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية، والتزام الأقلية بالقرارات التي تصدر بالأكثرية" (المصدر نفسه: ٧٩).

إلا أن العبرة في ذلك ليس فيما يكتب ويعلن، على أهميته، ولكن العبرة في أساسها بالممارسة والتطبيق العملي، وهذه، كلها، لم تكن قد وجدت طريقها للتطبيق في الساحة الفلسطينية الثورية.

من جانبها، شددت الجبهة الشعبية في موقفها من قضية الوحدة الوطنية على أمرين: الموقف السياسي الأساسي، الذي كان دوماً على يسار الموقف الرسمي الفلسطيني، والثاني: في هذه المرحلة، هو التكافؤ بين أطراف العمل الفلسطيني والدعوة إلى تمثيل الجميع في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية. ففي تقريرها السياسي الصادر في آب ١٩٦٨، جاء فيه: "أن الجبهة الشعبية تقف علناً لتدين شعار الوحدة الوطنية، بالمضامين التي طرح فيها، وبالممارسات التي جرت منذ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن، وهي تدين ... وانتهاءً بمشاركتها في المجلس الوطني، وتطرح شعار الوحدة الوطنية في أفقه الصحيح، ليقف على رجليه، "وحدة طليعتها وقيادتها القوى المقاتلة "الثورية" في ظل برنامج عمل وطني جذري لجبهة تحرير وطنية، تتسع لكافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للصهيونية والإمبريالية العالمية عامة، والأمريكية خاصة، وكافة القوى العميلة والمتحالفة مع الإمبرياليين" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨ب: ٦٦٦)، وأكدت الشعبية موقفها هذا في وثيقة أخرى "نحن نرغب في الوحدة الوطنية، ولكن نريد وحدة الأيديولوجيا والإستراتيجية، وليس وحده التكتيك العسكري مع سائر المنظمات الشقيقة، وعلى كل حال، إذا وافق الآخرون على نظرتنا، فنحن نرحب بأي تعاون لما فيها خدمة القضية التي ندافع عنها، ونستشهد من أجلها جميعنا (المصدر نفسه: ٧٧٠).

الانشقاقات: بين وجهات النظر، والتدخل الخارجي، وغياب الديمقراطية

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن الانشقاقات، والتفريخات وتأسيس المنظمات، كان سمة المرحلة في بداياتها، ولاحظنا في موضع سابق موقف الفصائل والمنظمات الفدائية من هذه الظاهرة، والتعامل معها، ويرى المتابعون، الذين عاصروا تلك المرحلة، أن فتح كان لها اليد الطولى في الانشقاقات التي شهدتها الفصائل الفلسطينية، ليس في هذه المرحلة وحدها، ولكن على امتداد المسيرة الفلسطينية، إذ كانت ترى، في ذلك، مزيداً من الإضعاف، وتعزيزاً لسيطرتها ونفوذها في منظمة التحرير الفلسطينية والساحة الفلسطينية عامة، دون أن يعني ذلك غياباً للأسباب الداخلية لهذه الانشقاقات، وفي مقدمتها غياب الديمقراطية الداخلية. ويرى بعض من عاصر تلك المرحلة "أن عرفات وعبد الكريم الجندي عملا على انشقاق الديمقراطية العام ١٩٦٩ في أعقاب اتهام الشعبية بصلتها بمحاولة انقلاب فاشلة في سوريا ... ووفق رواية يوسف القطناني (أبو الوليد) نائب ضافي جمعاني أمين عام الصاعقة، أن أمراً وصلهم في الأردن يقول أن اقتسموا ما لديكم من السلاح والعتاد بينكم وبين الديمقراطية في حين قدم عرفات دعماً آخر (غانم، ٢٠١٢).

ويرى محمد عودة (أبو داود) أن مسألة مساندة الانشقاقات، أو تدبيرها، كانت جزءاً من سياسة فتح في الساحة الفلسطينية، وإذا كانت لم تأخذ بالنموذج الجزائري بتصفية الآخرين، ولم تأخذ بنموذج فيتنام أو جنوب أفريقيا، فإن نظرية العمود الفقري، كان أحد متطلباتها الحيلولة دون تمكن أية قوة أو منظمة من المنافسة. يقول أبو داود "إننا (العناصر الديمقراطية) كنا وراء إنشاء الجبهة الديمقراطية، فنحن نساهم في تفتيت الحركة" (داود، ١٩٩٩: ٢٠٢). وفي توضيحه لسياسة فتح هذه يقول "كانت فتح تلجأ إلى الإقناع مع المنظمات التي تثير لنا المتاعب وليس القوة...، وفي حال الفشل كنا نتدخل مباشرة في شؤونهم الداخلية، ونشجع الانشقاقات كما حصل مع الشعبية في شباط ١٩٦٩" (المصدر نفسه: ٢٠).

وفي إجابته عن السؤال، لماذا كنا نكتفي بشق صفوف منافسينا ولا نحاول إزالتهم ببساطة عن الساحة "ببساطة كان علينا رص الصفوف في مواجهة أخطار أهم" (المصدر نفسه: ٢٢٣)، وبالطبع هذه السياسة تؤتي أكلها، فعندما تحدث أبو داود لعرفات حول ما تسببه الشعبية والديمقراطية من متاعب له في الأردن أواسط ١٩٧٠، قال عرفات "سأجبر حواتمة على ضبط جماعته، كيف ينسى هذا أنه مدين لفتح بوجوده" (المصدر نفسه: ٢٧٠). وبالتأكيد هناك أسباب عدة كانت تحول دون إمكانية تصفية الآخرين، منها ما يتعلق بعدم وجود الثورة على الأرض الفلسطينية، والعوامل الإقليمية العربية، واستحالة ذلك أحياناً، وهذا نعالجه في موضع لاحق.

وما أن هزمت الثورة في الأردن، وخرجت قواتها من هناك، حتى كانت الحالة الفلسطينية قد استقرت، ولعل الحدث الأبرز، أوائل السبعينيات على هذا الصعيد، كان انشقاق "مجموعة يسارية"، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأطلقت

على نفسها اسم الجبهة الشعبية الثورية، وهنا يتبادر إلى ذهن المتابع السؤال التالي: هل شكل غياب الديمقراطية الداخلية في فصائل العمل الفدائي الفلسطيني سبباً لهذه الانشقاقات؟ أم أن خلافاً أيديولوجياً وسياسياً كان السبب وراء هذه التعددية؟ أم أن عناصر خارجية فلسطينية أو عربية أسهمت في إذكاء الخلافات وانشقاقات الفصائل؟ أما الظروف التي انشقت فيها الثورية عن الجبهة الشعبية، أوائل ١٩٧٢، فلا يمكن أن تشكل مقياساً لهذه الظاهرة، مع أن قيادة الثورية عزت ذلك إلى اتهامات للجناح اليميني بالهيمنة، إلا أن الموقف الذي اتخذته الشعبية من هذه المجموعة، كان، كما قال جورج حبش؛ "الطلاق الديمقراطي وعدم الزج بأنفسنا بمهاترات ومشاحنات لا تخدم إلا مصلحة العدو" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ ب: ١١١).

أما موقف منظمة التحرير الفلسطينية من انشقاق الثورية فقد أعلنه كمال ناصر، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، قائلاً: "إن اللجنة التنفيذية بحكم مسؤوليتها عن أمن الثورة وسلامتها لن تسمح، بكل تأكيد وتحت أي ظرف من الظروف، بأن يتخذ الخلاف القائم في الجبهة الشعبية أي شكل من أشكال العنف (المصدر نفسه: ١٠٤). وربما كان موقف فتح من التنظيمات الصغيرة يعكس حقيقة التوجه، ففي ندوة داخلية يقول داوود تلحمي: "إن هناك وجهتي نظر تحدث فيهما أبو علي إياد بوجوب اتخاذ الثورة الجزائرية نموذجاً، بتصفية التنظيمات الصغيرة (وهذا ما أكده صلاح خلف في مواقع أخرى) في حين كان ياسر عرفات أميل إلى التجربة الفيتنامية، أي قبول الآخر واحتوائه" (تلحمي، ٢٠١٢).

نهاية مرحلة وتكريس نهج

وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد شهدت منذ مجلسها الوطني الخامس تغيراً في بعض الجوانب على الصعيد الديمقراطي، سبق أن أشرنا لها في مسؤولية رئيس اللجنة التنفيذية، وانتخابها، إلا أن وجهاً آخر للمنظمة بدأ يظهر أيضاً، ينطلق من نظرية (العمود الفقري)، فرئيس اللجنة التنفيذية هو القائد الأعلى لجيش التحرير، وهو في وقت لاحق، ينقل مسؤولية الصندوق القومي الفلسطيني، من إشراف المجلس الوطني إلى مسؤولية اللجنة التنفيذية، بعد بضعة أشهر من هذا التغيير أو في الدورة السادسة، فاستقال عبد الحميد شومان بسبب هذا القرار، وعين مكانه خالد اليشرطي، وكانت هذه الأشهر السبعة، بين الدورتين، كافية أيضاً لنائب رئيس اللجنة التنفيذية للاستقالة من مهمته، بسبب تباينه مع رئيس اللجنة التنفيذية. وفي خطوة كمؤشر آخر على تراجع الحياة الديمقراطية والاتجاه نحو تعزيز وتكريس صلاحيات رئيس اللجنة التنفيذية، لم يعد أحد نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية على مدى أكثر من أربعة عقود لاحقة، وظل الأمر مرفوضاً بشدة كما سنرى لاحقاً.

الأمر لا يختلف في تشكيل المجلس الوطني، الذي ظلت الكوتا تحكم تشكيله من جهة، وظل التوافق والترضيات الفردية من جهة أخرى، هي العامل الفاصل ليس في تشكيل المجلس وحسب، ولكن في حل القضايا السياسية والوطنية، كما يقول الكاتب السياسي الفلسطيني داوود تلحمي (المصدر نفسه).

وفي توصيفه لحالة المجلس الوطني، والنظام السياسي الفلسطيني برمته، يقول موسى البديري "لم يكن لهذا الهيكل الشبيه بالفسيفساء أن يستمر في تماسكه إلا على أساس الاتفاق المستمر في الآراء، إن لم نقل الإجماع، وفي الأقل بين المجموعات الرئيسية ... وكان نظام الحصص (الكوتا) الذي توزع بموجبه المقاعد والأموال هو الأساس الذي يقوم عليه هذا الهيكل (البناء) (البديري، ١٩٩٥: ٤٣).

ومع أن المجلس الوطني عقد خلال هذه المرحلة عدداً كبيراً من الدورات، ومع مطلع العام ١٩٧٣، كان عقد إحدى عشرة دورة، منها ثماني دورات بعد الشقيري، إلا أن هذا ارتبط ليس بتعزيز الديمقراطية في الحياة الداخلية الفلسطينية، بل ارتبطت، بشكل أكبر، بتسارع الأحداث وتأزمها إقليمياً وداخلياً، بدءاً من الاشتباكات في الأردن ولبنان، والتطورات السياسية الداخلية، لدى تناول عدد من القضايا الحساسة مثل التسوية السياسية، والدولة الديمقراطية، والبرنامج المرحلي، ومؤتمر جنيف، والموقف من حرب تشرين ١٩٧٣، وعدم التسليم بسيطرة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها. ففي مؤتمرها الثالث الذي عقدته الجبهة الشعبية في آذار ١٩٧٢، شخص حالة الوحدة الوطنية بالقول "إن حركة المقاومة قد أخفقت تماماً في إدراك معنى إنشاء جبهة وطنية، ولا شك أن جميع الصيغ، التي قدمتها لتحقيق ما يسمى بالوحدة الوطنية، كانت صيغاً تهدف إلى ضمان هيمنتها الفوقية، التي تؤهلها لاحتواء وتذويب جميع القوى المختلفة معها سياسياً" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ب: ١٦٩).

وفي الشهر ذاته، ٤ آذار ١٩٧٢، كانت القوى قد أخذت تتلمس الحالة التي تعاني منها منظمة التحرير الفلسطينية، فكان إعداد مشروع الوحدة بمشاركة جميع القوى بما فيها فتح، ومما جاء في المشروع "لا يحق لأي فصيل، أو تنظيم سياسي فلسطيني، خارج إطار الجبهة الوطنية المتحدة، أن يشكل قوات عسكرية خاصة به، التوحد على أساس الوحدة الاندماجية (عسكرية، ميليشيا، نقابات، مالية وإدارية وإعلام) مع حق كل فصيل في استقلاله الأيديولوجي، والتنظيمي الداخلي، وممارسة ذلك في أطر الجبهة المتحدة" (المصدر نفسه: ١٨٨). واستفاض المشروع في شرح كيفية حل التناقضات، ومعالجة أية قضايا خلافية، بالأساليب الديمقراطية ... واعتماد قاعدة التمثيل النسبي في انتخابات الجبهة، وكذلك الأمر على صعيد الاتحادات الشعبية، التي ستعقد مؤتمراتها وتجري انتخاباتها على قاعدة التمثيل النسبي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ب: ١٨٩)، لكن فتح قدمت مشروعاً آخر في مواجهة ما توصل إليه المؤتمر الشعبي الذي عقد في نيسان ١٩٧٢، وأقر توصيات اللجنة وتشكيل لجنة متابعة لتنفيذها.

مرة ثانية قدمت الشعبية تصورها للوحدة الوطنية، باعتباره "تحالفاً قائماً على أساس برنامج الحد الأدنى سياسياً وعسكرياً وإعلامياً ومالياً" ... ولكن هذا التصور كان يصطدم، بالدرجة الأولى، "بتصور القوى اليمينية للوحدة الوطنية، والقائم على أساس الدمج، وليس التحالف. في المجلس التاسع تم التوصل إلى نوع من البرنامج المشترك، ولكن تنفيذ هذا البرنامج لم يتم بسبب هيمنة رغبة الدمج، وبسبب التركيب الفوقي البيروقراطي لمنظمة التحرير" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ب: ٢٣٦؛ **الهدف** عدد ١٤٧، ١٥/٤/١٩٧٢: ٩).

وفي حديث نايف حواتمة، حول الموضوع ذاته، قال بعد حوالي نصف عام من عقد المؤتمر الشعبي، وإقرار صيغة الجبهة الوطنية "المطلوب الالتزام بالبرنامج الذي أقره المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني وتنفيذه، لا الاكتفاء بالموافقة اللفظية عليه، كما هو الحال الآن ... إنجاز وحدة وطنية ديمقراطية حقيقية، بين كل المنظمات الفدائية ... "إن الإصرار على دمج كل منظمات المقاومة في منظمة واحدة، وضمن البرنامج السياسي اليميني نفسه للعلاقات الوطنية، يكرس التمزق القائم بين صفوف المقاومة والشعب، برغم المظاهر الشكلية الوحدوية" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦أ: ٣٧١). وجهة نظر حواتمة هذه اعتبرها الناطق بلسان اللجنة التنفيذية كمال ناصر خرقاً فاضحاً لميثاق الوحدة وإجراءاتها، وطالب بمحاسبة حواتمة، باعتبار ما صرح به ظاهرة انشقاقية، في حين كان ياسر عرفات يرى أن الفصائل استطاعت، حتى الآن، إيجاد طريق للحوار الديمقراطي ... وأن الوضع القائم وضع شرعي وديمقراطي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ب: ٣٧٤).

وفي الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الأيام الأولى من العام ١٩٧٣، الذي سبقه تشكيل لجنة حوار، ظل الحال على ما هو عليه ليخرج كل فصيل بموقف يتباين ومواقف الآخرين.

ففي مذكرتها للمجلس الوطني، رأت الجبهة الشعبية– القيادة العامة "بقيت الوحدة الوطنية أسيرة لبعض القيادات الفلسطينية ولم تلمس الجماهير أي مردود لها ... إن السبب الذي أدى إلى الفشل هو الإيمان بنظرية العمود الفقري" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣ب: ٤). "قناعتنا بأن المجلس الوطني الفلسطيني إنما يعقد ليس ليصمت، بل ليناقش قضاياه بروح المسؤولية، ويقيناً أن كلامنا لن يخرج عن هذا الإطار ... كل ذلك حسب الأعراف الديمقراطية لمجلس ثوري ... إذا تعذر طرح ذلك ومناقشته بروح المسؤولية، وبعيداً عن التعصب التنظيمي، والإرهاب الفكري الذي كان يميز المجالس الوطنية السابقة، فنحن مضطرون إلى أن نحتكم إلى الشارع علناً أمام الجماهير (المصدر نفسه: ٦). وترى القيادة العامة في صيغة هيمنة فتح وقيادتها سبباً في دعم الانشقاقات والتمردات في الفصائل الأخرى" (المصدر نفسه: ٨).

أما كيف ينظر البعض إلى هذا المجلس، من الزاوية الديمقراطية، فإنهم يعتبرون "التمثيل السياسي في المجلس الوطني لا يمكن تسميته تمثيلاً ديمقراطياً كونه يفتقر إلى الانتخابات" (أبو عمرو، ١٩٩٣: ٧٥).

ومع أن الدورة الحادية عشرة شهدت خطوة أخرى إلى الأمام بتشكيل المجلس المركزي الفلسطيني، الذي أكد عضو اللجنة التنفيذية أحمد اليماني لمجلة الهدف أن هذا المجلس يتشكل من أعضاء اللجنة التنفيذية العشرة، وواحد وعشرين عضواً آخرين من أعضاء المجلس الوطني، وقد خول المجلس الوطني اللجنة التنفيذية حق اختيارهم" (**الهدف**، ٧/ ٤/ ١٩٧٣ عدد ١٩٧).

هكذا تحدد اللجنة التنفيذية أسماء الهيئة، التي ينبغي أن تكون مسؤولة أمامها، بل هكذا يتخلى المجلس الوطني عن دوره، وهو بهذا يحيل الأمر لقادة المنظمات الفدائية، كل الموضوع في الكواليس كالعادة، مع أن اللجنة التنفيذية التي خولت بذلك، ما زالت تفتقد حتى تاريخه (لائحة تنظيم علاقاتها الداخلية)، ففي المقابلة ذاتها مع **الهدف**، يضيف اليماني "نحن بصدد وضع لائحة لتنظيم العلاقات داخل اللجنة التنفيذية، وبين أعضائها وواجباتهم وحقوقهم، هذه اللائحة كانت مفقودة حتى الآن" (المصدر نفسه).

وفي تسويغه للوضع القائم يقول زهير محسن مسؤول الصاعقة "ونظراً لعدم إمكانية إجراء انتخابات داخل صفوف الشعب الفلسطيني، فإن الأسس المعتمدة في تشكيله (المجلس الوطني) منذ العام ١٩٦٨ وحتى الآن، تستند إلى التفاهم المسبق بين القيادات المتمثلة في حركة المقاومة" (**الطلائع** عدد ١٧٣. ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٣).

أما تقييم الجبهة الديمقراطية لهذه الدورة فكان مختلفاً، "أما في هذه الدورة فقد أسفرت القوى اليمينية عن مطاليبها بوضوح، واتضح هزال ورقة التوت الوحدوية الديماغوجية، التي كانت تستر بها مواقفها الانعزالية الانقسامية، فطالبت صراحة بتنحي فصائل الثورة عن اللجنة التنفيذية، وتسليمها للعناصر المستقلة.. والهدف من الحملة وضع منظمة التحرير الفلسطينية في قبضة الاتجاه اليميني، تحت شعار "فشل المنظمات في إنجاز الوحدة الوطنية" (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢٠٠٧ج: ١٦٣).

هكذا انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية، من مرحلة إلى أخرى، فبعد أن كانت قد تأسست بقرار عربي، وبصورة تكاد تكون منسوخة عن الحالة العربية، ربما منح الرئيس صلاحيات واسعة، وغاب العمل الجماعي كما غابت التعددية السياسية، بسبب الموقف المبدئي لرئيس المنظمة من الحزبية والأحزاب خلال مرحلة التحرير، مقابل هذه المرحلة فالمنظمات الفلسطينية الرئيسة، بشكل خاص، لم تشكل بقرار رسمي عربي بل لعل في تشكيلها تمرداً على النظام الرسمي العربي، وبالفعل أحدثت خلال المرحلة الأولى من تسلمها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعض التغيير النوعي في حياة المنظمة –ولو مؤقتاً– فمن جانب، لم يقتصر الانتخاب على

رئيس اللجنة التنفيذية، ومن جهة أخرى جسد دخول الفصائل منظمة التحرير الفلسطينية تعددية حزبية داخل إطارها، وفي هذا أيضاً خطوة إلى الأمام عن الوضع الذي كان سائداً في المرحلة الأولى.

لعل التناقض الذي تبرزه هذه المرحلة، ليس على الصعيد الداخلي الفلسطيني، بل على صعيد مكانة منظمة التحرير الفلسطينية في النظام الرسمي العربي، إذ تشكل الفصائل الفلسطينية بثورتها المسلحة تمرداً على هذا النظام، لكن في الوقت ذاته تدرك هذه الفصائل أن تسلمها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، يعني انخراطها في النظام الرسمي العربي بكل ما له وما عليه.

الفصل الثالث

بين غابة البنادق والإصلاح الديمقراطي ١٩٧٤ - ١٩٨٢

الفصل الثالث

بين غابة البنادق والإصلاح الديمقراطي ١٩٧٤ - ١٩٨٢

يرى البعض أن الكيان الفلسطيني والدولة الفلسطينية، التي لم تعلن بالمنفى كما كان يدعو البعض، تم تجسيدها بكل ما في الدولة من مظاهر، وأجهزة خدمات، ووسائل قمع، وسجون ومحاكم وقضاء، كل هذا تبلور وتجسد خارج فلسطين، فوق الأراضي اللبنانية، وبخاصة بيروت العاصمة خلال العقد الثاني من عمر منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم مما تعرضت له المقاومة الفلسطينية من إشغال على يد القوى اليمينية اللبنانية خلال الحرب الأهلية، التي استمرت منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٨٢، ومن ترويض على يد سورية، التي سعت إلى عدم خروج الورقة الفلسطينية في نطاق التأثير السوري، والاستخدام تحت شعار البعد القومي، ومواجهة التوجهات اليمينية الفلسطينية، المتهمة بالتساوق مع الأطروحات المصرية الأردنية، وتوظيف الحلفاء اللبنانيين وقوات الردع العربية، التي دخلت إلى لبنان ١٩٧٦، وهي في جوهرها قوات سورية، أو من خلال محاولات التصفية، والقضاء على المقاومة، التي لم تتوقف إسرائيل عن القيام بها من خلال عمليات محدودة، أو اجتياحات لمناطق لبنانية في الجنوب، وتوظيف عملائها وأتباعها في جنوب لبنان، بدءاً من اجتياح الليطاني، مروراً بغارات وقصف ومعارك شبه دائمة أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، وانتهاءً بالاجتياح الواسع في حزيران ١٩٨٢ وحصار بيروت، ودفع القوات الفلسطينية بعيداً عن دول الطوق (الجوار) الفلسطيني.

الزلزال: بدايات تآكل لاءات الخرطوم

وعلى الصعيد السياسي للصراع العربي الإسرائيلي، شكل انفراط عقد التحالف المصري السوري التطور الأبرز في اتجاهات الصراع، فما أن توقفت المدافع، التي انطلقت ظهر السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حتى بدأت الخارجية الأمريكية هجومها السياسي من خلال وزير خارجيتها هنري كيسنجر، الذي تمكن من عقد مفاوضات عسكرية بين مصر وإسرائيل فيما عرف بمفاوضات باريف–الجمسي، أو مفاوضات خيمة الكيلو ١٠١، التي توجت بعقد اتفاقية فك الاشتباك الأولى، والثانية على الجبهة المصرية، وأقل من ذلك على الجبهة السورية، ولاحقاً تفرد أمريكا في الوساطة لتسوية الصراع، بعد أن قلص الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، الوجود السوفييتي في مصر، وأعلن عن طرد الخبراء السوفييت، الذين ساهموا في إعادة بناء الجيش المصري، وتدريبه على الأسلحة السوفييتية الحديثة، التي زود الاتحاد السوفييتي مصر بها بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وبخاصة منظومة الدفاع الجوي من مجموعة صواريخ سام، وأعلن أنور السادات – كما مر– انفتاح مصر السياسي والاقتصادي على الغرب، وسار وفق قناعته المعلنة، بأن ٩٩٪ من أوراق حل مشكلة الشرق الأوسط في يد أمريكا.

وبهذا أخذ التباين والشرخ بين الموقفين المصري والسوري يتسع، وفي هذا السياق، جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط ١٩٧٤، وانخراط مصر في محادثات سرية مع إسرائيل في المغرب برعاية أمريكية، كانت زيارة أنور السادات في ١٩/١١/١٩٧٧ تتويجاً لها، وصولاً إلى مفاوضات كامب ديفيد بن بيغين والسادات، وبمشاركة جيمي كارتر، التي أفرزت توقيع أول اتفاق صلح منفرد بين إسرائيل ودولة عربية، وكون هذه الدولة العربية مصر، فإن الآثار المترتبة على هذا الاتفاق المنفرد جاءت محورية في كل الاتجاهات.

انقسم الموقف العربي، حيث عارضت كل الدول العربية الصلح المنفرد الذي وقعه السادات وإسرائيل، وفرضت مقاطعة عربية على مصر، كانت نتائجها نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، وفي وقت لاحق تشكيل جبهة الصمود والتصدي، بمشاركة اليمن الجنوبي وسوريا وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن أطراف هذه الجبهة لم تكن جادة في التصدي لمشروع كامب ديفيد، وبالتالي سرعان ما تصدعت هذه الجبهة، أو ظلت مسمى من غير برنامج أو مضمون قادر على مجابهة اتفاقيات كامب ديفيد.

حين اشتد النقاش حول إمكانية التسوية السياسية، انقسمت الساحة الفلسطينية عمودياً، ليس تنظيمياً وحسب بل شعبياً وجماهيرياً، وقد شكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رأس حربة الاتجاه المعارض ورفض المشروع "لا للدولة الفلسطينية، نعم للثورة، نعم للحرب الشعبية طويلة الأمد". وفي تحليل جورج حبش، يرى "أن الصهيونية لن تجلو عن شبر واحد إلا نتيجة نضال سياسي

عسكري يرغمها إرغاماً على هذا الجلاء ... إن البندقية، حرب التحرير الشعبية، القتال هو الطريق الأساسي الأول القادر على إرغام الإمبريالية، وطرد الوجود الصهيوني من وطننا، لا يجوز بأي شكل من الأشكال، أن يكون إنهاء عدوان ١٩٦٧ لحساب تثبيت عدوان ١٩٤٨" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٤٨٧).

ولم يختلف موقف أوساط فتح المعارضة، التي رفضت مشروع السلطة الوطنية واعتبرته "إما خيانياً إذا تم بصفقة مع العدو وضمن صفقة دولية، وإما خيالياً لأنه مستحيل التحقيق في هذه المرحلة (المصدر نفسه: ٥٠٧).

ويرى الباحثون أن اتفاقيات كامب ديفيد شكلت خسارة للقيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ظلت ترى في مصر حليفاً في مواجهة "التدخل" السوري في شؤون المنظمة، والموقف الأردني المناهض تاريخياً لمنظمة التحرير وبرنامجها، وسعيها لتمثيل الشعب الفلسطيني، وشكلت تلك الاتفاقات فرصة مواتية لإعادة التوازنات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة في ظل التقارب السوري – العراقي المؤقت، وما يحمله من قدرة على التأثير على الأوضاع الداخلية للمنظمة، سواء من خلال تنظيمي حزب البعث العربي الاشتراكي: الصاعقة وجبهة التحرير العربية، أو الثقل السياسي والمادي والمعنوي، للدولتين على الصعيد الفلسطيني، مع أن هذه السنوات شهدت استقراراً ما في الساحة الفلسطينية، من حيث عدم إقامة تنظيمات جديدة، باستثناء بعض حالات التمرد في هذا التنظيم أو ذاك، لعل أبرزها انشقاق الجبهة الشعبية – القيادة العامة إثر دخول القوات السورية لبنان، واجتياح مخيم تل الزعتر ١٩٧٦.

لعل الأثر الأبرز لاتفاقات كامب ديفيد، الانتقال من شعار "إزالة آثار العدوان واستعادة الأراضي العربية المحتلة" بعدوان ١٩٦٧ من خلال الاستعداد للحرب، وحرب الاستنزاف إلى شعار "تحقيق التوازن الإستراتيجي مع العدو"، وهو الشعار الذي ظلت سوريا ترفعه خلال أكثر من عقدين من الزمن، ذلك أن محاربة إسرائيل تطلبت جهود مصر وسوريا ودعم عدد من الدول العربية المادي والبشري، وصولاً إلى المشاركة في القتال أحياناً، وهذا حقق توازناً ما في القتال خلال حرب تشرين ١٩٧٣، كاد يلحق هزيمة بالجيش الذي لا يقهر، فقد اقتربت إسرائيل، على لسان جولدا مائير، من إعلان قبولها بكل الشروط العربية لوقف القتال، وتداولت الأوساط العسكرية الإسرائيلية "خيار شمشوم"، وهو الخيار النووي الإسرائيلي، وجاء الجسر الجوي الأمريكي لنقل الأسلحة وثغرة "الدفر سوار" التي أحدثها أرئيل شارون في الجبهة المصرية، ووقف إطلاق النار ليجعل نهاية الحرب متوازنة إلى حد ما، وفي هذا نقاش واسع وخلاف بين الموقفين المصري والسوري، وداخل القيادات العسكرية المصرية، التي توجت بإبعاد رئيس هيئة الأركان، سعد الدين الشاذلي، سفيراً في لندن.

من هنا، وأمام خروج مصر من المجابهة مع إسرائيل، وتكريس مقولة السادات –على الجبهة المصرية– بأن حرب تشرين ١٩٧٣ آخر الحروب، لم يكن شعار التوازن الإستراتيجي مستغرباً، لكن الجهود المبذولة لتعميقه وإرادة القتال والمجابهة تراجعت، أو جمدت على الصعيد الرسمي العربي، وظلت المقاومة الفلسطينية، وحدها، تشتبك مع الاحتلال الإسرائيلي، من خلال العمليات الفدائية النوعية في جنوب لبنان، وربما بعد النصف الثاني من السبعينيات ومطلع الثمانينيات بداية الاهتمام الفلسطيني الرسمي على صعيد المقاومة بالنشاط الجماهيري والعمل الشعبي والنقابي، دون إغفال أن الفرع الفلسطيني للحزب الشيوعي الأردني، لم يتوقف عن ممارسة العمل الجماهيري، والنقابي، وبخاصة في النقابات العمالية، كما شكلت بداية العمل الطوعي في الضفة الغربية، واتساعها، مجالاً لتوسيع انخراط الشباب الفلسطيني، وبخاصة الجامعي والمهني والأندية ومراكز الشباب، في العمل الجماهيري.

كذلك، شهدت الضفة الغربية نهوضاً جماهيرياً وشعبياً واسعاً، خلال معركة الانتخابات البلدية العام ١٩٧٦، التي شكلت محطة فاصلة في الصراع على النفوذ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد خاضت القوائم الوطنية المحسوبة على منظمة التحرير، والحركة الوطنية عموماً، الانتخابات تحت شعار (لا للإدارة المدنية، نعم للدولة الوطنية)، وتمكنت من إلحاق هزيمة تامة بأنصار الحكومة الأردنية التي سبق أن اعترفت، مضطرة في قمة الرياض العام ١٩٧٤، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، لكن نشاط أنصار الأردن لم يكن قد انتهى بعد، وكذلك بعض الأوساط المحسوبة على القوى التقليدية، ذات المصالح مع الاحتلال، الذين راهنوا على إمكانية تعزيز مواقعهم، فجاءت النتائج لتؤكد التفاف الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع حول منظمة التحرير وبرنامجها النضالي.

بهذه الانتخابات، واتساع النضال الجماهيري في مواجهة الاحتلال، وسياسات الاستيطان التي وقف في طليعتها رؤساء البلديات المنتخبون، الذين شكلوا، مع القوى والمؤسسات، لجنة التوجيه الوطني إثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد، والتي قادت نضال الشعب الفلسطيني الجماهيري ضد هذا الاتفاق، وبما عزز من التفاف الشعب الفلسطيني حول برنامج الشعب الفلسطيني، وأداته في المناطق المحتلة، والنتيجة الأخرى المترتبة على اتساع التحرك الشعبي الجماهيري في المناطق المحتلة، هي إدراك منظمات المقاومة للأهمية التي ينبغي أن تحتلها المناطق المحتلة في النضال الوطني ومجابهة الاحتلال.

ومثّل الانتقال، من شعار تقديس الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، واحتقار أشكال النضال الجماهيري الأخرى، إلى شعار أقل تطرفاً هو أن الكفاح المسلح هو الطريق الرئيس لتحرير فلسطين، ومن هنا أخذت المنظمات الفدائية الفلسطينية تولي اهتماماً بالعمل الجماهيري والشعبي. الاهتمام بالمناطق المحتلة،

باعتبارها مركز الثقل الوطني، سبق أن أشار إليها الدكتور حسام الخطيب بداية السبعينيات، في نقده للمقاومة الفلسطينية، حين كتب المقاومة الفلسطينية إلى أين؟ "فعلينا الآن (١٩٧١) أن نوجه الجهود لنقل مركز الثقل إلى الداخل، وتحويل ثورتنا من حركة في المنفى، إلى ثورة في منابتها الطبيعية" (الخطيب، ١٩٧١: ٣٠).

هذا الرأي، أو وجهة النظر هذه، يمكن القول إن قيادة الفصائل لم تأخذ بها حتى عودتها للوطن، وفي تأكيد هذا، يقول ممدوح نوفل، في وصف علاقة قيادة الفصائل الفلسطينية بالمناطق المحتلة، "ولا أتجنى على أحد في القيادات إذا قلت إن هذا التفكير الذاتي غير الديمقراطي (للقيادة)، الذي لا يثق بقدرات الجماهير، وقدرات كوادر وقواعد التنظيم كان سائداً في ذهن كل قيادات الفصائل والمنظمات الفلسطينية في الخارج" (نوفل، ٢٠٠٠: ١٢٤). وفي هذا القول تفسير لما سبق أن طرحه حسام الخطيب، وتأكيد على أن الذهنية ذاتها ما زلت تقود الساحة الفلسطينية.

غابة البنادق، تحولات سياسية وعلاقات متوترة

إذا كانت بدايات الثورة شهدت إقامة عدد كبير من المنظمات الفدائية بحثاً عن مواقع في النظام السياسي، أو الارتباط بهذا النظام العربي أو ذاك، وإذا كان مخاض إرساء النظام السياسي الفلسطيني قد استقر، باستبعاد شعار تصفية المنظمات الصغيرة بالإقناع ... أو بوسائل أخرى، واستبعاد إمكانية الاندماج بين الفصائل الفلسطينية في تنظيم واحد، وإذا كانت التحديات التي واجهت المنظمات الفدائية، إثر هزيمة أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١، وكذلك التحديات التي واجهت الثورة الفلسطينية بمنظماتها المختلفة في لبنان، كلها عوامل ساهمت في استقرار الحالة الفلسطينية في إقرار التعددية في المجلس الوطني، وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية، الذي يراه المحللون أحد المظاهر الأساسية للحياة الديمقراطية.

عرف البعض هذه المرحلة بأنها "ديمقراطية غابة البنادق" أو الديمقراطية في ظل غابة من البنادق، فكيف يستوي الأمر؟ وهل كان هذا خياراً فلسطينياً مقتنعاً به، ومكرساً للديمقراطية، أم أنه جاء وفق المقولة المشهورة "مكره أخوك لا بطل"؟ وهل كان ممكناً أن تكون الحالة الفلسطينية في لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية إلا وفق هذه الصيغة؟ الصيغة القائمة على التعايش بين المنظمات الفدائية. وللوقوف على حقيقة الواقع الفلسطيني في هذه المرحلة، لا بد أن ندرك الحقائق التالية:

١. إن المنظمات الفدائية المتعايشة في لبنان تواجه تحديات جمة، ليس أقلها الموقف اليميني اللبناني، الذي ظل ينظر للفلسطينيين كغرباء ودخلاء على لبنان، ينبغي طردهم حتى لا يخلوا بالتوازن الطائفي القائم في لبنان، والعدو الإسرائيلي، الذي لا ينفك يقصف ويقتل ويهاجم المواقع الفلسطينية، لا يفرق بين منظمة وأخرى أو مقاتل وآخر.

٢. المنظمات الفدائية لا تقيم على الأرض الفلسطينية، بل تقدم نفسها ضيفاً كما قال شفيق الحوت على لبنان، وبالتالي، غير مقبول أن يتصرف الضيف تصرفاً لا يقوم على احترام إرادة المضيف وأصول الضيافة، وفي أي اقتتال داخلي ذروة هذه الإساءة.

٣. العامل الإقليمي، وبخاصة سوريا والعراق، وكذلك أوساط الحركة الوطنية اللبنانية، التي كانت تقيم علاقات حميمية مع عدد من المنظمات الفدائية، ولا تسمح لمنظمة أخرى -لو أرادت- بالمس بمنظمة أصغر أو بمقاتليها.

٤. التشتت الجغرافي للشعب الفلسطيني يحول دون إمكانية سيطرة منظمة فلسطينية واحدة على النظام السياسي الفلسطيني، حتى لو أرادت ذلك، مثلاً يمكن أن تستطيع فتح حظر نشاط أو التضييق على هذا التنظيم أو غيره في الساحة اللبنانية، لكنها ستكون عاجزة عن فعل ذلك في سوريا، أو الأردن، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنها ستجد قدرتها على ذلك مشلولة، وبالتالي فالجميع مضطر للتعايش وقبول الآخر.

٥. توازن الرعب (القوى)؛ ففي ظل امتلاك الجميع للسلاح، والقدرة على إيذاء الآخر، ستكون الحسابات مختلفة، ودون توسع في هذا الأمر، فقد ظل يشكل عائقاً موضوعياً دون إمكانية اللجوء إلى خيار تصفية الآخرين.

في حديثه عن هذه المرحلة، يعتبرها أبو جهاد المرحلة التي أعطت الشرعية العربية والدولية للهوية الوطنية وللقرار المستقل، وهي "ديمقراطية غابة البنادق، الديمقراطية الفلسطينية التعددية وهي مرحلة القرار الفلسطيني الجماعي"، والتي انتهت بعد الخروج من بيروت ١٩٨٢، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة (الشريف، ١٩٩٥: ٣٤٢).

أما عبد الرحيم ملوح، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، فيرى أن "ديمقراطية غابة البنادق كانت تعكس واقعاً مكرساً على الأرض فالجميع مسلح؛ لبنانيون وفلسطينيون، وبالتالي يعجز أيًّا كان عن تصفية الآخر أو الآخرين" (ملوح، ٢٠١٢).

وربما كان ياسر عرفات أكثر من ردد هذا المصطلح، ليباهي به أمام العرب، والعالم في حديثه عن الديمقراطية الفلسطينية "نجتمع ونحن نفتخر بديمقراطيتنا، ديمقراطية غابة البنادق وهي أصعب الديمقراطيات؛ قد أختلف مع إخوتي، ولكنهم يحمون ظهري عندما أتقدم، وأنا أختلف معهم ولكني أحمي ظهورهم عندما يتقدمون، هذه هي الديمقراطية الفلسطينية" (نوفل، ٢٠٠٠: ١٧٧).

هكذا، كان خيار غابة البنادق معطى موضوعياً في الحالة الفلسطينية، لكن هذا المعطى لم يغير من جوهر المعادلة التي بنيت عليها منظمة التحرير الفلسطينية (نظام الكوتا)، ونظرية العمود الفقري والأغلبية، فقد ظل هذان عنصرين أساسيين،

قامت عليهما العلاقات الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، خلال هذه المرحلة، فأبو جهاد، الذي كان أحد أعمدة مرحلة غابة البنادق كما يسميها، يرى فيها "الديمقراطية الفلسطينية التعددية، الحوار المفتوح عبر الشرعية، وعبر المؤسسات والتزام الأقلية بالأغلبية، وبالتالي يمكن القول إنها مرحلة القرار الفلسطيني الجماعي" (الوزير، ١٩٨٥: ١٥). ولكن صديقاً مقرباً من ياسر عرفات، يصف تصرف عرفات، في ظل غابة البنادق، بشكل مغاير "كان أبو عمار يمنح نفسه حق مقاطعة كل متكلم ... كان يشتبك مع كل معارض تجاوز الحدود، التي رسمها لموقفه في ذهنه" (نوفل، ٢٠٠٠: ١٧٩) ربما يكون ذلك تشخيصاً دقيقاً لديمقراطية غابة البنادق.

وعلى الرغم من كل الظروف التي شهدتها الثورة الفلسطينية، خلال هذه المرحلة، يمكن الإدعاء أن بداية الحراك السياسي الفلسطيني باتجاه البحث عن حلول وسط للقضية الفلسطينية، كان خلال هذه المرحلة، فالاعتراف الدولي الواسع بمنظمة التحرير الفلسطينية، وخطاب عرفات في الأمم المتحدة، واعتبار الصهيونية حركة عنصرية ١٩٧٥، واتخاذ القرار الدولي ٣٢٣٦ الذي أكد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأمام الحراك السياسي الذي شهدته المنظمة، وعقد الصلح المصري الإسرائيلي، برزت مجموعة من العناوين السياسية الفرعية، شكلت أساساً للخلاف السياسي، والانقسام في الساحة الفلسطينية حولها. ويقف في رأس هذه القضايا: الحكومة الفلسطينية في المنفى، العلاقة مع الأردن، العلاقة مع مصر بعد اتفاقات كامب ديفيد، الحوار مع أمريكا، واشتراطات هذا الحوار بالاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وحق إسرائيل في الوجود.

ومع أن حلولاً جدية لم تطرح، ما أبقى الخلاف في إطار النقاش، والتباينات في إطار الإعلام والهيئات الفلسطينية، فقد انقسمت الساحة الفلسطينية بين التيار الرسمي الذي تقوده فتح والذي اتخذ موقفاً مرناً من القضايا الخلافية، وتيار الرفض الذي لم يعد مقتصراً على الجبهة الشعبية، بل اتسع لدى تشكيل الجبهة الرافضة للحلول الاستسلامية، التي ضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة الشعبية القيادة العامة.

قد تكون العلاقات الفلسطينية الداخلية، التي ظلت موضع نقاش خلال المرحلة السابقة، ما زالت أحد محاور النقاش في المحطات الفلسطينية، دورات المجالس الوطنية أو في العلاقات الداخلية بين فصائل حركة المقاومة. وتقدمت، خلال هذه المرحلة، قضية أخرى كانت تطرح بحياء أو شبه غائبة خلال المرحلة السابقة، وهي ما عرف بالإصلاح الديمقراطي لمنظمة التحرير وهيئاتها.

خلال هذه المرحلة، شهدت بداية الثمانينيات انعقاد المؤتمرات العامة للفصائل الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية،وكلها تحدثت عن الإصلاح الديمقراطي في المنظمة، وضرورة تطوير العلاقات الداخلية الفلسطينية، في حين أن المجلس الوطني

الفلسطيني عقد خلال هذه المرحلة ثلاث دورات، مقابل اثنتي عشرة دورة عقدها المجلس الوطني خلال السنوات العشرة الأولى، الدورة الثالثة عشرة عقدت خلال العام ١٩٧٧ وفيها تبنى المجلس الوطني إقامة الدولة الفلسطينية، أما الدورة الرابعة عشرة التي عقدت أوائل العام ١٩٧٩ فقد اعتبرت واحدة من أكثر دورات المجلس الوطني إثارة، إذ خلالها كانت واحدة من أجرأ محاولات تحدي سيطرة فتح، بقيادة ياسر عرفات على منظمة التحرير الفلسطينية،أما الدورة الخامسة عشرة، فقد تم التركيز خلال التحضيرات لها، على قضية الإصلاح الديمقراطي في المنظمة.

وعودة إلى بداية المرحلة، التي اتسمت بأحد أبرز إنجازاتها السياسية بالاعتراف الدولي بالمنظمة، التي واصلت صعودها بل أكثر من ذلك، يرى حسين حجازي أن العام ١٩٧٤ يشكل، بحق، تاريخاً لبداية مرحلة الصعود الفلسطينية، التي امتدت حتى العام ١٩٨٢، "وفي هذا المجال، لا نتجاوز الصواب إذا قلنا أن منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الإطار العريض الذي يجمع قوى الثورة وفصائلها، شهدت ولادتها الحقيقية في ذلك العام" (حجازي، ١٩٨٧: ٤٢).

إذا كان هذا التقييم على الصعيد السياسي، فإن هناك تقييماً آخر، لكنه يتعلق بالعلاقات الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية، فصبري جريس يرى "أنه خلال السبعينيات بأسرها وحتى كارثة لبنان ١٩٨٢، كانت الهيئات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى وجه التحديد المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، مشكلة حسب أحسن أصناف الإجماع الوطني" (جريس، ١٩٨٦: ٤– ٥)، ولكن كيف كان يحصل هذا الإجماع؟ يضيف صبري جريس "أن تلك القرارات كما نذكر جيداً –وكالعادة– لم تعرض للتصويت ولو شكلياً، إذ اعتبرت مقبولة بمجرد تلاوتها على الحضور، ولم لا؟؟ ألا يكفي أن ممثلي التنظيمات اتفقوا فيما بينهم على تلك الصياغات الركيكة، والكلام غير السياسي، ألا تتجلى في ذلك "الوحدة الوطنية" "والإجماع الوطني" بأبهى صورها" (المصدر نفسه: ٥). وفي توصيفه للحالة الفلسطينية ... "كثيراً ما كانت تثور ثائرة هذا التنظيم، أو ذاك، عندما يفشل في فرض دكتاتوريته ووجهة نظره ضيقة الأفق على الأكثرية، ... بعد صلحة عشائرية تنظيمية تختتم بمسح الجوخ المتبادل والقبلات" (المصدر نفسه). يمكن القول إنه خلال هذه المرحلة كان النظام السياسي الفلسطيني استقر على قاعدة الكوتا كأمر واقع، دون أن يعني ذلك تخلي دعاة تصحيح وتصويب العلاقات الداخلية الفلسطينية ودمقرطتها عن دعواتهم.

ففي حديث لنايف حواتمة، يرى أن تعزيز الوحدة الوطنية يقوم على أساس تصحيح العلاقات بين الفصائل، وتصحيح هذه العلاقات يكون من خلال بنائها "على أسس ديمقراطية بعيداً على الاستفراد والاستئثار" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥ب: ٦٣). من جانبها، انسجمت الجبهة الشعبية، في مذكرة وجهتها إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، مع موقف الديمقراطية هذا، حيث

جاء في تلك المذكرة "اعتماد الصيغة الجبهوية المتكافئة، والقيادة الجماعية على مختلف المستويات في بناء الوحدة الوطنية، والابتعاد عن أشكال السيطرة والتفرد والعصبوية" (المصدر نفسه: ٧٧) (**الهدف**، ٢٩٣، ٨/٣/١٩٧٥: ٣).

مقابل هذا الخط كان هناك خط آخر تطرحه الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ففي حديث محمد عباس (أبو العباس) حول الوحدة الوطنية، وديمقراطية العلاقة الداخلية في المنظمة، يرى "أن اللجنة التنفيذية تمثل في الواقع هيمنة الخط اليميني، وقد جرى أساساً ترتيبها بما يلائم هذه السيطرة في كل الحالات، باعتبار أن اللجنة التنفيذية تشكلت دون اعتماد مبدأ احترام الوحدة الوطنية، وديمقراطية هذه الوحدة" (عباس، ١٩٧٥: ٦).

وهذا يعني دعوة أخرى للمساواة في التمثيل والتكافؤ في منظمة التحرير الفلسطينية بين المنظمات الفدائية الفلسطينية، وعندما تتباين المواقف الفلسطينية، يغدو الموقف السياسي هو الأساس، فإذا كان موقف الجبهة الشعبية يركز على رفض التسوية المطروحة في هذه المرحلة، فجورج حبش "رأى في وثيقة طرابلس ١٩٧٧ بأنها أخرجت منظمة التحرير الفلسطينية من مجرى التسوية بشكل نهائي" (الشريف، ١٩٩٥: ٢٧٣).

بين الهيمنة والإصلاح الديمقراطي

وكون الأساس السياسي هو الركن الأساس للتحالف الفلسطيني، وللإئتلاف في منظمة التحرير الفلسطينية، فإن أي خروج عنه أو خرق له سيقود إلى بلورة ائتلافات أخرى، ففي رأي نايف حواتمة "يصبح (الأساس السياسي) مفقوداً وتنفتح الطريق أمام تحالفات فلسطينية جديدة تضم القوى الفلسطينية الملتزمة ببرنامج المجلس الوطني وقراراته" (المصدر نفسه: ٢٧٤)، لكن، إلى جانب الأساس السياسي، يبرز حواتمة الإشكالات التنظيمية، التي تعاني منها منظمة التحرير الفلسطينية والمتمثلة بـ "تفرد واستئثار الجناح البرجوازي بالقرار الوطني ... ضرورة النضال المشترك من أجل مراجعة أوضاع منظمة التحرير الفلسطينيةوهيئاتها، كي تصبح تعبيراً عن الائتلاف الوطني العريض لكل فصائل الثورة" (المصدر نفسه: ٢٧٥)، هذا الموقف، أكدته الجبهة الشعبية في تقريرها حول تعثر الوحدة الوطنية "إن إصرار البرجوازية على الهيمنة والتسلط والانفراد بالقرار، وخوفها من انعكاس نمو القوى الديمقراطية الثورية على حجم تواجدها في مؤسسات المنظمة" (حجازي، ١٩٨٧: ٤٣).

ربما شهدت، أواخر السبعينيات ١٩٧٨/١٩٧٩، إحدى أبرز مراحل الصراع الداخلي الفلسطيني حول دمقرطة العلاقات الداخلية الفلسطينية، فخلال هذه المرحلة، أغلق الباب أمام أية دعوات للتسوية والانخراط في أية مشاريع مطروحة، وبخاصة مشروع الحكم الذاتي الذي تضمنته اتفاقات كامب ديفيد، ووفرت العراق

وسوريا وليبيا سبل دعم متعددة للقوى الفلسطينية المناوئة، لنهج فتح وياسر عرفات، وأحدث تعديلات في موازين القوى على الأرض، من خلال تمكين عدد من المنظمات الفدائية من حيازة أسلحة متطورة، وبخاصة منظومات الكاتيوشا، يمكن من خلالها قصف المستوطنات الحدودية، وهذا يعني رداً إسرائيلياً ورداً فلسطينياً وهكذا، وخلال هذه المرحلة، شهد الجنوب اللبناني معارك عدة ١٩٧٨- ١٩٧٩، وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإن بتفاهم ودون اتفاق.

خلال هذه الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ حصلت تباينات، واشتباكات لسبب احتجاز عناصر اليونيفيل تموز ١٩٧٨ في نهر البارد والبدّاوي، وسقط قتلى وجرحى، وأغلقت فتح مكاتب المعارضين لها (الصايغ، ٢٠٠٢: ٦١٨).

ومع أن قوة اليسار بلغت أوجها على الساحة الفلسطينية، حيث تنامت المنظمات اليسارية عدداً، وازدادت قوة، كما بلغ يسار فتح ذروة قوته في هذه المرحلة، حيث زادت قدراته السياسية والتنظيمية، وكان أقرب ما يكون إلى الاستيلاء على منظمة التحرير الفلسطينية،لكنه بالمعيار ذاته أصبح منخرطاً في التحول الدولاني الفلسطيني (المصدر نفسه: ٦٩٥).

أمام تصاعد قوة المنظمات الأخرى، وأمام الدور الإقليمي الداعم لها، وجدت فرصة مواتية لإمكانية تعديل موازين القوى في منظمة التحرير الفلسطينية،باتجاه إنهاء هيمنة فتح، هذا الموقف ظل مطروحاً على امتداد العامين، حتى انعقاد الدورة الرابعة عشرة، وفي حديث عبد الرحيم أحمد أمين عام جبهة التحرير العربية حول الواقع الفلسطيني وآفاق تطويره، يرى أن الشرط الثالث هو تسوية الانحراف التنظيمي، تماماً كتسوية الانحراف السياسي، فلسنا مستعدين أن نكون (طراطير) في الثورة الفلسطينية، فنحن لا نعرف كيف تتخذ القرارات، ومَنْ يتخذ القرارات! (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨ب: ٢٣٧). وبعد أن يستعرض مثالاً من آلية اتخاذ القرارات بدخول القوات الفرنسية ثكنة صور، باعتبار أن هذا القرار لم يتخذ بصورة جماعية، وينهي مقابلته بالدعوة إلى الثورة على هذا النهج، وكما نثور ضد الاضطهاد -بصفتنا ثوريين- علينا أن نثور ضد كل اضطهاد (المصدر نفسه).

وفي مذكرة وجهتها بعض فصائل المقاومة إلى اللجنة المركزية لحركة فتح، حول وحدة الموقف الفلسطيني، ومما جاء فيها "أننا نشعر أن القرار السياسي الفلسطيني يؤخذ بشكل فردي وليس من خلال الأطر الجبهوية، في الساحة الفلسطينية لا توجد مشاركة في اتخاذ القرار" (المصدر نفسه: ٢٣٩). ووقع هذه المذكرة الجبهة الشعبية، والديمقراطية، والنضال الشعبي، وتحرير فلسطين، والتحرير العربية، وإذا كانت هذه الفصائل تشكو وتتذمر من عدم مشاركتها في اتخاذ القرار السياسي، فإن جواب هذا السؤال من الذي يتخذ القرار؟ يغدو واضحاً، وهو تفرد حركة فتح وتحكمها في القرار السياسي كما جاء في المذكرة.

وفي رد صلاح خلف على سؤال حول وثيقة طرابلس التي حاولت المنظمات الفدائية، بما فيها حركة فتح، طرح صيغة أرقى وأكثر ديمقراطية للعلاقات الفلسطينية الداخلية، يقول "ولكن للأسف، ومن باب النقد الذاتي، لم نمارس أية خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، مع أن لفتح والأخوة في باقي المنظمات دوراً مهماً في ترجمة هذه الوثيقة " (المصدر نفسه: ٢٤١). وبالطبع هذا النقد الذي مارسه أبو إياد علناً في الصحافة لم تتبعه أية خطوة عملية لتجاوز هذا الخلل.

لكن، لا نقد أبي إياد ولا مناشدات جورج حبش، أو نايف حواتمة غيرت من الواقع القائم، فجورج حبش يتحدث بوضوح عن غياب "العلاقات التنظيمية.. التي توفر أساساً عملياً لقيادة جماعية فعلية تتحمل مسؤولياتها، وتضع حداً للقيادة الفردية، التي تعيش في ظلها الساحة الفلسطينية على طول امتداد الفترة السابقة، فلم يحدث، وحتى في الظروف الصعبة، والمصيرية، أن توفر الحد الأدنى لقيادة جماعية تتحمل مسؤولية اتّخاذ القرارات التي تتعلق بمصير ثورتنا ومصير شعبنا" (المصدر نفسه: ٢٦٠). ويحق للقارئ أو المتابع طرح التساؤل، أية ديمقراطية وأية غابة بنادق يتم الحديث عنها إذا كانت القرارات تتخذ بهذه الطريقة؟

ويبدو أن هذه الفردية والهيمنة والاستئثار، غدت محور اهتمام ونقاش كل القوى، وكأنها غدت أزمة مزمنة ينبغي العمل على معالجتها، ففي رأي نايف حواتمة، "أنه لم يسبق أن احتلت العلاقات الوطنية بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني، درجة على غاية من الأهمية والخطورة، مثلما هو الحال الآن" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨ب: ٢٦١؛ **الحرية**، عدد ٨٦٧، ٥/٦/٧٨: ٢٢). ويستعرض حواتمة هذه المسألة باعتبارها معضلة، لا تقل أهمية عن المعضلة السياسية، كونها تمثل استمرار "نزعات الهيمنة والاستفراد والتفرد، بل وتفاقمها إلى حدود باتت تشل الحركة السياسية للمنظمة، وتعطل الحياة العادية لهيئاتها التنظيمية والتشريعية والتنفيذية" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨ ب: ٢٦١؛ **والحرية** ٨٦٧، ٥/٦/٧٨: ٢٢)، ولعل مخاطرها لا تقتصر، كما يرى نايف حواتمة، على شل وتعطيل حياة منظمة التحرير الفلسطينية،بل أكثر من ذلك "انفتاح الشهية لابتلاع الحوار الديمقراطي الصريح والمفتوح ...، ولابتلاع قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨ب: ٢٦١؛ **والحرية** ٨٦٧، ٥/٦/٧٨: ٢٢)، وهكذا، هناك أزمة، في رأي كثير من فصائل الثورة، لا بد لها من علاج، وعلاجها، كما يرى كثيرون، في تقدم شعار الإصلاح الديمقراطي لمنظمة التحرير الفلسطينيةوهيئاتها، واقتناع جميع الفصائل بهذا الإصلاح، الذي من شأنه – وفق رأي حواتمة – "أن ينهي نزعات الهيمنة والاستفراد والتفرد خاصة بالقرار السياسي الفلسطيني، لتقوم على أنقاضها قيادة جماعية ... ولتقوم بدلاً عنها علاقات الحوار الديمقراطي ...، بعيداً عن نزعات الهيمنة ونزعات شوفينية المنظمة الكبرى، والمنظمات الصغيرة" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨

ب: ٢٦٢؛ الحرية، ٨٦٧، ٥/٦/٧٨: ٢٢)، إنها القضايا ذاتها التي كانت مطروحة، منذ قيادة المنظمات الفدائية لمنظمة التحرير، قبل عقد من الزمن وما زال نقاش هذه القضايا يراوح مكانه.

الأزمة هذه شغلت الجميع، كما يقول حواتمة، فالدكتور سمير غوشة أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني يرى "أن تفاقم الصراع الداخلي هدد الساحة الفلسطينية بالتفجر والاقتتال، وبخاصة في ظل بعض الدعوات المشبوهة للابتعاد عن الحوار الديمقراطي لحسم الخلافات، هذا من جهة، وبالدعوة إلى السرية، وعدم السماح بتعدد المنظمات من جهة أخرى" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨ ب: ٢٦٤). "ولعل أي متابع للحياة الفلسطينية يدرك أن غياب الحياة الديمقراطية الداخلية، في هيئات المنظمة، يشكل أحد الأسباب الرئيسية لبروز هذا التوتر". الموقف ذاته يطرحه أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدكتور جورج حبش، بقوله "فقيادة منظمة التحرير الفلسطينيةممثلة ببعض رموزها وعناصرها ما زالت تمارس ممارسات فردية على المستويات كافة، وتتهرب من كل المحاولات الرامية إلى إيجاد أسس لقيام قيادة جماعية فلسطينية" (المصدر نفسه: ٢٨٤).

وفي تناوله للحالة التنظيمية، يرى "أن ليس هناك أوهام حول الموضوع التنظيمي، وإنما لا بد من إيجاد طريقة واضحة لكيفية اتخاذ القرار الفلسطيني ... كيف يؤخذ القرار الفلسطيني؟ أنا لا أعرف كيف يؤخذ، إذا كان أحدكم يعرف فليقل ... ولذلك أقول الحقيقة؛ أننا نجد أنفسنا أمام قرار فجائي مأخوذ بصورة فردية ... هل يجوز ذلك؟" (حبش، ١٩٧٨: ٢٣)

ومن أجل البحث عن آلية سليمة، يحاول حبش شرح الصورة قائلاً "ثم نضع لائحة داخلية تحدد كيف يؤخذ القرار بالإجماع أو بأغلبية ثلثي الأصوات ... لكن المهم أن نفهم كيف يؤخذ ... مثلاً موقف الثورة إزاء القوات الدولية، قرار وقف إطلاق النار، الذهاب إلى الأردن ... ليس من مصلحة أحد أن تبقى الأمور فوضى، وسائبة في منظمة التحرير الفلسطينيةبهذا الشكل" (المصدر نفسه).

أمام هذا الاحتقان، لم يكن ممكناً إلا أن تقوم حركة فتح بطرح موقفها، فالكل يوجه سهام الاتهام لفتح بلجنتها المركزية حيناً، وبقادتها كأفراد حيناً آخر. وعشية انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في آب ١٩٧٨، كان لا بد أن تكون هذه القضايا أحد همومه الأساسية، وفي خطوة هجومية قدمت فتح مشروعاً للمجلس المركزي الفلسطيني، تعيب فيه على القوى الأخرى اتهامها لفتح بالهيمنة والتفرد، وتطالب فتح في مذكرتها هذه القوى أولاً بـ"تطبيق قرارات المجلس الوطني الثالث عشر القاضية بتحقيق الوحدة الوطنية بين كل قوى الثورة، فتلك هي الطريق الأنسب إلى تعزيز فعالية ونشاط منظمة التحرير الفلسطينيةوأجهزتها المختلفة" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨ب: ٣٤٧). إذن، فتح تعود إلى أطروحاتها التي

طرحتها بداية توليها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ أي الوحدة الاندماجية، وأمام عدم إمكانية إنجاز ذلك، تقترح فتح الالتزام بنصوص النظام الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينيةتشكيل اللجنة التنفيذية كما ينص ميثاق المنظمة بالانتخاب المباشر من المجلس الوطني الفلسطيني، ... "وتقترح أن يتم الاتفاق بين المنظمات جميعها على أن تشكل اللجنة التنفيذية من: ممثل عن كل تنظيم فلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينيةمع عدد مساو من الأعضاء المستقلين، ويكون التشكيل بذلك كالآتي: ٣/١ فتح + ٣/١ المنظماتَ الأخرى + ٣/١ شخصيات مستقلة + الرئيس ... وتعلن فتح أنها، من منطلق الحرص على تعبئة كل قوى شعبنا وفئاته المختلفة، يمكن أن تختار من الشخصيات الوطنية المستقلة من يمارس عضوية اللجنة التنفيذية ضمن النسبة المخصصة لها" (المصدر نفسه: ٣٤٨).

وفي مواجهة مشروع فتح، قدمت جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية مشروعاً آخر، من أبرز ما تضمنه: تثبيت مبدأ القيادة الجماعية بديلاً للنهج الفردي في العمل الفلسطيني، والمساواة النسبية في التمثيل داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والابتعاد عن التسلط التنظيمي والمحوري، ... أما بشأن المجلس الوطني، فقد اقترح المشروع تقليص عدد أعضائه، بحيث تقتصر العضوية على منظمات المقاومة التي وقعت وثيقة طرابلس + الاتحادات النقابية + المؤسسات العاملة والجماهيرية (الخدمات الطبية وأسر الشهداء)، ومن تجمع عليه المنظمات من الكفاءات المستقلة.

ولعل نظرة بسيطة، ومباشرة لكلا المشروعين، توضح أن منطلقات المشروعين وتطبيقهما لا يمس توسيع المشاركة الشعبية أو البحث في إمكانية إجراء انتخابات للمجلس الوطني، أو الاستعاضة عن ذلك بمؤتمرات شعبية تضمن مشاركة أوسع، بل تنحصر المنطلقات في استمرار الصراع في الطوابق العليا في منظمة التحرير الفلسطينية، بحثاً عن تحسين المواقع وزيادة الحصص، وتعديل نظام الكوتا وليس الانتهاء مثلاً من هذا النظام.

شكلت الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني، التي عقدت في دمشق مطلع العام ١٩٧٩، نموذجاً واضحاً وبيناً للصراع الذي شهدته الساحة الفلسطينية، وما زالت، في علاقاتها الداخلية وتعزيز وحدتها الوطنية، أو مواقع هذا التنظيم أو ذاك في هيئات المنظمة، والاصطفافات التي تشهدها أو كانت تشهدها التحضيرات لدورات المجالس الوطنية، وتأثير العوامل الإقليمية في التوازنات الداخلية الفلسطينية، وموقع التباينات السياسية وانعكاسها على العلاقات الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية.

فأمام استعصاء حل الخلاف حول عدد من القضايا السياسية، تم الاتفاق على التوجه للمجلس الوطني في دورته هذه بين ١٥-٢٢/١/١٩٧٩، ودعت مذكرة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية إلى إيجاد "صيغة قيادية جديدة" تتشكل

من الأمناء العامين لفصائل المقاومة وعناصر وطنية أخرى، وتكون وحدها المخولة باتخاذ القرار السياسي (الشريف، ١٩٩٥: ٢٧٦). وجاء هذا التوجه رداً على الأخطار التي كانت هذه القوى تراها قائمة، وتتهدد القضية الوطنية جراء سلوك وممارسات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان على رأس أولويات هذه القوى "إحباط دور اليمين في منظمة التحرير الفلسطينية ... لتوفير الشروط الثابتة لمجابهة المشروع الأمريكي الصهيوني، الرجعي العربي" (المصدر نفسه: ٢٧٦).

وفي تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية قبيل الدورة جاء "أن اليمين الفلسطيني حرم من أية فرصة لاستخدام الخلافات والتباينات في وجهات النظر بين القوى التقدمية (الجذرية) من أجل التوغل في سياساته الانفرادية والانشقاقية" (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ١٩٧٨: ٨٢).

في هذا التقرير، الصادر قبل عقد المجلس الوطني بستة أشهر، تؤكد الجبهة الديمقراطية اصطفاف "القوى الجذرية" في مجابهة اليمين الفلسطيني، الذي تمثله حركة فتح، التي كانت تتلمس المخاطر، وحجم التحديات التي تواجه دورها القيادي في الساحة الفلسطينية. وعلى هامش الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني، جاء على لسان وزير عراقي "انتهى عهد استئثار فتح بقرارات القضية المركزية للأمة العربية" وحينها قال عرفات "هذا إعلان صريح عن المؤامرة" (عمرو، ٢٠١١: ٧٤).

أما ياسر عبد ربه، ففي حديثه عما يتوقع أن يناقش المجلس الوطني في دورته الرابعة عشرة "أن هذا يتطلب مشاركة سائر القوى في القيادة الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ...، ورفض سياسة الانفراد والاستئثار"... وإذا كانت بعض الأوساط (في فتح) تراهن على أن المجلس الوطني القادم سوف يسير في اتجاه معاكس؛ أي نحو تعزيز الهيمنة المنفردة، واستئثار طرف واحد بديلاً ... "فإن القوى التقدمية ... تنظر الآن بحذر شديد إلى الأفكار، والصيغ التي تدعو إلى تشكيل قيادة فلسطينية جديدة، يغلب عليها لون واحد ... المشكلة الحقيقية كانت، على الدوام، هي انفراد طرف واحد في محاولة التحكم بالقرار السياسي" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩ أ: ٨).

ومع أن جوهر الخلاف في المجلس كان سياسياً، فإن الحوارات والنقاشات ولجان الصياغة ظلت تسمح في الغالب بصيغ سياسية تبدو في محصلتها حمّالة أوجه، قابلة لأكثر من تفسير، وإذا كان برنامج النقاط العشر جاء نتيجة حوارات ماراثونية مع صناع القرار في الفصائل الفلسطينية، كما يرى أحمد عبد الرحمن، الذي يرى في هذا البرنامج "اقتراباً من منطق الحل والتسوية الذي تقبله الدول العربية" (عبد الرحمن، ٢٠٠٨: ٢٩)، فإن البصمات، التي تركتها الفصائل اليسارية الفلسطينية على البرنامج السياسي والتنظيمي في الدورة الرابعة عشرة، كانت بارزة، فالقيادة الفلسطينية قيادة جماعية، والقرار مسؤولية الجميع، سواء من حيث المشاركة في اتخاذه أو تنفيذه وعلى أساس ديمقراطي (الشريف، ١٩٩٥: ٢٨٦)، وكذلك

"ضمان مشاركة فصائل الثورة والقوى الفلسطينية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كافة، وفي مقدمتها المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وعلى أسس جبهوية ديمقراطية" (المصدر نفسه).

هكذا توحدت القوى الفلسطينية، باستثناء فتح، في موقف لمجابهة الموقف الفتحاوي مدعومة بتقارب سوري عراقي ليبي، واستمرت النقاشات وإقرار الصيغ السياسية والتنظيمية، حتى كان تشكيل اللجنة التنفيذية، الذي خلق أزمة فعلية عصفت، أو كادت، بالمجلس الوطني، وعنوان الأزمة أن التشكيل الجديد قد يفقد فتح، وربما ياسر عرفات بشكل خاص، الأغلبية في هذه الهيئة، وهو (عرفات) الحريص –كما يقول نبيل عمرو– على "أن يضمن الأغلبية في أي تصويت، على أي قرار يريده" (عمرو، ٢٠١١: ٧٥).

وهكذا، رفض هذا التوجه، بشكل مطلق، وتوحدت قلوب الفتحاويين إلى درجة الاندماج في قلب واحد، وتعلقت الأبصار بعرفات تطلب تعليماته ... الذي أشار إلى "المؤامرة البعثية"، "إذا قبلت الصيغة البعثية التي تبنتها الفصائل ... ذلك يعني ذهاب القرار الفلسطيني بعيداً عن فتح، وحساباتها وتحالفاتها" (المصدر نفسه). وهنا انبرى أحمد عبد الرحمن للهتاف "غلابة يا فتح يا ثورتنا غلابة"، وأعلن عرفات، أننا مضطرون للانسحاب من الجلسة، فمن ينسحب يغادر القاعة، وطالب رئاسة المجلس بإنهاء أعماله، وأعد السيارات للعودة إلى بيروت، يصفها نبيل عمرو بأنها "مناورة بالعتاد البشري، وفرز للقوى والأحجام"، ورضخت سوريا حافظ الأسد بإبقاء القديم على قدمه، وإنهاء أعمال المجلس الوطني دون انتخاب لجنة تنفيذية جديدة طال الحديث عنها وانتظارها.

أي منطق هذا؟ أليس الأقرب إلى منطق القبيلة؟ الذي تحدث عنه مروان البرغوثي قائلاً "نعم نحن في فتح قبيلة تتصرف بمنطق القبيلة، ولكن ليست فتح وحدها بل كل الفصائل هي قبائل سياسية وتتصرف وفق منطق القبيلة" (البرغوثي، ١٩٩٥: ٦٩)، فأية علاقة لهذا السلوك بالديمقراطية، والإصلاح الديمقراطي، الذي ربما كانت هذه واحدة من أبرز محطاته خلال مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، والتي توفرت لها ظروف موضوعية مواتية دون نجاح.

لا بد أن نتوقف عند تقييم الفصائل الفلسطينية لهذه المحطة، كونها المرة الأولى التي يحاول فيها المجلس الوطني التصدي لمهمة كهذه، ففي الجانب التنظيمي أقر المجلس الوطني عدداً من المبادئ التي أقرتها لجنة الوحدة الوطنية المنبثقة عن الدورة ١٤، ومن أبرز ما جاء في هذه الوثيقة:[٧]

- تشارك كافة فصائل الثورة والقوى الفلسطينية في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، وعلى أسس جبهوية ديمقراطية.

- القيادة الفلسطينية قيادة جماعية، بمعنى أن القرار مسؤولية الجميع، سواء من حيث المشاركة في اتخاذه أو تنفيذه، وعلى أسس ديمقراطية بالتزام الأقلية برأي الأغلبية طبقاً لقرارات المجلس الوطني.
- تشكل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي حسب ما يتفق عليه، وضمن ما ينص عليه النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرارات المجلس الوطني (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩أ: ٣٨).

مرة أخرى كان الخلاف والصراع، والتمترس عند تقاسم الحصص، أو محاولة تعديل ما ينص عليه نظام الكوتا أو المحاصصة، ففي حديث لزهير محسن، أمين منظمة الصاعقة، تعقيباً على قرارات الدورة ١٤ "أننا بحاجة إلى أن ننتظر حتى تشكل قناعة راسخة لدى الذين لم يقتنعوا بعد، بضرورة التضحية الجزئية ببعض الامتيازات، والمكاسب التنظيمية الهامشية" (المصدر نفسه: ٢٩).

أما نايف حواتمة، فقد استعرض دور المجلس الوطني في هذه الدورة، وإصراره على إشاعة الديمقراطية في العلاقات داخل صفوف الثورة، وأنه كان يأمل بتتويج هذه العملية، "بانتخاب قيادة فلسطينية موحدة، تترجم هذه الإنجازات وتضمن الثقل البارز لرواد الوحدة والاستقلال ... ولكننا وجدنا أنفسنا أمام طريق مسدودة" (المصدر نفسه: ٤٤).

وفي توصيف المشكلة القائمة في منظمة التحرير الفلسطينية، يقول حواتمة "إنها لم تكن في زيادة التمثيل لفصيل من الفصائل، ذلك أن الجميع يقر بأن فتح أكبر القوى، ولها دور متميز، وهذا أمر مشروع لا خلاف حوله، لكن المشكلة هي (في رأي حواتمة) في ضرورة انخراط جميع القوى الأساسية في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من جهة، كما أن المشكلة، أيضاً، تتمثل في ضرورة انصراف كل الجهود في اتجاه رئيسي، هو محاصرة أي خلل يترتب عليهما في ربع الساعة الأخيرة" (المصدر نفسه: ٤٥).

أما منظمة الصاعقة، ففي تعقيبها على ما انتهى إليه المجلس في دورته هذه، تؤكد "أسفها للأجواء السلبية الطارئة، التي خيمت على جو المجلس في الساعات الأخيرة، والتي كانت سبباً أساسياً في الحيلولة دون تشكيل قيادة سياسية جديدة" (المصدر نفسه: ٥٠).

ولم يختلف موقف جبهة التحرير العربية عن موقف الصاعقة وفق ما جاء على لسان أبو إسماعيل عضو اللجنة المركزية للجبهة ... "الاحتكام إلى منطق وأسس الديمقراطية الحقة في العلاقات بين فصائل المقاومة الفلسطينية ... أن تستعيد دوائر اللجنة التنفيذية كل مهامها، وصلاحياتها المصادرة منها" (المصدر نفسه: ٥٤).

وفي تعقيبه بعد أسابيع على دور المجلس الوطني، يرى نايف حواتمة أن هناك إمعاناً من قبل يمين المقاومة (فتح) في "الانفراد بإدارة سياسة منظمة التحرير الفلسطينية تحت رايته، وفي خدمة سياسته، وتعطيل البرنامج التنظيمي بشكل كامل" (المصدر نفسه: ٦٨).

هكذا يحاول نايف حواتمة تشخيص المرحلة التي تلت المجلس الوطني، وكأنه يقول إن فتح التي حققت انتصاراً على صعيد انتخاب هيئات المنظمة، وبخاصة اللجنة التنفيذية، من خلال "إبقاء القديم على قدمه"، ما كرس الهيمنة لهذه القيادة، أخذت تتصرف بأكثر تفرداً وهيمنة، وكأن كل البصمات اليسارية التي تحدث عنها ماهر الشريف في النصوص السياسية والتنظيمية لم تجد طريقاً للتطبيق في أرض الواقع.

من جانبه، حذر طلعت يعقوب، أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، من الآثار المترتبة على ما آلت إليه الدورة الرابعة عشرة "إن انتهاء الدورة الأخيرة دون تشكيل لجنة تنفيذية جديدة ... إنما سيترك خللاً في فاعلية كفاحنا لترجمة البرنامج المرحلي المتفق عليه" (المصدر نفسه: ٨٠). ولكنه لا يحمل فتح وحدها مسؤولية ما آلت إليه الأمور ... فالأطراف الأخرى "ناورت كثيراً لمنع تشكيل لجنة تنفيذية تضم الفصائل كافة، إلا إذا تحققت لها النسب التي تريدها" (المصدر نفسه: ٨٠).

إنها اللعبة ذاتها التي تشهدها الساحة الفلسطينية، مساومات لتحسين المواقع، وزيادة الحصة وإبقاء الوضع داخل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية ضمن حسابات وتوازنات لا يريد البعض الإخلال بها، هكذا ظلت القوى تعيد وتكرر أسطوانة الأساس الجبهوي، والعلاقات الديمقراطية، منذ تسلمها قيادة المنظمة حتى نهاية العقد الأول من قيادتها لها، فحبش يتحدث عن الخلاف، حول كيفية التنفيذ لا حول مضمون البرنامج (**الهدف**، ١٠،٤٢٨/٣/٧٩: ٥-٦)، وحواتمة يواصل حديثه عن إنهاء سياسة الهيمنة والتفرد والاستئثار في شؤون منظمة التحرير الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩أ: ١٩٦). ويرى الحل في الدعوة إلى دورة استثنائية للمجلس الوطني. فماذا ستنتج دورة أخرى إذا عقدت وفق الأسس ذاتها، ومع ذلك يرى حواتمة أن الهيمنة، والتفرد، والاستئثار، قد تفاقمت بشكل صارخ في السنتين الأخيرتين، وبالتالي المطلوب "الالتزام بالقيادة الجماعية، ونقل القرار إلى داخل اللجنة التنفيذية وفي أكثر من محور" (المصدر نفسه)، فإذا كان فيما يقوله حواتمة شيء من الصحة والصدقية، وإذا كان القرار الفلسطيني قد غدا خارج منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها، وبخاصة اللجنة التنفيذية، فكيف يستطيع المرء تقييم العمل الديمقراطي في هيئاتها، إذا كانت صلاحياتها مسلوبة وتتخذ القرارات خارجها؟

من جانبه، يركز جورج حبش على تطبيق البرامج، فالبرنامج الذي أقر في الدورة الرابعة عشرة أقر بإرادة الجميع، وملء اختيارهم دون إكراه، وبعد حوار

ديمقراطي للوصول إليه، ولكن ما يغيب -في رأيه- هو التطبيق، فهو يتساءل "لماذا لا نقف بمسؤولية أمام تطبيق هذا البرنامج ... لو كان هناك صوت، صوت علمي وجريء وثوري يحاسب القيادات، يتتبع قضية لكانت أوضاعنا أفضل" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩أ: ٢٦٤، **الهدف**، بيروت، ٤٣٩، ٢٦/٥/٧٩).

وفي حوار أجرته **السياسة الكويتية** مع صلاح خلف عن رؤيته وتقييمه للحالة الفلسطينية والعلاقات الوطنية، وما يعيق تطبيق البرنامج التنظيمي المتفق عليه في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني، فبعد ستة أشهر من الدورة، يرى أبو إياد أن هذه العقبات ما زالت قائمة، "وأن حلها يكون من خلال لقاء موسع تعقده المنظمات الفدائية، ويخرج باتفاق على تشكيل مجلس وطني ديمقراطي، تطبق فيه كافة بنود البرنامج التنظيمي" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩أ: ٣٢٥). ولأن الحالة الفلسطينية كانت متوترة، فإن صلاح خلف يؤكد أنه ينبغي أن يكون هناك تصميم على التأكيد على مبدأ "الحوار الديمقراطي بين فصائل المقاومة، حتى نقطع دابر الجرأة في استخدام السلاح بدلاً من الحوار" (المصدر نفسه)، وينهي بأن من شأن ذلك أن يعطي النضال الفلسطيني قوة أكبر، إذا ما احتفظت كل منظمة بحقها حسب وزنها داخل الساحة، ودون ذلك تصبح القيادة الفعلية خارج اللجنة التنفيذية.

ولم يكن الشأن السياسي، والتعاطي معه، بعيداً عن التجاذبات التنظيمية، ففي حديثه لـ **شؤون فلسطينية** تحدث عربي عواد عن الإجماع السياسي الفلسطيني، الذي تحقق لأول مرة منذ سنوات عدة، ممثلاً في العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة، إلا أن "استبعاد ممثلي عدد من الفصائل والقوى الوطنية من اللجنة التنفيذية، جاء مخالفاً لبرنامج الوحدة الوطنية، الذي نص بشكل واضح على ضرورة مشاركة الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية كافة في اللجنة التنفيذية باعتبارها القيادة اليومية للنضال الفلسطيني" (عواد، ١٩٧٩: ١٣٥)، وحين ألح عربي عواد على ياسر عرفات بضرورة تمثيل الحزب الشيوعي الفلسطيني في اللجنة التنفيذية للمنظمة، أجابه عرفات: "أنا بمثلكم يا أبو محمد".

وبالعودة إلى التباين بين الخطاب والممارسة، نجد أن الخطاب التنظيمي والجانب الديمقراطي في قرارات الدورة الرابعة عشرة جاءت مستجيبة نسبياً لآفاق تطوير الحياة الداخلية، وتوسيع المشاركة في الهيئات الفلسطينية، لكن هذه القرارات لم تجد طريقها للتنفيذ، ليس فقط بعد الدورة، بل خلالها وقبل انتهاء أعمال الدورة، حين تقرر أبقاء القديم على قدمه.

تباينات على أبواب الاجتياح

وامتداداً لهذه المرحلة وخلالها، ظلت التباينات السياسية تطرح نفسها بقوة، متخذة من العلاقات مع النظامين المصري والأردني أحد عناوينها البارزة، وبخاصة في

ظل تطبيقات كامب ديفيد، وما يتصل بالشق الفلسطيني منه، والمتعلق بالحكم الذاتي وكذلك في العلاقات مع الولايات المتحدة وبعض أوساط الاشتراكية الدولية، وبخاصة الدور الذي قامت به النمسا خلال تلك المرحلة عبر مستشارها برونو كرايسكي، وعلاقته الحميمة مع القيادة الفلسطينية، وبخاصة ياسر عرفات، وإذا كان جورج حبش يركز على التباين السياسي، باعتباره جانب الخلاف الرئيس على امتداد علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير، فإن نايف حواتمة خلال حديثه حول زيارة عرفات لفيينا ومباحثاته مع كرايسكي وويلي برانت، ربط بين التجاوز السياسي، وآلية اتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، بل أكثر من ذلك، أشار حواتمة إلى مناورة ياسر عرفات في هذا الموضوع، حيث قال "تحفظ الأخ أبو عمار تحفظاً مطلقاً بالنسبة لموضوع الزيارة، ولم يطرح الموضوع أمام أحد قبل الزيارة، حتى أنه لم يخبر اللجنة التنفيذية، ولا فصائل المقاومة، وقد رتبت العملية بين فتح والنمسا فقط ... دون علم أحد". وأضاف حواتمة في حديثه عن لقاء عرفات بالملك حسين "إنها خطوة فردية لا قرار مشتركاً من قيادة المقاومة ولا من اللجنة التنفيذية" (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. الإعلام المركزي ١٣/٧/٧٩؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩أ: ٣٦٩).

ولم يكن ياسر عرفات بمنأى عن التجاذبات السياسية، والضغوط الأمريكية ودعوة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر له بقبول القرار ٢٤٢ والاعتراف بوجود إسرائيل، وحين سئل عن ذلك أجاب: "هم يبحثون عن "بيتان" جديد إلى جانب "غويسلينغ" الذي هو السادات، يعني عايزين خائن جديد يضاف إلى الخائن الأول ولكنهم لن يجدوني خائناً أبداً" ... وأضاف ... "في يوم قال لي عبد الناصر يا أبو عمار يريدون أن يقع الحوت الفلسطيني في الشبكة" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩أ: ٢٠٤).

وربما كانت السنوات القليلة، التي سبقت الغزو الإسرائيلي حزيران ١٩٨٢، أكثر السنوات تفاعلاً داخلياً ومع الإسرائيليين، فعلى الصعيد الداخلي ظلت نهاية الدورة الرابعة عشرة وإبقاء القديم على قدمه، تشكل منغصاً في العلاقات الفلسطينية الداخلية، إذ راهنت القوى والدول المؤثرة في العمل الفلسطيني على أن تشهد تلك الدورة تغييراً، أو بداية تغيير في تشكيل الهيئات الفلسطينية، وفي وقت لاحق من هذا العام، تدهورت العلاقات السورية العراقية، وتراجع دور جبهة الصمود والتصدي، وبما أضعف تأثير العامل الإقليمي في المعادلة الفلسطينية، كما شكلت الاشتباكات والقصف المتبادل والحرب المحدودة مع جيش الاحتلال ١٩٨٠/١٩٨١ تدريبات لغزو ١٩٨٢، مع أن القوات الفلسطينية خرجت في كل مرة أقوى من سابقتها.

وعلى الصعيد اللبناني، كانت القوة الفلسطينية المسلحة المتحالفة مع الحركة الوطنية اللبنانية قد بلغت ذروتها، وتجسدت الدولة الفلسطينية في بيروت، في حين غابت الدولة اللبنانية على الرغم من الدعم والرعاية السورية، التي ساهمت في المحافظة على هيكل الدولة ولو شكلياً.

إذن، لم يتوقف الخلاف الداخلي الفلسطيني، فقد تجدد هذا الخلاف خلال العامين ١٩٧٩ و١٩٨٠، وظلت العلاقة مع الأردن أحد عناوين هذا الخلاف، ويصف الدكتور ماهر الشريف هذه المرحلة بأنها شهدت إصراراً على الهيمنة والتفرد بالقرار السياسي والتنظيمي في منظمة التحرير وهيئاتها، وجاء هذا التفرد تعبيراً عن خشية اليمين الفلسطيني (فتح) من قيام وحدة وطنية تقوم على أسس ديمقراطية، ذلك أن اليمين الفلسطيني يرى، في هذه الوحدة، قيداً على حركته السياسية (الشريف، ١٩٩٥: ٢٩٢)، وبالطبع، لم تقف قوى اليسار متفرجة إزاء هذه السياسة المتسمة بالهيمنة والتفرد، فأخذت الفصائل اليسارية تعد للدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، لطرح قضية الإصلاح الديمقراطي في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، وبما يضمن مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية، وصنع القرار وفقاً لمبدأ القيادة الجماعية، وطرحت في هذا السياق مشروع التمثيل النسبي في الاتحادات الشعبية.

في تشخيصه للحالة الفلسطينية، بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، يرى جورج حبش أن المشكلة تكمن في "عدم توفر القيادة الجماعية ... فالبرنامج التنظيمي الذي أقرته الدورة الـ ١٤ أكد بشدة على جماعية القيادة، ويدين بشدة حالة التفرد والاستئثار بالقرار الفلسطيني، ويؤكد على إشراك الفصائل كافة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١ب: ١١٠).

وفي الحديث ذاته، يؤكد حبش أن موضوع الوحدة الوطنية ليس موضوع مجاملات، أو مجرد علاقات عاطفية بين قادة فصائل المقاومة، إنه "موضوع أسس وقواعد القيادة الديمقراطية الجماعية للثورة الفلسطينية (المصدر نفسه). أما عصام القاضي الذي كانت منظمته (الصاعقة) قد توافقت مع فتح في بعض القضايا الخلافية، وبشكل خاص العلاقة مع الأردن، فهو يرى "أن الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة هي في أحسن حالاتها وكل ما يلزمنا هو وضع الصيغ والأطر المناسبة للحفاظ على هذه الوحدة وتطويرها (المصدر نفسه: ٥٦). إذن، فقط المطلوب هو وضع الصيغ المناسبة، وهل كانت مشكلة الدورة السابقة إلا في الصيغ، أي في تشكيل هيئات العمل الوطني المشترك التي ستقوم بشكل أو بآخر على المحاصصة.

ولم يكن نايف حواتمة بعيداً عن الإدلاء بدلوه، عشية انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فهو يرى أن المجلس الوطني، يجب أن يقف أمام الحركة السياسية ودور قيادات الثورة في ترجمة البرنامج السياسي والتنظيمي ... "وعليه مهمة حل عملية تركيب اللجنة التنفيذية ... على ضوء تجربة السنوات الماضية وتطهير اللجنة التنفيذية من العناصر الخاملة كافة" (حواتمة، ١٩٨١ :١٢٣).

وإذا كان جورج حبش ونايف حواتمة يتحدثان عن الانحراف السياسي، والتفرد والهيمنة والاستئثار، فإن هناك رأياً آخر من أهل البيت أيضاً، فممدوح نوفل عضو

المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يؤكد "أن الخلاف حول نسبة التمثيل (الكوتا) في اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الخامس عشر أدى إلى تأجيل عقد المجلس لبضعة أشهر على الأقل، حتى نيسان ١٩٨١" (نوفل، ٢٠٠٠: ٣٣).

في الدورة (الخامسة عشرة) عاد المجلس الوطني وأكد على الأسس الديمقراطية والقيادة الجماعية في مختلف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١ب: ١٧٧).

ولكن موضوع نسب التمثيل، التي أشار إليها ممدوح نوفل، وجدت تجلياتها في طلب فتح زيادة أعضائها، كما طلبت ثلاثة تنظيمات دخول اللجنة التنفيذية، هذه القضايا دار الحوار حولها في الكواليس، وخلاصة القول إن اللجنة التنفيذية، في رأي بلال الحسن، "تشكلت حسب المنظور الذي أرادته فتح على الرغم من جدال الكواليس، الذي كان فيه طلبات للصاعقة والديمقراطية، لم تجد طريقها للتنفيذ، وأبدت المنظمات في النهاية مرونة سهلت عملية الاتفاق" (الحسن، ١٩٨١: ١٢). هكذا تستمر معالجة الأمور بالطريقة ذاتها؛ مساومات وحوارات ومطالب تنتهي باتفاق وراء الكواليس، هذه هي الديمقراطية الفلسطينية في اجتماعات المجلس الوطني، الذي اقتصرت وظيفته على إجازة ما يتفق عليه وراء الكواليس وتمريره والمصادقة عليه، ولعل في موقف الجبهة الشعبية كثيراً من الصواب حين قالت خلال الدورة ١٥ "أن ما هو قائم بيننا حتى اليوم هو تعايش وطني، وليس وحدة وطنية بالمعنى الجبهوي الحقيقي الفاعل، وهذا ما يجب ألا يقبله المجلس الوطني" (المصدر نفسه: ١٣).

وفي تقييمه لهذه المرحلة يقول الكاتب سميح شبيب "إن تطور صيغ التحالفات بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها، عبر المجالس الوطنية، يكشف الطبيعة والأسباب الحقيقية لاعتماد القرارات غير الواضحة، أو تلك التي تحتمل أكثر من تفسير، أو إسقاط وثائق دون الإعلان عن إسقاطها ... تصل إلى حد الاشتباكات الدامية بين الفصائل" (شبيب، ١٩٨٥: ٣٢). إذاً، من الصيغ غير المفهومة، والقرارات غير الواضحة، ومنها إسقاط وثيقة دون إعلان، وانتهاء بالاشتباكات الدامية بين الفصائل، ألا تشكل مسألة التراضي، والكوتا والتقاسم، وغياب الحياة الديمقراطية الداخلية السبب الحقيقي وراء ذلك؟ ألا يشكل التفرد والهيمنة والاستئثار، التي طال الحديث عنها خير وصفة لوصول منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها إلى الحالة التي وصلت لها؟

الثغرة، كما يرى أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هي في النهج العام ... "نستطيع أن نتحاور يومياً عشرات الساعات، ونعقد يومياً لقاءات مكثفة ثنائية وجماعية، دون أن نتوصل إلى صيغة تنسيقية كافية، فبماذا نفسر هذا النهج؟ ... بماذا نفسر أننا بعد ١٥ عاماً على انقضاء نكسة

حزيران، ما زلنا في كل مجلس وطني نقف لنتحدث عن الوحدة الوطنية، دون أن ننجح في تجسيدها، أليس هذا هو النهج؟" (الزّبري، ١٩٨١: ٥١).

ويستعرض أبو علي كيف رأى الجميع، في الدورة الرابعة عشرة، آفاقاً لتجاوز هذا النهج، ولكن المحصلة كانت العودة لنقاش الأمور ذاتها، في المجلس الخامس عشر دون وقفة جدية لبحث إمكانية تجاوز هذه الحالة.

من جانبه، قدم خالد الحسن تقييمه للعمل الجبهوي، والوحدة الوطنية، في هذه المرحلة، بشكل مغاير فهو يرى "أن العمل الجبهوي كان بمثابة المظلة، التي استظلت بها المنظمات التي دخلت منظمة التحرير الفلسطينية للاستيلاء عليها، وأن تشكيل اللجنة التنفيذية، على أساس التمثيل المتساوي لكل المنظمات، كان سبباً في ظهور وممارسة دكتاتورية الأقلية، بحجة ضرورة الإجماع في اتخاذ القرار، ... حوّل قرارات منظمة التحرير الفلسطينية إلى قرارات إعلامية، بعيدة عن متطلبات القرار السياسي، الذي يفترض توفر المضمون العملي له" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٤٣).

أما صبري جريس، فيذهب إلى أبعد من ذلك في توصيفه لقرارات المجالس الوطنية، وطريقة عملها في هذه المرحلة، فيقول "فعندما كانت المجالس الوطنية -على سبيل المثال- تصدر القرارات الطنانة الرنانة الغاضبة والمتوعدة ضد "التسوية الإمبريالية" في أوائل السبعينيات، ومن ورائها تنظيمات المقاومة ترغي وتزبد، كان الفكر السياسي الفلسطيني يتعاطى، عملياً، بمنتهى الجدية مع تلك الأطروحات والتحديات على شكل حوارات ونقاشات مستمرة" (جريس، ١٩٨٦: ٦).

هكذا إذن وعشية الاجتياح الإسرائيلي للبنان، لم تكن الحالة الفلسطينية الداخلية في أفضل حالاتها، فالوحدة الوطنية ما زالت شكلية، والحياة الديمقراطية الداخلية لم تكن قد تجسدت، وبعض القضايا الخلافية كانت تحدث توتراً في الساحة بين الفصائل المسلحة، ووقف إطلاق النار اعتبر إنجازاً العام ١٩٨١، لكنه كان بمثابة هدنة، والاجتياح الإسرائيلي قادم لا محالة، بل إن السوفييت، كما يقول ممدوح نوفل، كانوا أبلغوا المنظمة تقديراتهم بأنه حاصل قبل حزيران ١٩٨٢، إذ بدا أن إسرائيل تفكر في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية في وقت "أصبحت القوى اليسارية قادرة على الرد على إسرائيل، دون إذن ياسر عرفات، وأصبح هذا أمراً واقعاً وبتشجيع ودعم السوريين والليبيين والسوفييت للقوى اليسارية، وتمكينها من قصف المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للحدود" (نوفل، ٢٠٠٠: ٤٤).

ولعل واحدة من نتائج الاجتياح الإسرائيلي -الذي سنأتي عليه لاحقاً- أن الوحدة الوطنية تجلت بصورة عملية، هذا ليس أمراً جديداً، ففي المراحل السابقة خلال أيلول والحرب الأهلية اللبنانية، كانت الوحدة الوطنية تتقدم عند المجابهة وخلال الأزمة، وتتراجع وقت الانفراج، وخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وحصار بيروت، عمل الأمناء العامون للفصائل إلى جانب ياسر عرفات كفريق سياسي

واحد، وصدرت القرارات كافة بالإجماع ... إن ما أنجز في ميدان تعزيز الوحدة الوطنية، في الشهور الثلاثة، يفوق ما أنجز عبر الجهود التي بذلت في السنوات السابقة (حوراني، ١٩٨٢: ١٥).

وخلاصة هذه المرحلة ٧٤–٨٢ فيما له صلة بموضوع الديمقراطية، يرى راجي الصوراني أن موضوعة الديمقراطية، بدأت تطرح خلال هذه المرحلة، حين بدأ الحديث عن الثوابت الوطنية، والتباين إزاء أمور سياسية مطروحة، فالخلاف حول القضايا السياسية أدى إلى المطالبة بنوع من الديمقراطية، تدور وبشكل أساسي ومركزي حول موضوعة البرنامج السياسي (الصوراني، ١٩٩٤: ٢٦٣). أما ممدوح نوفل، ففي حديثه عن المؤسسات يرى أنه "كانت هناك مؤسسات، ولكنه (عرفات) كان يستولي على صلاحياتها وكانت تستسلم" (نوفل، ٢٠٠٥: ٥٨).

ولا يقف فيصل حوراني، في تقييمه، عند هذا الحد، لكنه يستهجن كيف لم يستثر هذا الحال أحداً فيقول: "ألم يستثر هذا الغياب المريع لدور المؤسسة، ودور القيادة الجماعية لحساب التفرد والفوضى، ووهن الإحساس بالمسؤولية، ألم يستثر هذا أيضاً نفور الذين أحلوا أمزجتهم، أو إرادتهم أو حتى نزواتهم محل الميثاق الوطني" (حوراني، ٢٠٠٥: ١٥٣).

وربما وجدت فيحاء عبد الهادي الأسباب الحقيقية، فنحن، في رأيها، أمام هيئات عينت تعييناً وفق نظام المحاصصة، ولم تكن هيئات منتخبة، وكلنا يعرف "كيف أن الكثير من المواقف السياسية، كانت تشترى عند التلويح لفصيل أو لآخر بأي مكسب من المكاسب تعود عليه بالنفع" (عبد الهادي، ٢٠٠٥: ١٨٠).

من جانبه، وصف إبراهيم أبو لغد كيف كانت تجري الأمور داخل المجلس الوطني، حيث حرية الحديث كما تشاء، في حين أن القرار السياسي، كان بعيداً عن النقاشات، تأخذه قلة، وسبب ذلك يرتبط بأن الفصائل والأحزاب تناقش الأمور وراء الكواليس، وتتخذ القرارات السياسية، ويرى ذلك توظيفاً شكلياً للديمقراطية أمام العالم "نحن نفهم العالم بأن لدينا مؤسسات ديمقراطية، ولكن هل هناك الوزن نفسه في اتخاذ القرار السياسي، أنا أعتقد لا؟" (أبو لغد، ١٩٩٤: ٢٣٦).

الأكاديمي الفلسطيني مناويل حساسيان يربط بين تحقيق الوحدة الوطنية والمسألة الديمقراطية، ذلك أن طريق الوحدة الوطنية إنما يمر عبر الديمقراطية، وعبر الحوار الديمقراطي، وبدون ذلك "فليس ثمة وحدة، فالديمقراطية بمفهومها العام تعزز التضامنية، التي يكون فيها الفرد مسؤولاً عن الكل" (حساسيان، ١٩٩٤: ٢٤٤).

ويرى موسى البديري في تلخيصه للحالة الفلسطينية خلال هذه المرحلة وموقع الجانب الديمقراطي فيها "أن الديمقراطية، التي مارسها الفلسطينيون في لبنان، كانت ديمقراطية الزعماء للفئات المختلفة، حيث كان يصنع القرار خارج

المؤسسات التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولذا حل الزعيم الفرد محل المؤسسة، وفي غياب المؤسسة خلق فراغ في قمة السلطة أخذ بملئه رجل واحد (البديري، ١٩٩٥: ٥٣-٥٤).

وفي تأثير العنصر الخارجي والتأثير العربي على الحالة يرى "أن بعض الفئات، التي ترعاها دول عربية هي فئات ممثلة على نحو غير متناسب في الهيئات الرئيسية التابعة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المنظمات الجماهيرية، وذلك لأسباب ودواعٍ تمليها المصلحة ... والدول الراعية" (المصدر نفسه: ٥٣).

إذا كانت المرحلة الأولى من حياة المنظمة قد انتهت بهزيمة حزيران ١٩٦٧، وإذا كانت المرحلة الثانية شهدت هزيمة أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١، وخروج الثورة من أكبر تجمع فلسطيني، فقد شهدت المرحلة الثالثة أكبر الإنجازات السياسية في حياة منظمة التحرير الفلسطينية، بالاعتراف العربي والدولي والخروج من محاولات التصفية والتحجيم، خلال الحرب الأهلية والتدخل السوري في لبنان، وشهدت أيضاً تجسيد الدولة الفلسطينية داخل الدولة اللبنانية، كما يقول كريم مروة (مروة، ٢٠١٢) بعد أن حاول اللبنانيون تصحيح العلاقات اللبنانية الداخلية عبر وجودهم في لبنان.

أما على الصعيد الداخلي، فيمكن القول إن تغيراً جذرياً في الحياة الديمقراطية الفلسطينية، لم يقع خلال هذه المرحلة، وظلت الكوتا والمحاصصة المحرك الأول في العلاقات الداخلية، بل تراجعت الأصوات الفتحاوية الداخلية التي كانت تتحدث، في المرحلة السابقة ١٩٦٨ - ١٩٧٤، عن الفردية والتسلط، وتصويب عمل المؤسسات والهيئات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن القول إن هذه المرحلة شهدت تعميماً لنظام الكوتا والمحاصصة ليطال كل الاتحادات والهيئات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير، وهذا ما نعالجه في مكان آخر.

وإذا جاز أن ننهي الحديث عن هذه المرحلة، هل يجوز القبول مثلاً بما جاء على لسان غسان الخطيب "عرفات كان بمثابة عمود الخيمة، أو العمود الفقري للنظام السياسي الفلسطيني" (الخطيب، ٢٠٠٥: ١٣)، وإذا كان ما قاله نبيل عمرو "حول أن هناك داخل هذه المؤسسة مساحة واسعة لإبداء الرأي ... لم تفض إلى نتائج ... لأنها لم تكن محمية بتقاليد عمل ديمقراطي" (عمرو، ٢٠٠٥: ٦١).

إذن، عن أية ديمقراطية فلسطينية في غابة البنادق، أو غابة الورود يمكن الحديث إذا ارتبطت كلها بشخص، ليس لسنوات بل لعقود؟ وما معنى المساحة الواسعة لإبداء الرأي، إذا لم تكن مؤمنة أو محمية بتقاليد عمل ديمقراطي، وإذا لم تجد ترجماتها على أرض الواقع؟ هل السبب في هذا يعود إلى العقد الفصائلي الائتلافي، الذي تم ترسيخه أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات، والقائم على الكوتا والمحاصصة، والذي كان سبباً رئيساً في تكريس هيمنة التنظيم القائد، وتعزيز دور الفرد

وهيمنته؟ ويمكننا الموافقة على ما ذهب إليه عبد المجيد حمدان في تناوله لأسس تشكيل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية من مجلس وطني ومركزي "فأقل ما يقال فيها (الأسس) إنها بعيدة كل البعد عن المعايير الديمقراطية، المتعارف عليها في العالم" (حمدان، ١٩٩٤: ٢٥١).

وفي حديث عزمي بشارة عن هذه المرحلة "ولد الوهم القائل إن الفلسطينيين أكثر ديمقراطية من بقية العرب، ومصدر هذا الوهم هو ممارسة التعددية السياسية الفلسطينية خلال مرحلة الدكتاتوريات العربية ... هذه التعددية هي المظهر الديمقراطي الوحيد" (بشارة، ١٩٩٥: ١٣٦-١٣٧). وفي رأي بشارة، إن منظمة التحرير الفلسطينية مارست في الأردن، وكذلك في لبنان، أشكالاً من السلطة، لكن هذه الممارسة ما كان بإمكانها أن تتسم بشكل ديمقراطي. وفي تحميله للمسؤولية حول تصورات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وغياب الديمقراطية، لا يرى اليمين وحده المسؤول عن هذه الحالة "فحين كان اليسار الفلسطيني شريكاً كاملاً فعالاً أو صامتاً، في تجاوزات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وفي قرارات المجلس الوطني الفلسطيني المعدة سلفاً، لم يطرح بجدية موضوعة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني" (المصدر نفسه: ١٣٨).

ويذهب سميح شبيب إلى أبعد من ذلك، في النتائج المترتبة على التفرد والهيمنة "عندما يؤول اتخاذ القرار إلى جهة واحدة قادرة على فرض إرادتها، أو النزوع إلى المنطق الفردي الاستبدادي، فإن ذلك من شأنه فرط عقد الحياة الديمقراطية الفلسطينية" (شبيب، ١٩٨٥: ٣٣)، الوصول إلى هذه الحالة يتناقض، ليس فقط ومصالح الشعب الفلسطيني، بل يتعارض وكيفية نشوء وتطور الديمقراطية الفلسطينية، التي لم تكن منّة من أحد، ولم تأتِ في سياق تطور أيديولوجي مسبق، وهي ليست هبة أو منحة من حاكم أو صاحب قرار، بل هي نقيض كل هذا، فرضتها المشاركة المسلحة والتعميد بالدم، فرضت حق المشاركة في إبداء الرأي ومناقشته واتخاذ القرار، وهي، بهذا، غدت الوجه الآخر للفعل الثوري (المصدر نفسه: ٣٢). ويظل التساؤل إذا كانت هذه هي المقدمات التي تحدد وفق منطق الأمور اتجاهاً نحو تعزيز الديمقراطية والمشاركة، فلماذا تكون النتائج متناقضة ومنطق الأمور وإن كانت لا تتناقض ومقدماتها؟

إذن، اتسمت المرحلة بالتعددية، التي غدت أمراً واقعاً، دون أن تعكس هذه التعددية مظاهر ديمقراطية حقيقية، وفي محاولته لتفسير هذه التعددية يقول موسى البديري "يمكن تفسير التعددية عموماً بذلك المناخ العربي الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعمل فيه، كما أن عاملاً آخر ساعد على هذه التعددية هو التهديد الإسرائيلي" (البديري، ١٩٩٥: ٥٠-٥١). ويقول البديري إن عدم المركزية في سلطة منظمة التحرير الفلسطينية في دولة قطرية، ساعد على عدم نشوء الاستبداد، الذي يرمي إلى سحق المعارضة من أي نوع (المصدر نفسه).

قد يكون مناسباً الإشارة، في نهاية هذه المرحلة، إلى رأي جورج حبش في هذه الحالة، إذ يرى أن المطبخ الخلفي، وسياسته وراء الكواليس، كان أكثر حضوراً وقوة من أية مؤسسة وطنية ... إن غياب الممارسة الديمقراطية، أو ممارستها بصورة شكلية مشوهة، سيكون أحد الأسباب الرئيسية للحالة التي وصلت إليها الأمور ... وفي رأيه أن مظاهر الأزمة "ليست نبتاً شيطانياً وليد اللحظة، بل هي نتائج نهج سياسي وتنظيمي ... لم يتمكن من تطوير ذاته بما يتلاءم ومتطلبات النضال ... عدم خلق وإيجاد آليات التجديد ... نجد أنفسنا أمام ممارسة تسود فيها الفردية والفئوية والعصبوية والانتهازية واستشراء الفساد والبيروقراطية .... أفرغت المؤسسات من مضمونها وتحولت إلى هياكل شكلية هشة يتحكم بها قرار وتوجهات الزعيم الفرد" (حبش، ١٩٩٤: ٢٦- ٢٧).

الفصل الرابع

الشتات ثانيةً: إفراط في الفردية والهيمنة ١٩٨٣-١٩٩٣

الفصل الرابع

الشتات ثانيةً: إفراط في الفردية والهيمنة ١٩٨٣-١٩٩٣

ما بعد بيروت مخاض دون ولادة

شكلت مرحلة غابة البنادق قمة الصعود العسكري والسياسي للثورة، حيث لم تتحول فقط منظمة التحرير الفلسطينية، أو حركة فتح، كبرى المنظمات الفدائية الفلسطينية، إلى دولة داخل الدولة اللبنانية، بل أصبح لكل منظمة فدائية دولتها الصغيرة من حيث كيانها السياسي، وعلاقاتها الخارجية، وأمنها الخاص، وإعلامها المستقل، مع كل ما رافق ذلك من سلبيات، ليس أقلها تنامي البيروقراطية والمكتبية وتكريس الزعاماتية والأبوية في الفصائل كافة، وغدت هيئاتها القيادية أشبه ما تكون بالتابوات المقدسة، وتكرس الزعيم القائد والرمز، والشرعية الثورية التي لا تنتهي إلا بالوفاة.

وعلى الصعيد الدولي، كانت إنجازات منظمة التحرير تتصاعد، وغدت المنظمة جزءاً أصيلاً من جبهة الصمود والتصدي، ولها كلمتها في أي اجتماعات للجبهة، كيف لا وكانت المنظمة، بمقاتليها، رأس الحربة في الاشتباك مع إسرائيل، في وقت كانت الجبهات العربية تشهد صمتاً أشبه بصمت القبور، وعقدت فتح اتفاقية تحالف إستراتيجي مع سوريا قبيل الغزو، لكنه انهار مع الغزو الإسرائيلي، الذي كان متوقعاً قبل حدوثه بفترة، وكان ينبغي أن تكون قوات الثورة جاهزة لمجابهة هذا

العدوان، لكن انهيار خطوط القتال خلال الأيام الأولى للاجتياح الإسرائيلي، كان مفاجئاً ومريعاً، في حين جاء صمود بيروت في حصارها طوال صيف ١٩٨٢ ليعزز الموقف السياسي والمعنوي لقوات الثورة، التي غادرت بيروت في آب ١٩٨٢، بعد أحد عشر عاماً من مغادرة قوات المقاومة الأردن من أحراش جرش وعجلون.

ومهما كانت محاولات التخفيف من آثار إبعاد الثورة وقواتها عن خطوط المجابهة، فإنها حدث يوازي في الأهمية، حسب بلال الحسن، أحداث ١٩٤٨، و١٩٦٧، و١٩٧٣، وأن "ما أريد منه فرض احتلال على لبنان لا ينتهي إلا بتوقيع اتفاقية سلام" (الحسن، ١٩٨٢: ٥). أما صبري جريس، فحاول التقليل من النتائج المترتبة على الغزو "من المستحسن أن نتذكر جيداً أنه إذا كانت الأصابع اللبنانية والفلسطينية في النار، فإن اليد الإسرائيلية بأسرها بالنار أيضاً" (جريس، ١٩٨٢: ١١). ومن المؤكد أن تشخيصاً كهذا يجانبه الصواب إلى حد كبير، وبالتأكيد لم تقف حدود التأثير عند القيادة، بل طالت الحالة الفلسطينية كلها، فقد وقعت، بعد أسابيع من مغادرة قوات الثورة لبنان، مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في أيلول ١٩٨٢، وكان قرار أبو عمار بالسفر عبر سفينة يونانية والذهاب إلى تونس ورفضه المغادرة إلى سوريا، بداية توتر العلاقة بين فتح وبالطبع منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، هذا التوتر الذي وسم العلاقة على امتداد هذه المرحلة.

وتركت جملة من الأحداث، التي شهدتها المسيرة الفلسطينية، بصماتها في هذه المرحلة: أولها الانشقاق الذي شهدته حركة فتح العام ١٩٨٣ لأسباب عدة، أحدها كيفية معالجة التصدي الفلسطيني للاجتياح ١٩٨٢، وثانيها الانقسام في الساحة الفلسطينية، الذي تبع انقسام فتح في منظمة التحرير الفلسطينية، والذي استمر لأربع سنوات عجاف ١٩٨٣-١٩٨٧، تعرضت خلالها منظمة التحرير لأشكال مختلفة من الحصار، والضغوط ومحاولات الشطب، التي سعت إليها الإدارة الأمريكية وإسرائيل وأوساط واسعة في النظام الرسمي العربي، بعد خروج قوات الثورة من لبنان، واتجاه قيادة المنظمة نحو استعادة علاقاتها بمصر كامب ديفيد، من خلال زيارة أبو عمار لمصر بقرار فردي بعيداً عن هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، وتوقيع اتفاق ١١ شباط ١٩٨٥ مع الملك حسين، وعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، في ظل مقاطعة الفصائل الفلسطينية الأخرى لهذه الدورة، ومسيرة الحوار الطويل وصولاً لاستعادة الوحدة الوطنية في نيسان ١٩٨٧، كما شهدت محاولات أبو عمار العودة إلى بيروت، وحصار طرابلس، وانقلاب أمل على موقفها السابق، من خلال شن حرب المخيمات على امتداد سنوات، وما ألحقه ذلك من تغيير في موازين القوى داخل لبنان في علاقتها بالفلسطينيين.

أما الحدث الفلسطيني الأبرز، خلال هذه المرحلة، فكان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في الأراضي المحتلة أواخر العام ١٩٨٧، وما أنجزته وترتب عليها من انتقال فعلي لمركز الثقل الفلسطيني في مجابهة الاحتلال للأراضي الفلسطينية،

وإعلان الاستقلال الفلسطيني في تشرين الثاني العام ١٩٨٨، ولكن حالة منظمة التحرير الفلسطينية كانت أعجز من أن تستثمر الحالة الجماهيرية في المناطق المحتلة، فكان الحوار الأمريكي الفلسطيني، وفق الشروط التي سبق أن رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية.

في تلخيص ممدوح نوفل للحالة الفلسطينية والمنظمات الفدائية، بعد الخروج من بيروت، صورة واضحة "تحولت فصائل الثورة من حالة أحزاب سياسية تحترم أعضاءها، إلى تنظيمات عسكرية وشبكة من المؤسسات البيروقراطية، التي تخدم بعضها البعض، وتشتغل إلى حد كبير لنفسها بنفسها ... المقياس بعد الخروج من بيروت، وبعد انشقاق فتح، لم يعد ما يفعله، أو ما يمكن أن يفعله، بل مدى ... ومدى الولاء الشخصي لهذا القائد أو ذاك" (نوفل، ١٩٩٦: ٥٤ -٥٦). ومن حينها، أدرك معظم القادة الفلسطينيين، وفي مقدمتهم أبو إياد وأبو جهاد وأبو الوليد، وكل أركان القيادة الفلسطينية؛ سياسية وعسكرية، أنهم يغادرون بيروت دون رجعة، وأنهم ذاهبون إلى المجهول في المنافي البعيدة عن فلسطين.

ويذكر ممدوح نوفل أن سعد صايل (أبو الوليد) تساءل: هل ستطأ أقدام أولادنا أرض فلسطين؟ وهل سنستطيع يوماً تنفيذ وصية الشهداء بنقلهم إلى أرض الآباء والأجداد؟ أم أن موقفنا وممارستنا وهزيمتنا، في بيروت ستقود لنبش قبورهم ورمي عظامهم في المزابل؟ ماذا سيقول عنا التاريخ؟ (نوفل، ٢٠٠٠: ٥٦).

من جانبه، يصف فيصل الحوراني واقع الثورة الفلسطينية، في نهايات مرحلة بيروت؛ أي أوائل الثمانينيات، حيث انتشر الفساد، ليس الشخصي فقط، بل شهدت هذه المرحلة ترهل المؤسسات وتغييب دورها لحساب إشادة، غير صحيحة، بالمبادرة الفردية، وكادت تجعلها في الوسط الفلسطيني موضع التقديس المطلق ... "وهذا ما أشاع داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، فصائل ومؤسسات، مظاهر الفردية بدل الجماعية، والارتباط عبر الموالاة الشخصية، وتبادل المنافع بدل الانضباط الثوري، وهو أيضاً ما أحل التنافق محل النقد والنقد الذاتي ... وزين شيوع الروح التآمرية" (حوراني، ١٩٨٤: ٤).

في تصويره لتطور كوادر الحركة الوطنية، قبيل الخروج من لبنان، وتشتت قوات الثورة، يصف عبد الهادي النشاش ونزيه أبو نضال الواقع بالقول "فالمقاتل الفلسطيني، في ظل عملية الطرد الداخلية، يتوجه إلى برلين والخليج، أو يرتد للأعمال الإدارية البسيطة في المكاتب كحارس، وسائق ومرافق، ومتقاعد من بنغلادش يحل مكانه في جنوب لبنان" (النشاش، ١٩٨٥: ١٥٦).

وقبل تناول الآثار المترتبة على الخروج من بيروت، على العلاقات الفلسطينية الداخلية، وديمقراطية هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، تجدر الإشارة إلى أن الخروج من بيروت رافقه وتبعه مشاريع سياسية عديدة كمشروع ريغان،

ومبادرة ولي العهد السعودي فهد، ومشروع قمة فاس، وكلها لا تلبي الحد الأدنى من البرنامج الوطني، ومع ذلك كان دوماً يبدو موقفان منها؛ موقف ياسر عرفات مع أوساط قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية تبتعد عن الرفض الواضح لهذه المشاريع، وموقف الشركاء الآخرين في منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت ترفض، وتدعو القيادة إلى رفض صريح وواضح لهذه المشاريع.

وعلى الصعيد الإسرائيلي، طرح مشروع الإدارة المدنية وروابط القرى والحكم الذاتي، الذي واجه رفضاً شعبياً، وفي وقت لاحق، برز للعيان مشروع التقاسم الوظيفي؛ الأردني الإسرائيلي، والخيار الأردني وكلها مشاريع كانت تحظى باهتمام وتباين بين القوى الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها.

من جانب آخر، شهدت هذه المرحلة ظهوراً بارزاً وقوياً للتيار الإسلامي، الذي جسدته حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مع اندلاع الانتفاضة الكبرى ١٩٨٧، واحتلت موقعاً متقدماً في الساحة النضالية الفلسطينية، وبشكل أقل حركة الجهاد الإسلامي، وكلتا الحركتين ظلتا خارج النظام السياسي الفلسطيني الرسمي؛ منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها، مع ما شكله ذلك من تحدٍّ للنظام السياسي الفلسطيني القائم منذ عقدين من الزمن على الأقل.

من جهة أخرى، شهد العالم والإقليم، أحداثاً ألقت بظلها على الحالة الفلسطينية، التي لا تستطيع أن تكون بمنأى عن تأثيرات هذه التطورات، وربما كان العراق مركز التطورات الإقليمية، حيث خاض حربين خلال هذه المرحلة الأولى؛ الحرب الدامية مع إيران التي كانت شاغل الإقليم لحوالي عقد من الزمن، وظلت القضية الفلسطينية –إلى حد ما– مهمشة لا تحظى بالاهتمام الذي يعكس كونها قضية العرب المركزية، وانعكس هذا أو رافقه محاولات تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان خريف ١٩٨٧، وما كاد العراق يتعافى من نتائج حرب الخليج الأول، حتى اندلعت أزمة الكويت واجتياحها في آب ١٩٩١، والتدخل الغربي العربي ضد العراق عبر ما عرف بعملية عاصفة الصحراء، والدمار الذي أصاب العراق، وآثار ذلك على الواقع الفلسطيني جراء الموقف الرسمي والشعبي الفلسطيني المساند للعراق وترحيل مئات آلاف الفلسطينيين من الكويت إلى الأردن، والحصار العربي الخليجي على الموارد المالية للمنظمة.

ولعل الحدث الأبرز على الصعيد الكوني كان انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، معلنة انتهاء الحرب الباردة المستمرة منذ عقود من جهة، وانتهاء انقسام العالم إلى معسكرين متناقضين، لصالح تكريس قطبية أحادية في العالم بزعامة غير منافسة للولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، ما أفقد منظمة التحرير أحد حلفائها الموثوقين منذ تأسيسها، وبما يقلل هامش المناورة، وهذا، بدوره، دفع قيادة منظمة التحرير –إلى جانب التغيرات الإقليمية– إلى فتح

الحوار مع الولايات المتحدة، وفق شروط الأخيرة، دون أن يقدم هذا الحوار شيئاً، إذ سرعان ما توقف بعد فترة قصيرة من انطلاقه.

الجغرافيا والانشقاق، الغاية تبرر الوسيلة

أما على الصعيد الداخلي الفلسطيني، فقد أدى فقدان المنظمة قاعدتها ومركزها القيادي في بيروت، إلى توزع عناصرها القيادية في أكثر من بلد عربي، من اليمن إلى السودان وتونس والجزائر وبيروت ودمشق، لكن بشكل رئيس غدا هناك مركزان قياديان؛ أحدهما في تونس والآخر في دمشق ولكل منهما ثمن سياسي.

وفي مرحلة ما بعد بيروت، تصاعد نظام الرعاية "إن الغرض الأساسي من هذا النظام لم يعد تأمين الموالاة السياسية في حد ذاتها، وإنما ضمان بقاء عرفات، من خلال التجديد المستمر لاتكال القاعدة التنظيمية عليه، وبتوريط الجميع كمشاركين في هذا النظام الأبوي الجديد، ويغرس الشك والإذعان والتسليم في أذهانهم، أصبح هذا النظام فساداً مالياً موجهاً" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٨٤٣).

وفي رأي أبو جهاد، "بعد بيروت كان لا بد من اتباع أسلوب آخر في ممارسة الديمقراطية، قرار الأغلبية دون التزام الأقلية، بمعنى الأخذ بقرار الأغلبية عبر المؤسسات الشرعية والتخلي عن عقدة حكم الأقلية للأغلبية في أضعف حلقاتها، ثم تجاوز القرار الجماعي" (الوزير، ١٩٨٥: ١٥).

ويوضح أبو جهاد الفرق بين الوضع قبل بيروت وبعدها، قائلاً "أصبح القرار عبر مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، سواء أكانت الأغلبية من الفصائل عبر تلك المؤسسات، أم من طبيعة تركيبة مؤسسات المنظمة ومن تضمه في صفوفها من المستقلين (المصدر نفسه: ١٥). ويبدو أن بداية التخلص من ضغوط القوى، بدأ يتبلور، خلال حصار بيروت، لدى القيادة الفلسطينية، فخلال الحصار أخذت المنظمة تستجيب للضغوط، من خلال موافقتها على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وفي رأي ماهر الشريف أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مارس ضغوطاً، عبر اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني أواخر ١٩٨٢، حتى لا يرفض بشكل قاطع مشروع ريغان، ويكتفي بالإشارة إلى أنه لا يلبي حقوق الشعب الفلسطيني، مع أن جميع الفصائل الفلسطينية أعلنت رفضها للمشروع، وكذلك بعض أوساط حركة فتح (الشريف، ١٩٩٥: ٣١٣).

وفي هذه المرحلة تكرّست سياسة "اللعم"، التي لا تقدم رفضاً ولا قبولاً، وهي السياسة التي اتسم بها أبو عمار، ولم يكن أبو جهاد، وحده، الذي تحدث ودعا إلى إعادة النظر في آلية اتخاذ القرار، فجورج حبش في حديثه عن سياسة "اللعم" يروي في حديثه عن أزمة الثورة الفلسطينية أن عرفات قال للجنة السياسية، خلال

الحوارات التي سبقت الدورة السادسة عشرة، كلمته المشهورة "قولوا "لعم" لمشروع ريغان؛ أي لا تقولوا نعم ولا تقولوا لا لمشروع ريغان" (حبش، ١٩٨٥: ١٣). وكان صبري جريس، المعروف بقربه وولائه لأبو عمار، المنظر الرئيس للأطروحات التي دعت لإعادة النظر بالنظام السياسي الفلسطيني برمته، لصالح العودة لنظرية التنظيم القائد، وصاحب القرار "إن منظمة التحرير الفلسطينية مع بداية العقد الثالث من نشاطها ١٩٨٥ بحاجة إلى إعادة تنظيم، وإصلاح شبه كاملة تطال أسسها وأجهزتها ومؤسساتها كافة، وبصورة تستطيع التعامل معها بكفاءة مع المعطيات المستجدة والتحديات المتوقعة" (جريس، ١٩٨٥: ٤٢).

وفي تناوله لهذا الإصلاح وأسسه، يرى أنه في ضوء انعدام إمكانية إجراء الانتخابات في التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني، لا بد من إجراء تحسينات على النظام القائم، لا أكثر .... إعادة النظر في تشكيل المجلس الوطني، وجعله قاصراً على الفلسطينيين دون غيرهم، وذلك بتنقيته من ممثلي الأنظمة العربية ...، يجب طرد الفصائل المحسوبة على بعض الدول العربية، وتحديداً سوريا (الصاعقة والقيادة العامة)، "والطريقة ذاتها ينبغي أن تطبق بحق كل تنظيم أو مجموعة فلسطينية أخرى، ترفض الالتزام بأسس اللعبة الديمقراطية نصاً وروحاً، فهؤلاء جميعاً ينبغي استئصالهم وتركهم لنظام بعث دمشق" (المصدر نفسه: ٤٥).

أليست هذه ذهنية التصفية ذاتها التي كان يجري الحديث عنها أوائل السبعينات؟ إنها ذهنية وعقلية الإقصاء التي تشكل نقيضاً للفهم الديمقراطي الذي يقبل الآخر ولا يقصيه، وهل هذا هو الدرس المستخلص بعد هزيمة بيروت، أم أنه يشكل دعوة صريحة كي يتم الذهاب بالمنظمة في طريق كامب ديفيد، أو التساوق مع السياسة الأردنية، وبالتالي يخلو حديث جريس من أية إشارة للمخاطر، التي يمكن أن يحملها السير في ذاك الاتجاه. أما إميل ساحلية، ففي تناوله نتائج حرب لبنان وخروج قوات الثورة من بيروت، يشير إلى مسألتين: الأولى أن نتائج الحرب عززت بعد الحرب، وفي ضوء موقف الحياد العربي، اعتقاد بعض المسؤولين الفلسطينيين بعدم جدوى الاعتماد على الخيار العسكري، وقد برز هؤلاء وبخاصة داخل فتح (خلف، ١٩٨٨: ١٢١). أما النتيجة الثانية التي يتوقف عندها ساحلية، فهي الانشقاق في فتح، حين فشلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تقييم تجربة عشر سنوات في لبنان، وفي محاسبة الكوادر والعناصر، وحين لجأت إلى وجوه ورموز غير مقبولة قاعدياً في التعيينات العسكرية والتنظيمية، كل هذا كان سبباً لتوحد معارضي عرفات حول شعارات مقبولة نسبياً لدى قطاع واسع من القاعدة الفلسطينية (المصدر نفسه: ١٢٢).

وكان فيصل حوراني واضحاً حين تحدث عن الانطلاقة المطلوبة بعد الخروج من بيروت، التي ستعالج السلبيات المتراكمة ومجابهة المستفيدين من هذه السلبيات، ومن أجل اتخاذ ذلك، "فإن الجهد المطلوب ثورة ضمن الثورة وليس أقل من ذلك" (حوراني، ١٩٨٢: ١٧).

قبل الوقوف عند قضية الانشقاق نتوقف عند المخاض الذي سبق الانشقاق، ففي ضوء تصاعد المطالبة القاعدية بالتحقيق في الإخفاق، الذي عانت منه القوات الفلسطينية في جنوب لبنان في الأيام الأولى من الغزو، وشكلت لجنة تحقيق على رأسها محمد الروسان، واستمعت اللجنة لشهادات أكثر من مئة ضابط وأنهت عملها دون إصدار تقرير نهائي، حيث قام أبو عمار بحفظ السجلات التي حصلت عليها اللجنة وحظر الاطلاع عليها، ولم تقم فتح بأي تحليل آخر للحرب (الصايغ، ٢٠٠٢: ٧٦٠).

ربما كان الانشقاق، الذي شهدته حركة فتح، الانشقاق الأبرز في الثورة الفلسطينية على امتداد تاريخها لأكثر من سبب، في رأسها أنه يقع في أكبر فصيل فلسطيني يمثل العمود الفقري في منظمة التحرير الفلسطينية، ولأنه كان مدعوماً بقوى إقليمية، أعلنت دعمها الصريح والواضح للمنشقين (سوريا وليبيا)، ولاعتماد السلاح وسيلة لحسم الصراع خلال الانشقاق، ولأنه انعكس على الساحة الفلسطينية فقسمها عمودياً.

وبالعودة لأسباب الانشقاق، تتداخل فيها الأسباب السياسية والتنظيمية، وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه داخل فتح لم يكن طارئاً، أو جديداً بل تعايشت معه فتح خلال سنوات ليست قليلة من مسيرتها، ويختلف تماماً عما شهدته سابقاً، حين انفصل صبري البنا (أبو نضال) واتخذ سياسة غريبة في الساحة الفلسطينية، عنوانها الاغتيالات السياسية، وبخاصة بعض المسؤولين في حركة فتح، وكما عولجت ظاهرة أو خلاف ناجي علوش الذي غادر الحركة في صمت آخر السبعينيات.

الخلاف السياسي بدأ خلال انعقاد قمة فاس، حين طرح مشروع الأمير فهد ولي العهد السعودي، الذي تضمن "حق إسرائيل في الوجود"، وفيه حينه أبدى أعضاء قياديون تحفظهم إزاء هذا البند من المبادرة، وأكدوا "أن الإقرار بحق إسرائيل في الوجود يمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات المجلس الوطني، وتنازلاً مجانياً أمام العدو الصهيوني، ووقع هذا البيان أبو ماهر اليماني، وطلال ناجي، ونمر صالح" (نوفل، ٢٠٠٠: ٦٥).

وشكل هذا الموقف بداية الانشقاق السياسي، ونجح ياسر عرفات، خلال المجلس المركزي ١٩٨٢ في تعطيل قرار يرفض هذه المبادرة.

أوائل ١٩٨٣، وخلال اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، قدم أبو موسى (سعيد مراغة) مجموعة من المطالب السياسية والتنظيمية، في رأس المطالب السياسية؛ رفض مشروع ريغان، ووقف الحوار مع الأردن، والحوار السري مع مصر، ووقف اللقاءات مع شخصيات إسرائيلية. وفي تطور لاحق، أصدر أبو عمار عدداً من القرارات التنظيمية والإدارية، تنقلات عسكرية بما في ذلك إبعاد ٤٠ ضابطاً إلى السودان، وتونس والجزائر. وبالمقابل طالب أبو صالح وفريقه إجراء محاسبة حول المسؤولية تجاه مواجهة الغزو الإسرائيلي، وفي الوقت الذي كان هناك التفاف واسع حول مطالب الإصلاح التي دعا لها المنشقون الذين أعلنوا "إن تحركنا يستهدف ...

رد الاعتبار إلى اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، اللذين فشلا في ممارسة دوريهما كإطارين قياديين ... وسمح إلغاء دور اللجنة المركزية والمجلس الثوري بتفرد فرد، يساعده أفراد في اتخاذ قرارات خطيرة ومصيرية" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٢٠).

وأضاف بيان المجموعة "لا اللجنة المركزية، ولا المجلس الثوري وافق على مشروع فهد، ولا الدخول في حوار مع النظام الأردني" (المصدر نفسه). وفي حديث البيان عن التنقلات قال إن هدفها "إبعاد كل من يستطيع المساهمة في لجم اندفاعة التسوية الأمريكية داخل قوات العاصفة" (نوفل، ٢٠٠٠: ٧٠)، وانتهى بالتوضيح أن "التحرك يستهدف أن تكون حركتنا التنظيم القائد، لا تنظيم القائد ... تطبيق المركزية الديمقراطية، وبخاصة القيادة الجماعية ... إسقاط القاعدة التي تجعل المتحكم في صرف المال، هو المتحكم في القرار" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٢١). كما يلاحظ، فإن مطالب مجموعة أبو موسى تقع في صلب وجوهر الحياة الديمقراطية ومواجهة هيمنة الفرد. وربما أصاب جورج حبش حين قال في تعليقه على مطالب المنشقين، "الثورة التي يقودها نهج فردي لا بد أن تواجه مشكلات كبيرة" (المصدر نفسه: ٣٢٢). وليس بعيداً عن هذا ما جاء على لسان صلاح خلف (أبو إياد) "أن كوادر فتح تريد الإصلاح والتطوير، وكل مطالب مجموعة العقيد أبو موسى وقدري وأبو صالح حقيقية وصحيحة، ولكن الأسلوب الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم قد يستفيد منه أعداء الثورة" (شبيب، ١٩٨٧: ٩٨).

ولأن الأسلوب الذي اتبعه المنشقون كان الاحتكام إلى السلاح، والاستعانة بالدول العربية، كان هذا مقتلهم، حيث "حظيت المطالب الإصلاحية، التي تبناها المنشقون عن فتح العام ١٩٨٣، بتأييد واسع، ولكن التأييد الذي حظيت به المطالب لم يتحول إلى تأييد للمنشقين أنفسهم أو تحركهم، وغالبية الشعب التي أيدت المطالب الإصلاحية في حد ذاتها أدانت المنشقين" (حوراني، ١٩٨٨: ٢٨).

جاء الانشقاق بعد انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني، التي تبنت كما يرى البعض قرارات سياسية ملتبسة، تحمل في طياتها تغيرات مختلفة (الشريف، ١٩٩٥: ٣١٧)، وهذا يبرر أن الإجماع الذي تمخضت عنه الدورة السادسة عشرة كان إجماعاً هشاً، لم يصمد أمام خلافات سياسية وتنظيمية عميقة، عجزت القرارات الملتبسة عن تجميدها (المصدر نفسه)، واستمر الانشقاق في نهج دموي من خلال الاستيلاء على مكاتب فتح بقوة السلاح، والاشتباك والمحاصرة لمكاتب فتح في بعض مخيمات لبنان، وإقدام سوريا على طرد عرفات من دمشق، ولكن الظاهرة الانشقاقية التي عرفت بالانتفاضة، غدت بعد وقت ظاهرة هامشية.

وفي مجابهة المنشقين الذين دعوا إلى إسقاط نهج عرفات، تكتلت قيادة فتح حول عرفات، وغالت في ذلك، ففي رأي أبو جهاد رداً على من يدعو لإسقاط عرفات يقول "إن عرفات لم يعد نهجاً، رمزاً فقط، وإنما أصبح مسألة فلسطينية متكاملة، تعني

الشعب والوطن والقضية، ومن يريد أن يسقط هذه المسألة عليه أن يتصدى، ليس لنهج عرفات، وإنما للمسألة الفلسطينية بأبعادها الثلاثة، الشعب والوطن والقضية" (الوزير، ١٩٨٥: ١٦). ومع أننا لسنا بصدد تقييم أو محاكمة الانشقاق في حركة فتح، فإن ما يهمنا هو أن النهج، الذي كان سائداً في حركة فتح ومنظمة التحرير، شكل أحد أسباب أو ذرائع المنشقين في خطوتهم كان غياب الحياة الديمقراطية وتكريس النهج الفردي.

وفي إشارته إلى أن تفرد عرفات كان سبباً للانشقاق، إلى جانب سياساته التي تتعارض والإجماع الوطني، يقول جورج حبش في تشخيصه لأزمة الثورة الفلسطينية في تلك المرحلة، التي كان أحد أسبابها توتر العلاقة مع سوريا، إن وفداً فلسطينياً توجه إلى سوريا لحل الإشكال بين المنظمة وسوريا، وتوصل الوفد إلى اتفاق، والقيادة الفردية عطلت الاتفاق ووضعته على الرف "وكان رأي قادة الثورة الفلسطينية كافة، بضرورة الذهاب إلى دمشق لمعالجة الأمور، وتعزيز التحالف بعد مراجعة التجربة السابقة، بالمقابل كان هناك التصرف الفردي بذهاب الأخ أبو عمار إلى اليونان" (حبش، ١٩٨٥: ١٥).

عقدت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد أشهر عدة من مغادرة قوات الثورة الفلسطينية لبنان، وجاءت نقاشاته محاولة للتخفيف من الآثار المترتبة على تشتت قوات الثورة، فكان التركيز على بطولة وشجاعة المقاتل الفلسطيني واللبناني والسوري ... كما دعا إلى تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة، على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية (بيان عن أعمال الدورة ١٦، ١٩٨٣: ٥).

هكذا، جاءت القرارات التنظيمية لتكون منسوخة من قرارات سابقة للمجلس، فالعبرة ظلت في الترجمة، التي لم تجد لها سبيلاً. أما في الجانب السياسي، فبعد أن استعرض البيان نضال الشعب المصري لإنهاء سياسة كامب ديفيد ... دعا إلى تطوير العلاقة مع القوى المصرية المناهضة لكامب ديفيد. وأضاف "ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية لتحديد العلاقة مع النظام المصري، على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد" (المصدر نفسه). وكان واضحاً أن هناك تبايناً حول قضايا سياسية عدة، إحداها العلاقة مع النظام المصري وربط العلاقة به، بقدر ابتعاده عن كامب ديفيد، على اعتبار أن السادات هو صاحب نهج كامب ديفيد، وأن مبارك خليفته يمكن أن يغادر هذا النهج.

ومع انشقاق فتح اختلطت الأوراق في الساحة الفلسطينية، وبخاصة إثر اللجوء إلى السلاح وحصار المخيمات خريف ١٩٨٣، وعودة أبو عمار إلى طرابلس وحصارها من قوات المنظمات الموالية لسوريا (فتح الانتفاضة والقيادة العامة) مدعومة بإسناد

سوري، اضطر عرفات إثرها لمغادرة طرابلس مرة أخرى أواخر العام ١٩٨٣ إلى مصر، للقاء حسني مبارك، معمقاً الأزمة داخل فتح وفي الساحة الفلسطينية، فحتى المقربين من أبو عمار فوجئوا بتلك الزيارة، ووقف أبو عمار في مواجهة لجنة فتح المركزية، التي أعلن أكثر من عضو فيها إدانته للزيارة، معتبراً أن هذه الخطوة تتعارض وقرارات المجالس الوطنية، كما أنها تتعارض وقرارات مؤتمرات فتح، إلى جانب أن أحداً من أعضاء اللجنة المركزية لفتح لم يستشر فيها، وعوضاً عن التوجه إلى تونس حيث يقيم أعضاء اللجنة المركزية بانتظار "محاسبته" على هذا الخرق، توجه إلى اليمن رداً على اللجنة المركزية التي رضخت بالمحصلة لإرادته.

قبل هذه الخطوة وخلالها، كانت مفاعيل الانشقاق تأخذ مداها في الساحة الفلسطينية، ليس فقط على الأرض بل في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية والشراكة الوطنية، وجاء في هذا السياق عقد المجلس المركزي صيف ١٩٨٣ لبحث الانشقاق، وشكل ما عرف بلجنة الـ١٨ للوساطة، واستعادة وحدة فتح والساحة الفلسطينية عموماً. ومن أجل تجاوز حالة الانشقاق، تم التركيز على الجانب السياسي المقر وطنياً، أما على الصعيد التنظيمي "الالتزام بالنهج الديمقراطي، والقيادة الجماعية ... تشكيل قيادة انتقالية مؤقتة، وعقد المؤتمر الخامس لحركة فتح" (نوفل، ٢٠٠٠: ٧٢). إلا أن هذا الاقتراح أيضاً لم يجد طريقاً للنور، في أعقاب حصار طرابلس والمخيمات وتأزم العلاقات الداخلية، ظلت أية اقتراحات أو حلول للأزمة تركز على الجانب الديمقراطي "إعادة النظر في لوائح منظمة التحرير الفلسطينية بما يعزز صلاحيات المجلس المركزي، ويعطيه الحق في المحاسبة على أي خروج عن القرارات الجماعية" (شبيب، ١٩٨٨: ٨٧).

اتّخذ الانقسام في الساحة الفلسطينية شكل اصطفافات، ومحاور ثلاثة: أولها تقوده قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فتح؛ أي القيادة الرسمية والشرعية للحركة، وهو الاتجاه الذي يمسك بالهيئات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية، وجبهة تحرير فلسطين (أبو العباس)، وإلى جانبه تقف معظم قوات المنظمة المنتشرة في الأقطار العربية، إلى جانب وجود بعض القوى في الساحة اللبنانية وكثير من المستقلين في المجلس الوطني وقيادات الاتحادات الشعبية، ثانيها: التحالف الوطني الذي تشكل بدعم سوري وليبي، والذي ضم إلى جانب فتح الانتفاضة، الجبهة الشعبية – القيادة العامة الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي، وبرئاسة خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، أما الثالث فهو التحالف الديمقراطي الذي ضم الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة تحرير فلسطين (طلعت يعقوب).

كان الانقسام الذي شهدته الساحة الفلسطينية الأسوأ، منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، حيث امتد للاتحادات الشعبية الفلسطينية، وشكل الصراع على منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها، محور الصراع الأول، فإذا كانت فتح وحلفاؤها

يريدون السير بمنظمة التحرير بحيث لا يفقدون هيمنتهم عليها، فإن بعض أوساط فتح كانت تريد الذهاب بعيداً عن أية تحالفات مع قوى أخرى، قد تعيق حركتها في اندفاعها نحو الانخراط في المحور الأردني المصري، وكان صبري جريس المنظر الرئيس لهذا الاتجاه، الذي كان يعكس موقف اتجاه قوى داخل فتح، ففي مقالته تحت عنوان "عشرون سنة في منظمة التحرير الفلسطينية"، وبعد أن يستعرض سعي فتح إلى جمع الصفوف ويعرض للديمقراطية، التي تتبناها ويستهزئ بمن يطلقون على أنفسهم صفة "اليساريين" يقول "نود أن نخص الجبهتين الشعبية والديمقراطية ... نقول لو لم تكن هناك جبهة ديمقراطية وأخرى شعبية لوجب إقامتها لا لسبب إلا لكي لا تترك الساحة للاعقيدة فتح وبراغماتيتها ... فنحن بحاجة إلى هذه "الورود" إلى جانبنا لأسباب مختلفة" (جريس، ١٩٨٥: ٤٤).

هكذا إذاً، هو المنطق الاستخدامي الذي ينظر إليه البعض لا وحدة وطنية لا مشاركة ولا تعددية أو ديمقراطية، هناك منطق استخدامي في التعامل مع الأشياء، "الحاجة إلى ديكور". وحين يحاول صبري جريس الحديث عن الإصلاح، كمدخل لإنهاء الانقسام يقول "لن يتعدى الإصلاح المزعوم (اتفاقية عدن الجزائر) إلا استبدال دكتاتورية تنظيم ما، بدكتاتورية اثنين أو ثلاثة إضافة له" (المصدر نفسه: ٤٥). وبالطبع، لم يكن هذا الاتجاه هو الوحيد داخل حركة فتح، بل كان هناك اتجاه آخر ومركزي داخل الحركة يرى جوانب الخلل التي اعترت الساحة الفلسطينية، وأدت إلى التفرد والهيمنة والاستئثار، التي تعاني منها داخل فتح نفسها، كما أدت إلى الانقسام الذي تشهده الساحة، وبذلت بالتالي جهوداً جادة من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وبخاصة في الوصول لاتفاق عدن الجزائر، وعقد الدورة التوحيدية للمجلس الوطني نيسان ١٩٨٧.

الاتجاه الثاني "التحالف الوطني" دعا إلى إسقاط عرفات، ونهج عرفات واستعادة منظمة التحرير الفلسطينية من سيطرة العرفاتية عليها، وإلا فتشكيل منظمة تحرير بديلة لتلك التي يقف عرفات على رأسها.

أما التحالف الديمقراطي، فظل يبحث ويسعى إلى الوصول إلى قواسم مشتركة، تجمع كل الاتجاهات وتعيد الوحدة للساحة الفلسطينية، وشارك في حوارات ولقاءات عديدة مع كل الأطراف في الاتجاهين الآخرين وصولاً إلى توقيع اتفاق عدن الجزائر مع حركة فتح، والمشاركة فيما بعد في الدورة الثامنة عشرة التوحيدية للمجلس الوطني، بعد أن قاطع الدورة السابعة عشرة التي عقدت في عمّان ١٩٨٤.

الخلاف السياسي والوحدة الوطنية: بين الفردية والديمقراطية

خلال أزمة الانقسام، انتصبت قضيتان رئيسيتان موضوعاً للخلاف، أو الحوار، وظل النقاش مرتكزاً عليهما، قبل الانقسام وخلاله وحتى بعده، وهما السلوك

السياسي لياسر عرفات، ومدى التزامه بقرارات الهيئات الوطنية، بشكل خاص المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية، وقضية العلاقات الديمقراطية داخل الهيئات الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية، أو ما اصطلح عليه منذ أواخر السبعينيات بالإصلاح الديمقراطي.

على صعيد السلوك السياسي لياسر عرفات، شكلت قضية مصر والموقف منها محط خلاف بسبب اتفاقية كامب ديفيد، وتقرر في المجالس الوطنية ربط العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر بتخليها أو ابتعادها عن كامب ديفيد، ومعروف أن لياسر عرفات موقفاً خاصاً نحو مصر، فهو يعلن "أنا مصري الهوى، ومصر هي الحضن الدافئ"، ويعلل ذلك أنه ليس لمصر أطماع في فلسطين، وهي لا تتدخل بالشأن الفلسطيني، ولكن قد لا تكون هذه كل الحقيقة، فالسلوك السياسي لأبو عمار نحو المحور المصري الأردني السعودي، اتسم بالمرونة التي يعتبرها البعض تساوقاً نحو الانخراط في التسوية المطروحة في المنطقة، وبخاصة أن هناك مؤشرات لهذا السلوك: زيارة النمسا أواخر السبعينيات، حضوره الجلسة التي أعلن السادات فيها نيته زيارة القدس، اللقاء مع بعض الأوساط الإسرائيلية، كلها ظلت قضايا إشكالية في الساحة الفلسطينية.

وربما كان أبو جهاد (خليل الوزير) يدرك هذه المخاطر حين أكد "أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لن يزور مصر إلا إذا اتخذت مصر إجراءات عملية تبعدها عن سياسة كامب ديفيد، وليس هذا هو الحال فيما يبدو الآن" (مكاوي، ١٩٨٣: ١٣٦). ومع أن مصر لم تتخذ مثل هذه الخطوات، "إلا أن "أبو عمار" عقد لقاء مطولاً مع مبارك، متجاوزاً قرارات المجلس الوطني وقرارات مقاطعة مصر التي اتخذتها قمة بغداد" (نوفل، ٢٠٠٠: ٧٥). وفي حينها، أعلن التحالف الديمقراطي "اعتبار ياسر عرفات بسياسته التي ينتهجها يفقد أهليته في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٣٠)، وحتى الاتفاق الذي وقعته حركة فتح مع التحالف الديمقراطي (عدن الجزائر) اعتبر هذه الزيارة تجاوزاً على قرارات المجلس الوطني ... يجب المحاسبة عليها في أطر منظمة التحرير الفلسطينية (شبيب، ١٩٨٧: ١٠٤). ورداً على تلك الزيارة، أعلن أكثر من مسؤول فلسطيني في التحالف الديمقراطي والتحالف الوطني موقفاً متشدداً من عرفات، تراوحت بين الفردية والخروج على قرارات الإجماع الوطني والقمة العربية، مروراً بالسعي إلى البحث عن مكان في قطار التسوية، وانتهاء بوصفه بالخيانة.

ولم تكن زيارة القاهرة القضية الوحيدة، التي تباين حولها الفلسطينيون، بل الأمر أيضاً حول القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، ففي اجتماع المجلس المركزي ١٩٨٥، لم يصدر اعتراف بالقرارين، لكن الصيغة كانت حمّالة أوجه. فمن جانبه، أعلن الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، اتفاق القيادة الفلسطينية، خلال اجتماعات المجلس المركزي في بغداد، على قبول جميع قرارات الأمم المتحدة

ومجلس الأمن الدولي بما فيها ٢٤٢، ٣٣٨، وبالمقابل أعلن رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي "أن ٢٤٢، ٣٣٨ لا يشكلان أساساً صالحاً لأية تسوية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي" (شبيب،١٩٨٧: ١٠٤).

أما ياسر عرفات، فقد أعلن أن المجلس المركزي فوض اللجنة التنفيذية التحرك بحرية ومرونة للمشاركة في "حل قضية الشرق الأوسط وفق الثوابت والمقررات الفلسطينية، وأن هذا التفويض يشمل قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨" (شبيب، ١٩٨٧: ١٠٤).

ثلاثة تصريحات، لأبرز ثلاثة قادة في أعلى سلم الهرم الفلسطيني، وخلال ثلاثة – أربعة أيام من انتهاء أعمال المجلس المركزي، كل منهم يقدم تصريحاً مختلفاً عن صاحبه حول قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وهذا بدوره يثير البلبلة والتساؤلات في الساحة الفلسطينية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بياسر عرفات وسياسته.

شكلت الحوارات واقتراح المشاريع والمشاريع المضادة المقدمة كأساس لاستعادة الوحدة وإنهاء الانقسام، العنوان الآخر الأبرز في هذه المرحلة إلى جانب الحراك السياسي.

ولعل المشترك في هذه المشاريع كلها، هو التركيز على الجانب التنظيمي، بما يوفر ديمقراطية أعلى في العلاقات الداخلية الفلسطينية، بالتأكيد لم يأتِ هذا التركيز من فراغ، بل كان جراء اعتبار غياب أو ضعف الحياة الديمقراطية، وبروز الهيمنة والتفرد والاستئثار، أسباباً أساسية لانشقاق فتح والانقسام الذي تعاني منه الساحة الفلسطينية. وكما مر أوصت لجنة الـ١٨ المنبثقة عن اجتماع المجلس المركزي بمزيد من الجماعية والعلاقات الديمقراطية، وتجاوز الفردية لمعالجة الانشقاق، وأكد الحزب الشيوعي الفلسطيني من جانبه "ضرورة، وإلحاحية إنجاز مهمة التغيير الديمقراطي داخل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، باعتبارها مهمة مركزية ... على الصعيد التنظيمي البدء فوراً بسلسلة من التغييرات في أجهزة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ... مبدأ القيادة الجماعية" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٢). كما قدمت الجبهتان؛ الشعبية والديمقراطية، برنامج الوحدة والإصلاح في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية (ركزتا فيه على ضرورة تجاوز الفردية، والهيمنة الفئوية في الجانب التنظيمي، وتأكيد مبدأ القيادة الجماعية، وضرورة الالتزام بالبرنامج التنظيمي، الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ١٩٧٩، بما يضمن تحقيق مبدأ القيادة الجماعية، في جميع أطر منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها، وإنهاء الهيمنة الفئوية، والمحافظة على استقلالية الاتحادات الشعبية في إطار التزاماتها بمنظمة التحرير الفلسطينية (شبيب، ١٩٨٧: ١٠٠).

وفي وقوفه أمام أزمة الثورة وحال الساحة الفلسطينية، يحاول جورج حبش تفنيد مقولة واحة الديمقراطية الفلسطينية "يقولون إن الساحة الفلسطينية واحة

الديمقراطية، هذا صحيح على صعيد الكلام، كان يقال لنا منذ ١٩٧٠: قولوا ما تريدون ونحن نفعل ما نريد، هذه هي ديمقراطية الكلام وليست ديمقراطية القرار والمشاركة" (حبش، ١٩٨٥: ٢٣).

أما المشروع الذي تقدمت به جهة الإنقاذ (التحالف الوطني)، فقد طالب، في الجانب التنظيمي، بإنهاء الهيمنة والتفرد والاستئثار بالقرار السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها جبهة وطنية تشترط قيادة موثوقة ومؤتمنة على الخط الوطني، وأن ينتخب المجلس المركزي من المجلس الوطني مباشرة، ومن بين أعضائه وفق لائحة تحدد أسس تشكيله، وتوسيع صلاحياته لمحاسبة اللجنة التنفيذية على تنفيذ قرارات المجلس الوطني، وضرورة مشاركة الفصائل المعترف بها كافة في اللجنة التنفيذية، وبما يضمن عدم هيمنة أي تنظيم على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وتنتخب اللجنة التنفيذية نواباً لرئيسها، وتشكيل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية" (**شؤون فلسطينية**، ١٧٢/١٧٣ تموز/آب ١٩٨٧: ٢٠٥).

لم تكن حركة فتح بمنأى عن تقديم المشاريع، فخلال الحوارات التي سبقت ورافقت اتفاق عدن الجزائر، قدمت فتح مشروعها وأكدت فيها "موقفها الداعي إلى اعتماد مبدأ جماعية القيادة، في اتخاذ القرارات، وترجمة قرارات المجلس الوطني إلى عمل ومشاركة الفصائل الرئيسة بشكل فعال في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية" (شبيب، ١٩٨٧: ١٠١).

كما تضمنت ورقة فتح، تقليص المستقلين في اللجنة التنفيذية بما لا يتجاوز ٤، يتم اختيارهم بالاتفاق مع القيادة المشتركة للجبهتين ... وتشكيل أمانة سر اللجنة التنفيذية التي تقوم بمهام العمل اليومي وفق لائحة داخلية .... تعيين نائب واحد لرئيس اللجنة التنفيذية أو أكثر، ...، انتخاب المجلس المركزي من قبل المجلس الوطني ... منحه صفة تقريرية بما فيها محاسبة اللجنة التنفيذية ... انتخاب نائب أو نواب لرئيس المجلسين الوطني والمركزي (المصدر نفسه: ١٠٢). وبعد سلسلة من جولات الحوار، في عدد من الدول العربية والصديقة، أمكن التوقيع على اتفاق عدن- الجزائر في حزيران-تموز ١٩٨٤ كأساس لاستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية.

ونتوقف عند أبرز ما تضمنه الاتفاق في الجانب التنظيمي، والعوائق التي حالت دون تنفيذه:

- توسيع مكتب المجلس الوطني.
- انتخاب المجلس المركزي مباشرة من المجلس الوطني، ومنحه صلاحيات تقريرية، ومحاسبة اللجنة التنفيذية، والحق في تجميد عضوية أعضاء اللجنة التنفيذية، بما لا يتجاوز الثلث.
- مشاركة القوى كافة في عضوية اللجنة التنفيذية.

- انتخاب نواب للرئيس، وأمانة عامة تمثل قيادة جماعية، مسؤولة عن القرارات السياسية والعسكرية والمالية والتنظيمية.

- إعداد لائحة داخلية من المجلس الوطني، لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية.

- إعادة النظر في تنظيم دوائر منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها (**شؤون فلسطينية**، عدد ١٤٢. كانون الثاني - شباط ١٩٨٥: ١٣٠).

هذا، بالطبع، إلى جانب قضايا أخرى، مثل رفض اللجوء إلى السلاح، ورفض شق منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتوقيع على الاتفاق في ١٣/٧/١٩٨٤، أصبح الطريق مفتوحاً أمام استعادة الوحدة، وعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، ولكن أسباباً محلية وإقليمية حالت دون عقده. السؤال الذي يطرح نفسه أمام هذا الكم من الوثائق التي أوردنا القليل منها، ألا تعكس هذه الوثائق غياباً لأية علاقات ديمقراطية داخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها؟ وإذا كانت كل الأطراف، أو معظمها، راغبة في إرساء العلاقة، وفق هذه الأسس، فمن الذي عطل تجسيد توجهات كهذه؟ وبخاصة إذا لاحظنا التقاطع الواسع والقواسم المشتركة الكبيرة فيما بينها.

صحيح أن التحالف الوطني، هاجم اتفاق عدن الجزائر، واعتبره خطوة انشقاقية، واعتبر الحوار خلاله بأنه منهجية الحصول على المكاسب والحصص، مقابل التراجعات في الجانب السياسي، كما اتهم قيادة فتح "بضرب أسس العمل الوحدوي، واستمرار سياسة التفرد والانفراد، والخروج على قرارات المجلس الوطني" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٣٣)، ولكن لم يكن التحالف الوطني وحده قادراً على تعطيل استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أسس كالتي تضمنها اتفاق عدن الجزائر. ولكن، إلى جانب هؤلاء، كان هناك اتجاه في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية يريد التفلت من أية التزامات، فقد أخذت تبرز دعوات تدعو إلى استبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأقلية والأكثرية والحكومة والمعارضة (المصدر نفسه: ٣٤١). وهو الاتجاه ذاته الذي تحدث عنه أبو جهاد حول مرحلة ما بعد بيروت "قرار الأغلبية دون التزام الأقلية ... والتخلي عن عقدة حكم الأقلية للأغلبية" (المصدر نفسه: ٣٤٢).

من هذا المنطلق، وعلى هذه القاعدة، شكل انعقاد المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة في عمان مرحلة مفصلية، حين نجحت حركة فتح، بعد معارك بيروت، وحصار طرابلس، وحرب المخيمات، في استعادة دورها القيادي، من خلال عقد هذه الدورة منفردة مع المستقلين. ويصف أحمد عبد الرحمن كيف "بدأ ياسر عرفات عمله الشاق، لضمان حضور الثلثين لدورة المجلس، ... أمسك بالورقة والقلم ولم يترك عضواً في المجلس الوطني، إلا دعاه لحضور جلسة المجلس الوطني" (عبد الرحمن، ٢٠٠٦: ٥٨).

بالطبع، هذا الاتجاه لا يروق لأيٍّ من فصائل العمل الوطني، باستثناء فتح وحلفائها، ففي تعقيبه على هذا التوجه يقول نايف حواتمة "الاتجاه اليميني يسعى إلى الانفراد بمنظمة التحرير، تحت عنوان "الحكومة والمعارضة" "الأقلية والأغلبية"، بينما يدفع الاتجاه المغامر نحو الطلاق بين قوى الثورة، ويعمل على إهداء منظمة التحرير الفلسطينية إلى عرفات، ومن يشايعه" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٤٤). وفي الاتجاه ذاته، أعرب التنظيم الشيوعي الفلسطيني عن موقف مشابه "أن مطالبة اليمين الفلسطيني باعتماد مبدأ الأكثرية بدل الإجماع، يرمز إلى اعتراف ضمني من هذا اليمين، بأنه لم يعد قادراً على تبني المواقف الوطنية" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٤٤).

ومع أن المجلس السابع عشر عقد بلون واحد تقريباً، فإن عرفات بدا حريصاً على إبراز الجانب الشكلي المتعلق باحترام الهيئات، ومشروعيتها وكيفية أداء مهماتها. ففي حديثه عن الدورة ١٧ يقول: أجمع المجلس الوطني على طرد أحمد جبريل وستة معه، وكان قراراً بالإجماع، فوقف رئيس الدائرة القانونية، وقال: "ما تقومون به ليس قانونياً، فتراجع المجلس بأكمله، أمام رئيس اللجنة القانونية ... يجب موافقة ثلثي المجلس وليس ثلثي الحاضرين، وهم لا يستطيعون الحصول على الثلثين ... إذا أين هي دكتاتورية اللجنة القانونية ...، نحن ساحة ديمقراطية قبلنا الشيوعيون داخل مجلسنا، كما قبلنا التيارات الإسلامية ...، أنا كنت سعيداً بأن بعض القرارات لم تأت بالإجماع إنما جاءت بالأغلبية" (**شؤون فلسطينية**. ١٧٢/١٧٣ تموز- آب ١٩٨٧: ١٨٥ - ١٨٤).

وفي خطوة عمقت الخلافات، بين التيارات الفلسطينية، وقع أبو عمار اتفاقاً مع الأردن، عرف باتفاق شباط ١٩٨٥، الذي أعطى للأردن دوراً في حل القضية الفلسطينية، وإنشاء وحدة كونفدرالية مع الأردن، حال إنهاء الاحتلال. وبهذا الاتفاق، ونتيجة الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي جدد ودعم شرعية ياسر عرفات، وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية التي يقف على رأسها، تكرس في الساحة الفلسطينية مرة أخرى ثلاثة اتجاهات:

- تيار في فتح يدعو إلى عدم الحوار، ومواصلة العمل بشكل منفرد في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.
- تيار آخر أيضاً في فتح يدعو لاستئناف الحوار، في محاولة للوصول إلى تفاهم، وبخاصة مع التحالف الديمقراطي، ويشارك هذا الاتجاه أيضاً قوى التحالف الديمقراطي، سواء عملت بالاسم ذاته أو اختلفت وتباينت مواقفها.
- فتح الانتفاضة وحلفاؤها الذين يريدون قطيعة مع عرفات ونهجه، والسعي إلى إنشاء منظمة بديلة (شبيب، ١٩٨٧: ١٠٦).

مثل أبو إياد (صلاح خلف) وجهة نظر ظلت تسعى إلى الخروج من الأزمة، وهو يرى "أن أزمة منظمة التحرير الفلسطينية لن تحل حتى في ظل الوفاق السياسي، إذا لم تتحقق المشاركة في القرار، بكل أبعاد هذا القرار؛ المالية والسياسية والإعلامية ... بعد ضمان المشاركة في القرار ينبغي إعطاء قيمة أكبر للمؤسسات، حيث لا بد أن يتوفر احترام المؤسسات لدى القائد والمسؤول والمنفذ، ولا بد من الإصلاح الديمقراطي، وتفعيل المؤسسة بصورة عامة" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٨٣).

وهكذا توفرت في هذه الفترة شروط موضوعية لاستعادة الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام حيث برز توافق فلسطيني حصيلة النقاش "وتواصل الاتصالات والحوار، وتراجع عوامل التوتر، وبخاصة إلغاء اتفاق شباط، الذي غدا شرطاً لاستعادة الوحدة الوطنية، وفي الجانب التنظيمي، كانت حوارات تونس وطرابلس وإعلان براغ قبل ذلك أعاد التأكيد على اتفاق عدن الجزائر" (شبيب، ١٩٨٧: ١٠٨).

وفي الجانب التنظيمي نصت وثيقة طرابلس، التي وقعت ربيع ١٩٨٧، على "إنهاء الهيمنة والتفرد والاستئثار بالقرار السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها جبهة وطنية تشترط قيادة جماعية، موثوقة ومؤتمنة على الخط الوطني، وتستند إلى الأسس الديمقراطية في ممارساتها، كما اقترحت أن تشارك الفصائل المعترف بها في المجلس الوطني كافة في اللجنة التنفيذية، وأن تنتخب أمانة عامة، تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية" (الشريف، ١٩٩٥: ٣٥٣).

عقد المجلس الوطني في نيسان ١٩٨٧، كمؤتمر توحيدي، بعد سنوات من الانقسام، ولكن ما الدروس التي استخلصت من الانقسام، ليس على صعيد أهمية الوحدة وأضرار الانقسام وحسب، ولكن على صعيد الحياة الداخلية الفلسطينية؟

في تناوله للحوارات التي سبقت المجلس الوطني، يرى صبري جريس أن موسم "الحوارات الوطنية" المرفقة بأبهى آيات مسح الجوخ المتبادل، بين الأُبوَة والأخوة والرفاق، والمبهرة كذلك بالتصريحات الطنّانة الرنانة ... أن جيل المقاومة ... وكل من لف لفّهم، يعمل من خلال ما يمكن تسميته نفسية اتحاد الطلبة، على كل ما يرافقها من "فهلوة" "وشطارة" (جريس، ١٩٨٧: ٥). ويضيف جريس مبدياً رأيه فيما تضمنته وثائق الحوار (طرابلس، عدن الجزائر، براغ) من إعادة ترتيب أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، فيقول: "إن الهدف الرئيس من وراء هذه الأطروحات، هو سعي متواصل من قبل المنظمات الصغيرة إلى تحقيق حلم قديم للسيطرة على القرار الفلسطيني، بواسطة فرض دكتاتورية الأقلية على الأكثرية" (المصدر نفسه: ٧)، وهو يرى أن ذلك يمثل حنيناً لمرحلة بيروت، حيث شغلت (هذه المنظمات) حيزاً مضخماً فاق حجمها بأضعاف المرات، وينتهي بأن على هذه المنظمات النظر إلى ذاتها كي تكون لمطالبها مصداقية "ففاقد الشيء لا يعطيه" (المصدر نفسه: ١١). وبعد استعراضه لتجربة اتحاد الكتاب، كجزء من الاتحادات الشعبية، التي

عقدت مؤتمراتها تزاماناً قبل انعقاد دورة المجلس الوطني، يجد العلة في أن نظام الكوتا (الحصة المحددة سلفاً) لا يزال سائداً ومعمولاً به ... وبالتالي يبدو أن أي حديث، ومسعى إلى الإصلاح أو إقرار النظام، سوف يبقى يدور في الدائرة المفرغة منذ سنين (المصدر نفسه: ١٢). وتأكيداً على وجهة نظره، يؤكد جريس أن حال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ليس مختلفاً، فأنظمتها الداخلية ما زالت تلك المعمول بها منذ عهد الشقيري، ولعل الخلاصة التي يصل إليها من تجارب الثورة الفلسطينية، أن الوضع الفلسطيني المقاوم بكل معطياته ... لا يستطيع أن يفرز ثورة أرقى من تلك التي عرفناها (المصدر نفسه: ٢٩).

أما فيصل حوراني فيشخص الحالة بين الانقسام والوحدة، بطريقة مختلفة عن جريس، فهو يرى "أن البعض وقع في وهم الاعتقاد، بأن المنظمة تستطيع أن تمضي بجهود فصيل واحد دون الآخرين ...، منطلقاً من فهم لمسألة الأكثرية والأقلية، ومن ثقته بأنه يشكل الأكثرية ونسي معطيات الحالة الفلسطينية الخاصة، التي لم تأذن بعد حتى بإجراء تعداد موثوق للسكان، فضلاً عن أن تأذن بإجراء استطلاعات موثوقة" (حوراني، ١٩٨٨: ٢٠).

وبالتالي فإن أحداً -وفق هذا الرأي- لا يمكنه الادّعاء أنه يملك الأغلبية، هنا أو هناك، وعليه بالتالي أن يبحث عما يحقق أوسع اصطفاف من جهة، وعلى إشاعة علاقات ديمقراطية داخل هذا الاصطفاف بما في ذلك تجاوز الهيمنة والتفرد لصالح جماعية العمل من جهة ثانية. الرأي ذاته يتبناه نايف حواتمة في قوله "قرارات المجالس الوطنية تقوم على قاعدة الاتفاق السياسي والتنظيمي بين الفصائل والقوى والشخصيات، ولا تقوم على قاعدة الأصوات الميكانيكية المشكلة من جمع الأصوات الفردية" (حواتمة، ١٩٨٨: ١٤٢).

الانتفاضة الكبرى ١٩٨٧: لا يصلح العطار

جاء اندلاع الانتفاضة، أواخر ١٩٨٧، عفوياً ومفاجئاً لكل أركان القيادة الفلسطينية على اختلاف انتماءاتها، ولا ينفي، هذه العفوية والمفاجأة، اندفاع القوى الوطنية في الداخل لأخذ زمام المبادرة لتنظيم وتعميم وإطالة أمد الانتفاضة، وإن بتفاوت من تنظيم إلى آخر. وكانت الانتفاضة، وبحق، محطة مفصلية في النضال الوطني الفلسطيني، فهي الهبة الكبرى منذ نصف قرن، بعد ثورة وإضراب ١٩٣٦، من حيث شعبيتها وامتدادها واتساع المشاركة الجماهيرية فيها، بما أربك كل النظام السياسي الفلسطيني، الذي هاله هذا الاندفاع الجماهيري الشعبي في مواجهة أعتى آلة عسكرية في الإقليم كله، هالهم ذلك بسبب ضعف ثقة القيادة الفلسطينية في الخارج، على اختلاف ألوانها، بالشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، لأن جل هذه القيادة -إن لم يكن كلها- تنتمي للبرجوازية الصغيرة؛ فكراً وواقعاً وسلوكاً،

حتى لو ادّعى بعضها تبني فكر الطبقة العاملة كيافطة. وإحدى سمات البرجوازية الصغيرة (وفق التحليل الماركسي اللينيني) أنها لا تثق بالجماهير، وتظل متحفظة، تخشى أن تفقد مواقعها القيادية، التي تبوأتها في قيادة الثورة، وحتى بعد الخروج من بيروت، ظل موضوع نقل الثقل النضالي للأرض المحتلة شعاراً دونما ترجمة، وفي هذا يصف ممدوح نوفل الحالة بقوله: "منذ الخروج من بيروت ١٩٨٢ حتى ١٩٨٧، حيث اندلعت الانتفاضة، بقيت الهياكل والأطر القيادية الأولى للمنظمة، والفصائل دون استثناء، مبنية بالأساس على كوادرها المقيمة في الخارج، ولم تكن صفوفها تضم كوادر من الداخل" (نوفل، ٢٠٠٠: ١٢١).

يربط موسى البديري، موقف منظمة التحرير الفلسطينية وسلوكها تجاه الأراضي المحتلة، بخشيتها من شبح القيادة البديلة، وقد أدت خشية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بروز قيادة بديلة في الأرض المحتلة إلى عرقلة عملية التطور الديمقراطي ... كما "أدت الخشية على تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني إلى المساواة بين الحقوق الوطنية والتمثيل، والى التغاضي عن تجاوزات قيادة المنظمة، أو السياسات التي تبنتها، وكان من شأنها عرقلة الممارسة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية" (أبو عمرو، ١٩٩٣: ٧٦).

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها من فوجئ بالانتفاضة وتأثيرها وانتشارها، بل إن الأوساط العسكرية والمخابراتية الإسرائيلية أيضاً انتابتها الصدمة، ولم تنجح في تقدير مدى وحجم الزخم الانتفاضي، وأخضعت كل المحاولات والوعود، التي قطعها قادة الأركان وقيادات المناطق ووزير الدفاع الإسرائيلي، اسحق رابين بقدرته على سحق الانتفاضة خلال أسابيع، على الرغم من كل سياسات القتل ومنع التجول وتكسير العظام والاعتقالات، وإطلاق يد الآلة العسكرية الإسرائيلية، وهال العالم أيضاً هذا التحدي الشعبي الجماهيري للاحتلال الإسرائيلي، فأخذت تتوالى المشاريع السياسية لاحتواء الانتفاضة الكبرى.

على الصعيد الفلسطيني، جاءت الانتفاضة لتشكل طوق النجاة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي واجهت في السنوات السابقة للانتفاضة، وبعد الخروج من بيروت والانقسام، سياسة ممنهجة عربية ودولية لاحتوائها أو إقصائها، وتجلى ذلك بشكل واضح في بعث الخيار الأردني، وتجاهل الحديث عن القضية الفلسطينية وقيادتها في القمة التي عقدت في عمان عشية اندلاع الانتفاضة.

أما على الصعيد الفلسطيني الداخلي، وانعكاساً للعلاقات الوطنية داخل المناطق المحتلة، بما فيها الدور القيادي التي اتسمت بنمط أعلى من الديمقراطية مما كانت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، وتجسد ذلك في عمل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ولجانها الفرعية، بالتعاضد والحوار بعيداً عن الهيمنة والاحتواء، ومن هنا "أحيت الانتفاضة الجدل والنقاش داخل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية

حول الإصلاح الديمقراطي، الذي كان يتم الحديث عنه في المواسم، وتصاعدت الدعوات إلى انتفاضة حقيقية داخل الثورة في الخارج، ونفضة تنظيمية تقود إلى دمقرطة أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها" (نوفل، ٢٠٠٠: ١٢١).

ما يذهب إليه ممدوح نوفل، لا يبتعد كثيراً عما جاء على لسان جورج حبش في حديثه عن منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها زمن الانتفاضة "لا تستطيع الفصل الميكانيكي بين الإصلاح السياسي والتنظيمي في منظمة التحرير الفلسطينية، بل وأجرؤ على القول إن الإصلاح التنظيمي هو الضمانة والمدخل الجدي للإصلاح السياسي" (حبش، ١٩٨٩: ١٣).

وحتى لا يبقى الحديث عن معنى الإصلاح السياسي، دونما وضوح، فإن حبش يبرز جوانب الخلل في المنظمة ومؤسساتها: "تركيب المؤسسات، آلية اتخاذ القرار، ضرب المواقف الجماعية، سيادة الروح الفئوية وتفشي النزعة الفردية في الممارسة" (المصدر نفسه)، وماذا تعني هذه العبارات؟ ألا تعني غياباً شبه تام للحياة الديمقراطية داخل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها؟ وحتى لا يترك جورج حبش الأمور دون حل فإنه يقترح الحل "أننا بحاجة إلى انتفاضة حقيقية في الخارج (الشتات) "إلى ثورة على الذات" ... لعملية إصلاح ديمقراطية حقيقية ... إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة التمثيل النسبي (المصدر نفسه).

وإذا كان هناك من يرى استحالة تجسيد بعض جوانب الحياة الديمقراطية بشكل أكبر للمؤسسات، ولا بد أن يتوفر احترام المؤسسات لدى القائد، والمسؤول المنفذ ... "لاحظنا شططاً، هنا أو هناك، صغيراً أو كبيراً نحو اليمين تارة أو اليسار تارة أخرى، تصريحات تتعسف في تفسير بند أو قرار ... هذه الحالة برأيي انعكاس لعدم ترسخ التقاليد الملتزمة بالعمل الديمقراطي، ولغياب دور المؤسسة والاحترام اللازم لها" (خلف، ١٩٨٩: ٧٩-٨٠).

أما نايف حواتمة فيرى أن الانتفاضة الكبرى جاءت لتطرح إشكالات تتصل بمنظمة التحرير، ليس فقط في الجانب السياسي، بل في الجانب التنظيمي أيضاً، ولتكشف عن عمق جذور الأزمة في المنظمة "تلك الأزمة الناجمة عن سياسات التفرد، والاستئثار، التي يمارسها الجناح البرجوازي الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها" (حواتمة، ١٩٨٩: ٤٢). ويرى حواتمة أن تجربة القيادة الوطنية الموحدة، وقيادات الانتفاضة قامت على أساس الإقرار الضمني بالتمثيل النسبي في اتخاذ القرار، وفي عرضه لواقع المنظمة في عصر الانتفاضة "هو في الرئيسي منه، محصلة لعوامل موضوعية إقليمية ودولية، وهي انعكاس، من جهة أخرى، لميزان القوى على صعيد حركة التحرر العربية، حيث تمثل البرجوازية الوطنية والبيروقراطية المتبرجزة موقعاً حاسماً في قيادتها" (المصدر نفسه: ٤٥). وفي حديثه عن تجربة الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، يراها غير ديمقراطية، فيضيف

أن التجربة وخبرة الحياة أكدت أنه "لن يكون بوسع مؤسسة غير ديمقراطية، أن تقوم بدور فاعل في صفوف أعضائها، وجماهير الشعب بشكل عام، ولن يكون بوسعها أن تحقق الأهداف الوطنية العامة، التي خلقت من أجلها" (المصدر نفسه: ٤٦). وفي حديثه عن تشخيص المظاهر غير الديمقراطية، يوضح حواتمة ذلك بقوله :"إن سياسة التفرد السائدة في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، هي سياسة تستخف في الجوهر بالشعب، وتطيل عذاباته" (المصدر نفسه: ٤٧).

التباين بين نهجي الانتفاضة والنهج المعمول به في الساحة الفلسطينية،في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها القيادية، يلخصه يزيد الصايغ في أنه لدى اندلاع الانتفاضة، وتواصلها كحركة شعبية جماهيرية تسودها علاقات ديمقراطية إلى حد كبير، شكل هذا نهجاً مختلفاً، لم تشهده الساحة الفلسطينية، حيث كانت صورة النظام السياسي في الشتات مختلفة تماماً، ومن هنا "تواجه نموذجان متناقضان للتنظيم السياسي الفلسطيني؛ نموذج النشاط القاعدي الطوعي والاستنهاض الاجتماعي والقيادة اللامركزية، الذي جسد الحقائق الأساسية للانتفاضة في عامها الأول، أما النموذج المناقض الذي يقوم على البقرطة والرعاية النفعية والمؤسسات المركزية، التي مدت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال سيطرتها الدولانية ... وبدا أن النموذج الأول يشكل نموذجاً فعلياً، ولكن انتصار النموذج الثاني ربما كان أمراً حتمياً" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٨٣٦).

فإذا كان حبش، وأبو إياد وحواتمة ويزيد صايغ (في خلاصته)، يجمعون على غياب الديمقراطية في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، كل من موقعه من خلال التفرد، أو عدم احترام المؤسسة وقراراتها، ألا يشكل هذا واقعاً عايشه ثلاثتهم على امتداد عقدين من الزمن؟ فتصريحات "أبو إياد" لا تختلف عن تصريحاته التي وردت في فصل سابق مطلع السبعينيات؛ أي بعد الخروج من الأردن، ألم يكن عقدان من المعاناة، واحتلال مواقع قيادية في الثورة، كافيين لدمقرطة منظمة التحرير الفلسطينية؟ أو الحد من نزعة الهيمنة والتفرد واحترام المؤسسة.

وفي تقييم الحالة الفلسطينية بعد بيروت، وبشكل خاص أواخر الثمانينيات، نرى اتفاقاً على أن تشتت المركز القيادي الفلسطيني بعد ١٩٨٢، وفقدان منظمة التحرير الفلسطينية لقاعدتها اللوجستية السياسية والإعلامية، ولقاعدتها الآمنة نسبياً التي أقامتها في لبنان، انعكس على آلية اتخاذ القرار، فقد افتقد بعض التوازن، الذي كان قائماً قبل الغزو، بالتواجد العسكري للفصائل الفلسطينية في لبنان، وتحررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من التأثيرات السورية في القرار الفلسطيني، ووجدت الباب مفتوحاً باتجاه مصر والأردن، وتراجع دور هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، وتعمّقت الأزمة في النظام السياسي الفلسطيني، التي تتمثل في أن "القرارات المتعلقة بالقضايا الوطنية صارت لا تصنع داخل المؤسسات التنفيذية والتشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما خارج هذه المؤسسات" (هلال، ١٩٩٣: ٣٠).

أما أحمد خليفة، ففي الندوة التي أدارها حول الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني، فقد ذهب أبعد مما طرحه هلال "لم تعد حتى هذه المجموعة الضيقة (المطبخ) هي التي تتخذ القرار، أصبح فرد وحيد، ياسر عرفات، هو الذي يتخذ القرار، حتى الإطارات الصغيرة تكاد تنتهي" (خليفة، ١٩٩٤: ٨٤).

ألا يشكل هذا التشخيص تراجعاً واضحاً، حتى عن الديمقراطية الشكلية التي كان يستظل بها من خلال اعتماد الهيئات واستخدامها غطاءً للقرارات؟ وفي تحذيره من المخاطر المترتبة على هذه الحالة، يقول جميل هلال "وما يقال عن الفردية والاستفراد والاستبداد ... شاهدناه في أواخر الثمانينيات والمرحلة الأخيرة" (المصدر نفسه: ٦١).

في ظل هذه الحالة القائمة في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي ظل استمرار الانتفاضة وتصاعدها، عقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، فهل ترجمت أيّاً من دروس الانتفاضة؟ وهل غادرت "حليمة عادتها القديمة"؟ وقف في رأس التحضيرات إعادة تشكيل المجلس الوطني، ذلك أن مدة المجلس انتهت، وقد طغت هذه القضية على القضايا الأخرى. ويروي ممدوح نوفل في كتابه الانقلاب كيف سارت الأمور، حيث "دار صراع -كما في هذه الحالة- عنيف، بين القوى والفصائل، حول الحصص المخصصة لهذا الفصيل أو ذاك، وقد استمر هذا الصراع حتى افتتاح دورة المجلس" (نوفل، ١٩٩٦ب: ٦١). من جانبه، استغل أبو عمار تسابق القوى والفصائل على تحسين حصصها، لصالح حشد أوسع القوى لصالح توجهه في مؤتمر السلام ...، وتحول الموقف من عملية السلام إلى ورقة مساومة حول حصص الفصائل في المجلس (المصدر نفسه). وفي عرضه كيفية عمل عرفات، في مثل هذه الظروف، يضيف "وكالعادة، تولى أبو عمار بشكل تدريجي المهمة مع هيئة رئاسة المجلس، نيابة عن اللجنة التنفيذية، ثم تقلصت وانحصرت في رئيس اللجنة التنفيذية وشخص أو شخصين من هيئة الرئاسة، وراحوا يثبتون العضوية الجديدة" (المصدر نفسه).

هكذا إذن أدت المقدمات إلى النتائج ذاتها، فما دامت إرادة الشعب غائبة أو مغيبة، وما دامت الانتخابات منحاة بعيداً، من الطبيعي أن تخضع عملية التشكيل لتوازن القوى الداخلي، وفي هذه الصدد فإن الرئيس وفريقه، وفتح بشكل عام، لهم الغلبة، التي تُمكن الرئيس من إجراء التغييرات التي يريدها في المجلس الوطني، وأن يحصل على الثمن الذي يريده في سياق المقايضة، وهكذا، جاء المجلس استمراراً للتعويم الذي كان سمته الملازمة في الدورات السابقة، ومن الجدير بالذكر، أن هذا المجلس هو الذي قرر في دورة لاحقة وبالتصفيق إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني استجابة للضغوط الأمريكية الإسرائيلية، كأحد استحقاقات أوسلو.

أما تشكيل اللجنة التنفيذية، فيبقى معلقاً خلال كل دورات المجلس الوطني تقريباً، حيث يؤجل تشكيلها حتى اللحظة الأخيرة، وكثيراً ما استخدمها أبو عمار في

المساومة على المواقف السياسية، وهي، في المحصلة، تتم بصورة شكلية، حيث يصوت المجلس على لائحة كاملة وليس على الأفراد، كما يتم بصورة علنية وليست سرية، "ولم يصدف أن تم عرض اللائحة قبل الاتفاق النهائي بين الفصائل على الأسماء" (المصدر نفسه: ٦٧).

لعل الأمر الجديد في هذا المجلس، هو تجاوز الإجماع لصالح الأغلبية والأقلية، حيث صوت أغلبية الحضور لصالح القرار السياسي، وفي هذا يرى أسعد عبد الرحمن أن هذه "الدورة ستدخل التاريخ السياسي العربي والفلسطيني باعتبارها نقطة انعطاف حاسمة، ليس فقط في الموقف السياسي التاريخي العربي، وبدء التحول عنه فقط، وإنما، أيضاً، بصفتها انعطافاً في اتجاه نوع من ممارسة الديمقراطية الفلسطينية. وباختصار شديد، شكلت الدورة الطارئة هذه انعطافاً حاسماً، استبدل صيغة ديمقراطية الإجماع بصيغة ديمقراطية الأغلبية والأقلية" (عبد الرحمن، ١٩٩٠: ١٤).

على أبواب أوسلو ...

تأثرت السنوات الأخيرة قبل أوسلو أيضاً بعوامل إقليمية ودولية، كما مر سابقاً؛ حرب الخليج الثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، والسعي لاستثمار الانتفاضة وإلا فات القطار. وفي هذه الحالة أيضاً ينبغي التوقف عند حالة هيئات منظمة التحرير الفلسطينية التي يرى فيها البعض تراجعاً في دور المؤسسة التي وصفها فيصل حوراني في مرحلة معينة "ترهل الأجهزة واستشراء البيروقراطية، الإفساد والفساد، وما ينجم عنهما من تخريب روحي ومادي، نزعات النشاط الفردي أو الفئوي، وما يقترن بها من إعاقة الممارسة الديمقراطية وتشويه لها" (حوراني، ١٩٩٢: ١٦).

ما أشار إليه فيصل حوراني، تعمق واستشرى، خلال السنوات الأخيرة من المرحلة التي أوصلت إلى أوسلو، مثلاً عندما يعقد المجلس المركزي دورته يقول ممدوح نوفل "ومن الجدير ذكره أن اللجنة التنفيذية لم تعرض على المجلس أية وثيقة رسمية على الرغم من أن الصياغات لرسالة الدعوة (عشية أوسلو) كانت شبه جاهزة" (نوفل، ١٩٩٦ب: ٧٠).

ويصف نوفل أن عرفات كان يمارس الإرهاب في الاجتماعات، من خلال اتهام الآخرين (سامحهم الله) أنهم قبلوا لأنفسهم أن ينطقوا بلغة العجم، وأن يكونوا أدوات بيد الأنظمة العربية، فمن يعارض التوجهات أو السياسات التي ينتهجها أبو عمار، هو عميل للأنظمة العربية أو إيران، أما إذا وصلت الأمور إلى التحدي، فلا أوضح من التهديد، فقد قال أبو عمار: "وليعلم الجميع أنني لست مانديلا الذي تخلق له قبائل الزولو،[٨] لن أسمح بأن يكون في فلسطين زولو وليكن ما يكون ... أظن أن حماس تلقت الدرس المطلوب في غزة، صبرت عليهم أياماً عدة قبل أن أعطي الأوامر بالاشتباك معهم" (المصدر نفسه: ١٩٧).

وربما قدم أبو علي مصطفى تشخيصاً لما آلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها خلال هذه المرحلة، بقوله في اجتماع المجلس المركزي تشرين الأول ١٩٩٢ "الكل يقول أبو عمار هو المؤسسة، والمؤسسة هي أبو عمار، دعونا نتصارح وبدون ابتزاز، سبق وأن قلت أن القلاع تسقط من داخلها ... المجلس الوطني كلنا يعرف أنه مهرجان شعبي، أين لجان المجلس؟ دلونا على لجنة واحدة تعمل، ولها دور وصلاحيات، في المجلس الأخير شكلتم لجنة رقابة وتدقيق، فهل ستقدم هذه اللجنة تقريراً لنا؟ وبطبيعته اكتفى أبو عمار بعبارة نحن نرحب بالرأي الآخر، حتى لو كان تشكيكياً شخصياً، فإن أكلوا لحمي وفرت لحومهم" (المصدر نفسه: ١٩٩). أي نقاش ديمقراطي هذا؟ وأية هيئات تعمل بهذه الطريقة؟ الزعيم، الفرد محل المؤسسة، الصلاحيات مركزه في يدي القائد العام، حتى يكون لمزاجه دور أساسي في تسيير الأمور، وكيف تتحدد العلاقة معه، حتى تغدو قراءة مزاج القائد العام، من الأهمية بمكان، وبخاصة عندما يتعلق الأمر، ليس بأعضاء اللجنة التنفيذية أو اللجنة المركزية، بل بالقادة العسكريين الذين يقودهم "إن ميزة التقاط رأي القائد العام وقراءة أفكاره ميزة، يتمتع بها جميع أعضاء المجلس العسكري ... وهذه القدرة تساعدهم في معالجة مشاكل قواتهم، ومشاكلهم الشخصية، وهي في غالبها إدارية ومالية ... الكل يجامل، يوافق يبصم يا جبل ما يهزك ريح" (المصدر نفسه: ٧٣-٧٤). هذا الواقع؛ توزع القوات، توزع المركز القيادي، كل هذا عزز النزعة البونابرتية التي تطرق لها نايف حواتمة في شخصية ياسر عرفات، وربما عزز هذا أيضاً سقوط عدد من القادة المؤسسين لحركة فتح، الذين كانوا أنداداً لياسر عرفات بدءاً من أبو جهاد، وانتهاء بأبو إياد، ما أمكن أبو عمار من تعزيز سيطرته في فتح، وفي هيئات المنظمة التي اختزلت في شخصه.

ويجوز في هذا السياق معاودة طرح السؤال لماذا لم تستطع قوى المعارضة، وبخاصة اليسارية منها، تحقيق إنجازات على صعيد الإصلاح الديمقراطي؟ أو مواجهة الهيمنة والتفرد؟ لعل فيما قاله غسان كنفاني (كما ورد في حديث جورج حبش عن أزمة الثورة) مطلع السبعينيات، في **شؤون فلسطينية** إجابة، ليست في حينه بل حتى مراحل لاحقة، وربما حتى يومنا هذا، "إن المنظمات الفلسطينية لا تتقاتل على برنامج وطني، ولا تختلف على برنامج سياسي وطني، ولكنها تختلف على الحصص" (حبش، ١٩٨٥: ٣٣).

بالتأكيد كانت السمة التنافسية، التي سادت العلاقات بين قوى اليسار، من خلال الصراع على مكانة الفصيل الثاني أو البحث عن زيادة التمثيل في المجلس الوطني أو المركزي، أو في أمانات الاتحادات الشعبية، أو مكاتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، أو زيادة المخصصات المالية للفصيل، هذا كله شكل سبباً رئيساً في ضعف تأثيرها، في الدعوات للإصلاح والدمقرطة، وهذا ما لخصه غسان كنفاني في مقولته أعلاه، كذلك ربما كان إقرار قوى اليسار بالقيادة الفردية لياسر عرفات

انسجاماً وسلوك هذه القيادات، ولو بتفاوت، داخل تنظيماتها، وسبباً آخر لعدم قدرتها، أو عدم رغبتها في التصدي لهذه الفردية، فإذا كانت لا تمارس تداولاً في السلطة -الرأس القيادي وفريقه- فإن مطالبتها ياسر عرفات بغير ما تمارسه يفتقد للكثير من المصداقية، فحين شخص أبو علي مصطفى واقع المنظمة، وحين تحدث نايف حواتمة عن النزعة البونابرتية لياسر عرفات، اكتفيا بالتشخيص، دون أية خطوات فعلية لمجابهة هذا السلوك، أو البحث في أية خطوات لتغييره.

ربما كان موسى البديري أكثر وضوحاً، بعد تفاقم الأمور خلال عقود تالية، فيقول "كان اليسار يطالب بحصة أكبر في الكعكة ... هو إصلاح (الإصلاح الديمقراطي) يجري وراء الكواليس، وفي دهاليز السلطة، ومن أدواته الضغط والمناورة والتهديد بالانسحاب وغير ذلك، والهدف هو زيادة التمثيل لفئة من الفئات في هذا المجلس أو ذاك ...، وقد ضمنت مؤسسة الحكم الفلسطينية أن يبقى المجلس الوطني قوقعة فارغة تجري فيه شتى الألاعيب" (البديري، ١٩٩٥: ٥٢).

لعل في مسألة انتخاب ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين، في اجتماع المجلس المركزي، تجسيداً لهذه الحالة، حيث ظل أبو عمار يرفض تعيين نائب له، بعد تجربة إبراهيم بكر أوائل السبعينيات التي كان يعلق عليها بقوله: "تنذكر وما تنعاد". وفي روايته القصصية، إلى حد ما، "ليلة انتخاب الرئيس" بعيداً عن تفاصيل الأحداث والوقائع، يقدم ممدوح نوفل صورة كاريكاتورية للديمقراطية الفلسطينية، فأبو عمار يعلن "أنا ضد انتخاب رئيس دولة فلسطين من الآن وإلى الأبد طالما هناك أفكار شريرة، تتحدث عن نائب أو نواب للرئيس، فقط الرئيس أبو عمار والنائب ياسر عرفات" (نوفل، ١٩٩٦: ٤٠).

وفي حديثه عن علاقة أبو عمار بالهيئات، يضيف ووفقاً لتقاليد العمل الفلسطيني القائم على منح الهيئات التي يقودها أبو عمار حق بحث جميع الأمور وتمكينها من اتخاذ قرارات في كل المواضيع إذا رغب أبو عمار في ذلك (المصدر نفسه: ٣٢)، وهو، بدوره (أبو عمار) يقدم للاجتماع ما يريد تقديمه من معلومات، ويحجب ما لا يريد تقديمه، أما العلاقة بالقرارات فإن نوفل يضيف "إن عدم مراجعة القرارات أحد أكبر عيوب القيادة الفلسطينية الكثيرة، ذلك أنها تتذكر قراراتها وقت الطوش الداخلية، إلا إذا ذكرها أبو عمار وقرأها ...، لا أحد من أعضاء المجلس المركزي أو المجلس الوطني، أو أية هيئات قيادية فلسطينية يتذكر أن قرارات هيئة روجعت في يوم من الأيام" (المصدر نفسه: ١٣٦-١٤١).

وربما كانت مسألة غياب المراجعة والتقييم، أمراً ملازماً لمسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فلم يحدث أن تم الوقوف لمراجعة مرحلة أو لتقييم نتائج معركة أو مجابهة ما، ولم نقرأ أو نسمع عن استخلاص عبر، أو عن محاسبة مسؤول أو قائد لتقصير ما، ولعل ما تلا أحداث أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١، يشكل نموذجاً لغياب هذه المراجعة،

كما كان غيابها أحد الأسباب للانشقاق الذي شهدته حركة فتح، بعد الخروج من بيروت ١٩٨٢، وإذا جاز القول إننا –راهناً– بعد عقدين ونصف من اتفاقات أوسلو، ما زلنا نعاني من الإشكالية ذاتها، ففي كل نقاش أو ورشة أو مناسبة الجميع ينادي بالمراجعة الشاملة لمسار أوسلو، ولكن من يراجع؟ من يقيم؟ وكيف يراجع ويقيم وما استحقاقات المراجعة؟ وماذا يترتب عليها؟ لا أحد يجيب، وهذا يشكل استمراراً للنهج ذاته، الذي ساد الساحة الفلسطينية منذ حوالي خمسة عقود.

ويعرض ممدوح نوفل في كتابه وقائع تقدم صورة بينة حول كيفية عمل الهيئات الأولى في المنظمة، وكيف يتعاطى معها أبو عمار، فاللجنة التنفيذية تخاطب المجلس المركزي بنحن نطلب رأيكم، وليس قراركم، فالتنفيذية هي التي قررت أن يكون ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين، وبعض الأعضاء القياديين في فتح والمنظمة سمعوا عن انتخاب عرفات رئيساً لدولة فلسطين من الراديو. وفي هذا يقول صلاح خلف "إن القيادة الفلسطينية، ومن ضمنها صلاح خلف، ليسوا طراطير ... ما يجري هنا ابتزاز وإهانة لجميع أعضاء المجلس" (نوفل، ١٩٩٦: ٢٠١). وفي ضوء احتجاج أبو إياد استدعى أبو عمار الحراس وقال "خذوا كل شيء يا أولاد ... خذوا المسدس، خذوا الرشاش، خذوا الأوراق ... لن أبقى لحظة واحدة في هذا المنصب، ومع قيادة عاهرة كهذه ... أنا مناضل قبل أي واحد فيكم، لكم ساعتين تعهروني بطريقة مهينة ... أنا لم أطلب من أحد أن ينتخبني رئيساً ...، أنا منذ اللحظة مستقيل من كل مهامي، ولن أعمل مع قيادة كهذه تعهر بعضها بعضاً" (المصدر نفسه: ٢٠٧). وأضاف "انتخبوا أبا عمر الصوراني رئيساً للدولة، أنا أرشحه لهذه المهمة وشوفوا آخرين للمهمات الأخرى، لن تروا وجهي بعد الآن". وهنا انبرى أبو إياد قائلاً "شرموط من يبقى في هذا الاجتماع بعد هذه الدقيقة ... نذلٌ من يبقى ... شخصياً لم أعد أحتمل ... وأنت يا شيخ (السائح) أنت المسؤول عن هذه المهزلة، لأنك سمحت بشتم المؤسسة وأفرادها، سمحت لياسر عرفات أن يشتمنا، نحن مناضلون أكثر من أي إنسان ولسنا عبيداً، لا أحد يستطيع ابتزازنا لم نعد نحتمل أكثر" (المصدر نفسه: ٢٠٩).

في وصف نايف حواتمة لسلوك ياسر عرفات يقول "مش مقبول سلوك كهذا من أبو عمار، هذه حركة مهينة للبشر، لا يجوز عرض الأمور على رفاق الدرب الطويل بالتحايل والفهلوة" (المصدر نفسه: ٢١١). أما أبو إياد، فيذهب أبعد من ذلك، ففي حديثه عن أبو عمار "أبو عمار يتصرف مثل إمبراطور قبل أن تقوم الدولة، وقبل أن يصبح رئيساً، فكيف سيتصرف إذا قامت الدولة وأصبح رئيساً حقيقياً، والله لن يتردد في وضعكم في السجن وأولكم أنا" (المصدر نفسه: ٢١٥). وفي حديثه عن ذلك رأى أبو إياد في ذلك فرصة لتصويب سلوك أبو عمار، وأن هناك إمكانية لإعطائه درساً حتى ينضبط، بعد أن أهان المجلس المركزي والتنفيذية والقيادة الفلسطينية، وأهان مركزية فتح وكرامة أعضاء المركزي شخصياً. وتساءل أبو إياد "إلى متى

سنبقى ساكتين على كل هذه الإهانات أنا شخصياً لم أعد أحتمل" (المصدر نفسه: ٢١٧). "لن أسجل في تاريخي أنني شاركت في انتخاب هذا الرجل بعد أن مارس الابتزاز وأهان المجلس" (المصدر نفسه: ٢٤٧).

وفعلا عزز انتخاب ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين مكانته وزاد فرديته، وفي رأي يزيد صايغ أن هذا المنصب مكّن عرفات من أن يعلو فوق منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح على السواء، عندما تطلب الوضع ذلك، "وكان التهميش النسبي للهيئتين واضحاً؛ أولاً من حقيقة أن لا التنفيذية ولا المركزية كانتا قادرتين على الاجتماع في غيابه، وثانياً عدد المرات التي عقدتا فيها اجتماعات مشتركة بحضوره، وبغض النظر عن توفر النصاب القانوني لكل منها أو عدمه" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٨٨٣).

وفي وصف نتائج الفردية المفرطة لياسر عرفات، وتركيز كل الصلاحيات في يده، يرى يزيد صايغ "أن رفضه العنيد تفويض المسؤولية إلى غيره، أدى إلى تراكم الأعمال الإدارية غير المنجزة، وإلى عدم الاهتمام بالقضايا التي لا تحظى بأولوية لديه،" "وفي مثل هذا الواقع فإن المركزية كانت تعني الشرذمة والبعثرة" (المصدر نفسه: ٨٤٤)، وهذه المركزية المفرطة تشكل نمطاً ينعكس على ممارسته، فقد أصبح عرفات الذي يمسك بكل الخيوط في يده "في حالة شك وارتياب متزايدة، وتحدث معاونوه عن تأرجح مزاجي شديد، وطبع سريع الغضب، وأحياناً تفهم ضعيف للحقائق، واتضح أكثر من ذي قبل ميله إلى السلوك التسلطي الفردي وارتجاله السياسي، واتخاذه القرارات من دون دراسة أو تحضير" (المصدر نفسه: ٨٤٥). قدم خالد الحسن (أبو السعيد) تكثيفاً للحالة الفلسطينية في "عبقرية الفشل" التي وصف مظاهرها "إهمال تام للعمل الجماعي والتخطيط للطوارئ، وردة فعل مبالغ فيها تجاه الاختلاف في الرأي، والنزوع إلى الخلط بين علاقات الصداقة مع الأطراف الأخرى وبين علاقات الاتكالية، وعدم الثقة بالمعلومات التي ترد من قنوات منظمة التحرير الفلسطينية" (المصدر نفسه: ٨٤٦). ويضيف خالد الحسن "تملكه شيخوخة القيادة، التي يعاني جراءها قسم كبير من الطبقة السياسية الفلسطينية...، هل نملك عبقرية خاصة اسمها عبقرية الفشل" (المصدر نفسه).

وفي تشخيص محمود عباس (أبو مازن) لحالة منظمة التحرير، فإنه يرى "أن المكاتب بوضعها الحالي مفسدة للكوادر المناضلة وبحاجة إلى نفضة جدية وشاملة" (نوفل، ١٩٩٦: ٢٧١). أما حين يتحدث عن كيفية سير الأمور في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، فإنه يرى أن "الأمور في هذه الثورة لا تسير وفق تخطيط مسبق، ومن يحضر السوق يتسوق، وكلنا، في قيادة فتح والديمقراطية وكل من تريد، مسؤولون عن نمط العلاقة السائد في إطار القيادة الفلسطينية، ولكن السؤال كيف نصلح الخلل" (المصدر نفسه: ٢٩٨).

هذا التشخيص للعلاقة يقدمه أبو مازن بعد حوالي ربع قرن على قيادة المنظمات الفدائية لمنظمة التحرير، وما قاله نايف حواتمة؛ الفردية، إهانة المؤسسة، سلوك بونابرتي، مكاتب مفسدة، عشوائية دون تخطيط مسبق والقيادة كلها تشارك في صناعة هذه العلاقة وتكريسها، فأية علاقات ديمقراطية يمكن أن يعكسها هذا الواقع؟ ألا يشكل تربة خصبة لتكريس السلوك الاستبدادي، وعلاقات الولاء والمجاملة والمصالح الصغيرة فئوية أم شخصية؟ وعلى حساب أية صيغة أكثر ديمقراطية للعلاقات؟ ولم يكن أبو عمار أقل وضوحاً في حديثه عن هذه العلاقة حين وجه كلامه لنايف حواتمة في اجتماع ثنائي بين فتح والديمقراطية قائلاً "أنت تعرف أن مطبخنا الثنائي المشترك كان يضع الأمور من خلف ظهر الجميع" (المصدر نفسه: ٣٠٤).

المطبخ الثنائي كان مع الجبهة الديمقراطية حيناً أو مع جناح منها -خلال هذه المرحلة- حيناً آخر، كان مع الصاعقة في مرحلة أخرى، ومع جبهة التحرير العربية والتحرير الفلسطينية، وربما كان هذا المطبخ أو علاقات التباين بديلاً للعمل الجماعي، وهي شراكة انتقائية، وفي حدود ما تفرضه المرحلة حتى لا يبدو هناك طرف واحد يقود الساحة الفلسطينية، فلا بد من تقديم الأمر كأنه مشاركة وليس احتكاراً.

عشية توقيع أوسلو كانت سيطرة عرفات السياسية شخصية إلى حد أصبحت فيه السياسة الفلسطينية خاضعة كلياً تقريباً، لإحساسه بالتوقيت، ولمزاجيته ولخياراته للأولويات والأساليب (الصايغ، ٢٠٠٢: ٩٦٠).

هذه الحالة عشية أوسلو كانت تتويجاً لمسار التفرد والهيمنة والأمراض التي رافقت المسيرة الفلسطينية، وتنامت مع الزمن وتعمّقت بعد الخروج من بيروت، وقد سبق قبل أوسلو بحوالي عشر سنوات أن شخّص خالد الحسن (أبو السعيد) الحالة الفلسطينية حين وصف التفكك الفلسطيني بأنه "عبقرية الفشل" التي تقاوم العمل الجماعي، لأن الفلسطينيين -بالطبع من خلال قيادتهم- كانوا يميلون إلى "احتكار ... احتقار ... وشك ... واتهام، وبالتالي، فوضى وارتباك وجهل وفشل وهزائم، والمزيد المزيد من القمع والسجون والحجز على الأفكار والعقول" (الحسن، ١٩٨٤: ١٤١). بالطبع، ما يقوله خالد الحسن يتعارض وأبسط المفاهيم الديمقراطية. ويعلق يزيد صايغ على ما قدمه خالد الحسن "ولئن كان هناك رجل واحد هو القوة الدافعة، وراء هذا النظام، فإنه عرفات بلا جدال. إن ميله الجامح إلى السيطرة أدى دائماً إلى عدم الثقة بأية بنية تنظيمية أو مؤسسية، ثم تفتيتها إذا كان بإمكانها أن تتحدى قراراته ...، وازدادت حدة هذا النمط بعد بيروت" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٩٥٦).

وقد شكلت فترة التحضيرات لأوسلو -ما قبل مؤتمر مدريد وخلاله- شكلاً من أشكال العلاقة التي وصلت إليها الحالة الفلسطينية، وبعيداً عن تناول التفاصيل، ساد المرحلة المنطق ذاته، وهو المنطق الاستخدامي، بعيداً عن عمل هيئات منظمة

التحرير الفلسطينية، إذ غدت هناك أغلبية آلية في يد أبو عمار، يمكنه استخدامها حيث شاء، وبعيداً أيضاً عن الدخول في التفاصيل، جاء توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو من وراء ظهر الوفد، الذي كان يتولى المفاوضات برئاسة حيدر عبد الشافي، وبعيداً عن أية مشاركة حقيقية أو نقاشه قبل توقيعه، وتم رفض كل المطالبات بعرضه على الاستفتاء الشعبي، وفي وقت رفضته أغلبية سياسية من فصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها، ومنها حماس والجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية وجبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية القيادة العامة، والصاعقة، مقابل تبني فتح للاتفاق ومعها حزب الشعب الفلسطيني، وحزب فدا، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة تحرير فلسطين، ما أوقع انشقاقاً في الموقف الفلسطيني حيال أوسلو، ولم يتم الحديث عن أية آليات ديمقراطية لحسم هذا الخلاف حول الموقف من اتفاق إعلان المبادئ، والمستمر منذ حوالي عقدين من الزمن.

في حديثه عن علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالجغرافيا، والقوى المعارضة، يرى الباحث الإسلامي خضر سوندك أن منظمة التحرير الفلسطينية جاءت انعكاساً للأنظمة العربية التي شكلتها، وأن اجتماعات مجالسها الوطنية كانت تتأثر بالدولة التي يعقد فيها ذلك الاجتماع. وحول علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع قوى المعارضة "بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، وكانت تتعامل معها من أبواب؛ الحصار لها، أو تقييدها، أو الصدام معها، وليس إلى ناحية التفاهم والتعاضد" (سوندك، ١٩٩٤: ٢٦٦).

أما عبد الجواد صالح، عضو اللجنة التنفيذية السابق لمنظمة التحرير، فتحدث عن "حاجة حقيقية وضرورية لدمقرطة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، باعتبار ذلك، نقطة البدء والمدخل بما في ذلك تفعيل الاتحادات الشعبية" (صالح، ١٩٩١: ٢٥). ويرى في تعديل النظام الأساسي، وتبني مبدأ الانتخاب المباشر، وبالاقتراع السري لهيئات منظمة التحرير الفلسطينية ولجانها المختلفة كافة. وفي رأيه "أن منظمة التحرير الفلسطينية تتخذ قراراتها بالأسلوب نفسه، الذي كانت تمارسه حركة التحرر الفلسطينية منذ العشرينيات" (المصدر نفسه: ٢٥).

وفي تناوله لمسألة الإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، يرى تيسير عاروري "أن جميع الفصائل والمستقلين، يؤكدون على أهمية وضرورة وحيوية وملحاحية إجراء مثل هذا الإجراء، حتى غدت هذه المقولة لازمة لا بد منها، لا يكتمل الحديث دون ذكرها" (عاروري، ١٩٩١: ٣١). وبعد تناوله مواقف الفصائل التي اكتفت بالحديث النظري عن الإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية، دون أن تتقدم خطوة في هذا الاتجاه، يتساءل إذا ما كانت هذه الفصائل والتنظيمات ديمقراطية من حيث بناؤها؟ ويصل إلى أن هذه الفصائل ذاتها، بحاجة إلى إصلاح ديمقراطي عميق "ما مصداقية أي قائد أو تنظيم

فلسطيني يدعو إلى إجراء إصلاح ديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية ...، ولم يبدأ بعد في إجراء إصلاح ديمقراطي في منظمته (بيته الخاص)، وهو هناك السيد الوحيد وصاحب القرار" (المصدر نفسه: ٣٢). ويضيف عاروري أن تنظيمات سياسية أو شعبية ليست نفسها ديمقراطية، لا يمكن لها أن تبني منظمة تحرير ديمقراطية، ففاقد الشيء لا يعطيه "هذا هو العامل الذاتي، وليس غيره، هو العامل الرئيس في عدم تحول الأماني إلى واقع" (المصدر نفسه).

هكذا بوضوح يضع العاروري إصبعه على موضع الألم، وهو غياب الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني برمته، سواء على صعيد الفصائل والعلاقات الداخلية في كل فصيل، أو على صعيد الاتحادات الشعبية الفلسطينية، الإصلاح المطلوب ينبغي أن يشمل كل الهيئات، من رأس الهرم حتى القاعدة "إعادة بناء شاملة، تمس الأسس وفق أوسع ديمقراطية ممكنة" (المصدر نفسه). وبهذا الإصلاح يمكن للمنظمة التصدي للمهمات التي تواجهها، إذ لم يعد ممكناً التصدي لهذه المهام بأساليب وأدوات قديمة.

والفكرة ذاتها يؤكدها راجي الصوراني، في تناوله للديمقراطية الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، "ضمن موضوع الفصائل، وكل على حدة، لأسباب موضوعية وعملية أيضاً، لم يكن هناك مستوى من الديمقراطية يمارس داخلها ... ولا يستطيع أحد أن يدعي، حتى ضمن مستوى التنظيم الواحد...، أن الديمقراطية كانت تمارس في حدها الأدنى" (الصوراني، ١٩٩٤: ٢٦٣).

وفي حديثه عن إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني، لا يتردد جميل هلال في الشك في مصداقية دعوات الإصلاح الديمقراطي، التي رفعها اليسار الفلسطيني، لكنها لم تجد طريقاً للتنفيذ، ليس فقط لافتقاد قوى اليسار للحياة الديمقراطية الداخلية، وعلى قاعدة "فاقد الشيء لا يعطيه" أو "لا ديمقراطية دون ديمقراطيين"، لكنه يضيف سبباً آخر "إنه لم ينظر إلى تلك الدعوات إلا باعتبارها صراعاً على تحسين الحصة في نظام الكوتا ...، الذي لم يكن ممكناً تعديله دون موافقة فتح" (هلال، ١٩٩٣: ٣٠).

رأي جميل هلال هذا يوافقه عليه عبد الرحيم ملوح إلى حد كبير، حيث يرى أن أسباب إخفاق محاولات الإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية، هي أن "قوى اليسار كانت تبحث عن مكتسبات فتعقد الصفقات مع عرفات، إلى جانب أن يسار فتح لم يكن جاداً في رفع راية الإصلاح، فيعود لانتمائه العصبوي الفئوي" (ملوح، ٢٠١٢).

من جانبه يرى جورج حبش، الذي واكب النظام السياسي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها، أن الأزمة ليست وليدة اللحظة، وليست نبتاً شيطانياً، بل إنها نتيجة مسار من التاريخ والممارسات "لنجد أنفسنا أمام ممارسة تسود فيها الفردية

والعصبوية والانتهازية، واستشراء الفساد والبيروقراطية" (حبش،١٩٩٤: ٢٦). وحتى لا نبتعد كثيراً يتحدث حبش عن المؤسسات فيراها "أفرغت من مضمونها وتحولت إلى هياكل شكلية هشة، يتحكم بها قرار وتوجيهات الزعيم الفرد، عندما يحتاجها لدعم تصوراته يقوم بدعوتها، وعندما يجد فيها معارضاً أو عائقاً لتلك التصورات والتوجهات، يتم القفز عنها أو تعطيلها" (المصدر نفسه).

ولا يتوقف حبش عند ذلك، بل يتناول المطبخ الخلفي وسياسة الكواليس، التي أشار إليها ممدوح نوفل في حديثه عن العلاقات الثنائية الخاصة بين فتح والديمقراطية. "كان المطبخ الخلفي وسياسة الكواليس أكثر حضوراً وقوة من أية مؤسسة وطنية" (المصدر نفسه). ويخلص حين يحاول ربط الأسباب بالنتائج، وآلية العمل بالأزمة، والمأزق الذي وصلت له الحالة الفلسطينية، "فإن غياب الممارسة الديمقراطية، أو ممارستها بصورة شكلية مشوهة، سيكون أحد الأسباب الرئيسية للأزمة" (المصدر نفسه: ٣١).

لم يبتعد إبراهيم أبو لغد في تشخيصه الحالة عما ذهب إليه الآخرون، وفي رأيه أن الشعب الفلسطيني لم يعرف نظاماً مؤسساً على الديمقراطية، ولا يستثني من ذلك، النظام السياسي والحركة الوطنية "الحركة الوطنية بكل أحزابها ... كانت أحزاباً قبلية ... كذلك الأحزاب في قيادتها لم تنتخب، فالأعضاء لم يقوموا بانتخاب هذه القيادة" (أبو لغد، ١٩٩٤: ٢٣٣).

قيل قديماً "إن كنت لا تدري فتلك مصيبة أو كنت تدري فالمصيبة أعظم"، المشكلة الأبرز أن هذا الواقع كان مرئياً لكل القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية وفي اللجنة المركزية لفتح، دون أن تتخذ أية خطوات للحد منها أو وقفها، ففي ندوة عقدتها مجلة **الهدف** في ٢٨/١/١٩٩٠، أجمع حبش وحواتمة والنجاب وأبو إياد على "إدانة صريحة للبيروقراطية، والفساد والاستزلام داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مظاهر مرتبطة بقيادة عرفات التسلطية الفردية" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٩٠٢).

وفي وصف جورج حبش للحالة الفلسطينية، في هذه المرحلة، يقول إن ٩٥٪ من ١٠٠ بعثة لمنظمة التحرير الفلسطينية هي من فتح، وهذا لا علاقة له بالتمثيل النسبي بل "يثبت أن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية هي في الواقع مؤسسات فتح مع ديكور من الفصائل الأخرى" (المصدر نفسه: ٩٠٢).

إذا كانت الانتخابات غائبة، وهي أحد الأركان الأساسية للديمقراطية، فأية ديمقراطية يمكن أن نتحدث عنها؟ ربما كانت حرية التعبير التي يتحدث عنها فيصل حوراني واحدة من الحريات التي تميزت بها الساحة الفلسطينية عن المحيط العربي ... "واقع الفصائل واستقلالها وطوعية الالتزام، جعل حرية التعبير في الممارسة، كما في المواثيق، راسخة، ووفر لها المنابر اللازمة" (حوراني، ١٩٩٢: ١٦).

وفي رأيه أيضاً أنه "بوجود التعددية، وحرية التعبير وحمايتها، هي مفتاح كل الممارسات الديمقراطية الأخرى، وضمان استمرارها ... ولكان من العبث الحديث عن أية حريات من أي نوع داخل منظمة التحرير الفلسطينية لولا وجود التعددية وحرية التعبير" (المصدر نفسه).

إذا جاز نقاش ما يذهب إليه حوراني يمكن القول إن حرية التعبير والتعددية قد لا تكون نابعة من إرادة أو قناعة، أو بنية النظام السياسي الفلسطيني، وهذا ما ذهبنا إليه في موقع آخر، إذ أن التعددية كانت أمراً واقعاً، تمليه ظروف التشتت والعلاقات الإقليمية، وبما يجعل من المستحيل إلغاء هذه التعددية التي حكمتها، في مرحلة معينة، ظروف توازن القوى في ظل غابة البنادق، والتعددية هذه لم تكن حالة فردية في الحركة الوطنية الفلسطينية، بل شهدتها مثيلاتها العربيات في مصر وسوريا، كما مر سابقاً، وبالتالي شكلت مسألة حرية التعبير انعكاساً لهذه التعددية من جهة، أو ارتبطت في مرحلة أخرى "قولوا ما تشاؤون وأفعل ما أشاء"، وبالتالي تغدو هذه الحرية شكلية.

وإذا كان فيصل حوراني تناول حرية التعبير والتعددية، فإن راجي الصوراني، يرى تجليات الديمقراطية في أمر آخر "أحد التجليات لممارسة الديمقراطية ضمن المستوى السياسي أنه كان هناك قانون خضع له من وافق ومن عارض، وهو وجود معارضة وطنية ديمقراطية بمعنى، لم يتم الوصول للاحتكام إلى السلاح والاقتتال، كخيارٍ في موضوعة الحوار الديمقراطي" (الصوراني، ١٩٩٤: ٢٦٣).

ولعبد المجيد حمدان (أبو وديدة) رأيٌ آخر، فهو لا يرى حرية التعبير دلالة على وجود ديمقراطية فلسطينية "ما يجري هناك ظل نوعاً من حوار الطرشان، والقرارات لا تؤخذ على أساس التوصل إلى قناعات حول ما هو أفضل، بل عبر تسويات تمهد لها إغراءات، وحتى رشاوى مالية وغير مالية" (حمدان، ١٩٩٤: ٢٥٠). ويذهب أبعد من ذلك، في حديثه عن غياب الديمقراطية، فبعد استعراض الواقع في أن اللجان لا تقدم تقارير عن عملها للمجلس الوطني، وأن هذه اللجان لا تنتقد أو تناقش تقارير الأجهزة التابعة لها، يرى أن هناك غياباً للمحاسبة "لم يحدث أن حاسبت مسؤولاً على قصور، أو إهمال، أو فساد، وما أكثرها! وللدقة فإن وصف اللجنة التنفيذية بسلطة تنفيذية ليس صحيحاً، فالأجهزة التي يترأسها الأعضاء لا وجود لها في التجمعات الفلسطينية" (المصدر نفسه).

وليس أبو وديدة هو أول من تحدث عن هذا الواقع، فقد تحدث عنه أبو إياد قبل عقدين أو أكثر من حديث أبو وديدة، وتحدث عنه جورج حبش أكثر من مرة، وكذلك القادة الفلسطينيون الآخرون، ولكن شيئاً لم يتغير. وفي وصف ممدوح نوفل لهذه المرحلة يقول "بمعنى آخر، لدينا في مرحلة العرفاتية مؤسسة الأب، أو سلطة الأب، أو سلطة القبيلة؛ أي زعيم القبيلة الذي كان يتصرف كأبٍ للجميع، يرضي الكل بكل

الطرق، وكان الجميع يتصرف معه كأب" (نوفل، ٢٠٠٥: ٥٩). وفي اعتقادي أن في هذا التشخيص الكثير من الواقعية والصواب، لكن الأهم أن مؤسسة العائلة أو مؤسسة القبيلة والسلطة الأبوية تتنافى وأبسط مفاهيم الديمقراطية الحديثة، التي نقصدها في حديثنا، كما تتنافى وأسس هذه الديمقراطية.

وربما كانت مؤسسة القبيلة هذه، التي تغيب فيها الديمقراطية، هي التي دفعت فيحاء عبد الهادي إلى توصيف هذه الخطورة ونمذجتها "هناك خطورة لانعدام الديمقراطية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، لا تقل عن خطورة الافتقاد لخبرة الكفاح السياسي ... فاقتناص موافقة المجلسين المركزي والوطني على اتفاق أوسلو، يعطي أكبر مثال على انعدام الممارسة الديمقراطية، وأعتقد أنه يمكن تفسير تلك اللامبالاة في الاحتكام لهيئات منظمة التحرير الفلسطينية؛ إلى الفعل الديمقراطي مرة أخرى" (عبد الهادي، ٢٠٠٥: ١٨٠).

وفي حديثه عن الآثار المترتبة على الفردية في صناعة القرار وغياب المؤسسة، يرى موسى البديري "وطالما ظل صنع القرار شأناً فردياً لا شأناً مؤسساتياً، فإن الدعوة للديمقراطية عديمة المعنى، يضاف إلى هذا أنه طالما ظل بناء المؤسسات شأناً فئوياً، فإن هذه المؤسسات مهما تعددت ستكون خالية من أي محتوى ديمقراطي" (البديري، ١٩٩٥: ٦٣).

ويناقش رياض المالكي الديمقراطية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها فقط ديمقراطية الكلام ليس إلا، هكذا كان الحال دوماً ربما مع استثناءات قليلة جداً، ويضرب مثلاً بتهديد الدكتور عبد الستار قاسم، لموقفه المعلن من أوسلو، ليس إلا "ديمقراطية الحديث تمثل شكلية الحضور وتمثل تهميش المؤسسات من وجهة نظري، هذه الديمقراطية الفلسطينية، التي تم التأكيد عليها داخل منظمة التحرير الفلسطينية ...، باسم التشتت غيبنا الديمقراطية من واقعنا السياسي الرسمي" (المالكي، ١٩٩٤: ٢٩٥).

بدوره، يرى علي أبو هلال وهو عضو سابق في المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية توصلت لاتفاق أوسلو، ليس فقط بإدارة الظهر لمؤسسات المنظمة الشرعية، بل أيضاً من وراء الشعب الفلسطيني كله، "وهذا بدوره لا يسهم في تعزيز العلاقات الوحدوية في صفوف الشعب وبين قواه المنظمة، لكن على العكس من ذلك يعزز الانقسام ويعمّقه في الساحة الفلسطينية" (أبو هلال، ١٩٩٤: ٣٠٢). ولا أعتقد أن نهجاً كهذا (إدارة الظهر) يمكن أن يتصف إلا بأنه سلوك غير ديمقراطي؛ سواء أكان هذا السلوك خلال مرحلة تحرر وطني أم في ظل دولة مستقلة. ويضيف أبو هلال، في تشخيصه للحالة القائمة في الساحة الفلسطينية ولما آلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية، "إن منظمة التحرير الفلسطينية تحولت بفعل هيمنة أكثر الشرائح البيروقراطية فساداً وتعسفاً على هذه الهياكل والمؤسسات والإدارات" (المصدر نفسه: ٣٠٤).

وتبقى راية إشاعة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها هي المدخل لأي إصلاح منشود لها، وذلك بعد أن تحولت دوائرها ومؤسساتها، إلى دوائر ومؤسسات معطلة ومسلوبة الإرادة، ولا تخضع لسلطة اللجنة التنفيذية أو المجلس المركزي، بسبب الهيمنة التنظيمية الفئوية على أوضاعها...، وباعتبار إشاعة الديمقراطية هي المدخل للإصلاح إلا من خلال نزع الهيمنة الفئوية على أوضاعها (المصدر نفسه: ٣٠٥). ويصف انتهاك الطرف المهيمن (فتح) بأنه ينتهك مبادئ القيادة الجماعية، والعمل المشترك، ويسطو على مقدرات الشعب الفلسطيني ويبددها.

حال منظمة التحرير الفلسطينية التي غابت الديمقراطية عن هيئاتها وتشكيلاتها وممارساتها وسلوكها، يراها الأكاديمي الفلسطيني مانويل حساسيان مرتبطة بواقع المجتمعات من جهة، وبالوضع الفلسطيني تحت الاحتلال من جهة أخرى "وقد لا تكون هذه المفاهيم (المستوردة) (حق الانتخاب وحرية التعبير، وبناء المؤسسات وما إلى ذلك من الموضوعات، التي تحدد لنا مفهوم الديمقراطية) هي فعلاً الحل الأنسب للمجتمع العربي، ومن ثم المجتمع الفلسطيني" (حساسيان، ١٩٩٤: ٢٤٠).

ويتساءل: هل توجد ديمقراطية فلسطينية حقاً؟ وهل هي وهم وهمنا؟ وفي تعقيبه على تغني السياسيين الفلسطينيين بالديمقراطية الفلسطينية، يتساءل: "هل توجد ديمقراطية تحت الاحتلال؟ ويجيب أن الديمقراطية والاحتلال لا يجتمعان، وأن وجودها يتطلب وجود دولة" (المصدر نفسه). هل الأخذ بما يراه حساسيان يعني إما أن نكون أمام ديمقراطية خالصة نقية وفق المعايير التي أوردها سابقاً وإما نعيش حياتنا الداخلية وعلاقاتنا، خلال مرحلة التحرر الوطني والنضال ضد الاحتلال، في غياب أية مفاهيم أو قيم ديمقراطية؟ ألا يمكننا في نضالنا ضد الاحتلال تكريس مبادئ مثل جماعية القيادة، ونبذ التفرد والهيمنة واحترام الرأي الآخر؟ وهل يجوز لنا تحت ذريعة وجود الاحتلال أن نغيب هذه القيم؟

ومع إدراك عباس عبد الحق، وهو أيضاً أكاديمي فلسطيني من حزب الشعب الفلسطيني، أننا نعيش مرحلة تحرر وطني، لكن له رأياً آخر، فهو يرى أن إشاعة النهج الديمقراطي في مؤسسات وتصرفات وقرارات منظمة التحرير الفلسطينية كافة، يتطلب ليس دولة وإنهاء الاحتلال قبل الشروع في إرساء المفاهيم الديمقراطية، بل يرى أن التوازنات العددية (المحاصصة والكوتا) هي العائق أمام إرساء حياة ديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك يربط غياب النهج الديمقراطي بالتوازنات الداخلية في الفصائل التي تشكل عنصراً رئيساً في تحديد مندوبيها داخل منظمة التحرير الفلسطينية (عبد الحق، ١٩٩١: ٣٠).

وفي رأي عباس عبد الحق، أيضاً، أن هناك ضرورة للبدء الفوري بممارسة الأشكال الفضلى من الديمقراطية؛ توسيع قاعدة اتخاذ القرار، مراجعة المنهجية السابقة، ومن أجل تحقيق ذلك بل وشروطه الأهم "وجود وممارسة الديمقراطية

داخل كل تنظيم أو جماعة مشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم المنهج الديمقراطي للتعامل فيما بينها" (المصدر نفسه).

وفي اعتقادي، أن هناك صوابية كبيرة في ما يذهب إليه عبد الحق، فهو يؤكد مقولةً وردت على لسان أكثر من مسؤول وسياسي فلسطيني حول هذا الموضوع (فاقد الشيء لا يعطيه)، أي أن المقدمات والأسس التي تقوم عليها وتمارسها، سلوكاً، فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، حتماً ستجد تجلياتها في المنظمة، وفي العلاقات الداخلية بين هذه الفصائل.

وفي تقييمه لواقع الفصائل الفلسطينية التي يتشكل منها المجلس الوطني، يرى عزمي بشارة أن هذه الفصائل "شابهت إلى حد كبير التنظيمات المركزية اللينينية اللائقة بالعمل السري، مارست شكلاً عسكرياً من حيث أشكال التنظيم، حتى عندما قامت بمهام سياسية في لبنان، وحتى في تنظيماتها الجماهيرية التابعة لها" (بشارة، ١٩٩٥: ١٣٨).

ويربط جميل هلال بين الحديث عن الاستقلالية بعد بيروت "والانشغال ببناء الأجهزة والآليات المعنية بالسيطرة الإدارية ... كما ولدت البيئة الملائمة لنمو نزاعات التفرد في اتخاذ القرار، ورفض فكرة المحاسبة" (هلال، ١٩٩٥: ٩٠). "... كما انعكست تلك الاستقلالية في أساليب عمل تنزع نحو التفرد ومركزة الصلاحيات والمسؤوليات، كما تنزع نحو التنكر لآليات وتقاليد المحاسبة والمراقبة...، بما في ذلك، التحكم في وتائر انعقاد دورات المجلس الوطني الفلسطيني، والمؤتمرات التنظيمية للفصائل" (المصدر نفسه: ٩٢).

وإذا كان الانعقاد الدوري للمؤتمرات الحزبية للفصائل يشكل أحد مظاهر الديمقراطية، ولو شكلياً، فإن هذه المؤتمرات لم تنتظم في أيٍّ من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ودوماً هناك أسباب لإرجاء عقد هذه المؤتمرات أو استبدالها، باجتماعات موسعة وتسمية هذه الاجتماعات الموسعة (الكونفرنسات) بالمؤتمر الذي يحمل رقماً دورياً، وهذا ما يلاحظه زياد أبو عمرو "لم تعقد الفصائل سوى عدد قليل جداً من المؤتمرات الحزبية السنوية، الأمر الذي ينعكس سلباً على ديمقراطية المناصب القيادية العليا في الساحة الفلسطينية، وهذا ينطبق على جميع الفصائل الفلسطينية والقوى من دون استثناء" (أبو عمرو، ١٩٩٥: ٧٥-٧٧).

وهذا ما يلاحظه المتابع للحالة الفلسطينية، حيث ظل معظم قادة هذه الفصائل والأحزاب على رأسها كأمناء عامين، أو رئيس منذ تأسيسها أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، وكانت الوفاة والعجز عن أداء المهمات بسبب المرض، هو السبب الوحيد للتغيير، ومن هنا غدا التغيير تغييراً ربانياً أو تدخل القدر، هو المصطلح الأكثر شيوعاً في التندر حول إمكانات التغيير وتداول السلطة.

الفصل الخامس

الاتّحادات الشعبيّة بين الآفاق الجماهيريّة وقيود الكوتا الفصائليّة

الفصل الخامس

الاتّحادات الشعبيّة بين الآفاق الجماهيريّة وقيود الكوتا الفصائليّة

في تعريف الاتحاد الشعبي، يقول نبيل بدران وعدنان عبد الرحيم، إن الاتحاد الشعبي مرادف لتعبير تنظيم جماهيري أو شعبي، وفي تعريفهما للمنظمة الجماهيرية أنها تنظيم اجتماعي أو سياسي محض، يضم فئة أو مجموعة جماهيرية ذات مصالح وأهداف واحدة ... "وتستحق صفة (شعبية) عندما يستوعب القسم الأكبر من الفئات الجماهيرية الخاضعة للظروف الاجتماعية والسياسية نفسها" (بدران، ١٩٧٥: ٤٥١). وحين يربطان مهمات هذه الاتحادات السياسية خلال حرب التحرير، فإنهما يعتبرانها تنظيم الأكثرية العظمى من قطاعاتها ذات الصلة بالتحرير، تحقيقاً لتنظيم جماهيري واسع مرتبط عضوياً بالتنظيم السياسي، يعبئ هذه الجماهير ويستقطب مزيداً من عناصرها للعمل السياسي والعسكري.

في الحالة الفلسطينية، أدى تشرد الشعب الفلسطيني، وتدمير بنيته الاجتماعية إثر نكبة ١٩٤٨، إلى طمس هويته من جهة، وإلى تفكك منظماته الاجتماعية والنقابية وأحزابه السياسية من جهة أخرى، واحد من الأمثلة على ذلك، قيام السلطات الأردنية بمنع أية محاولة لإحياء الاتحاد العام لعمال فلسطين العام ١٩٥٠، ونفي أمينه العام حسني صالح (صقر، ١٩٨١: ٢٣٩)، كما حظرت الحكومة الأردنية القيام بأي نشاط نقابي وأغلقت مكتب جمعية العمال العرب الأردنية وصادرت ممتلكاتها

(المصدر نفسه)، وبذلك ذابت الحركة الوطنية والنقابات والجمعيات في مثيلاتها في دول الشتات، ومارست نشاطاتها السياسية في الأحزاب والحركات الإقليمية والقومية، كالأحزاب الأردنية، وحركة القوميين العرب، وحزب البعث، وظلت على هذا الحال حتى أفاق الفلسطينيون من صدمة النكبة، وخاب أملهم من الحركات القومية والإقليمية، في النهوض بأعباء المرحلة، واستعادة الوطن المغتصب.

شكلت قضية الهوية الفلسطينية، وإبراز الشخصية المميزة للشعب الفلسطيني، هماً أخذ يتقدم على غيره، وأدرك الشعب الفلسطيني، ليس فقط أن الرهان على الأنظمة العربية لن يقود إلى استرداد الوطن، بل أدرك أن له حقاً وعليه واجباً في استعادة هويته، ورفض محاولات طمسها، وفي النضال بقواه الذاتية من أجل عودته، فكان انبثاق الاتحادات الشعبية، أواخر الخمسينيات حتى أواسط الستينيات مؤشراً على هذا التوجه، الذي ترافق وبلورة الإطار الرسمي (منظمة التحرير الفلسطينية)، وانطلاق الكفاح المسلح، هذا كله أدى إلى تسارع تأسيس الاتحادات لإسناد الثورة الفلسطينية عربياً ودولياً.

فقد تأسس اتحاد طلبة فلسطين سنة ١٩٥٩، بعد أن عمل كرابطة أوائل الخمسينيات وأواسطها، وكان فرع الاتحاد في القاهرة النواة الصلبة للاتحاد، الذي لعبت قيادته دوراً مركزياً في الثورة الفلسطينية المعاصرة. أما اتحاد عمال فلسطين، فقد تأسس في غزة سنة ١٩٦٣، وتلاه اتحاد المرأة ١٩٦٥، وليس غريباً أن أقيمت هذه الاتحادات في قطاع غزة، إذ أن التجمع الأكبر للشعب الفلسطيني، في المملكة الأردنية الهاشمية، كان محظوراً عليه تشكيل اتحادات كهذه باعتبار النقابات الفلسطينية جزءاً من الحركة النقابية الأردنية، وقد شهدت هذه الاتحادات والنقابات تنافساً حاداً بين التنظيمات السياسية الفلسطينية، والسعي إلى الفوز بقيادتها، وعلى الرغم من السلبيات التي رافقت هذا التنافس، والتعبئة، الفئوية، ترسّخت هذه الاتحادات، وتجاوزت هذه التعبئة لصالح وظيفتها النقابية (بدران، ١٩٧٥: ٤٦٠).

وفي مرحلة لاحقة، أواخر ١٩٦٩، تأسس الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، الذي شكلته دائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية بقرار سياسي (موسى، ١٩٧٢: ١٥٦). ومع أن تشكيله جاء في إطار مواجهة إجراءات وكالة الغوث الدولية في الأردن، فإن هذا البعد النقابي سرعان ما تراجع، مع أن الجميع كان يدرك أنه لا بد أن يأخذ الجانب النقابي مداه، من خلال إنجازات مطلبيّة لأعضائه، إلا أن هذا الهم تراجع، وأصبح في مواقع ثانوية، على أجندة الاتحاد، إذ أصبحت الثورة محور عمل الاتحاد (المصدر نفسه: ١٥٨).

آلية تشكيل اتحاد الكتاب والصحافيين لا تختلف عن سواه، فقد كان هناك اتحاد قائم للكتاب مقره القاهرة، كان تأسس في غزة ١٩٦٦ (يخلف، ٢٠١٢)، إلا أن دائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية قررت العام ١٩٧٠ تشكيل اتحاد

جديد، مقابل اتحاد القاهرة، ثم ألغت الفكرة، وبدأت من جديد سنة ١٩٧٢، حيث اتخذ قرار بحل اتحاد القاهرة، الذي كان يعتزم عقد مؤتمره الثالث في آب ١٩٧٢، وبادرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعقد مؤتمر في بيروت في أيلول من العام نفسه، ليكون للصحافيين ويبقى الكتاب في اتحاد القاهرة (الحسن، ١٩٧٢: ٢١١).

في استعراضه لكيفية تشكيل الاتحاد، أوضح بلال الحسن الآلية التي تم وفقها تأسيس الاتحاد أو عقد مؤتمر بيروت "أن هناك شروطاً نضالية لعضوية الاتحاد تم إقرارها، منها فتح باب العضوية أمام العاملين في المؤسسات الإعلامية للثورة، فلسطينيين كانوا أم عرباً، وهذا بدوره منح الفصائل حق تنسيب أيًّا كان، تحت مسمى العمل في الجهاز الإعلامي لهذا التنظيم أو ذاك، كما فتح الاتحاد الفلسطيني أمام العرب العاملين في إعلام الفصائل" (المصدر نفسه).

وفي تقييم يحيى يخلف لهذا المؤتمر، يقول: إن هذا المؤتمر لم يلتزم بالمعايير التي ينبغي توفرها في عضو الاتحاد، فأغرقته الفصائل بأعضاء خارج شروط العضوية، وتم تجاوز النظام الداخلي فيما يتعلق بشروط العضوية، وفيه أيضاً تم تكريس الكوتا الفصائلية، بما في ذلك حصول فتح على النصف + ١ في قائمة الوحدة الوطنية، التي رشح خارجها شفيق الحوت وعبد الوهاب الكيالي ومعين بسيسو. وفي رأي يخلف أن عيوب التأسيس كانت واضحة في هذا المؤتمر الذي قال فيه معين بسيسو حين سأله أحد الصحافيين أنت شاعر الثورة لم تفز؟ فأجابه بسيسو "طلاقاً لو جاء أبو الطيب المتنبي ورشح نفسه ما فاز في أمانة هذا المؤتمر" (يخلف، ٢٠١٢).

ويرى بلال الحسن، أيضاً، أن خطأً آخر قد ارتكب في تشكيل الاتحاد؛ وهو رضوخ اللجنة التحضيرية للمؤتمر للضغوط التي مارستها المنظمات الفدائية في شروط العضوية، وتجاوز التدخل الفصائلي، في تشكيل الاتحاد، إلى تشكيل لجنة خماسية تمثل المنظمات، للبت في العضوية من وراء ظهر اللجنة التحضيرية، واللجنة الخماسية هذه شبه سرية، أسماء أعضائها غير معروفة.

هذه الصيغة، جعلت التشكيل وكأنه اتحاد سياسي منذ التأسيس، مع أن هناك قاعدة جوهرية في عمل المنظمات والاتحادات النقابية تقوم على النأي عن التسييس والتنافس الفئوي المبكر للمؤسسات النقابية، إلا أن المصالح التنظيمية للفصائل كانت لها الأولوية، في أية تشكيلات فلسطينية. وفي رأي الكاتب "أن هذا الحال فتح باباً للتنافس بعيداً عن الروح النقابية السليمة، وغير الحريصة على بنية الاتحاد الداخلية، فقد كان هم ممثلي المنظمات الحصول على أكبر عدد من الأصوات، لتمثلهم في المؤتمر دون اعتبار لشروط العضوية، بعضهم لا صلة لهم بعالم الكتاب، الهم كان الأمانة العامة التي كادت تفجر المؤتمر، لمعالجتها بأفق سياسي ضيق" (الحسن، ١٩٧٢: ٢١٣).

ولعل المفارقة البارزة أن اللجنة الفصائلية الخماسية شكلت نظاماً شمولياً، فتحكمت بالعضوية، وكذلك بتشكيل الأمانة العامة، التي جرى تشكيلها وفق توازن القوى، ودون الأخذ بنظر الاعتبار الجوانب المهنية والنقابية، والكفاءة التي تم الزج بها كأحد شروط العضوية، فجاء التوازن التنظيمي بعيداً كل البعد عن الكتاب والصحافيين، فقد رفضت اللجنة الخماسية عضوية محمود درويش في الأمانة العامة، التي جاءت قسمة فصائلية خلت من كتاب مرموقين، ولا يغير من الأمر حلول محمود درويش، لاحقاً، محل بلال الحسن الذي انسحب من القائمة، ولكن في الانتخابات حصل تلاعب (بين الفصائل) فلم يفز ممثلو الصاعقة للأمانة العامة، وعلى ضوء ذلك لم تعلن النتائج، لأن إعلانها سيثير أزمة سياسية. ولتجاوز الأزمة طلب انسحاب رشاد أبو شادر واستقالة أنيس الصايغ، الذي رفض الاستقالة، ومع ذلك أعلنت استقالته، وطلب من عبد الله حوراني وزهدي النشاشيبي سحب ترشيحهم، لإتاحة المجال لمندوب الصاعقة الثالث (الحسن، ١٩٧٢: ٢١٣).

هذا العرض يقدم صورة عن واقع تأسيس الاتحادات الشعبية الفلسطينية ومسيرتها، مع اختلافات بسيطة قد تمس الشكل والتفاصيل، دون أن تمس المضمون، وهذا كله نابع من المفاهيم السائدة في الساحة الفلسطينية بأن "المهمة النقابية هي مهمة سياسية بالدرجة الأولى، وأن النضال النقابي يبعد النقابة عن مهمتها الأساسية الثورية" (المصدر نفسه: ٢١٤).

الطريقة الفوقية في بناء الاتحادات الشعبية، امتدت على مدى العقود التالية، وجعلت الاتحادات مجرد أجسام سياسية، أو كما يحلو تسميتها، أذرع نسائية أو طلابية أو عمالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحين تنتقل الأمور إلى الفصائل وتشكيلها لأجسام قطاعية، فالوضع في الواقع لا يختلف، فهذه الكتلة أو تلك تسمى الذراع الطلابي أو العمالي أو النسائي لهذا التنظيم الفلسطيني أو ذاك، وهو، بالتالي، يمثل الحزب في القطاع، ولكنه لا يمثل هموم القطاع ومشاكله ليضمنها الحزب أو التنظيم في برامجه، ويسعى، فعلاً، إلى جعلها خطط عمله، فالسعي كله نحو التمثيل في الهيئات القيادية لهذا الاتحاد أو ذاك، وبذا، تكون عضوية الاتحاد "لا تمت بصلة إلى النقابية، بل وبهذا، حكمت على النضال السياسي أن يكون نضال بيانات، تعبر عن أشخاص الأمانة العامة" (المصدر نفسه). هذا ما يتكرر في الاتحادات كلها -كما سيأتي في اتحاد العمال- يجري التنسيب وتتضخم الاتحادات وتتورم لدى عقد المؤتمرات، أو الانتخابات، لكن العاملين والناشطين فيها يكادون ينحصرون في أعضاء الأمانة العامة.

ويلاحظ يزيد الصايغ ذلك لدى حديثه عن العواقب التي ترتبت على هيمنة الدور السياسي للاتحادات الشعبية على حساب الجانب المطلبي النقابي إذ "تداخل دورها السياسي، بصورة واسعة، في الدور السياسي للمنظمات الفدائية المتنوعة، ... وهمدت عضوية الاتحادات نتيجة الازدواجية الوظيفية التي انعكست في الانخفاض

الشديد لعضويتها قياساً بالعضوية المحتملة" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٣٥٩). وفي هذا يقول شحادة موسى "أصبحت عضوية الاتحادات شكلية ... أدى تفصيل فتح، والقوى الأخرى لقوائم الوحدة الوطنية، إلى تراجع المنافسة الحقيقية في انتخابات الاتحادات في أغلبية المناسبات، في بداية السبعينيات، والى إلغاء الانتخابات كلياً في بعض الحالات" (موسى، ١٩٧٢: ١٥٩-١٦٠)

وجهة نظر بلال الحسن بشأن مؤتمر اتحاد الكتاب شاركه فيها المرحوم شفيق الحوت قائلاً: "شكل الاتحاد الجديد (للكتاب)، كما الاتحادات السابقة، بالطريقة التقليدية التوفيقية، التي يركز على المنظمات وتمثيلها ضارباً عرض الحائط بالأغلبية الساحقة من غير المنتمين تنظيمياً، والملتزمين بالثورة من أبناء الشعب" (الحوت، ١٩٧٢: ٢١٦)، حيث تم تنسيب أعضاء للاتحاد بالجملة، دون اعتبار شروط العضوية، وقد شهد المؤتمر مآسي مخزية، وهو مؤتمر لكادر المنظمات وليس مفتوحاً للكتاب، رفع يافطة تقول إنه مؤتمر الكتاب والصحافيين "واتضح، منذ اليوم الأول للمؤتمر، أن هذا التجمع ليس إلا ديكوراً لإسباغ الشرعية على عدد من الأفراد، كقادة للكتاب والصحافيين الفلسطينيين" (المصدر نفسه)، ومع أن الصحافيين والكتاب غير المنتمين لفصائل الثورة تمت تنحيتهم جانباً لصالح الاتفاق على لائحة الكوتا، فإن النتائج "الديمقراطية" عبر الانتخابات لم تجز اللائحة كما حدد التوافق، فكانت هنا عصا التطويع ولي العنق، حيث تم السحب والانسحاب والضغط لترسيم النتائج وفق الكوتا المتفق عليها.

تشكيل اتحاد الكتاب والصحافيين وتحديد مساره بهذه الطريقة الفوقية على أنقاض اتحاد جرى تأسيسه سنة ١٩٦٦، وتم احتواؤه أو تذويبه في التشكيل الجديد، لم يكن استثناء، فمسيرة الاتحاد العام للكتاب والصحافيين تمثل نموذجاً لعلاقة المنظمات الشعبية بالمنظمة وقيادتها السياسية، وسعي القيادة السياسية إلى تطويعها، ليس في خدمة البرنامج الوطني بشكل عام، والخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما ضرورة تطويعها للخط الذي يرتئيه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى لو انفرد في مساره، معارضاً الأغلبية السياسية في المنظمة، وهذا بالطبع لا يقلل من الدور الوطني، الذي يقوم به الاتحاد في خدمة القطاع وفي خدمة القضية الوطنية.

وربما مثلت علاقة قيادة فتح، وبشكل خاص رئيس اللجنة التنفيذية، مع ناجي علوش الأمين العام لاتحاد الكتاب والصحافيين، منذ التأسيس الرسمي العام ١٩٧٢ حتى إبعاده عن الأمانة العامة، صورة للتسلط السياسي، ولي عنق المنظمة الجماهيرية لتكون في خدمة إرادة القرار السياسي. فقد اعتبر علوش واحداً من قيادة "التيار الوطني الديمقراطي" في حركة فتح، وكان له موقف سياسي غالباً ما كان معارضاً، وأكثر جذرية أو تطرفاً من موقف الخط الرسمي لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن هنا سعت قيادة فتح إلى الانقلاب على ناجي علوش في

المؤتمر الثاني العام ١٩٧٧، من خلال "محاولات للمس بالديمقراطية ومن خلال بعض الألاعيب، التي تمثلت في محاولة إغراقه بجميع أعضاء فرع الجزائر، مثلاً، وليس مندوبي الفرع فقط، لكن الكتاب بغالبيتهم وقفوا ضد هذا التوجه" (يخلف، ٢٠١٢)، وفشل القرار السياسي في تطويع إرادة الاتحاد، بل أكثر من ذلك، تمكن ناجي علوش كأمين عام من دفع أحد أنصاره الذي كان معارضاً أيضاً لبرنامج النقاط العشر (حنا مقبل) لترشيح نفسه خارج قائمة فتح الرسمية، وفعلاً تمكن من اختراق قائمة الوحدة الوطنية، ودفع مقبل ثمن تمرده على القرار التنظيمي بفصله من فتح (المصدر نفسه).

وشأنه شأن الاتحادات الشعبية الأخرى، لعب اتحاد الكتاب دوراً سياسياً من حيث تمسكه بموقف سياسي أكثر تشدداً من الموقف الرسمي، إثر توجه منظمة التحرير الفلسطينية للواقعية السياسية، وتبني برنامج النقاط العشر، إلى جانب موقفه السياسي، تم بناء فروع للاتحاد في عدد من الدول ومارست حياتها الداخلية بشكل ديمقراطي كما نظمت أنشطة ثقافية متعددة (المصدر نفسه).

وانعكاساً لأزمة فتح الداخلية العام ١٩٨٠، شهد المؤتمر الثالث في العام ذاته معركة داخلية عنوانها، استبعاد ناجي علوش من أمانة الاتحاد بعد أن استبعد من حركة فتح، حيث مارست القيادة السياسية كل نفوذها لتحقيق هذه الغاية، وكان لها ما أرادت (المصدر نفسه)، فقد انسحب ناجي علوش بهدوء من الحركة ومن الأمانة العامة للاتحاد.

وانبثقت أمانة عامة من بين أعضائها ماجد أبو شرار، وطلال ناجي، ومحمود درويش، ورشاد أبو شادر، ومعين بسيسو، وبسام أبو شريف، وعبد العزيز السيد، ويحيى يخلف، وبلال الحسن، وجميل هلال، وناجي العلي "وفي انتخابات فتح الداخلية ثم انتخاب يحيى يخلف أميناً عاماً، وتم إنجاز ذلك كله بالتوافق" (المصدر نفسه).

ويبدو أن اتحاد الكتاب والصحافيين شكل، في بعض جوانب عمله، نموذجاً مختلفاً في بعض الجوانب، فالأنشطة الثقافية والملتقيات الأدبية والمجلات، كلها، تفتح آفاقاً لتكريس الاتحاد، كما أن الوزن الوطني والاعتباري لأعضائه ولقيادته، منحه قوة معنوية قد لا تتوفر في قطاعات أخرى، ولذا وقف الاتحاد مع الحريات العامة، وعارض محاولة اعتقال إلياس خوري، التي أصدرها أبو عمار بسبب كتابته مقالاً حول الثورة الإيرانية، وحين تم تطويق مركز الأبحاث، لاعتقال إلياس خوري تصدى الاتحاد لهذه الخطوة واضطر عرفات للتراجع (المصدر نفسه).

لعل المعركة الأبرز في اتحاد الكتاب والصحافيين، جاءت بعد الخروج من بيروت وحصار طرابلس والانشقاق، فمع أن موقف الاتحاد كان ضد الانشقاق، ومع الشرعية ومع أن أعضاء الأمانة العامة تعرضوا لمضايقات من السوريين، فإن

زيارة عرفات لمصر، واجتماعه مع حسني مبارك شكل، في رأي الكثيرين، ما يمكن أن يسمى "هزة أرضية" في الساحة الفلسطينية، فالقوى الفلسطينية أعلنت إدانتها للزيارة، وكذلك لجنة فتح المركزية، وأخذ اتحاد الكتاب موقفاً ضد الزيارة وضد سياسة عرفات، ورداً على ذلك قرر أبو عمار التنكيل بالاتحاد، فأقدم العام ١٩٨٥ على عقد مؤتمر صنعاء بعد أن رفضت غالبية الأمانة العامة هذا المؤتمر، ووقف على رأس مؤتمر صنعاء أحمد عبد الرحمن، وزياد عبد الفتاح، وبلال الحسن الذي خاطب عرفات قائلاً: "نعطيك سيف الشرعية فاضرب به" (المصدر نفسه).

في حين عقدت أغلبية الأمانة العامة مؤتمراً صحافياً، رفضت الخطوة الانشقاقية في الإتحاد، وظل مؤتمر صنعاء دون شرعية عربية أو دولية أو وطنية فلسطينية، وفي هذا المؤتمر يقول سميح شبيب حيث تحدث مع عرفات في صنعاء فرد عليه عرفات "أنا أحضر خشبة وأعينها عضواً في الأمانة العامة" (شبيب، ٢٠١٢).

واستمر الاتحاد منقسماً حتى عقد مؤتمر توحيدي، قبل انعقاد المجلس الوطني التوحيدي الثامن عشر في نيسان ١٩٨٧، هكذا يعطي مسار الاتحاد صوره عن سعي النظام السياسي الفلسطيني، كأي نظام شمولي، إلى السيطرة على كل حيثيات وتفاصيل الحياة المدنية والثقافية والدينية.

التأسيس ليس مختلفاً في الاتحادات الشعبية الفلسطينية الأخرى، فمنذ تأسيسه من خلال مؤتمره الأول ارتبط الاتحاد العام لعمال فلسطين بالسلطة السياسية، ففي شروط العضوية "على كل فرع أن يحضر وثيقة من قبل مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الأقطار الموجودة فيها الفروع تثبت النسبة التمثيلية، بعد أن يكون مديرو مكاتب المنظمة قد اطلعوا على الكشوفات والسجلات الموجودة لدى الهيئات الإدارية في تلك الفروع" (الاتحاد العام لعمال فلسطين، المؤتمر الأول ١٤–١٧/٤/١٩٦٥: ٤)، وشهادة مدير مكتب منظمة التحرير ضرورية لإثبات صحة القيود، ودفاتر تسجيل الأعضاء وتسديد اشتراكاتهم، والهدف من هذا التأكيد من أن المؤتمر ينعقد بشكل ديمقراطي سليم، إضافة إلى أن أبحاث وأعمال المؤتمر ستناقش من قبل الأعضاء بحرية تامة ونقد بناء (الاتحاد العام لعمال فلسطين، المؤتمر الأول ١٩٦٥: ١٥). وانسجاماً مع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، كان العمال الفلسطينيون في الضفة الغربية والأردن (الشرقية) خارج المؤتمر، فالعلاقة معهم علاقة أخوية مع اتحاد نقابات عمال الأردن، وفي الحديث عن النشاط النقابي ومن بين ١٥ نشاطاً اقتصر الجانب النقابي على بندين اثنين: أحدهما تقديم مذكرات لحكومة الكويت لمنع تسريح العمال الفلسطينيين، والثاني تقديم مذكرة إلى وزراء العمل العرب تطالبهم بمساواة العمال الفلسطينيين بزميلهم العامل العربي، واقتصرت النشاطات الأخرى على إصدار بيانات سياسية في مناسبات مختلفة، وبذا، قرر الاتحاد العام لعمال فلسطين اعتبار نفسه جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية، ومكملاً لها، ويعمل جنباً إلى جنب مع كل تنظيماتها الشعبية ضمن

مخططها العام. وفي وثائق المؤتمر، حول الانتخابات، وافق المؤتمر على ترشيح الزملاء التالية أسماؤهم لعضوية المجلس ... ووافق أعضاء المجلس على تأليف اللجنة التنفيذية (الاتحاد العام لعمال فلسطين، المؤتمر الأول ١٩٦٥: ١٥).

وتناقش إحدى وثائق حركة القوميين العرب واقع الاتحاد العام لعمال فلسطين "لا نرى في الاتحاد العام لعمال فلسطين مؤسسة نقابية خاصة، ولكننا نبغي منه كتنظيم جماهيري يكتل القطاع العمالي ... ويعمل لإعداده ليؤدي دوره في معركة التحرير" (حركة القوميين العرب، المكتب العمالى آب ١٩٦٦، وثائق غير منشورة). ويضيف التقرير موضحاً رؤيته وفهمه للاتحاد "على الاتحاد أن يجسد في جميع مواقفه متطلبات العمل الفلسطيني ومقتضيات حرب التحرير عسكرياً وتنظيمياً وسياسياً ودعاوياً" (حركة القوميين العرب، المكتب العمالي آب ١٩٦٥، وثائق غير منشورة).

هكذا كانت مسألة تحرير فلسطين هي المهمة الأساسية، والهدف الأول لعمال فلسطين، وإعدادهم الجاد للمساهمة في معركة التحرير، وإلى جانب ذلك هناك تذمرٌ من دور الأوساط الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية، وسعيها إلى السيطرة على الاتحاد، ففي إحدى وثائق المكتب العمالي لحركة القوميين العرب حول فرع الاتحاد العام لعمال فلسطين في العراق، ورد "إلا أن تدخل مدير مكتب المنظمة وما يلقاه من صوت مسموع من السلطات (العراقية) حال دون إجازة الاتحاد (الفرع) ... وقمنا من جانبنا بعملية ضغط واسعة ... ذلك أن مدير المكتب كان يعارض وجود أية اتحادات نقابية" (حركة القوميين العرب. المكتب العمالي أواخر ١٩٦٥، وثائق غير منشورة).

وفي المؤتمر الثاني، الذي عقد قبل أسابيع من هزيمة حزيران ١٩٦٧، تحدث رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري عن إنجازات الاتحاد قائلاً ... حقق اتحادكم إنجازات كبيرة باتصالاته، بزياراته، ببياناته المشتركة في آسيا ومع دول صديقة في أفريقيا، ومع منظمات صديقة (الاتحاد العام لعمال فلسطين، المؤتمر الثاني ١٥-١٩/٤/١٩٦٧: ٢١).

أما حسني الخفش الأمين العام لاتحاد عمال فلسطين فقال: "وقف اتحادنا في طليعة النشاطات التضامنية، في عدن والجنوب المحتل والمغرب، والسودان والأردن والعراق، ووعياً منه لطبيعة معركة القومية العربية، قد حسم بشكل نهائي دور الجمهورية العربية المتحدة القائد بقيادة عبد الناصر بالذات...، ومؤتمرنا مطالب بأن يحافظ العمال على مركزهم الطليعي في المعركة والتصدي لمحاربة الاستعمار والصهيونية وتصفية الرجعية العربية ...، سيناقش وثيقة المنهاج النضالي لرسم الطريق للمرحلة الجديدة" (الاتحاد العام لعمال فلسطين، المؤتمر الثاني ١٩٦٧: ٢١).

وبين التصفيق الحاد، انتخب المؤتمر الأمين العام الزميل حسني صالح الخفش بالإجماع، كما انتخب بالتزكية وبالإجماع أحمد اليماني، وعبد الرحمن درابيه نواباً للأمين العام (الاتحاد العام لعمال فلسطين، المؤتمر الثاني ١٩٦٧: ١٢٨).

وقد أصر المؤتمر على أن تشارك الوفود الصديقة في أعماله ومناقشاته، وقدم بهذا تقليداً جديداً في حياة الحركة العمالية، وبالتأكيد فإن هذا التقليد لم يأخذ أحد به، إذ أن أمور أية هيئة أو اتحاد وتقاريره ونقاشاته، وكذلك خطط عمله، هي مسؤولية جمهوره بشكل خاص ومحدد، وبعد استعراض تقرير الأمين العام، أكد المؤتمر بشأن العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية أنه ينضوي تحت قيادتها، ويؤكد التفافه حول هذه القيادة (الاتحاد العام لعمال فلسطين. وثائق المؤتمر الثاني، ١٩٦٧: ٢٠٨).

ولم يكن الاتحاد بعيداً عن آثار النكسة وما ترتبت على منظمة التحرير الفلسطينية جراءها، إذ عندما تعالت الأصوات بشأن إعادة النظر في بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتكوينها، كان للاتحاد دوره، فقد جاء في وثائق الاتحاد "واصل الاتحاد نضاله مستنداً إلى منظمة التحرير الفلسطينية ... وانطلاقاً من ضرورة إعادة النظر في تشكيل المنظمة، استفادة من دروس النكسة، فإننا نقترح أن يتكون المؤتمر الوطني من: ممثلين عن الاتحادات الشعبية، وهؤلاء جميعاً يقررون عضوية الأشخاص الذين يشهد لهم ماضيهم، وحاضرهم، بأنهم كانوا ولا يزالون يعملون بأمانة وشرف في خدمة قضيتهم ... تدارست اللجنة التنفيذية للاتحاد الأحداث الأخيرة التي جرت داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك أن اتحادنا هو أحد قواعد المنظمة، ويعتبر أن استمرار المنظمة يشكل الضمانة الأساسية لمستقبل النضال الفلسطيني" (الاتحاد العام لعمال فلسطين، ١٩٦٩، وثائق الاتحاد ج١: ١٤٠ - ١٤٢).

هكذا، ظل الاتحاد يرى أن له دوراً مميزاً في بناء منظمة التحرير الفلسطينية الجديدة على أنقاض السابقة، ففي الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، اعترض الاتحاد على اللجنة التحضيرية، وتمثيل العمال فيها، وفي نقاش المجلس الأعلى للاتحاد، أكد أن الاتحاد "يخشى سيادة نوع من التصور يرفع من قيمة السلاح في المقارنة بالرجال، ونعني بالرجال هنا الوعي والتنظيم بمختلف أشكاله السياسية والاجتماعية (الاتحاد العام لعمال فلسطين، ١٩٦٩، وثائق الاتحاد ج١: ١٥٣)، وفي هذا تعريض، بما يعرف بسيطرة حملة البنادق على منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حرب حزيران.

وفي حديثه عن الاتحاد العام لعمال فلسطين، أكد حيدر إبراهيم الذي يتولي منصب الأمين العام منذ حوالي ثلاثة عقود، أن الهدف من إقامة أي اتحاد نقابي في ظل الاحتلال يتركز أولاً وأساساً في مهمته النضالية السياسية في مقاومة الاحتلال، ومن جانب آخر بناء تنظيم نقابي قوي يدافع عن الحقوق المهنية لأبناء القطاع، وترسيخ النهج الديمقراطي في العلاقات الداخلية، وفي رأيه أن ٨٠٪ من نشاط الاتحاد العام لعمال فلسطين، مثلاً في الساحة اللبنانية، تركز في الجانب السياسي النضالي الذي "يتخذ أشكالاً متعددة منها العلاقات العربية والدولية، والعمل لحشد تأييد عربي وعالمي للنضال الفلسطيني، والقضية الفلسطينية وحضور المؤتمرات العالمية الدولية، في حين يحظى الجانب النقابي بحوالي ٢٠٪ من نشاط الاتحاد" (إبراهيم، ٢٠١٢).

أما في الأردن، فهناك خصوصية حيث ينخرط العمال الفلسطينيون في النقابات الأردنية، ولا تقوم فروع للاتحاد في الأردن، حيث يحظر ممارسة النشاط النقابي للاتحادات الشعبية الفلسطينية في الساحة الأردنية، ولا يختلف دور الاتحاد، في رأي الأمين العام، عن الاتحادات الشعبية الأخرى فقد لعبت هذه الاتحادات دوراً وطنياً كبيراً بعد أن تولى فاروق القدومي (أبو اللطف) دائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أنشئت اتحادات للقطاعات التي لم تكن قد أنشأت اتحاداتها، كما أدرك الرئيس عرفات الأهمية والدور الذي يمكن أن تلعبه الاتحادات دفاعاً عن المنظمة من جهة، وأداة يمكن توظيفها لخدمة أهداف المنظمة من جهة أخرى، فقد كان عرفات "يستخدم هذه الاتحادات لفتح أية معركة مع زعيم عربي، أو تحذيره من الاستمرار في سياسة معينة، دون أن يكون مضطراً للتصدي لسياسة هذا الحاكم أو ذاك بشكل مباشر" (المصدر نفسه: ٢٠١٢).

وحين حاول البعض استخدام الاتحاد العام لعمال فلسطين في الانشقاق، بعد أن استقطبوا أغلبية الأمانة العامة، بمن فيهم الأمين العام، في حينه، فتحي الراغب لصالح المجموعة المنشقة (أبو موسى وأبو صالح)، وحين أعلنت ليبيا دعمها لقيادة الاتحاد، وأعلن بشير حويج سنة ١٩٨٣ بدعم الاتحاد بمبلغ مئة ألف دولار، إلا أن ذلك لم يطل، فقد جُمّد فتحي الراغب وسافر إبراهيم البلعوس إلى الدنمرك لاجئاً سياسياً، فتحركت قيادة فتح في الاتحاد فتشكلت أمانة عامة جديدة على رأسها الأمين العام الحالي السيد حيدر إبراهيم.

الصراع السياسي في الاتحاد العام لعمال فلسطين كان مع تشكيل الاتحاد سنة ١٩٦٥، الذي شارك فيه، حينها، الناصريون والقوميون العرب والبعثيون، وعناصر من فتح، ولعلها المرة الأولى التي تجري فيها انتخابات للأمانة العامة للاتحاد، فمع أن فتح هزمت في ذلك المؤتمر، إلا أن التنافس الرئيسي كان بين ممثل الناصريين حسني الخفش وممثل القوميين العرب أحمد ماهر اليماني، حيث فاز الخفش بفارق صوت واحد (المصدر نفسه).

واستمر الصراع بين الاتجاهين القوميين في المؤتمر الثاني، حيث فشلت فتح أيضاً في الحصول على عضوية الأمانة العامة التي انبثقت عنه سنة ١٩٦٧، أما المؤتمر الثالث الذي عقد العام ١٩٦٩، فتمكنت فتح من السيطرة على فروعه، ومثلها حوالي ٨٠ عضواً، ولعل الفرع الوحيد الذي كان مقسوماً بتوازن فرع لبنان، الذي كان مقسوماً بين فتح والشعبية، حيث تمكنت فتح من إقصاء الشعبية من الأمانة العامة المشكلة من مندوبين لفتح؛ فتحي الراغب وحيدر إبراهيم، صبري بدر (جبهة التحرير الفلسطينية) التي اندمجت لاحقاً مع فتح، كما استقطبت فتح إبراهيم البلعوس وهو قومي عربي مال لفتح، أما الخامس فكان سعيد الحمرة، وهو بعثي فأصبح الاتحاد هنا تحالفاً فتحاوياً مع الصاعقة.

وفي محطة المؤتمر الخامس للاتحاد العام لعمال فلسطين، الذي شهد تحالفاً بين فتح والصاعقة، وقعت في المؤتمر انتخابات بالاقتراع السري، وكانت المرة الوحيدة بعد المؤتمر الأول، التي شهدت انتخابات بالاقتراع السري، ولم تتكرر هذه الظاهرة في أيٍّ من مؤتمرات الاتحاد اللاحقة، بل جرت كل الأمور فيها بالتوافق، بدءاً من عضوية المؤتمر وانتهاءً بعضوية الأمانة العامة.

ولدى سؤال السيد حيدر إبراهيم عن دور الفصائل والتنافس فيما بينها في الاتحادات الشعبية، أكد أن التنافس كان سيد الموقف، فبعد أن نجحت فتح في إقصاء القوى الأخرى عن أمانة الاتحاد لم يكن هناك مجال لإتاحة المجال للآخرين لمنافستها في الاتحاد، وقدم مثالاً على ذلك من خلال انتخابات فرع لبنان العام ١٩٧٤ قائلاً إن الرفيق نايف حواتمة، أمين عام الجبهة الديمقراطية استدعى حيدر إبراهيم، وأبلغه أن الديمقراطية تريد ٧ أعضاء من قيادة فرع لبنان من مجموع عدد أعضائه البالغ ١٥ عضواً، وعندما سألته لماذا؟ قال لدينا ٢٥٠٠ عضو منتسب لفرع لبنان فتركت حواتمة، والتقيت بصلاح صلاح مسؤول الجبهة الشعبية في لبنان، فقال أن لدى الشعبية ١٥٠٠ عضو منتسب في فرع الاتحاد، أما زيد وهبة مسؤول فتح المعني بالموضوع، فأبلغه أن فتح لديها ١٢٠٠ عضو منتسب، أخذت الأرقام (حيدر) وذهبت لياسر عرفات، وأبلغته بواقع الحال فسألني متى يغلق باب العضوية، فأجبته غداً الساعة الخامسة، فقال لي احضر غداً في الثالثة لتتسلم كشف العمال المنتسبين من فتح، وحين ذهبت في اليوم التالي سلمني قائمة بـ ٢٥ ألف عامل منسبين للاتحاد، ومع أنهم (فتح) وعدوا بدفع اشتراكاتهم، إلا أنهم لم يلتزموا فيما بعد بذلك.

خلاصة القول أنها كانت انتخابات سياسية بامتياز، ولا علاقة للعمل النقابي فيها، تشكل عشية انعقاد المؤتمر، أو مؤتمر الفرع، غرف عمليات واحدة للشعبية يتابعها جورج حبش، وأخرى للديمقراطية يتابعها نايف حواتمة، وثالثة لفتح على رأسها ياسر عرفات (المصدر نفسه).

وفي الإجابة عن علاقة هؤلاء المنتسبين بالاتحاد وهمومه، قال لا شيء، فعندما يتم تنسيب ٢٥ ألف عامل خلال ١٥ ساعة، تكون علاقتهم بالاتحاد والعمال فقط لحظة الانتخاب، أي مجرد أصوات انتخابية، أو للمساومات لتحسين المواقع في الهيئات القيادية.

وحتى عندما استوعب الجميع في الاتحاد العام لعمال فلسطين، وفي أمانته العامة بشكل خاص، كان لهذا سبب سياسي، إلى جانب إيمان وقناعة الأمين العام (حيدر إبراهيم) بالشراكة، ففي المؤتمر السابع الذي عقد في تونس إثر الانشقاق، الذي شهدته حركة فتح، وانحياز جزء من الأمانة العامة (أكثر من النصف) للانشقاق، دخلت الفصائل الأخرى الأمانة العامة بمندوب واحد لكل منها، وفي هذا المؤتمر

(السابع) كانت فتح تسعى إلى محاصرة الانشقاق، من خلال تمثيل الجميع في الأمانة العامة مع احتفاظ حركة فتح بالنصف + ١ كحد أدنى، ومنذ هذا المؤتمر قبل حوالي ثلاثين، عاماً تم تكريس "الكوتا" في الاتحاد العام لعمال فلسطين، وبهذا تفوز كل اللجان التنفيذية، ومجالس الاتحاد وأمانته العامة بالتزكية، بعيداً عن أية انتخابات ديمقراطية، من خلال الاقتراع السري المباشر.

وقد تناول جميل هلال نظام الكوتا في الاتحادات الشعبية، وتأثيره على هذه الاتحادات بقوله "سهل نظام الكوتا التوجه الكامل تقريباً للاتحادات الشعبية، والنقابات والروابط المهنية، حيث باتت هيئاتها القيادية تتشكل تدريجياً، وعملياً بالتعيين وفق نظام الحصص" (هلال، ١٩٩٥: ٩٠).

وفي ظل سعي المنظمات اليسارية للحصول على حصة في الاتحادات الشعبية، والقبول بصيغة (ديكور) التي تحدث عنها لاحقاً جورج حبش، فقد استعدت التنظيمات اليسارية للانضمام إلى قوائم مرشحي الوحدة الوطنية مع فتح في انتخابات الاتحادات...، الأمر الذي يؤكد بصورة أكبر الطبيعة الاحتوائية للمنظمات الجماهيرية (الصايغ، ٢٠٠٢: ٦٩٤).

وفي تفسير حيدر إبراهيم لاستئثار فتح لنفسها بالنصف + ١، أجاب إن القاعدة النقابية للقوى الأخرى في صفوف العمال كانت محدودة جداً، ولا تؤهلهم للمنافسة، أو لتطبيق ما كانوا ينادون به (التمثيل النسبي)، فاعتماد التمثيل النسبي لا يمكّن أيًّا منهم من التمثيل في الأمانة العامة، وفي تقدير أبو سمير أن ٨٠٪ من قاعدة الاتحاد العام لعمال فلسطين كانت محسوبة على فتح، وبالتالي فإن ما كان يجري في الاتحاد العام، كان شكلاً من أشكال الوحدة الوطنية السياسية، وليس شكلاً نقابياً ديمقراطياً (إبراهيم، ٢٠١٢).

ولا يقبل نصري عبد الرحمن بما يقدمه إبراهيم، فيقول "إن السبب الطبيعي الذي أعاق اعتماد مبدأ التمثيل النسبي حتى الآن، يعود إلى خشية بعض الأوساط القيادية النافذة في منظمة التحرير الفلسطينية على مواقعها، حيث تخشى أن التمثيل النسبي سيؤثر على وزنها، لصالح القوى الوطنية الديمقراطية" (عبد الرحمن، ١٩٨٨: ٢٩).

كان أعضاء الأمانة العامة مفروزين لتمثيل فصائلهم، وليسوا مفروزين لتمثيل العمال في مواقع العمل، أو في فروع الاتحاد، وهذا ما أكده الأمين العام، حيث قال "إن مندوبي القوى في الأمانة لم يكونوا قادة نقابيين للعمال، بل كانوا كوادر سياسية في تنظيماتهم، ولذا فإن مواقفهم في الأمانة العامة، وفي المجلس الوطني تعكس مواقف سياسية لا نقابية" (إبراهيم، ٢٠١٢).

ما ينطبق على الفصائل ينطبق على فتح، فقد كان في فتح مبدأ وآلية تسمى "الاستمزاج"، حيث يقوم أعضاء فتح في المؤتمر، من خلال المكتب الحركي أو آلية

مشابهة، بانتخاب أعضاء المجلس، أو الأمانة العامة الفتحاوية، في اجتماع داخلي دون أن تعلن النتائج، حيث تؤخذ نتائج التصويت غير المعلنة للقيادة السياسية، وبدورها تتخذ القرار بشأن نتائج هذا الاستمزاج، فقد تأخذ به كلياً أو جزئياً، خلاصة القول أن القيادة السياسية (اللجنة المركزية لحركة فتح)، تختارهم، ويقدمون للمؤتمر للمصادقة مع غيرهم برفع الأيدي، وكذلك الأمر بالطبع بشأن الأمين العام، فهو غير خاضع للاستمزاج، وصاحب القرار فيه القيادة السياسية تحدده ويصادق عليه (إبراهيم، ٢٠١٢).

وفي حديثه عن أثر الكوتا وتمثيل الفصائل في الأمانة العامة على بنية الاتحاد، أكد أن تمثيل هذه القوى كان بسبب الحرص على الوحدة الوطنية، فهم دون قاعدة نقابية، ليس ذلك فحسب، بل إنهم لم يسعوا أو يبذلوا جهوداً لتنسيب العمال للاتحاد، بعد أن ضمنوا التمثيل بعضو في الأمانة العامة، ولم يسعوا إلى أكثر من ذلك، كما أن رؤساء الفروع في كل المواقع محسوبون على فتح، مرة أخرى في رأي الأمين العام أن الفصائل الأخرى تسعى إلى التوافق ليس غير، لأن التوافق يضمن لها أكثر مما يوفره التمثيل النسبي.

ما ينطبق على الاتحاد العام لعمال فلسطين، ينطبق إلى حد كبير على الأطر والكتل النقابية والجماهيرية المحسوبة على الفصائل، والأحزاب السياسية الفلسطينية، إذ لم تمارس هذه الأطر حياة ديمقراطية داخلية بالمعنى الفعلي للكلمة، ولم ترتبط بمصالح قطاعاتها والدفاع عن مصالح هذه القطاعات، يصف موسى البديري هذا الواقع "كانت تلك الهيئات عبارة عن جهات سياسية مموهة، لا تهتم كثيراً بحماية مصالح أعضائها وحقوقهم، والعمل من أجلها" (البديري، ١٩٩٥: ٤٩).

وعن دور الاتحاد السياسي، أكد الأمين العام أن الهم السياسي كان يسيطر على ٨٠٪ من فعالية ونشاط الاتحاد في الشتات، ومع أن تمثيل الاتحاد كان بعشرين عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، إلا أن هؤلاء أيضاً كانوا يقسمون وفق "كوتا" معينة، وما أن يذهبوا للمجلس حتى يصطف مندوب كل فصيل في كتلة فصيله، ولا يتحدثون، ولا يطرحون شيئاً كمنظمة شعبية، لها مكانتها وموقعها، ويروي الأمين العام واقعه في إحدى دورات المجالس الوطنية (١٩٧١) حيث التقاه نايف حواتمة أمين عام الجبهة الديمقراطية) وحادثه على انفراد طالباً منه أن يرشح "صالح رأفت" لعضوية اللجنة التنفيذية، تكريماً للمناضلين المعتقلين في السجون الأردنية، وفعلاً تقدم حيدر إبراهيم باقتراح صالح رأفت لعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة، لكنه فوجئ برفض حاد من قبل الجبهة الشعبية، فطالبه أبو عمار بسحب الاقتراح حتى لا يفجر اجتماع المجلس الوطني، لكن فاروق القدّومي مسؤول التنظيم الشعبي في المنظمة، قال له لا تسحب الاقتراح فهذه مسألة ديمقراطية، فما كان من ياسر عرفات إلا أن رفع الاجتماع، واختلى بنايف حواتمة لعشر دقائق، فدخل نايف حواتمة يعلن أن الديمقراطية تسحب مرشحها،

ولدى التساؤل حول اعتراض الشعبية كان الجواب منافسة فصائليّة، إذ كيف تقبل الشعبية أن يكون للديمقراطية عضوان في اللجنة التنفيذية وللشعبية عضو واحد (إبراهيم، ٢٠١٢).

أما دور الاتحادات الشعبية في المجلس الوطني كمنظمات شعبية، فكان رأي أمين عام اتحاد عمال فلسطين أن لا دور قيادياً للاتحادات في القرار السياسي الفلسطيني، فالكوتا من جهة، والالتزام الكتلوي لدى أعضاء المجلس الوطني من المنظمات الشعبية من جهة أخرى، أضعف الاتحادات، ولم يُبقِ لها دوراً فاعلاً.

وفي الحياة الداخلية لهيئات الاتحاد؛ المجلس والأمانة العامة، أكد الأمين العام أن القرارات، منذ حوالي ثلاثين عاماً، تؤخذ بالتوافق، سواء في المؤتمر أو الهيئات الأخرى، التي لم تشهد تصويتاً خلال الفترة كلها.

وإذا كنا نكتفي بما قدمه الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين، وما تضمنته وثائق الاتحاد لتقديم صورة عن واقع هذا الاتحاد الذي عقد مؤتمراته بانتظام، من حيث الشكل على الأقل، فعلى امتداد نصف قرن تقريباً تم عقد عشر مؤتمرات ١٩٦٣ – ٢٠١٢، إلا أن حياته الداخلية، ودوره كما تعكسها وثائقه، لا تقدم حياة ديمقراطية داخلية، ولا تقدم اتحاداً نقابياً يدافع عن حقوق العاملين، بل تقدم اتحاداً سياسياً دوره الأساسي وطني بامتياز، لكنه بعيد عن هموم القطاع الذي ينبغي أن يمثله.

وحتى تكون الصورة أكثر وضوحاً، ينبغي أن نميز بين الجانب النظامي الشرعي في عقد مؤتمرات الاتحادات الشعبية، وبين مضامين هذه المؤتمرات وما تناقشه، وقد نأخذ تقييم بلال الحسن للمؤتمر الرابع للاتحاد العام لعمال فلسطين نموذجاً، فهو يرى أن المؤتمر من حيث الشكل والجانب النظامي كان ناجحاً، أما من حيث المضمون فهناك كثير من الملاحظات ينبغي أن تدفعنا إلى إعادة النظر في البناء النقابي الفلسطيني والعمل "لإرسائه على قواعد ذاتية متينة، وليس على الدعم السياسي الخارجي من هذا الحزب أو ذاك التنظيم الفدائي" (الحسن، ١٩٧١: ٣٠٤).

وفي طرح تصوره لما ينبغي أن يكون عليه دور الاتحاد، يضيف "كان من الممكن أن يكون عقد المؤتمر مناسبة لأن تناقش الطبقة العاملة الفلسطينية، من خلال ممثليها، كافة القضايا الراهنة التي تواجه العمل الفلسطيني، ليصبح المؤتمر بذلك مناسبة تاريخية وليس قضية تنظيمية روتينية" (المصدر: ٣٠٥)، وهو هنا يشير إلى نقاش القضايا السياسية والتركيز عليها دون النظر للمؤتمر كمؤتمر عمالي يمثل جزءاً من الثورة المسلحة، يولي اهتماماً بقضايا وهموم الطبقة العاملة، جنبا إلى جنب، مع اهتمامه بالقضايا الوطنية.

لم يختلف الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عن الاتحادات الشعبية الأخرى، فمع أن بدايته كانت بدأت أوائل الستينيات كجمعيات متفرقة، إلا أن توحيدها جاء في

سياق نشاط منظمة التحرير الفلسطينية. صحيح أن البدايات كانت العام ١٩٦٣، إلا أن توحد الاتحادات جاء خلال المؤتمر الأول، الذي عقد في القدس، خلال تموز ١٩٦٥، (**صامد الاقتصادي**، ١٩٨٦: ١٦٢). وجاء في توضيح أهداف تأسيسه "حشد طاقات المرأة الفلسطينية، وتعبئة إمكاناتها في معركة التحرير، تمشياً مع قرار المجلس الوطني" (المصدر نفسه: ١٦٣). وبعد استعراض التكوين وتشكيل الهيئات الذي حكمته عوامل جغرافية دون الحديث عن انتخابات فعلية لهيئات الاتحاد، الذي عاد وأكد في بيانه الختامي "أن رسالة الاتحاد هي النضال من أجل التحرير، من أجل تحرير الوطن السليب" .... "يناشد المرأة الفلسطينية للانضمام للاتحاد لأخذ مكانها الطبيعي والمباشر للقيام بواجبها من أجل تحرير فلسطين" (**صامد الاقتصادي**، ١٩٨٦: ١٧٣).

وفي المؤتمر الثاني للاتحاد، كانت المنظمات الفدائية قد تسلمت زمام القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية وأصبح كل شيء فيها يسير وفق نظام الكوتا، بما في ذلك الاتحادات الشعبية، ومن بينها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وغدا لفتح أغلبية مطلقة في هيئات الاتحاد، وباقي الفصائل مجتمعة لها أقل من النصف تمشياً مع نظرية العمود الفقري، وجاء المؤتمر الثالث للاتحاد وبعد عقد ونصف (العام ١٩٨٠) لتكريس القيم والمفاهيم ذاتها التي سادت الاتحادات الشعبية، سواء على صعيد مهماتها ودورها، حيث يغيب الجانب القطاعي لصالح الجانب السياسي، كما تغيب الانتخابات الديمقراطية لصالح قسمة الكوتا، التي ضمنت لفتح في المجلس ٢١ عضواً من ٤٠، وكذلك في الأمانة العامة، كما بقيت على رأس الأمانة العامة للاتحاد عصام عبد الهادي لأكثر من عقدين من الزمن.

وجاء في كلمتها أمام المؤتمر "رؤية الاتحاد السياسية حول مختلف القضايا المطروحة فلسطينياً وعربياً ودولياً" (عبد الهادي، ١٩٨٠: ١٣٧). وفي الحديث عن أنشطة الاتحاد، تناولت دور الاتحاد في اعتبار الصهيونية حركة عنصرية، أما في حديثها عن المؤتمر فتقول "وقد عكس المؤتمر وجهاً مشرقاً للمرأة تبين فيه وعيها ونضجها السياسي الذي صقلته التجربة" (المصدر نفسه).

كالعادة، يتم التركيز على الجانب السياسي دون تناول قضايا المرأة، ودون الحديث عن أوضاع الاتحاد الداخلية وأنشطته النقابية والجماهيرية، إلا بشكل إداري لا يخدم تحول الاتحاد إلى منظمة واسعة، تمثل المرأة الفلسطينية وهمومها ومصالحها.

الأمر لا يختلف في المؤتمر الرابع الذي عقد العام ١٩٨٥، فقد استعرض البيان الختامي "مسيرة الثورة وخروجها من بيروت، واتفاق ١١ شباط والعلاقات السورية الفلسطينية، والمصرية الفلسطينية، وأعلن موقفاً سياسياً ناقضاً لاتفاق شباط، وبما يتعارض مع السياسة الرسمية الفلسطينية، لكنه لم يتطرق وبعمق إلى

قضايا المرأة وحقوقها ونضالاتها من أجل هذه الحقوق، لأن هذا لا يشكل أولويةً للاتحاد" (البيان الصادر عن المؤتمر الرابع. صامد الاقتصادي، ١٩٨٦: ١٧٧).

وفي تشكيل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين صوره مشابهة، فقد تم تشكيل الاتحاد العام للمعلمين، كما يقول شحادة موسى، بمبادرة فوقية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن الغاية الأساسية من وجوده، هي العمل على تنظيم هذا القطاع تنظيماً ثورياً في الحركة الوطنية، أما النضال المطلبي وحقوق المعلمين، فهو أمر تافه مقارنة بالهدف السامي الذي تشكل الاتحاد من أجله، وهو المساهمة في تحرير الوطن (موسى، ١٩٧٢: ١٥٤). وفي حديثه عن التدخل الفظ للمستوى السياسي، يضيف شحادة موسى أن التنظيمات اتفقت على اختيار أعضاء المؤتمر في لبنان بموافقة الأمانة العامة، فقط في طرابلس جرت الانتخابات، ولم ينجح ائتلاف الفصائل، في حين قاطعت صور بكل معلميها، تعبيراً عن رفض المبدأ. وعوضاً عن التراجع عن هذا المنهج كان هناك إصرار على لي عنق القطاعات والإرادة القطاعية لصالح الإرادة السياسية. ويضيف موسى أن الملاحظة التي تسجل على الأمانة العامة هي أن الانتخابات تشكل الحق الطبيعي والمظهر الديمقراطي السياسي الذي يمارسه أعضاء النقابة (المصدر نفسه: ١٦٠)، فإذا غاب هذا الحق، فعن أية نقابة أو تمثيل أو ديمقراطية نتحدث؟ وهذه التشكيلات، هي في رأيه، القصد منها ضبط العملية الداخلية ... لتكون أقرب للبناء الحزبي الداخلي.

ولا يختلف واقع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، عن نظيره اتحاد العمال فمنذ أن قررت القيادة السياسية تسمية المرحوم جميل شحادة أميناً عاماً للمرحلة التأسيسية، بين العامين ١٩٦٩ - ١٩٧٢، ظل أميناً عاماً على رأس الاتحاد حتى رحيله بعد أربعة عقود من التأسيس، ولم يشهد الاتحاد انتظاماً في مؤتمراته. وفي تقييم الاتحاد أوائل التسعينيات جاء في مجلة **صامد الاقتصادي** في تقييمها للاتحاد بعد مرور عشرين عاماً، "يتكون من جسم تنظيمي سليم، واستطاع أن يمثل موقعاً مهماً في حركة المعلمين العرب ... ويقيم علاقات ثنائية أخوية مع نقابات البلدان العربية" ("الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين: نشأته وأهدافه". **صامد الاقتصادي**. عدد ٧٩، كانون الثاني - آذار ١٩٩٠: ١٩٧)، والأهم من ذلك "استطاع أن يصمد في وجه مؤامرة الانشقاق، فحافظ على وحدته (المصدر السابق: ١٩٧).

وهذا التقييم لا يأخذ بنظر الاعتبار العلاقات الديمقراطية الداخلية في هيئات الاتحاد العام للمعلمين، ولا مدى تمثيله للقطاع الذي يحمل اسمه، ولا المعارك النقابية التي خاضها على رأس المعلمين دفاعاً عن حقوقهم ومصالحهم، بل لعل الاتحاد كان غائباً عن النشاط المطلبي الذي خاضه المعلمون الفلسطينيون، وبخاصة في المناطق المحتلة، سواء تعلق الأمر بحركة المعلمين الواسعة أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات في الضفة الغربية، أو تعلق الأمر بالحركة الاحتجاجية التي شهدتها جامعات الضفة للمطالبة بتحسن أوضاع العاملين فيها ... المسألة ليست تنظيمية ...

"القضية التي لم تلقَ الاهتمام الكافي في جلسات المؤتمر، هي قضية البناء النقابي للاتحاد، وإذا كان الاتحاد النقابي لا يعطي اهتماماً كافياً بالبناء النقابي فما الذي يعطيه اهتماماً كافياً؟ وهل يجوز أن يشغل الهم السياسي والقضايا الوطنية الكبرى عن هذا الهم". (المصدر السابق: ١٩٧).

ولا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد العام لطلبة فلسطين تميز عن الاتحادات الشعبية الأخرى، خلال المراحل الأولى من عمره، فقد تميز الاتحاد بكونه جاء تطوراً طبيعياً لنشاط رابطة الطلبة الفلسطينيين في مصر، ومن ثم تحولها، في مراحل لاحقة للاتحاد، وقد تمركز نشاطه في تلك المرحلة في مصر وسوريا، حيث العدد الأكثر من الطلبة الفلسطينيين الجامعيين يدرسون هناك، وفي وقت لاحق في دول المنظومة الاشتراكية توفرت منح للطلبة للدراسة، وكذلك في الجزائر والدول الأوروبية، وقد لعب الاتحاد دوراً مميزاً في بلورة الهوية الوطنية والتعريف بالقضية على الصعيد العالمي، كما لعب دوراً مميزاً في انطلاق الثورة المسلحة، حيث بدأت أنوية العمل المنظم من الطلبة النشيطين الذين شكلوا نواة حركة فتح، في النصف الثاني من الخمسينيات ومطلع الستينيات.

وربما كانت سنوات الستينيات للاتحاد، سنوات العصر الذهبي على الصعيد الديمقراطي، إذ كانت تجري انتخابات ديمقراطية دورية، تتنافس فيها الكتل الطلابية المحسوبة على هذا الحزب، أو ذاك، وظلت حركة القوميين العرب ممسكة بالاتحاد حتى أواخر الستينيات، حيث شهدت صراعاً مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تحاول النأي بالعمل الوطني عن العمل الحزبي، وهذا أيضاً يشمل وينطبق على العمل الشعبي الجماهيري.

وإذا جاء التوقف عند تميز الطلبة عن القطاعات الأخرى، يمكن القول إن الطلبة أكثر تمرداً واستعداداً للمواجهة، وهم يشاهدون زملاءهم الطلبة الآخرين يمارسون عملية ديمقراطية، كما أن جمهور الطلبة (الجامعيين) محصور في عدد من المواقع، على عكس الفئات الأخرى التي تتوزع في أرجاء العالم، وهو من جهة أخرى جمهور متجدد ويشكل-بشكل أو بآخر- مرحلة عبور للحياة العامة، يتمسك الطلاب خلال هذه المرحلة بالقيم والمبادئ والنزاهة والاحترام، وليس لديهم ما يخشون عليه من امتيازات، يمكن أن تتوفر في قطاعات أخرى، إلى جانب كل هذه العناصر هناك أيضاً اكتساب التجربة والخبرة، من الحركات الطلابية المشابهة، حيث كانوا يشاهدون تنافساً بين كتل طلابية مختلفة في انتخابات، تجري في أكثر من مكان على الصعيد العالمي.

وفي وقت لاحق، شكل الصراع بين المنظمات الفلسطينية في الاتحاد أحد جوانب الصراع بينها، وتمكنت حركة فتح من السيطرة على الاتحاد، وفيما بعد شهد الاتحاد ركوداً وتجاوزاً للآليات الديمقراطية، حيث حلت مسألة "الكوتا" محل

الديمقراطية الفعلية، فأصبحت المؤتمرات العامة آليات لتكريس الكوتا المتفق عليها فصائلياً، دون أن يعني ذلك غياب الانتخابات الديمقراطية في المواقع المختلفة، كما غدا أمين الاتحاد والأمانة العامة بعيدين عن قطاع الطلبة، وهمومهم بعد أن غادروا مقاعد الدراسة، كما غاب الانتظام في المؤتمرات العامة.

كان الاتحاد العام لطلبة فلسطين مجالاً للمنافسة الداخلية، فعندما حول أبو إياد جهاز الأمن الموحد إلى مركز قوة شخصية له، كان موقع قوة لمساومة عرفات في تعيين مؤيديه في مناصب قيادية في الاتحاد العام لطلبة فلسطين (الصايغ، ٢٠٠٢: ٥١٢). ونتوقف أمام المؤتمر السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين العام ١٩٧١ الذي عقد تحت شعار "تحرير عمان خطوة على طريق تحرير فلسطين". وكما هو واضح عقد المؤتمر في الجزائر خلال تموز ١٩٧١، حيث الصراع بين النظام الأردني والمنظمات الفدائية على أشده، ولعل المفارقة أن المؤتمر الخامس عقد في مرحلة كان التناقض بين الثورة الفلسطينية والنظام الأردني مغيباً أو متراجعاً، ليكون هامشياً، ما فتح المجال ليقوم الملك حسين نفسه بافتتاح المؤتمر، دون أن يعني ذلك ترحيباً من قواعد الاتحاد بهذه الخطوة، ولكنه يعكس توافقاً بين المستوى السياسي والنظام الأردني، هذا في حين تولى رئيس وزرائه عبد المنعم الرفاعي اختتام المؤتمر.

في المؤتمر السادس "طغت أوضاع المقاومة السياسية والتنظيمية بكل خصائصها التراجيدية المترددة بعد أيلول على جو المؤتمر" (الحسيني، ١٩٧١: ٣٠٩). وفي وصفه لتأثير الأوضاع الإقليمية على المؤتمر، يصف شريف الحسيني كيف انعكس ذلك على الحياة الديمقراطية الداخلية ... "من أجل تجنب الإحراج مع أي نظام عربي، كان ضرورياً الحد من الجو الديمقراطي فيه، وقد تجلى ذلك في منع حق الكلام عن بعض الأشخاص عند نقاش بعض المواضيع ...، أو رفع الجلسة عند الشعور بعدم القدرة في السيطرة عليها" (المصدر نفسه).

وفي التقييم العام للاتحادات الشعبية، يرى كثير من الباحثين أن هذه الاتحادات -من منطلق أن الخطوة الأولى تقود إلى الأخيرة- ظلت اتحادات وأدوات سياسية لمنظمة التحرير ليس أكثر، وبالتالي فإن ما ينطبق على منظمة التحرير الفلسطينية ينطبق عليها فيما يتصل بالحياة الديمقراطية الداخلية، فحين تضعف المنظمة تضعف الاتحادات، وكذلك العكس، فمثلاً ليس غريباً أن تعقد الاتحادات الشعبية مؤتمراتها خلال بضعة أشهر[٩] لأهداف سياسية لا صلة لها بالقطاعات التي ينبغي أن تمثلها، ولعل الأمر الأكثر بروزاً في تقييم هذه الاتحادات هي أنها ظلت هياكل تنظيمية، لا صلة لها بجمهورها وقاعدتها المفترضة، وربما فيما قاله بلال الحسن قبل أكثر من أربعة عقود حقائق تعكس واقعاً ما زال قائماً منذ ذلك الحين حتى الآن، نهاية المرحلة التي يتناولها البحث، "أن الاتحادات الفلسطينية حتى الآن تتسم بصفة البيروقراطية، حيث يتم تركيب الاتحاد من أعلى بمبادرة أفراد أو منظمات

أو أحزاب وليس تعبيراً عملياً عن تواجد اجتماعي ما" (الحسن، ١٩٧١: ٣٠٥). ويضيف بلال الحسن أن "هناك سمة أخرى تتسم بها الاتحادات الشعبية، وهي انحيازها لتيار سياسي معين أكثر مما تعبر عن تواجد التيارات المتعددة فيها" (المصدر نفسه)، والنتيجة المترتبة على ذلك في رأيه "تبقى المؤسسة النقابية عبارة عن قيادة متواجدة يومياً، وجسم هلامي من مجموع الأعضاء، مهمتهم الأساسية حضور الانتخابات لاختيار القيادة" (المصدر نفسه). هذا التشخيص الذي قدمه بلال الحسن أوائل السبعينيات أكده فيصل حوراني بعد أكثر من عقدين من الزمن "تم إنشاء اتحادات قطاعية جديدة ... وتوقف تطورها عند خطوات التأسيس الأولى" (حوراني، ١٩٩٣: ١٣).

ويرى سميح شبيب أن الاتحادات الشعبية تحولت، بنظام الكوتا، إلى تقاسم أعضاء الأمانة العامة عندما طبقت سنة ١٩٧٤ في اتحاد الكتاب والصحافيين، خرج الاتحاد دون كتاب وصحافيين، وأفرغت الاتحادات من جمهورها؛ عمال، كتاب ... إلخ وغابت الانتخابات الحرة لصالح الاقتسام (شبيب، ٢٠١٢).

وفي رأي جميل شحادة، أمين عام الجبهة العربية الفلسطينية، أن كل هيئات الاتحادات الشعبية كان يتم التوافق عليها في المستوى السياسي؛ الأمانة العامة، والمجلس، وما ينطبق على المجالس الوطنية، ينطبق على هيئات الاتحادات الشعبية (شحادة، ٢٠١٢). ويشارك هذا الرأي، أيضاً، عمر شحادة القيادي القريب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فهو يرى أن هذه الاتحادات "كانت دوماً عرضة للتدخلات الخارجية، المالية، ونظام الزبائنية، والولاءات الشخصية، وكانت تنتهي عادةً بنظام الكوتا، الذي تحول مع الوقت ليس شكلاً للشراكة أو الوحدة الوطنية، وإنما (أصبح) ديكوراً لما كان يسمى بالديمقراطية الفلسطينية، أو غابة البنادق، المعبر عنها بتعددية الفصائل المسلحة (شحادة، ٢٠١٢).

أما بدران وعبد الرحيم فيريان "أن معظم هذه المنظمات، لم يشكل لحاجات موضوعية اجتماعية بقدر ما كانت نتيجة لقرارات سياسية فوقية، أرادت منها إكمال الإطار السياسي ... إن توالدها السريع وشرذمتها، يطرح تساؤلات جدية تتعلق بتحقيق المهمات التي تقوم بها، وقدرتها على أدائها" (بدران وعبد الرحيم، ١٩٧٥: ٤٦٣). وفي الحديث عن القيادات النقابية يضيفان أن جل اهتمامها يقتصر على حضور الندوات والمؤتمرات العالمية، التي تقنع فيها بدور المراقبة والتفرج (المصدر نفسه: ٤٦٤). وإلى جانب هذا التوصيف، يتحدثان عن الضعف الذي ينتاب هذه الاتحادات لعوامل ذاتية، يقف في رأسها ارتباط معظم قيادات المنظمات بالقيادات السياسية في الثورة مباشرة، ... وقد عينت من قبل القيادات السياسية بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، ولذا فإنها جاهدة على إرضاء هذه القيادات، بدلاً من الدفاع عن مصالح القاعدة وتقوية التنظيم الجماهيري (المصدر نفسه).

وفي الحديث عن أنشطة تقارير الاتحادات الشعبية، فإن هذه التقارير لا تركز على الهم القطاعي ومشاكل القطاع، الذي يمثله الاتحاد، فهي فقط تركز على الزيارات والوفود وحضور المؤتمرات والبرقيات، وهذا أمر مشترك للاتحادات الشعبية الفلسطينية عموماً، أما علاقة جمهور الاتحاد بعضوية الاتحاد، فيقول الدارسان إنه "يجب ألا يخدعنا عدد المنتسبين للمنظمات الشعبية، إذ يسعى، وبجميع الطرق، إلى تنسيب أكبر عدد من الأعضاء في فترة الانتخابات لتحقيق فوز عناصر التنظيمات السياسية المتنافسة، ويتبخر هذا العدد بعد فترة الانتخابات، فتستعيد المنظمات حجمها الطبيعي الضئيل جداً نسبة لحجم الفئات التي تمثلها" (المصدر نفسه: ٤٦٥).

وفي تقييم جميل هلال للاتحادات الشعبية، والنقابية والمهنية لمرحلة ما بعد الخروج من بيروت، يرى أن دور هذه الاتحادات أخذ يتآكل بسرعة. وفي محاولته تفسير أسباب هذا التآكل، يرى، في بيروقراطية هذه الاتحادات، سبباً مهماً في ذلك، وهذا بدوره قاد إلى اغتراب قواعدها الشعبية عن هيئاتها القيادية، وإذ يستثني الطلبة من هذا التآكل، فإنه يعرض أسباباً لذلك يقف في رأسها اعتمادها المالي على المنظمة، وما نجم عنه من بيروقراطية في هيئاتها القيادية، وكذلك نظام الكوتا، إلى جانب عدم قدرتها في الدفاع عن مصالح قطاعاتها، حيث "اتسم سلوك الاتحادات بسيطرة النشاط السياسي مع غياب لأية فعالية أخرى، بدأ الضبط البيروقراطي يحل محل التعبئة ...، بات ضبط الاتحادات الشعبية والمنظمات النقابية والمهنية يتم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة" (هلال، ١٩٩٣: ٢٦)، ولعل ما جاء على لسان السيد يحيى يخلف يشكل نموذجاً لما ذهب إليه هلال.

يقدم نصري عبد الرحمن صورة الاتحادات الشعبية التي على الرغم من دورها التمثيلي السياسي، وفي المؤتمرات، فإنها "أصبحت أشبه ما تكون بمجرد ديكور للزينة، مهمتها الرئيسية الدفاع عن السياسة التي تتبعها الأوساط النافذة في منظمة التحرير الفلسطينية، والمؤتمرات، في حين أنها لا تعطي اهتماماً يذكر للقطاعات الشعبية التي تمثلها عند الانتخابات" (عبد الرحمن، ١٩٨٨: ٢٨). وفي تفسيره لهذا الواقع يوضح "ترعرعت سياسة الهيمنة والتفرد، التي لا يطيق أصحابها أي عمل جماعي ديمقراطي منتظم، ولا يهمهم سوى الحفاظ على مواقعهم، التي تجعلهم يحصلون على امتيازات عديدة" (المصدر نفسه). إذن، يربط نصري عبد الرحمن بين ترهل الاتحادات الشعبية وغياب الديمقراطية في صفوفها، التي حاولت الأوساط المهيمنة أن تتذرع بـ"انتشار شعبنا كطريق مفتوح دائماً للهرب من اعتماد أي ديمقراطية" (المصدر نفسه: ٢٩).

إن نظرة فاحصة لهذه الحالة، تجدنا أمام المنطق الاستخدامي؛ أي أن كل شيء يستخدم لمهمة معينة، ويتم الاستغناء عنه بعد أداء المهمة، هكذا يتم التعامل مع أعضاء المنظمة الجماهيرية لغايات انتخابية فقط، ثم يغادرون الاتحاد طيلة الدورة الانتخابية، حتى الانتخابات التالية، وهذا ما أكده المثال الذي أورده أمين عام اتحاد العمال في موقع

آخر، أليست العلاقة مع القطاع أبسط مفاهيم الديمقراطية؟ ألا يتناقض تغييب جمهور القطاع واستدعاؤهم فقط عند الانتخابات وأبسط قيم الديمقراطية؟

حالة الاتحادات الشعبية هذه، ظلت طوال المرحلة التي تتناولها الدراسة، بل وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من أن هناك مذكرات ومشاريع قدمت لإصلاح حال الاتحادات الشعبية، فإن هذه المشاريع والمحاولات لم تجد طريقها للتطبيق، فعلى صعيد الاتحادات الشعبية، قدمت القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية مذكرة للمجلس الوطني العام ١٩٧٨، طالبت فيها باعتماد قاعدة التمثيل النسبي للانتخابات (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨ب: ٣٦٢)، ورأت، أن تشكل الاتحادات مدرسة لتخريج المناضلين الملتزمين بقضايا الثورة، وهكذا ظلت الاعتبارات السياسية، هي العامل الأساسي في تشكيل ومهمات الاتحادات، فهي مؤسسات سياسية لتقاسم التمثيل من جهة، وهي من جهة أخرى تضع المهمات السياسية والحزبية على رأس أولويات مهماتها، بعيداً عن المصالح اليومية المباشرة للجمهور. وفي الحديث عن مرجعية الاتحادات الشعبية، تحدد مذكرة الجبهة الديمقراطية "تخضع المنظمات الجماهيرية مباشرة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتتلقى توجيهاتها من رئيس دائرة المنظمات الشعبية" (المصدر نفسه: ٣٧٥).

ومع أننا لسنا بصدد المقارنة بين المنظمات الشعبية كاتحادات تتبع مباشرة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والحالة النقابية في المناطق المحتلة؛ الضفة والقطاع، باعتبار أن الظروف مختلفة، فإن عدوى التشكيل، والسيطرة السياسية، والتقاسم، امتدت لبعض الاتحادات والنقابات. ففي حديثه عن النقابات يقول عبد المجيد حمدان، العضو القيادي في حزب الشعب الفلسطيني، عن الوضع في الضفة الغربية وغزة ...، "يجب أن يكون هناك شكل من أشكال الديمقراطية ... في النقابات أو الجمعيات ... المجالس، إذا نظرنا نظرة فاحصة، وبنزاهة، مع أنفسنا فلا يوجد عندنا ديمقراطية" (حمدان، ١٩٩٤: ٢٧٣). وباعتباره عضواً في نقابة الصحافيين، يصف الحال فيها، تقريباً، بالوصف ذاته الذي أورده بلال الحسن حول التحضيرات لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين أوائل السبعينيات، فبعد أكثر من عقدين من الزمن يتكرر المشهد ذاته ... مثلاً نقابة الصحافيين لا يجوز أن تكون رابطة الصحافيين "أكثر من نصف هيئتها العامة مزورة ... الجميع يمارس التزوير للأسف الشديد ... لا أحد يدفع اشتراك ... إن صوته مشترى، نحن لا نلتزم بالمحافظة على الانتخابات، وإجرائها بطريقة صحيحة، وتحصل هناك مشاكل كثيرة على الكوتا" (المصدر نفسه: ٢٧٤).

وفي رأي جميل هلال أن هناك عوامل إقليمية تدخلت في تشكيل الاتحادات الشعبية "فبعض القوى المدعومة عربياً، مثلت في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية القيادية، واتحاداتها الشعبية لاعتبارات إقليمية، وليس لمتطلبات تطوير النظام

السياسي لفلسطين" (هلال، ١٩٩٣: ٢٧)، وبالتأكيد فإن هذه الاعتبارات لها صلة بأي شيء إلا الحياة الديمقراطية في الاتحادات الشعبية.

الفصل السادس

فتح وياسر عرفات
نموذجاً للحالة الفلسطينية

الفصل السادس

فتح وياسر عرفات: نموذجاً للحالة الفلسطينية

جاء تأسيس حركة فتح كمنظمة فدائية مقاتلة تتحدى النظام الرسمي العربي والقيادة الفلسطينية التقليدية، ممثلة بالهيئة العربية العليا والقيادة الفلسطينية الجديدة ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها (الشقيري)، وتميزت بالتالي عن حوالي أربعين حزباً ومنظمة فلسطينية كانت قائمة في النصف الأول من الستينيات، بعد أن انشغل النظام الرسمي العربي في الاصطفاف في محاور بين الاتجاه المصري والاتجاه السعودي، ومن يشايع كلاً منهما من الأنظمة العربية الأخرى. وشكل انهيار الوحدة المصرية السورية العام ١٩٦١ خطوة متقدمة في إدراك طلائع الشعب الفلسطيني أن "ما حك جلدك مثل ظفرك"، وكان مؤسسو حركة فتح قد بدأوا، قبل إعلان الانطلاقة بسنوات، بلورة تنظيمهم في غزة، والقاهرة، والكويت.

وفي الحديث عن البدايات يقول هاني الحسن "إن طريق دايان، إلى غزة والقويصة وسيناء العام ١٩٥٦، كان طريق عبد الناصر إلى كسر الارتباط التاريخي بالغرب، وطريق الفلسطينيين إلى اكتشاف دورهم الخاص، ومن ثم التمرد والثورة" (الحسن، ١٩٧٢: ١٠).

ارتبطت فكرة قيام فتح بفترة العدوان الثلاثي على مصر، الذي ترافق واندلاع الثورة الجزائرية التي قدمت نموذجاً في الإقليم لحركة التحرر، والثورات العربية

ضد الاستعمار "أعادت للمواطن العربي إحساس النصر الغريب عليه، منذ زمن طويل، وساهمت مساهمة فعالة في إغناء قناعات نواة الطليعة الثورية على الولادة والبدء" (المصدر نفسه).

أما صلاح خلف (أبو إياد)، فهو يرى أن حاجة موضوعية ماسة كانت تدفع لإنشاء منظمة قتالية، في وقت غاب هذا النموذج لأكثر من عقد ونصف خلال المرحلة الممتدة بين ١٩٤٨ حتى أوائل الستينيات، وهي مرحلة الضياع الفلسطيني، حيث تقاذفت الفلسطينيين تيارات واتجاهات شتى، وغابت الرؤية عما ينبغي فعله بعد الصدمة، جراء النكبة والتشريد والهيمنة العربية، والإلحاق الذي أصاب الأرض والشعب الفلسطيني. يقول أبو إياد في **فلسطيني بلا هوية** "كانت الحاجة إلى منظمة قتالية محض فلسطينية تزداد إلحاحاً، كنا نفكر في الحاج أمين الحسيني، كانت مكانته عظيمة في الأوساط الفلسطينية، كان جاهزاً ... لكن عبد الناصر لم يكن شغوفاً به باعتباره من ماضٍ ولّى إلى الأبد" (خلف، ١٩٧٨: ١٧٧).

ويرى بعض من كتب عن حركة فتح أن خليل الوزير (أبو جهاد) يعد المؤسس الحقيقي للحركة، بعد أن افترق عن الإخوان المسلمين العام ١٩٥٥، كما لعب المنحدرون من صفوف الطلبة (رابطة طلبة فلسطين ثم الاتحاد العام لطلبة فلسطين) دوراً مهماً في تأسيس الحركة، التي انبثقت فكرتها بعد العدوان الثلاثي وبعد أن خاب أمل المؤسسين في الإخوان المسلمين (الصايغ، ٢٠٠٢: ١٤٥-١٤٩) وفيما بعد سنة ١٩٥٩ وافقت مجموعات عدة على التأسيس، وبلغ مجموع أعضائها حوالي ٥٠٠ عضو.

هذه المرحلة كانت مرحلة الضياع بالنسبة للشباب الفلسطيني، بعد أن خاب أملهم في الأنظمة العربية والإركان لها، فكان القاسم المشترك، وهاجس الشباب الفلسطيني، هو البحث عن تنظيمات للانضمام إليها بهدف تحرير فلسطين بالقوة والكفاح المسلح وبالوسائل العسكرية.

كما جاء تأسيس فتح، في مرحلة كانت مسألة الكيان الفلسطيني قد بدأت تطفو على السطح من خلال الدعوات العراقية والمصرية لإقامة كيان فلسطيني، حيث رحبت حركة فتح بهذه الدعوة، وأعلنت أنها ستؤسس مجلساً وطنياً لهذا الكيان (المصدر نفسه: ١٥٥).

وفي بدايات تشكيلها، أبرزت فتح أساسين لعملها: الاستقلال عن أي نظام عربي، وأولوية الكفاح المسلح لاستعادة الحقوق، وفي الوقت ذاته، حاولت النأي بنفسها عن الأيديولوجيا، ذلك أن "تعدد الولاء الفكري وتشتت سبل العمل اللذين تنطوي عليهما تعددية الأحزاب ليسا الأداة المثلى لعمل ثورة كثورتنا" (المصدر نفسه: ١٣٧). وتأثراً بحركة الإخوان المسلمين، قدم مؤسسو فتح أنفسهم "بأنهم أسسوا حركة لا حزباً فالحركة تعني العمل المستمر، البعيد عن التنظيم الجامد" (المصدر نفسه: ١٥٧).

أما الشقيري فكان لديه موقف من الحزبية والأحزاب، وكان جزءاً من النظام الرسمي العربي، ويريد أن يستوعب الكل تحت إبطه، وفي هذا يقول أبو إياد "الحقيقة هي أن الشقيري لم يكن سوى أداه الجامعة العربية، التي كانت تسعى إلى تدميرنا" (خلف،١٩٨١ : ٨٣).

وجاء انطلاق حركة فتح، وكان لسوريا دور مميز في دعمها، وتدريب عناصرها لأسباب؛ يرتبط بعضها بمناكفة السوريين لعبد الناصر بعد وصول حزب البعث للسلطة في العام ١٩٦٣، كما كانت قضية فلسطين أحد مجالات هذه المناكفة، وربما لاحتواء الحركة الوليدة، على اعتبار هيمنة عبد الناصر على حركة القوميين العرب، ولاحقاً على منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيري، وارتباط الحاج أمين والهيئة العربية العليا بعلاقات طيبة مع السعودية، ولاحقاً الأردن، وبالتالي، فإن وجود منظمة فدائية مقاتلة ترتبط بسوريا من شأنه أن يوفر لسوريا دوراً فاعلاً في قضية العرب الأولى، وهي قضية فلسطين، التي حملت سوريا رايتها باعتبار فلسطين جزءاً من جنوب سوريا، وباعتبار هذا جزءاً من العقيدة التي يتبناها حزب البعث العربي الاشتراكي.

أما تاريخ انطلاقة فتح، فيرى البعض أن عوامل سرعت في إعلان انطلاقة فتح في مطلع العام ١٩٦٥، تمثلت في ثلاثة عوامل: ضغط جزائري يطالب بالتسريع، تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية أواسط العام ١٩٦٤، ضغط بعض الموليين الكويتيين الذين مدوا فتح بالمال، وكانوا يريدون رؤية نتائج مساعداتهم على الأرض (الصايغ، ٢٠٠٢: ١٧٧).

هكذا تم تشكيل حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، ليس فصيلاً يشكل إضافة كمية للأحزاب والقوى التي بلغ عددها العشرات، بل جاء تشكيلها لتكون حركة جامعة، كجبهة تحرير وطني شبيهة بجبهة التحرير الوطني الجزائرية، فحتى الاسم كان متشابهاً باستبدال جبهة بحركة ليس غير. وفي هذا يقول منير شفيق "عندما تشكلت فتح، طمحت لان تكون حركة التحرير الوطني الفلسطيني، التي تضم القوى الفلسطينية المؤمنة بالتحرير، وتضعه فوق أي هدف سواه ... لم تطرح كحزب سياسي، وإنما كجبهة متحدة، وراحت تتعامل مع الساحة الفلسطينية على هذا الأساس" (شفيق، ١٩٧٥: ٨٦).

من هنا كان التعامل من قبل المؤسسين مع الحركة باعتبارها الثورة الفلسطينية المعاصرة، وأن المنظمات الأخرى يمكن التعامل معها كمكمل لما تقوم به فتح، أو من خلال التركيز على نظرية العمود الفقري في العلاقة مع المنظمات، التي أثبتت حضوراً مباشراً وفاعلاً في الساحة الفلسطينية، أو تلك التي تتبناها هذه الدولة العربية أو تلك، ودون كثير من التردد، ضرورة تصفية المنظمات الصغيرة التي تفتقد مبرر وجودها، بغض النظر عن الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق هذه الغاية.

في رأي هاني الحسن، أن هناك تطابقاً بين فتح والثورة الفلسطينية "ففتح هي الثورة الفلسطينية والكلام عن حياتها الداخلية أو الخارجية يعني الكلام عن حياة الثورة الفلسطينية، فتاريخ (فتح) هو تاريخ الثورة الفلسطينية الحديثة، وتاريخ الثورة الفلسطينية، هو في التحليل النهائي، تاريخ حركة فتح" (الحسن، ١٩٧٢: ٨).

وفي مخاض الانطلاقة والتأسيس، بدأت تظهر خلافات وشكلت لجنة لمراقبة سلوك عرفات خلال قيامه بتنظيم المجهود العسكري...، وعلى الرغم من عدم الجاهزية، "فإن عرفات أثر في اللجنة المشرفة عندما قدم لها تقريراً عن جهوزيته، ولذا تقرر الانطلاق في ٣١/١٢/١٩٦٤، وأبلغت فتح السلطات السورية والعراقية والجزائرية والشقيري بنيتها" (الصايغ، ٢٠٠٢: ١٧٩).

رأى البعض في تشكيل اللجنة لمراقبة عرفات، أو تشكيل مجلس الطوارئ شقاقاً عميقاً بين أعضاء اللجنة المركزية العليا المقيمين في الكويت، وبين عرفات ... حيث أبدوا استياءهم من عدم استشارته القيادة بينما اشتكى عرفات من حجب الأموال (المصدر نفسه: ٢٠١).

خلق انطلاق حركة فتح، وتبنيها الكفاح المسلح، جدلاً على الصعيدين الفلسطيني والعربي، فعلى الصعيد الفلسطيني؛ دار نقاش وسجال كان استمراراً للحالة التي سبقت الانطلاقة، وهو مكانة القضية الفلسطينية في البعد القومي العربي، حيث عدت انطلاقتها تحدياً لقيادة القومية العربية ممثلةً بجمال عبد الناصر، ولعل هذا ما يفسر عدم الإقبال الجماهيري الفلسطيني الواسع على الانخراط في الحركة، خلال سنواتها الأولى "وبقيت مجرد وجهة نظر فلسطينية خارجة عن المألوف، ويتم انتقادها بأنها إقليمية مناقضة للناصرية" (الحسن، ٢٠٠٥: ٢٧).

وعلى الصعيد الفلسطيني ذاته، شكلت تحدياً لقيادة أحمد الشقيري ولمنظمة التحرير الفلسطينية الوليدة، وكذلك للقوى والأحزاب الفلسطينية التي لم تستطع رفض فكرة العمل المسلح، مع أنها ليست جاهزة له، وقد رفضت بعض القوى التوجه الإقليمي لحركة فتح، وكان ذلك في سياق سجال استمر طويلاً، حول أولوية الوحدة أم العودة (العودة طريق الوحدة أم الوحدة طريق العودة).

وعلى الصعيد العربي أيضاً، باستثناء موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، نظر النظام الرسمي العربي لما تقوم به فتح، باعتباره توريطاً للدول العربية قبل إعداد العدة، ومن هنا كان الموقف الرسمي العربي يقضي بوقف هذا النوع من العمل ولجمه (المصدر نفسه: ٢٨).

ومع أن تعتيماً كبيراً جرى على مسيرة فتح في مراحلها الأولى، لأسباب متعددة لا مجال لنقاشها هنا (قبل ١٩٦٧) فإن هذه المسيرة لم تخلُ من العنف الداخلي، ولعل حادثة مقتل يوسف عرابي، ومحمد حشمت في شباط ١٩٦٦ في إحدى الشقق في

العاصمة السورية، مؤشر على الصراع الذي رافق المسيرة بعد سنة من انطلاقتها. وتتعدد الروايات حول الحادثة، فهناك من يروي أنه خلال وجود أبو عمار في الكويت، ناقش أعضاء قياديون في فتح المسؤوليات الداخلية في الحركة، واختاروا يوسف عرابي، وهو ضابط بعثي، لتولي مسؤولية متقدمة في الحركة، تمس دور أبو عمار الذي عاد من الكويت، وإثر نقاشات وجدال مع يوسف عرابي ومحمد حشمت، انتهت حينها أو في وقت لاحق بمصرعهما برصاص مسدس، ولم يتضح كيف قتلا واتهمت فتح بتصفيتهما.[١٠]

وكانت هزيمة حزيران ١٩٦٧ المحطة الرئيسية في مسار الحركة، حيث وفرت لها كل الشروط للنهوض، باعتبار هزيمة حزيران هي الانطلاقة الحقيقية للحركة، وبشكل خاص بعد معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، فقد ألحقت هزيمة حزيران ضربة قاسية بالنظام الرسمي العربي، فلم يعد قادراً، أخلاقياً وعملياً، على التصدي لقوات المنظمات الفدائية، وبخاصة حركة فتح في عملياتها ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ومع هزيمة النظام الرسمي العربي، رافقها هزيمة امتداده الفلسطيني؛ أي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كان النظام الرسمي العربي حاضنها وداعم وجودها، وبهزيمته لم يعد قادراً على توفير أي غطاء لهذه القيادة، بل رأي فيها أحد أكباش الفداء على مذبح هزيمة حزيران. وفي هذا السياق، جاءت مقولة جمال عبد الناصر بأن المقاومة الفلسطينية شكلت النور الوحيد وسط الليل العربي الحالك.

من جهة أخرى، وعلى الصعيد الفلسطيني، فإن التجربة التي اكتسبتها حركة فتح تدريباً وتجهيزاً وإعداداً وتنفيذ العمليات الفدائية قبل حزيران ١٩٦٧ مكنتها من أن تكون جاهزة، فور هزيمة حزيران، لتكثيف وجودها في المناطق المحتلة، وللانطلاق في عمليات فدائية عبر الحدود، وهذا مكنها من استقطاب أعداد كبيرة جداً من الشباب الفلسطيني المندفع للمقاومة، في وقت ظلت المنظمات الأخرى مترددة، مثلاً إعلان انطلاقة الجبهة الشعبية بعد خمسة أشهر من هزيمة حزيران ١٩٦٧. وفي رأي بلال الحسن أن هزيمة حزيران "جاءت لتوفر الأساس الموضوعي للدور الفلسطيني ...، وفي هذه المرحلة استطاعت حركة فتح أن تمتد وتنتشر" (الحسن، ١٩٧١: ٦).

وكان لهزيمة حزيران ١٩٦٧ أثران بارزان على حركة فتح، التي رأت فيها نتيجة منطقية لما تطرحه، ففي الوقت الذي كان أنصار التيار القومي ينظرون لها كنكسة قاسية، رأى أنصار فتح أن النتائج إيجابية، إذ تفتح الباب أمام الشعب الفلسطيني ليمارس دوره المستقل (الحسن، ٢٠٠٥: ٢٩). وفعلاً فتحت هزيمة حزيران الباب على مصراعيه لانتشار وتوسع المقاومة الفلسطينية المسلحة، التي اعتبرها النظام الرسمي العربي –ولو مؤقتاً– أنبل ظاهرة عربية بعد هزيمة حزيران، بعد أن كان مطلوباً لجمها قبل سنتين، لكن النتيجة الأخرى لحرب حزيران، تمثلت في انتقال حركة فتح، من خلال تسلمها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لتكون جزءاً من

النظام الرسمي بعد أن كانت معارضة له. ويصف بلال الحسن ذلك بقوله "انتقلت الحركة (فتح) بوعي، أو بنصف وعي، من كونها حركة متعارضة مع النظام العربي، إلى حركة ستصبح جزءاً أساسياً من النظام العربي السائد" (المصدر نفسه: ٣٠).

وكون البحث معنياً بالحياة الداخلية، وآلية عمل حركة فتح، ينبغي التوقف عند مقولة يتحدث الكثير فيها، وهي أنه لم يكن لدى فتح نظرية أو أيديولوجيا تشكل موجهاً لها، ومع أن مثل هذه المقولة ليست مطلقة، إلا أن فيها الكثير من الواقعية، فقد اعتمدت فتح في مسيرتها على الممارسة أو التجربة والتعلم من تجربتها، فلم يكن هناك نموذج يشكل قدوة ومثالاً تحذو فتح حذوه.

ولا يغير، من حقيقة هذا الأمر، محاولة منظري فتح الحديث عن فكر فتحاوي، فهاني الحسن يقول "بدون تردد، يمكن القول إن فكر فتح وخطها السياسي، في تلك المرحلة، يعرف من خلال تمييزه بصفته النقض الكلي للإستراتيجية والتكتيك العربيين المطروحين، والفكر النقيض هو في النهاية رفض وثورة على المطروح" (الحسن، ١٩٧٢: ١١).

فما الفكر الذي يمكن استنتاجه من مقولة هاني الحسن هذه؟ وأية نظرية ثورية توجه الحركة، أو تقوم على أساسها؟ وفي توضيحه لفكر فتح يضيف "إن الحسمية ليست الصيغة الرئيسية الوحيدة المميزة لفكر فتح عند ولادتها، وإنما الارتباط بالواقع، أيضاً الذي يتجلى بأوضح مظاهره في الإصرار على الممارسة، الذي كان يطغى على التحليل، بحيث تشكل الممارسة طبيعة فتح الأولى، والتحليل طبيعتها الثانية" (المصدر نفسه: ١٢).

وقد ظهر الخلاف على السطح مجدداً في الأردن، بعد حرب ١٩٦٧ بين التنظيم المدني في الأردن وقيادة فتح، إذ وجدت قيادة الأردن أن القيادة العليا (اللجنة المركزية) حلت محلها، في وقت كان محمود مسودة الذي كان قائداً لعدد من الوحدات المقاتلة ينوي إعلان نفسه قائداً عاماً ... بادر صلاح خلف بالإعلان، في نيسان ١٩٦٨، عرفات متحدثاً وحيداً باسم فتح ... وبعد ذلك تم تعليق عضوية محمود مسودة ومؤيديه ... وأمام تصاعد الخلاف، تم الاتفاق على عقد مؤتمر عام، يتم فيه اختيار قيادة جديدة عن طريق الانتخاب (الصايغ، ٢٠٠٢: ٣٣٦).

هكذا عقد مؤتمر تموز ١٩٦٨، حيث اجتمع حوالي ١٠٠ مندوب في الزبداني في سوريا، واعتبر هذا المؤتمر العام الثاني، دون أن يتم أي حديث عن عقد المؤتمر الأول، وفي الحديث عن انعكاس الخلفية الإخوانية الإسلامية لمعظم أعضاء اللجنة المركزية أنها كانت تأخذ قرارها بالإجماع (الشورى).

وفي انتخاب اللجنة المركزية تم الاتفاق على حل وسط، حيث تم اختيار ٣ أعضاء، ويقوم هؤلاء باختيار عضو رابع، ثم يقوم الأربعة باختيار الخامس، وهكذا حتى العاشر (المصدر نفسه).

وباعتبار فتح جبهة وطنية عريضة، تعايشت فيها مختلف الاتجاهات اليسارية والقومية، والدينية والوطنية الفلسطينية، ولكن هذا التعايش لم يخلُ من صراعات، خلال السنوات ١٩٦٨–١٩٧٠ في الأردن، حيث عمليات الإقصاء والتحالفات.

وتحت ضغط وأزمة هزيمة أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ في الأردن، وطرح انتقادات لسلوك فتح خلال مرحلة الأردن، وعلاقتها بالنظام الأردني والمسؤولية عن الهزيمة، تقرر عقد المؤتمر الثالث في أيلول ١٩٧١. ومنذ البداية، ارتفعت أصوات تشخص وتنتقد الخلل، فقد أعلن صلاح خلف "أن تفويض عرفات السلطة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية والاستيلاء على دوائرها منذ ١٩٦٩ أديا إلى الازدواجية، وأدخلا البيروقراطية إلى مؤسسات فتح" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١ب: ٨٠٧). وأضاف صلاح خلف، مخاطباً أعضاء المؤتمر "أن هناك قيادة جماعية، وأن ياسر عرفات هو عضو كسائر الأعضاء في هذه القياد الجماعية" (المصدر نفسه). وأمام النقد الذي تعرض له عرفات، خرج من القاعة غاضباً ثلاث مرات أثناء المناقشة الجماعية، وكما يقول يزيد صايغ "وهي حيلة أصبحت معروفة عنه في الأعوام اللاحقة" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٤٣١).

وفي المؤتمر الثالث، تم إقرار النظام الداخلي لحركة فتح، وقواعدها الإجرائية رسمياً في نص جديد، أكد مبدأ انتخاب القيادة ... كما اعتمد المركزية الديمقراطية، ومع أن هناك نصوصاً واضحة بشأن الانتخابات والعلاقات الداخلية، فإن هذه النصوص لم تترجم في الممارسة لاحقاً.

وفي رأي صايغ، لم يمنع المؤتمر من ازدياد الخصومات الشخصية وسياسة التكتلات، ورد عرفات، على ما اعتبره تحدياً مباشراً له ولزعامته، بالعمل على زيادة سيطرته الشخصية في الفترة التالية، حيث استمرت الصراعات والتحالفات لدرجة أن عرفات والمتحالفين معه، أوقفوا تزويد الوحدات المعارضة بالأسلحة والآليات (المصدر نفسه: ٤٣٦) وانشقت عن فتح في أيار ١٩٧١ جبهة التحرير الوطني بقيادة حسن الصباريني احتجاجاً على غياب الإصلاح الداخلي ...، وما لبثت المجموعة أن حلت (المصدر نفسه: ٤٣٧).

أقدم عرفات مدعوماً بأبو صالح (نمر صالح)، بعزل يحيي عاشور من منصبه في لبنان، الأمر الذي أشعل اشتباكات في مخيم تل الزعتر في حزيران ١٩٧٣، وبسبب احتجاجات ومظاهرات في شاتيلا، تراجع عن قراره (المصدر نفسه).

ويستعرض الصايغ الصراع الداخلي في فتح، أوائل السبعينيات، حيث شكل صلاح خلف تياراً في مواجهة عرفات والوزير والنجار وعدوان، الذين جردوه من مسؤوليته عن الرصد لصالح النجار، لكن صعود نجم أبو إياد بعد أيلول الأسود، وعملية ميونخ، واغتيال عدوان والنجار على يد الإسرائيليين، جعل "أبو إياد" في صدارة مقرري سياسة فتح، كما اتهم خليل الوزير وكمال "عدوان" صلاح

خلف بالتخطيط لاغتيال خصومه في فتح، وقاما باعتقال أحد مساعديه البارزين (المصدر نفسه: ٤٥٢-٤٥٣). وخلال هذه الفترة، انشق عن فتح أحمد عبد الغفور العام ١٩٧٢، بتنسيق مع صبري البنّا، وجرى اغتياله بأمر من عرفات وبمعرفة خليل الوزير ومحمود عباس (المصدر نفسه: ٤٥٤).

وإذا كانت هذه الصراعات والانشقاقات والتكتلات تعكس شيئاً، فإن أول ما تعكسه هو غياب الديمقراطية الداخلية لمعالجة القضايا الخلافية، أو التباينات في وجهات النظر، فالنتيجة إما تفرد وإما تكتلات وتحالفات واصطفافات، وإما انشقاقات وإما هذه كلها مجتمعة كما في حالة فتح خلال هذه المرحلة.

وظل التعامل، مع الرأي المخالف، يعالج إما بالاستقطاب الذي من شأنه أن يوفر حماية لأصحابه، وإلا فإن التصفية كما حصل مع أحمد عبد الغفور، وإما الاعتقال كما حصل مع ناجي علوش الذي احتجزه عرفات في آب ١٩٧٤ خوفاً من التعرض لمزيد من حوادث الارتداد. وفي مرحلة كهذه يرى صايغ أن الاستقطاب السياسي، داخل فتح حول الحل المرحلي والتوجه السياسي للقيادة "أدى إلى تآكل الأرض الوسط، الأمر الذي جعل من الصعب، على صلاح خلف، تعزيز مكانته القيادية دون تأييد أحد الأطراف" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٥١١-٥١٢).

وفي وقت لاحق، حين تورط علوش أكثر، واعتقل كما مر وعمل ماجد أبو شرار الذي كان الأبرز في يسار فتح على إقناع سعيد مراغة والعملة وغيرهما من حلفاء علوش، أن دعوه لمصيره (الانسحاب بهدوء) حتى لا يجد عرفات ذريعة لممارسة القمع على نطاق واسع (المصدر نفسه: ٦١٢).

وفي حديثه عن مسيرة فتح الأولى، يرى جميل شحادة، أمين عام الجبهة العربية الفلسطينية، أن فتح افتقدت للنموذج الذي يشكل لها قدوة، تسير على نهجه، ومن هنا كانت التجربة والخطأ (أي الممارسة) هي هادي الحركة في مسيرتها، وأدى ذلك إلى أنه "لم توجد مؤسسة تقود الحركة، فتح لم تكن كياناً مؤسسياً له مرجعية، لذا لم تشهد في هيكليتها بناء تطويرياً، بل استمرت وفق معالجات آنية" (شحادة، ٢٠١٢).

وفي مرحلة لاحقة، وفي تقييمه للديمقراطية الداخلية، يقول هاني الحسن "نحن في فتح كي لا نتبنى عقيدة، تبنينا فكراً سياسياً وأقمنا جبهة تتعايش فيها الأيديولوجيات، ولم تكن عندنا حتى العام ١٩٨٧ مدرسة الأمين العام" (الحسن، ١٩٩٤: ٧٠).

فالممارسة هي التجربة والخطأ، وهذا ما كان فاروق القدّومي واضحاً فيه، حيث تحدث عن موقع التجربة في مسار فتح وتكوينها، فاعتبرها العنصر الأساس الذي قامت عليه الحركة "ففتح ... حركة، لأنها تؤمن بضرورة إخضاع جميع أفكارها إلى الممارسة والتجربة" (العظم، ١٩٧١: ٢٨).

وكون الممارسة والتجربة هما المعيار "فإن كل ما تقوم به فتح كان إنجازاً حتى وهي تتراجع عسكرياً ... إذا أننا ونحن نتراجع عسكرياً كنا ننتصر سياسياً ... فتح هي ثورة المستحيل .. ثورة فريدة بخصائصها وظروفها" (المصدر نفسه: ٣٥). ولناجي علوش رأي آخر، في مسار فتح والثورة، فهو يرى "كانت الممارسات الخاطئة، بمختلف أشكالها الفردية، الارتجال، احتقار وجهات نظر الآخرين، اللامبالاة العشائرية، تؤدي إلى تعقيد الأمور الواضحة" (المصدر نفسه: ٤٧).

أما بلال الحسن فيرى "أن هناك غياباً للأساس النظري لحركة فتح، نتيجة الرغبة في الانسجام مع الجميع، وبالتالي حتمية الحديث بأكثر من لغة" (الحسن، ١٩٧١ب: ١٠).

إذن في رأي بلال الحسن أن غياب الأساس النظري لحركة فتح كان مقصوداً، حتى لا تبدو بلون فكري معين، وبالتالي تحسب على جهة معينة وينظر إليها كمعاد لأطراف أخرى، أي أن غياب الأساس النظري يمنحها مرونة عالية، وهذا الأمر لم يكن جعل فتح تنظر للممارسة باعتبارها مقياساً لكل شيء، فناجي علوش يرى أن هناك من يهرب إلى اليمين، وهناك من يهرب إلى اليسار، "أما نحن (فتح) فنهرب إلى الأمام، وعليه فنحن لسنا يميناً ولا يساراً، نحن التقدميون الجدد .. والتقدميون الجدد ليسوا مثل التقدميين عموماً، لأن التقدمية من اليسار ونحن لسنا منه" (العظم، ١٩٧١: ١٧٩).

أما ياسر عرفات فيقول "أليس الاتحاد السوفييتي هو زعيم اليسار في العالم ؟ نحن أكثر يسارية من الاتحاد السوفييتي نفسه" (المصدر نفسه: ١٩٧).

من جانبه، يتحدث محمد عودة (أبو داود)عن تجربة ناجي علوش، وعلاقتها بأيديولوجيا وإستراتيجيات، فيقول إنه بعد أن التحق بفتح إثر هزيمة حزيران، ولكنه وآخرين بعدما يئسوا بسبب افتقار قياداتنا إلى إستراتيجية معينة، ومن تكتيكاتها المتناقضة ... غادروا للاستقرار في بيروت (١٩٩٩: ٢٤٥).

أما ما يتصل بالآليات الديمقراطية داخل الحركة، فلم تحتل موقعاً مهماً في أدبيات حركة فتح، وتقول الباحثة سلافة حجاوي "لا يرد أي ذكر في أدبيات فتح لأيٍّ من آليات الديمقراطية المعروفة، كالانتخاب وتشكيل الأحزاب، وتداول السلطة وغير ذلك" (حجاوي، ٢٠٠٣: ٤٣).

أما علاقة فتح بالمنظمات الأخرى، فقد رأينا، في موضع سابق، كيف كانت فتح تتعامل مع المنظمات الكبيرة أو الصغيرة، فبشأن المنظمات الصغيرة، برزت وجهة نظر تقول يجب تصفيتها بالإقناع، وإذا لم يجد الإقناع فبوسائل أخرى، أما المنظمات الكبيرة فلم يكن هناك إمكانية، في الساحة الفلسطينية نظراً لظروف الشعب الفلسطيني، والتشتت، والمؤثرات الإقليمية، لنفي الآخر، وكان حتماً التعايش، ولم

يعد خافياً أن هناك تيارين برزا في فتح، أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، أحدهما يدعو لتبني النهج الجزائري بدمج جميع القوى والأحزاب والأفراد في جبهة التحرير الفلسطينية (حركة فتح) ولو بشكل عنيف، وتنسجم هذه الرؤيا وفكرة تأسيس فتح التي اعتبرت نفسها جبهة تحرير وطنية، يمكنها استيعاب كافة الاتجاهات في صفوفها، والاتجاه الآخر كانت التجربة الفيتنامية والقائمة على نظرية "العمود الفقري" أو التنظيم القائد، وهذا الاتجاه كان أكثر ملاءمة للحالة الفلسطينية، فأبو إياد يقول "لو أخذت فتح بهذا المعنى، ثم وضحت شعاراتها التي تتعلق بالكفاح القطري توضيحاً حقيقياً، مؤكدة أنه لا يتعارض مع الكفاح القومي ...، كان من الممكن بهذا الفكر الواضح أن لا تفسح المجال لتعدد المنظمات الفدائية" (خلف، ١٩٧٢: ٤٥).

وفي مرحلة لاحقة، وجدت فتح نفسها في وضع لا يسمح لها باتباع النموذج الجزائري، بعد أن كانت أوساط في فتح ميالة أكثر للنموذج الجزائري، وكانت في مراحل لاحقة، آسفة لعدم تطبيقه منذ البداية "نحن أعطيناهم (الفصائل الأخرى) الشرعية...، في ذلك الوقت كان يمكننا عدم اجتناب التصفية الشاملة للمنظمات الأخرى، أما الآن فلا نستطيع، ففي ذلك الوقت كنا أقوى من الأنظمة العربية" (كوبان، ١٩٨٤: ٢٥٣).

وكون فتح تضم في صفوفها اتجاهات ومنابت فكرية وأيديولوجية متعددة، يتصرف البعض وفق هذه الأيديولوجية لدرجة فيها تغليب للصراع الثانوي على الصراع الأساسي، يروي أبو داود (محمد عودة) بعض الوقائع المثيرة في حديثه عن مرحلة أيلول ١٩٧٠ في الأردن، يقول "إن بعض قيادييينا (فتح) الذين كانوا في درعا طوال فترة الأحداث، لم يخفوا رغبتهم في استمرار الملك حسين في السلطة في عمان، بدل انتصار الفصائل الراديكالية في المقاومة، وكان هذا الاتهام موجهاً خصوصاً إلى أبو يوسف النجار..." . ويؤكد أبو خالد حسني ممثلنا السابق في بكين أنه سمعه (أبو يوسف) يقول "لا أدري ما فائدة انتصار جماعتنا في العاصمة، إذ سيتحول عندها الأردن نوعاً من اليمن الجنوبية، أي جمهورية شعبية، هل هذا ما نسعى إليه؟" (عودة، ١٩٩٩: ٣٩٤-٣٩٥).

وإذا كان منير شفيق يميز بين فتح والبرجوازية العربية، بأن هذه البرجوازية لم تسمح بأي تعدد في حين أن فتح لم تعمل إطلاقاً على تصفية المنظمات الأخرى، بل تعايشت معها (١٩٧٤: ١٣٠)، يرد صادق جلال العظم على منير شفيق بقوله: "فتح تعايشت مع باقي التنظيمات لسبب بسيط، هو أنها لا تستطيع القضاء عليها لأنها إذا فعلت تستعدي عليها الأنظمة التي ترعى وتشجع هذه المنظمات" (العظم، ١٩٧١: ١٣٢).

وفي علاقة فتح مع الآخرين لدى تسلمها منظمة التحرير الفلسطينية، يوضح هاني الحسن أنه "عندما استلمت فتح المنظمة كان أمامها أحد طريقين، إما التصادم مع

القوى الأخرى والاستفراد ... وقد كنا في ذلك الوقت قادرين على الاستفراد، وإما أن نكون "ديمقراطيين" (١٩٩٤: ٧٠).

ما يذهب إليه هاني الحسن، فيه جوانب لصورة وردية للعلاقات الداخلية، في حين أن ما جرى على أرض الواقع يختلف، وفي رأي سميح شبيب أنه صحيح أن عرفات لم يكن من أنصار المنهج الجزائري بتصفية المنظمات الأخرى، بل كان مع خلق فصائل أخرى، وشق فصائل لإضعافها، بل كان يرى فيها قوة له على فتح نفسها، ومع ذلك تمت تصفية بعض الفصائل والشخصيات كما حصل مع طاهر دبلان وصبحي ياسين (شبيب، ٢٠١٢).

وفي كتابه **من القدس إلى ميونيخ** يذكر محمد عودة (أبو داود) قصة طاهر دبلان الذي جرى تسليمه للسلطات الأردنية، بموافقة قيادة الثورة، وحين راجع أبو داود أبا إياد أجابه "انتهى الأمر لقد سويت الأزمة" (عودة، ١٩٩٩: ١٧٨).

ويذكر أبو داود أيضاً أن خلافات سياسية بين الفصائل في الأردن أدت إلى اشتباكات، وسقط فيها قتلى وجرحى (المصدر نفسه: ٢٥٨). وعندما وقع خلاف قبيل أحداث أيلول ١٩٧٠، يقول أبو داود إنه خاطب مسؤول الجبهة الشعبية "أنكم إذا لم تنضبطوا يمكننا عندها الاعتماد أيضاً على مقاتلينا في العاصفة، فليس عندهم سوى رغبة واحدة، وهي أن يصفوا حسابهم معكم" (المصدر نفسه: ٣٢٠).

وفي توضيحه، كيف تكون ديمقراطية فتح في تعاملها مع الآخرين، فإنها "بدلاً من الاستفراد قلنا: مشاركة الجميع تحت ما يسمى الكوتا ... كل مؤسسة في منظمة التحرير الفلسطينية، كانت تشكل على أساس الكوتا التالية: ثلث تعينه المنظمات، ثلث يأتي من النقابات على أساس الانتخابات، وثلث من المستقلين نتفق عليه ...، هذه الآلية هي التي جعلت فتح لا تنفرد بالقرار الفلسطيني، على الرغم من أنه كانت لديها أغلبية دائماً" (الحسن، ١٩٩٤: ٧٠). إذن، لفتح الأغلبية دائماً وعلى الرغم من ذلك لا تنفرد في القرار، من الصعب أن يتم التعامل بواقعية مع هذه المعادلة، إلا إذا كانت المشاركة رمزية، وهدفها أن تقدم صورة تدعي فيها أنك تمارس الديمقراطية.

بهذا المنطق وهذه الأسس، قادت حركة فتح الحالة الفلسطينية، التي شكلت عمودها الفقري، خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، ولأننا لا نبحث في تاريخ الحركة ودورها في منظمة التحرير الفلسطينية، فإننا نتوقف عند بعض القضايا ذات الصلة بعنوان الدراسة، وهو الديمقراطية الداخلية في فتح، وهل ساعدت أو ساهمت هذه الديمقراطية أو غيابها في الانقسامات، التي شهدتها حركة فتح؟ وإن كانت لا تقارن بالتفريخ التنظيمي الذي شهدته قوى اليسار، ومع أن هذه الانشقاقات أخذت في العلن بعداً سياسياً، فإن ذلك لا يعني غياب البعد الديمقراطي، فانشقاق صبري البنا (أبو نضال) أساسه سياسي (الشريف، ١٩٩٥: ٣١٩).

وفي العام ١٩٧٨، حاولت مجموعة "التيار الوطني الديمقراطي" المطالبة بتوسيع الديمقراطية، نهجاً رسمياً في الحركة، وقد تحسنت مواقع هذه المجموعة -كما يرى ماهر الشريف- بسبب تراجع فرص التسوية أواخر السبعينيات (الشريف، ١٩٩٥: ٣١٩)، وفي هذا ربط بين البعدين السياسي والديمقراطي لهذه المجموعة، التي دعت في المؤتمر الرابع لحركة فتح العام ١٩٨٠، لاتخاذ خط سياسي أكثر تشدداً وتماسكاً، وبرز من رموز هذا التيار نمر صالح، ومحمد سعيد مراغة، بعد أن كان ناجي علوش قد غادر الحركة أواخر السبعينيات للاعتبار ذاته (المصدر نفسه).

وإذا كانت قضية الانشقاق قد جاءت في أسبابها المباشرة لغياب المحاسبة، أو تقييم المرحلة السابقة، فإن هذه لم تكن المرة الأولى التي يغيب فيها التقييم والمحاسبة، فلم يتحدث أيٌّ من قادة فتح أو قادة الفصائل الفلسطينية الأخرى عن تقييم أو محاسبة لهيئات أو مسؤولين، خلال مسيرة الثورة الفلسطينية. ويذكر أبو داود أنه في أعقاب هزيمة أيلول ١٩٧٠ - تموز ١٩٧١، كانت هناك محاولة للمحاسبة في المجلس الثوري بحضور ٨٠٪ من أعضائه، وجرت ما يسميها عملية "نشر للغسيل الوسخ"، "وأراد عدد من المشاركين طرح الثقة مباشرة باللجنة المركزية لحركتنا مجتمعة؟ لكن أبو عمار اعتبر ألا قيمة لتصويت كهذا، وتمكن من تأجيل الموضوع" (عودة: ٣٩٥)، ولا يرد في الوثائق أن الموضوع أعيد طرحه ثانية.

وظلت التباينات داخل حركة فتح، ولجنتها المركزية، حتى كان الخروج من بيروت العام ١٩٨٢ الذي شكل فرصة مواتية لهذه المجموعة فأعلنت تمردها وانشقاقها عن الحركة في أيار ١٩٨٣، مدعومة بقوى إقليمية وتنظيمات فلسطينية، وكانت المطالب التي رفعتها المجموعة المنشقة تجمع بين الموقف السياسي، باتهام قيادة فتح، وبشكل خاص عرفات، بالتفريط والتساوق مع التوجهات المصرية الأردنية على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، والحياة الديمقراطية الداخلية، ونهج الهيمنة والتفرد الذي يمثله عرفات.

هذه المطالب والشعارات التي رفعها المنشقون، لاقت قبولاً داخل أوساط واسعة، من كادر حركة فتح وقيادتها، مثلاً أعرب صلاح خلف (أبو إياد) عن "تأييده وتأييد كافة كوادر فتح لهذه المطالب، وهي مقبولة، فكوادر فتح تريد الإصلاح والتطوير، وكل مطالب مجموعة العقيد أبو موسى وقدري وأبو صالح حقيقية وصحيحة، ولكن الأسلوب الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم قد يستفيد منه أعداء الثورة الفلسطينية" (شبيب، ١٩٨٦: ٢١). أما خالد الحسن (أبو السعيد)، فهو يقر بوجود "خلافات سياسية (داخل فتح)، وهو يعتقد أن شكل الديمقراطية وصلت إلى حد الليبرالية الفوضوية داخل فتح، والساحة الفلسطينية" (المصدر نفسه: ٢٢). وفي رأي سميح شبيب أنه كان من الطبيعي أن تشهد فتح، عبر مسارها الطويل، خلافات داخلية، كان بعضها يؤدي إلى انفصال مجموعات من الحركة، تعود أسبابه في أغلب الأحيان إلى قرار تلك المجموعات ذاتها، لا إلى قرار من القيادة، ولم ترق

عمليات الانفصال في كل حال إلى درجة الانشقاق، الذي وقع في أيار ١٩٨٣ (المصدر نفسه: ١٨). وكما يبدو، لم تكن محاولة الانشقاق هذه مقطوعة الجذور أو مفاجئة، فقد أعلن رموز التحرك (الانشقاق) أنهم كانوا يعدون أنفسهم من العام ١٩٧٠ لفرض إرادتهم على القيادة الشرعية للحركة ... قال أبو موسى "نحن تيار وطني داخل فتح "كنا معروفين بالأسماء، وكان تيارنا معروفاً بـ"التيار الوطني الديمقراطي"، كنا نناضل داخل فتح لعل وعسى تضبط الأمور بنهجها الوطني، وكنا نصاب بهزائم، في العام ١٩٧٨ حاول فرض إرادته عسكرياً، إلا أن المحاولة تم تطويقها، وانتهت في هدوء تام، وعلى إثرها ترك ناجي علوش الحركة وقطع علاقته بفتح" (المصدر نفسه).

وفي تفسيره لقضية الانشقاق، يرى الباحث إميل ساحلية أن سبب الانشقاق، يعود إلى فشل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تقويم تجربة عشر سنوات في لبنان، وفي محاسبة الكوادر والعناصر، "وحين لجأت (القيادة) إلى وجوه ورموز غير مقبولة قاعدياً في التعيينات العسكرية والتنظيمية ... كل هذا كان سبباً في توحد معارضي عرفات حول شعارات مقبولة نسبياً لدى قطاع أوسع من القاعدة الفلسطينية" (خلف، ١٩٨٢: ١٢٢). بالطبع لم يكن كل هذا ليحدث لو عملت الهيئات بشكل ديمقراطي، ولو تكرست الديمقراطية في العلاقات الداخلية، بعيداً عن نهج التفرد والولاءات.

ولم تشكل الليبرالية، التي تحدث عنها خالد الحسن، نقيضاً للديمقراطية وحسب، بل إنها كانت سبباً أحياناً لإفساد المقاتلين والابتعاد عن القيم الثورية، وتحول الثورة وفصائلها من أداة مفتوحة للتطوع والكفاح والتضحية من أجل أهداف سامية في مقدمتها حرية الوطن، والدفاع عن حقوق الشعب، إلى ساحة للمنافسة والارتزاق، وفي سؤال وجه لصلاح خلف، جاء فيه: يتردد كثيراً في الأوساط الشعبية أن فتح أصبحت مركزاً لتشغيل العاطلين عن العمل والمتسكعين .. مع أننا نستثني البعض؟ أجاب خلف (أبو إياد) "طبيعة أي حركة، لا بد لها من أن يصاب جهازها –وهو جو المكاتب– بنوع من الركود، وهذا أمر خطير يقضي على النفس الثوري" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ب: ٢٧٣).

وفي مرحلة لاحقة، غدت النزعة الفردية لدى أبو عمار أبرز، وبخاصة بعد تشتت المركز القيادي، حيث غدا عرفات ممسكاً بكل شيء، يتصرف وفق ما يراه صحيحاً، بعيداً عن التشاور، ليس فقط مع قيادات الفصائل، أو في إطار اللجنة التنفيذية، بل كذلك مع اللجنة المركزية لحركة فتح، ولعل محطة بارزة أو أكثر مثلت نموذجاً لهذه العلاقة، لدى انتخاب أبو عمار رئيساً لدولة فلسطين وقبل ذلك حين قام بزيارة الرئيس المصري حسني مبارك، في وقت كانت السياسة الفلسطينية والمجالس الوطنية، وقرارات جبهة الصمود والتصدي، تدعو إلى فرض العزلة على نظام كامب ديفيد، وحين زار أبو عمار مصر صدرت العديد من التصريحات التي تهاجم

موقفه وتراوحت بين الحديث عن الفردية والتفريط والخروج عن قرارات الإجماع وصولاً إلى الخيانة، ودعوة اللجنة المركزية لفتح لمحاكمة عرفات، وفي الرد على هذه الدعوات قال أبو عمار "انا بينقال عني التحقت بمعسكر الخيانة؟ أبو إياد بيقول انه حيحاكمني، ياخويا خليه قاعد في تونس ومعاه اللجنة المركزية، واللي عايز ياسر عرفات أنا هنا في اليمن ... هو أنا شغال عندهم (اللجنة المركزية) لا يا أخويا يفتح عليك" (عمرو، ٢٠١١: ١٦٥).

هذا الجواب، من عرفات جاء رداً على طلب اللجنة المركزية من عرفات الحضور إلى تونس لعقد اجتماع للجنة المركزية، فهو هنا يرفض الامتثال لإرادة الهيئة الأولى لفتح (اللجنة المركزية)، ويضع نفسه فوق المحاسبة. هذا النموذج وهذه الحالة لم تكن فريدة في الساحة الفلسطينية، بعد الخروج من بيروت تراجعت الديمقراطية الفلسطينية بشكل عام (الديمقراطية في غابة البنادق)، كما تراجعت الديمقراطية الداخلية، ليس في فتح وحدها بل، في الغالبية الساحقة من الفصائل فتعززت سلطة الأمين العام، وتعطلت إلى حد كبير هيئات العمل الجماعي.

وحتى تكون صورة الديمقراطية الداخلية أكثر وضوحاً، ينبغي التوقف عند المؤتمرات التنظيمية باعتبارها في الأحزاب والحركات تشكل محطة للتقييم والمحاسبة وإقرار الخطط للمراحل التالية، وتجديد الهيئات من خلال تقدم الأشخاص الذين أثبتوا كفاءة واستعداداً للتضحية، ورفد القيادات بدماء جديدة، فهل انتظمت عملية عقد هذه المؤتمرات في حركة فتح مثلاً؟ فخلال المرحلة موضوع الدراسة، التي تمتد لثلاثة عقود تقريباً من ولادة فتح، عقدت الحركة خمسة مؤتمرات، ولكن ما مدى التجديد التي شهدته هيئات الحركة في هذه المؤتمرات، وبخاصة على صعيد الهيئات القيادية؛ اللجنة المركزية والمجلس الثوري؟ وهل شهدت هاتان الهيئتان تجديداً في عضويتهما؟ هل فقد أحد أعضاء اللجنة المركزية عضويته فيها؟ أم كان هناك تكريس لمقولة المرحوم صخر حبش أبو نزار الذي قال فيها أن شرعيتنا (اللجنة المركزية) هي شرعية ثورية، والشرعية الثورية لا تنتهي إلا بالوفاة.

خلال السنوات الستة الأولى من تأسيسها؛ أي حتى ١٩٧١، عقدت فتح ثلاثة مؤتمرات، بمعدل مؤتمر كل سنتين، لكن المؤتمر الرابع جاء بعد تسع سنوات من المؤتمر الثالث فعقد في حزيران ١٩٨٠، وجاء هذا المؤتمر في مرحلة كانت فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية تعيش واحدة من مراحل مجدها، مع أن هذا المؤتمر شهد -كما مر- بلورة ما عرف بـ "التيار الوطني الديمقراطي" داخل فتح، وتم في وقت لاحق استيعاب هذه الظاهرة مؤقتاً، حتى كان الانشقاق. يقول أبو جهاد (خليل الوزير) "النقاشات الأخوية تميزت، أول ما تميزت، بالديمقراطية الواسعة، فلقد كانت ديمقراطية الرأي، أحد الأسلحة المهمة التي واجهنا بها الكثير من المشاق" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠ب: ١٨٩)، فأبو جهاد يرى في الديمقراطية وسيلة، تم التصدي، من خلالها، للإشكالات التي واجهت الحركة، وأكثر من ذلك،

فإنه يرى في تكريس الديمقراطية أقوى سلاح في ضمان وحدة مسيرة الحركة إلى الأمام (المصدر نفسه)، ويتناول أبو جهاد دور الديمقراطية، كوسيلة للنقد، وإبراز مكامن الخلل، حتى لو نظر البعض إلى أن هذه النقاشات كانت جارحة، لكنها مع ذلك، تشكل مصدر اعتزاز للحركة. ويخلص أبو جهاد إلى أن "مظاهر الديمقراطية في داخل المؤتمر تعبر عن قوة الحركة لا ضعفها" (المصدر نفسه).

لكن هذه الصورة الوردية حول المؤتمرات الفتحاوية ودورها، كان لأبو عمار موقف آخر منها كما يقول نبيل عمرو في كتابه **عرفات وجنون الجغرافيا** "لو سألتني عما هو أكثر شيء يكرهه ياسر عرفات ويعده رجساً من عمل الشيطان لا بد من اجتنابه، لقلت لك على الفور 'مؤتمرات فتح' "(عمرو، ٢٠١١: ١٦٩). وعندما يُسأل عرفات لماذا لا تريد عقد المؤتمر العام؟ يجيب أبو عمار "في كل مكان في الدنيا، في كل حزب وتنظيم، يمكن أن يكون المؤتمر ضرورياً وفعالاً إلا في فتح، فهو ليس ضرورياً، ولكنه فعال في تحقيق نتائج عكسية" (المصدر نفسه). ويفسر عرفات موقفه هذا بأن مضمون ووظيفة المؤتمر تقتصر "على مين يجي ومن يروح"، أي أن انتخابات المجلس الثوري واللجنة المركزية، هي الهدف الأساسي للمؤتمر، ويضيف أبو عمار في تعليل موقفه بأن فتح ليست حركة سياسية ولا حزبية، لكنها ثورة، وحين يتناول تجديد القيادات، لا يتردد أبو عمار في تحديد المعايير "بالشغل، بالمهمات .. بتعويض الشهداء .. من يتم التوافق عليه" (المصدر نفسه: ١٧٠)، واحد يقدمه عضو اللجنة المركزية مقابله يقدم آخر، إرضاء عضو اللجنة المركزية هذا أو هذا القائد ... "فمنذ عقد المؤتمر الرابع ولغاية دلوقت وأنا بصلح بلاوي المؤتمر الرابع" (المصدر نفسه).

حاول أبو عمار كثيراً تأجيل المؤتمر الخامس، وقدم اقتراحات بديلة لتفادي عقدها، منها "خلينا ندرس مثلاً إمكانية تعويض شهداء اللجنة المركزية والمجلس الثوري" (المصدر نفسه: ١٧٣)، وظلت هذه مرافعته كما يقول نبيل عمرو لسنوات دون زيادة أو نقصان حتى سلم بعقد المؤتمر الخامس سنة ١٩٩١، وفي التحضيرات للمؤتمر الخامس، لم يكن ثمة نظام ترجع إليه اللجنة التحضيرية، كي يتم تحديد الأسماء، وفي المؤتمر الخامس الذي يظل، شأنه شأن كل المؤتمرات في فتح، مؤتمراً تأسيسياً، بسبب طول الفترة التي تفصله عما سبقه، "ومن أجل أن يضمن عرفات سيطرته على مجرى المؤتمر ونتائجه، كان قد فرض مبدأً ذا قداسة، وهو أن يكون ٥٠٪ من أعضاء أي مؤتمر من العسكريين، وهو الذي يسميهم بصفته القائد العام" (المصدر نفسه: ١٨٣).

ولعل إحدى سمات هذه المؤتمرات، هي مرونة العضوية واتساعها –وهذا ما لوحظ في المؤتمر السادس أيضاً– حيث يضاف للعضوية من يريد القائد العام إضافته، ومن يحضر فالمؤتمر الخامس بدأ بـ "٤٠٠ عضو في يومه الأول، ووصل إلى ألف ومئات في نهايته" (المصدر نفسه)، ولعل الهم الأول لدى أعضاء المؤتمر هو، من

يصل إلى اللجنة المركزية، ومن يصل إلى المجلس الثوري ومن يخرج منهما، فهذه تمثل المهمة الأبرز، كما جاء على لسان "أبو عمار"، للمؤتمر.

وكالعادة، يسبق أية انتخابات نقاش حول الآلية، وكيف تتم الانتخابات، وكيف يقدم الأعضاء المرشحون أنفسهم، وفي هذا يصف نبيل عمرو كيف جرت الأمور حيث "قاتل عرفات كي لا ينتخب جميع أعضاء اللجنة المركزية الخمسة عشر بالاقتراع السري المباشر، ذلك أن مزاج المؤتمر كان تدميرياً، فماذا يصنع لو أن أقطاب اللجنة المركزية سقطوا، أو أسقطوا بالانتخابات؟" (المصدر نفسه: ١٧٠). ومن أجل تجاوز هذه المخاطر توصل أبو عمار، بعد نقاش هذا الموضوع وآلية الانتخاب، إلى أن يبقى الأعضاء الذين ما زالوا على قيد الحياة، وعددهم عشرة، وأن نجرب حظنا مع الخمسة الذي يكملون العدد إلى ١٥ عضواً، وفي هذا تكريس لما سبق أن قاله المرحوم صخر حبش حول الشرعية الثورية التي لا تنتهي إلا بالوفاة.

هكذا، يمكن القول إن عملية الانتخابات للجنة المركزية والمجلس الثوري كانت نظامية، لكنها شكلية في الوقت ذاته "تصويره (الانتخاب) بأنه نموذجي .. وديمقراطي ... معظم من يمارس التصويت على طريقة الروليت .. اعتبارات شخصية وجهوية، كان يشتد في المؤتمر الخامس" (المصدر نفسه: ١٨٤).

ولاستكمال الصورة حول كيفية انتخابات اللجنة المركزية، يصف نبيل عمرو كيف قدم بعض أعضاء اللجنة المركزية وضع اللجنة المركزية بشكل درامي، حيث وقف هايل عبد الحميد (أبو الهول)، مخاطباً أعضاء المؤتمر قائلاً "أرجوكم أسقطوني فأنا لا أستحق عضوية القيادة، إنني طيلة عملي عضواً في اللجنة المركزية ومسؤولاً عن أهم مجالات عملنا الحركي وهو الأمن، لم أكن على صلة بأيٍّ من القرارات الرئيسية، بل كنت أنا ومعظم زملائي على الهامش" (المصدر نفسه: ١٨٥). وقريباً من هذا الموقف اتخذ خالد الحسن (أبو السعيد) موقفاً كان خلاله شديد السخط على فردية عرفات (المصدر نفسه: ١٨٥)، ولعل كتابه الذي حمل عنوان **كي لا تكون القيادة استبداداً** يعكس هذا الموقف، لكنه رفض أن يضمن كتابه أياً من الأسماء، لكنه وقف في المؤتمر أيضاً مخاطباً الأعضاء، لينقل لهم كيف كانت علاقة القيادة مع الحركة وقواعدها، ودعوة المؤتمر للنأي بنفسه عن قيادة كهذه "لقد أوسعناكم تجاهلاً وإهمالاً وتضليلاً وتنكيلاً فانجوا بأنفسكم وبحركتكم من مصائبنا وكوارثنا، التي ورطناكم فيها، أدعوكم إلى أن تسقطونا وتستبدلونا، فنحن لم نعد ننفع لقيادتكم" (المصدر نفسه: ١٨٧).

ومع هذه الدعوات الصريحة والواضحة والإقرار الذي يعززه التواضع والصراحة لدى "أبو الهول وأبو السعيد" وربما غيرهما، إلا أن النتيجة كانت بقاء كل منهما عضواً قيادياً في اللجنة المركزية.

وإذا أخذنا برأي هاني الحسن –وفيه كثير من الواقعية– بأن مسار حركة فتح هو بالتحليل النهائي مسار منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية المعاصرة،

فإن ما تلمسناه –ولو بإيجاز– حول مسار فتح الديمقراطي، والعلاقات الداخلية بين هيئاتها وآلية عملها، وغياب أو ضعف العمل الجماعي، ودور الهيئات لصالح الفردية والتفرد، يمكن أن ينطبق إلى حد كبير على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ينطبق أيضاً، ولو بتفاوت، على الحياة الداخلية والمحطات التنظيمية (المؤتمرات) لدى القوى الأخرى، ويكفي أن نأخذ قاسماً بين المنظمات الفلسطينية وهو تربع رؤسائها وأمنائها العامّين على رأس قياداتها طوال الفترة التي تتناولها الدراسة، أو يزيد على ذلك، وكذلك تركيز صلاحيات واسعة في يد المسؤولين الأوائل في هذه المنظمات.

لعل ما تم عرضه عن حركة فتح، فيما له صلة بموضوع البحث وهو الديمقراطية، يقدم صورة واضحة لا تختلف عن الصورة القائمة في منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها، وهي تؤكد المقولة التي سبق أن أوردناها على لسان أكثر من باحث أو مسؤول وهي "ألا ديمقراطية دون ديمقراطيين" وإذا كانت المكونات الرئيسة لـ منظمة التحرير الفلسطينية وهي الفصائل والمنظمات الفلسطينية تفتقر للحياة الديمقراطية، فالنتيجة الحتمية هي أن جامع أو حاصل تجميع هذه المنظمات سيكون غير ديمقراطي أو يفتقد لكثير من مظاهر الحياة الديمقراطية.

وفي خلاصة تقييمه لقيادة حركة فتح والفصائل الأخرى، يرى شفيق الحوت "أن الشقيري والحاج أمين الحسيني اعتمدا على الطريقة القبلية التقليدية في القيادة ...، ومن المؤسف القول إن قيادة فتح وتنظيمها، وكذلك جُل قيادات التنظيمات الأخرى، لم تختلف كثيراً عن القيادات التقليدية" (الحوت، ٢٠٠٥: ٨).

كما أبرزنا سابقاً كان التركيز على حركة فتح باعتبارها العمود الفقري للثورة الفلسطينية، وعلى اعتبار أن تجربتها هي تجربة الثورة الفلسطينية الراهنة، دون أن يعني ذلك أن الفصائل الأخرى، تختلف، إلى درجة التناقض، في تجربتها عن فتح، فقد تبنت التنظيمات، على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية، مفاهيم ديمقراطية مستمدة من التراث الماركسي اللينيني كمفهوم الديمقراطية المركزية، وعلى الرغم من أن جميع البرامج السياسية للتنظيمات المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد على أهمية الممارسة الديمقراطية، فإن هذه البرامج لا تحدد الأسس النظرية لهذه الممارسة أو آلياتها، وعلى الرغم من أن جميع هذه التنظيمات أيضاً تدعو إلى مراعاة الأساليب الديمقراطية، في علاقاتها الداخلية في صنع القرار، إلا أنها فشلت، في معظم الأحيان، وبدرجات متفاوتة بين تنظيم وآخر في ممارسة الأسلوب الديمقراطي (أبو عمرو، ١٩٩٥: ٩٠–٩٢).

وفي رأي جميل هلال، أن ما ينطبق على حركة فتح يجري على غيرها من المنظمات الفلسطينية؛ سواء أكانت حركات أم أحزاباً أم جبهات، فقد كتب حول هذه التنظيمات بين مهام الديمقراطية الداخلية ..."إن المهمة الحزبية ... سرعان ما تتحول إلى

مؤسسة غير ديمقراطية، يحكمها قانون حديدي" "يولد قلة من الأشخاص، تتحكم في القرار السياسي والتنظيمي والمالي، ... فهذا يتم على الرغم من وجود نصوص في اللوائح الداخلية تؤكد على الديمقراطية الداخلية" (هلال، ٢٠١٢).

إن ما ينطبق على غياب الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية، ربما يتجاوز غيابها في الفصائل عموماً، وإذا جاز لنا أن نأخذ انتظام المؤتمرات كمقياس، فإن المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية عقد خلال الفترة موضع الدراسة، ثماني عشرة دورةً عادية، وبعض الدورات الاستثنائية، دون أن يعني ذلك انتظاماً زمنياً في عقد المجالس بالتسلسل. أما الفصائل المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فلم تنتظم مؤتمراتها الحزبية، وهذا ينطبق على كل الفصائل دون استثناء، "الأمر الذي ينعكس سلباً على ديمقراطية هذه التنظيمات نفسها، ويقلل من مصداقية شكوكها من غياب الممارسة الديمقراطية في المؤسسات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية" (أبو عمرو، ١٩٩٥: ١٠٥). وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن فتح، وخلال أقل من ثلاثة عقود، عقدت خمسة مؤتمرات، في حين أن الشعبية عقدتخمسة مؤتمرات، واكتفت الجبهة الديمقراطية بمؤتمرين، أما حزب الشعب الذي أعاد تأسيسه العام ١٩٨٢ فقد عقد مؤتمرين فقط، وبالطبع هناك بعض الفصائل، التي استعاضت عن المؤتمرات بكونفرنسات (مجالس حزبية) غير منتخبة، وتجيز أن يطلق عليها مؤتمرات وربما تقدم كمؤتمر.

وفي تناوله لمشكلات التنظيمات الفلسطينية كلها، يتحدث الكاتب عن أن إحدى مشكلات التنظيمات السياسية الفلسطينية هي "ندرة المؤتمرات التنظيمية، وغياب أنظمة لتدوير القيادة، ومنح شخصية التنظيم باسم أمينه العام، أو زعيمه الذي لا يتغير إلا بالوفاة أو الانشقاق" (هلال، ٢٠٠٦: ٤٩).

وإذا كانت المؤتمرات تشكل مؤشرات للممارسة الديمقراطية ومدى انتظامها، يمكن القول أيضاً إن عدم التغيير في قيادات هذه الفصائل، وبخاصة الرأس القيادي الأول، يشكل أحد هذه المؤشرات، وإذا كانت فتح قد نأت بنفسها عن مدرسة الأمين العام، فإن ذلك لا يعني تداولاً في السلطة، ويمكن في هذا الصدد القول، ودون تردد: إن الفصائل المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لم تشهد تغييراً في رؤسائها أو أمنائها العامين، إلا إذا كان الحل ربانياً أو انقلابياً، ولعل أقل فترة مكثها أمين عام على رأس تنظيم لم تقل عن عقدين من الزمن، وهناك من يستمر لأربعة عقود ونيف، دون أن تراوده فكرة التخلي الطوعي عن منصب الأمين العام. وفي هذا يقول زياد أبو عمر "لا شك أن هؤلاء هم زعماء وطنيون، ولكن لا يمكن القول إنهم ديمقراطيون بالمعنى المقصود، ويجلسون على رأس أحزاب أو تنظيمات سياسية ديمقراطية" (أبو عمرو، ١٩٩٥: ١٠٧).

ويتوقف الكاتب الفلسطيني عدنان جابر، في كتابه **الثوب والعنب**، عند أهم شخصيتين قياديتين في الساحة الفلسطينية: ياسر عرفات وجورج حبش وبقاء كل

منهما على رأس تنظيمه (حتى العام ١٩٩٣)، وبعد أن يتناول عرفات، والصلاحيات التي يمسك بها وفرديته، يرى أن عرفات أضاع فرصة للانسحاب بهدوء لدى سقوط طائرته في ليبيا، "لكنه أصر على الانسجام مع ذاته، والانسجام مع القاعدة التي اعتادها واعتدناها منه؛ الفردية المطلقة وشمولية الصلاحيات، والهالة الشخصية التي يجب أن تعلو الجميع وتتبوأ كل شيء" (جابر، ١٩٩٤: ٩٠). ويضيف أن عرفات نموذج لغيره من القادة الفلسطينيين "إن تتبع السلوك القيادي للقيادة الفلسطينية، يظهر أن لدينا نمطاً من الزعماء، وعلى رأسهم أبو عمار، تشغله جداً مسألة المكان والمكانة، ليس بصورة شعبية فلسطينية، بل بصورة ذاتية شخصية" (المصدر نفسه: ٩١).

أما جورج حبش، فبعد أن يستعرض دوره ويقول، إن المؤتمر الخامس ابتعد عن الرابع اثنتي عشرة سنة، وإذ توقع البعض في المؤتمر الخامس، أن جورج حبش سوف ينسحب بعد أن تردت صحته، لدرجة أن كلمته في ذكرى انطلاقة الجبهة يقرأها رفيق آخر نيابة عنه، لكن مع انعقاد المؤتمر وسير أعماله "تأكد الجميع، بمن فيهم جورج حبش نفسه، أنه مصمم على الاستمرار أميناً عاماً حتى القبر ... وإنه كان يرتب الأمور ويتكئ على "عبادة الفرد وتقديس الرمز" ... ليكون أميناً عاماً ما دام على قيد الحياة ... وأفصح عن رغبته هذه، حتى تولد لدى الحضور إحساس لدرجة اليقين، أن الرجل يريد أن يظل أميناً عاماً، ولا يمكن أن يتخيل نفسه دون هذا اللقب" (المصدر نفسه: ٩٨). وفي تقييمه لما وقع يقول الكاتب "لم يثبت جورج حبش، أنه يختلف نوعياً عن غيره من النمط السائد في العالم الثالث؛ متشبث بالمنصب، مستبد غير ديمقراطي (رغم دماثته)، ولا يتقبل الخلاف والمغايرة، هو المحور بدونه لا تسير القضية، ولا يحدث تطور، ولا يأتي الانتصار" (المصدر نفسه: ٩٩).

صحيح أن جورج حبش تنحى في المؤتمر التالي للجبهة، لكن الأسباب الصحية شكلت العامل الأول لما أقدم عليه بعدم الترشيح، وإذا تجاوزنا ياسر عرفات وجورج حبش، فقد ظل بشير البرغوثي أميناً عاماً لحزب الشعب حتى وفاته، وظل سمير غوشة أميناً عاماً لجبهة النضال منذ أكثر من ثلاثة عقود حتى وفاته، وظل أبو العباس أميناً عاماً لجبهة التحرير الفلسطينية حتى توفي، في حين ما زال أحمد جبريل أميناً للجبهة الشعبية –القيادة العامة منذ تأسيسها قبل أكثر من ثلاثة وأربعين عاماً، والأمر ذاته ينطبق على نايف حواتمة، أتم عامه الرابع والأربعين أميناً عاماً للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، دون أن تبدو أية إشارات لنية أيٍّ منهما التخلي عن منصبه كأمين عام، بل هناك إصرار على أن يبقى حاملاً اللقب حتى الموت.

يناقش عدنان جابر هذا الأمر باعتباره ظاهرة شرقية عربية بامتياز، ويتحدث عن خالد بكداش[١١] (قبل وفاته) يقول "لا تزال إحدى قدميه في الحياة والأخرى في القبر ... يربو عن الثمانين، وفي السنوات الخمس عشرة الأخيرة حدثت في حزبه عدة انشقاقات، ولا يزال متشبثاً بالأمانة العامة التي يريدها حتى القبر ... الفردية

والهيمنة شكلا محوراً من محاور الأزمة ...، كان بكل ما يمثله من ظاهرة (عبادة الفرد) عاملاً ذاتياً حاسماً، من عوامل إنتاج الأزمة، وإعادة إنتاجها (المصدر نفسه: ١٠٣). ويبني وصفه للظاهرة، التي تسم الحالة الفلسطينية، بقوله "إن الإنسان الذي يكون له الدور الأول والأكبر في بناء حزب أو حركة ...، يمكن أن يكون له الدور الأول والأكبر في إضعاف هذا الحزب وتدميره وهدمه وتبديده، إذا ناقضت الخاتمة البداية، وإذا صادر الشخصي العام" (المصدر نفسه: ١٠٥).

إن غياب انتظام المؤتمرات، وعدم تجديد الهيئات القيادية والرؤوس القيادية، يفتح الباب أمام ممارسات حزبية تسلطية "فالممارسة الحزبية يمكن أن تتحول إلى اضطهادية، واستلابية باتباع آليات الإخضاع المراتبي البيروقراطي ... وفي ظروف المقاومة الفلسطينية، نشأ مصدر داخلي إضافي للقهر والإخضاع هو الارتهان الاقتصادي للمناضل ...، بدأ بالتفرع والمتفرغين، ثم أصبح عبئاً وغدا ابتزازاً وإذلالاً" (المصدر نفسه: ٢١٢).

ويضيف عدنان جابر حول كيف يغدو العضو الحزبي "إن العضو الحزبي ليس رقماً، أو شيئاً أو بقرةً حلوباً، أو سلماً أو كومبارس، يستخدمه المسائيل ثم يستغنون عنه، وهو ليس نسبة مئوية أو مقعداً في هذا المجلس أو ذاك" (المصدر نفسه: ٢١٣).

ويصل في تركيزه على الديمقراطية الداخلية باعتبارها أكثر أهمية مما هي العلاقات بين الفصائل "إن التعامل مع موضوعة الديمقراطية، لا تبرز أيضاً في العلاقات بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، بل تبرز أيضاً، وقبل كل شيء، في أهمية ممارستها داخل الفصيل ذاته" (المصدر نفسه: ١٢٦).

وإذا حاولنا الوقوف في عجالة على الممارسة الديمقراطية في الفصائل الرئيسة في منظمة التحرير الفلسطينية، فسنجد أن الجبهة الشعبية شهدت صراعاً العام ١٩٦٨ لم يحل بآليات ديمقراطية بالطبع، إلى جانب تدخلات خارجية عربية وفلسطينية، فانفصل أحمد جبريل، وأسس الجبهة الشعبية– القيادة العامة، وتبعه نايف حواتمة بتأسيس الجبهة الديمقراطية، التي اتهم في بداية التأسيس أن أحد أسباب الانشقاق، هو عدم حل الخلافات بآليات ديمقراطية، وفي حديث لحواتمة "أن وديع حداد أوعز كتابياً إلى معاونيه في الأردن بالتخلص من المشاغبين" (الصايغ. ٢٠٠٢: ٣٤٥) وفي هذا إشارة إلى إمكانية استخدام العنف.

ربما كان هذا سبباً في بحث عناصر الديمقراطية المنشقة عن مساندة خارجية، فقد جاء على لسان ياسر عبد ربه "أن اليساريين صمموا على الانفصال فاتصلوا بصلاح جديد، الذي يريد الانتقام من الشعبية ... وهذا، بدوره، أوعز إلى ضافي جميعاني (مسؤول الصاعقة) بتوفير الحماية العسكرية لهم، والأمر ذاته وعد به صلاح خلف، وكذلك جيش التحرير الفلسطيني (المصدر نفسه).

هكذا كما يقول يزيد الصايغ، تقدمت فتح لحماية اليسار وزودته بالمؤن والأسلحة والمال، وأمن الضباط اليساريون في جيش التحرير الفلسطيني له (حواتمة)، في الوقت نفسه، الدخول والخروج إلى عمان في سيارات الجيش (المصدر نفسه).

وفي حادثة أخرى تتعارض وأساليب الممارسة الديمقراطية، جاء على لسان نبيل عبد الرحمن (من الجبهة الشعبية) "عندما أجرى المفوضون السياسيون والمقاتلون اليساريون، في القطاع الشمالي للجبهة الشعبية، انتخابات للتخلص من قائد غير محبوب، اعتبر أبو علي مصطفى هذا الأمر عصياناً، فتم اعتقال قادة التحرك، وحكم عليهم بالإعدام نتيجة التمرد، ثم أطلقوا وطردوا من القوات الفدائية (المصدر نفسه: ٣٤٩).

ياسر عرفات

نتوقف عند شخصية الرئيس أبو عمار، باعتباره ظل على رأس المنظمة والحركة لحوالي أربعة عقود متتالية، وترك بصماته على المنظمتين، وبرز دوره مهيمناً ربما بشكل لم يشهد له التاريخ الفلسطيني الحديث مثيلاً، على امتداد القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين.

غير مطلوب، فيما نكتب، الإحاطة بسيرة حياة "أبو عمار" الشخصية، أو دوره النضالي، فهذا يحتاج كتباً عدة، وفعلاً كتبت ربما عشرات الكتب، وآلاف المقالات في حياة هذه الشخصية الإشكالية – القائد الرمز، الثائر، الرئيس، الفلسطيني، بل نحاول إبراز ما له صلة بموضوع البحث، والعوامل التي أثرت في هذه الشخصية، لتغدو فريدة، تلقي بظلالها وبصماتها، ليس على مجمل الحياة السياسية الفلسطينية خلال عقود فحسب، بل على المحطات المفصلية في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وحتى تفاصيلها الصغيرة، فأبو عمار شخصية تتسم بالإقدام والشجاعة، وعدم التردد في المحطات الحرجة، وليس غريباً أنه، منذ كان طالباً جامعياً على رأس رابطة طلبة فلسطين في جامعة القاهرة، كان ينسج حول شخصه هالة تميزه عن زملائه في الاتحاد.[١٢]

في رواية لصلاح خلف عن ياسر عرفات، أن اتحاد طلبة فلسطين في جامعة القاهرة أراد الاستعانة بمخرج مسرحي مصري، لإخراج مسرحية باسم الاتحاد، ومن بين شخصيات المسرحية شخصيتان أساسيتان؛ خليفة وحاجب، وشخصيات أخرى، وحين أراد المخرج توزيع الأدوار، جعل لعبد الرؤوف (ياسر عرفات) دور الحاجب، في حين أسند دور الخليفة لطالب آخر لديه موهبة في أداء هذا الدور، لكن عرفات رفض أن يقوم بدور الحاجب قائلاً "الله، أنا الخليفة وأنا الذي أمثل دور الخليفة" وكان له ما أراد (صالح، ٢٠١٢)، وحين انطلقت فتح، وكان عرفات أحد قادتها الأوائل، كان متميزاً عن الآخرين، فبعضهم كان له أسرة أو بيت يؤوب إليه أما هو

فلا. ولم يتحدث أحد أن ياسر عرفات انشغل بالنساء، أو الجانب العاطفي خلال المراحل الأولى من التأسيس، وتطور الثورة والمقاومة، ورفض أن ينازعه أحد القيادة، ولعل أولى معارك عرفات، حول القيادة، كانت العام ١٩٦٦ حين اتخذت اللجنة المركزية لفتح في اجتماعها في الكويت قراراً، في غياب عرفات، بإقصائه عن قيادة العمل العسكري لقوات العاصفة، بسبب التفرد في اتخاذ القرار، وعدم التقيد بتوجهات اللجنة المركزية، ليحل محله يوسف العرابي (بعثي سوري)، اعترض على ذلك محمد حشمت (بعثي عراقي) وكلاهما ضابط عسكري...، وفي تطور لاحق تطور الجدل، واستخدمت الأسلحة، وقتل يوسف العرابي ومحمد حشمت (عمرو، ٢٠١١: ٢١٥)، واتهمت فتح باغتيالهما واعتقل عرفات بسبب هذه الواقعة.

يقدم يوسف صايغ روايةً تفصيلية لمسيرة حياة ياسر عرفات، واصفاً بدايات حياته: كان عرفات متمرداً غير منضبط للهيئات، يعمل ما يظنه صحيحاً، بغض النظر عن موقف الهيئات، ويورد يزيد عرضاً تفصيلياً لسنوات عرفات الأولى في فتح، ومما أورده أن لجنة فتح المركزية قررت في آذار ١٩٦٦ إعفاء عرفات من مهماته، وتعيين يوسف العرابي بدلاً منه، إلا أن عرفات كان توصل إلى حل خلافاته مع خليل الوزير، وبالتالي قرر المبعوث المرسل من الكويت أن يتأخر في تسليم أمر الإعفاء الخطي ... وفي وقت لاحق اتخذت اللجنة المركزية قراراً بين ٢٩/ ٤– ٢/ ٥/ ١٩٦٦ قراراً بطرد عرفات، وإدانته بتهم متعددة فكانت لائحة الاتهام طويلة (الصايغ، ٢٠٠٢: ٢٠٥).

وتجدد الخلاف بين قيادة فتح الميدانية، وأعضاء اللجنة المركزية العليا ... فقد اعترض خالد الحسن وصلاح خلف وفتحي عرفات ونمر صالح، مجدداً على القيادة الفردية لعرفات، وعلى استخدامه غير المنضبط للأموال ... ومن أجل حل الخلاف شكلت لجنة تحضيرية مؤقتة "عرفات، الوزير، خالد الحسن، خلف، النجار، وعباس، ومسودة"[١٣] (المصدر نفسه: ٢٤٥). وفي تموز أعلن الجناح المنشق (خصوم عرفات) رفضهم لتسليم عرفات مهماته العسكرية، وكانت اللجنة المركزية أمام عرض؛ إما أن تأخذوا مهمة عرفات وإما تقبلوا بقيادته (المصدر نفسه).

وفي كتابه **من القدس إلى ميونيخ**، يقدم أبو داود وصفاً تفصيلياً لجرأة عرفات وتحديه لقرارات اللجنة المركزية لفتح، فعندما قررت اللجنة المركزية تجميد النشاط العسكري، لم يستسغ عرفات القرار، وحصل على إذن سوري بإعادة إطلاق النار ... قتل ثلاثة جنود إسرائيليين (عودة، ١٩٩٩: ١٢٣) واستغل الحادثة لمصلحته مع أن ما قام به كان بمثابة استهزاء بقرار اللجنة المركزية، ودفعاً أكبر لفتح في أحضان سوريا (المصدر نفسه).

واستطاع ياسر عرفات أن يبرز كشخص أول في كل المهمات التي تولاها منذ كان طالباً في القاهرة، وكما يقول بلال الحسن "حتى حين أنكر عليه زملاؤه ذلك،

واعتبروه ناطقاً باسم حركة فتح العام ١٩٦٨، كي يتجنبوا تسميته رئيساً أو أميناً عاماً، فهو مسؤول عسكري، وهو مسؤول مالي، وهو رجل إعلام، ورجل اتصالات وعلاقات عامة، ومفاوضات ... وأصبح رئيساً للمنظمة دون أن يتخلى عن أي موقع آخر" (الحسن، ٢٠٠٥: ٢٥). ويبدو أن تجربة قيادة فتح في بدايتها مع ياسر عرفات جعلها حذرة أكثر، في تعاملها معه كقائد، فعندما منح عرفات صلاحية تمثيل الحركة كناطق رسمي باسمها، وكممثل لها في جميع المسائل الرسمية المتعلقة بتمويل الحركة ... حرص البيان على "أن هذه القيادة ستبقى جماعية" (عودة، ١٩٩٩: ١٣٦)، بل أكثر من ذلك، كان عرفات حريصاً على أن يكون ممسكاً بكل الخيوط في يده، ومنذ البداية، عندما كان ينام رفاقه التاريخيون في حركة فتح كان أبو عمار يبقى ساهراً، يفكر إن كان نسي شيئاً، أو فيما يجب أن يفعله غداً (الحوت، ٢٠٠٥: ٩). ومعروف عنه أيضاً أنه كان يغرق في التفاصيل، ويتدخل في كل صغيرة وكبيرة، بما في ذلك انتخابات أية جمعية أو نقابة، فأصبح عرفات هو "القائد السياسي، والقائد العسكري، وأصبح هو أمين الصندوق، وهو المرجع، والوالد، والختيار ... بيته كان مفتوحاً دائماً، ومن كان يريد حاجة شخصية لا يجد غير أبو عمار" (المصدر نفسه: ٩). هذا التميز لدى عرفات، ربما كان جزءاً من تكوين شخصيته، فمنذ البدايات الأولى لتأسيس حركة فتح، وحتى خلال العمل الطلابي في جامعة القاهرة، كنا "نجد مجموعة متساوية من الشباب الذين احتلوا جميعاً فيما بعد مواقع قيادية أولى، لكنا نجد بينهم شخصية تكاد تكون مركزية، هي شخصية الشاب ياسر عرفات" (الحسن، ٢٠٠٥: ٢٦).

وربما شهد صيف ١٩٦٨ البداية الفعلية لإمساك ياسر عرفات بمفاصل مهمة في حركة فتح، وقد تكون مسألة استقالة ٣ أعضاء من اللجنة المركزية[١٤] في تلك المرحلة، ساهمت في جمع ياسر عرفات كل هذه السلطات، ومن حينها أبدى ميلاً واضحاً إلى التدخل في عمل الجميع، ما سبب الكثير من الصراعات (عودة، ١٩٩٩: ١٥٦).

اتسمت شخصية أبو عمار بالبساطة، والاقتراب من التقشف في حياته اليومية، مشاركة الفقراء وأبناء المخيمات حياتهم، يأكل معهم، ويلتقط الصور وهو يشاركهم حياتهم اليومية، العلاقة مع الأطفال والجرحى، واتسم بسمة القائد الشعبي، كما اهتم أبو عمار، منذ البداية، بسيرة الشخصيات والقيادات الفلسطينية، التي تحظى باحترام الشعب الفلسطيني وتقديره، فأخذ من عبد القادر الحسيني الكوفية، في حين أنه تميز، كما يقول نبيل عمرو، عن الزي الذي اتخذه المفتي لنفسه وهو لباس رجل الدين، وعن الذي اتخذه الشقيري، اللباس الغربي العصري، وأصر أن يطلق على نفسه مصطلح "الشهيد الحي"، وظل على هذا حتى استشهاده وردد كثيراً مقولته، "يريدونني أسيراً وأنا أقول لهم شهيداً".

وكانت الكاريزما الشخصية لياسر عرفات، وديناميكيته، إحدى السمات المهمة التي امتاز بها، ومكنته من أداء دوره في قيادة العمل الوطني الفلسطيني دون

منازع، "التحليل الذي يمكن تصوره لموقع الرئيس عرفات بالكاريزما الشخصية، والحضور الطاغي، والدور التاريخي، الذي جعل منه زعيماً متفرداً يمثل القضية والشعب ومؤسساته برضا وتأييد وتفويض شعبي قل نظيره (عبد الرحيم، ١٩٩٥: ٥٣). ويؤكد ممدوح نوفل على الكاريزما الشخصية لياسر عرفات، باعتبارها المدخل الرئيس للسيطرة، "المدخل الرئيس للسيطرة كان الكاريزما، والدور الشخصي لدى شخصية اسمها ياسر عرفات، علينا أن نعترف، أن هذه الشخصية استثنائية، فالرجل كان يعمل بينما كانت المؤسسات الأخرى تنام، وكان يسهر بينما كان الآخرون يغادرون المكان" (المصدر نفسه: ٥٨).

ومن عادات عرفات المثابرة وملاحقة الفكرة، يقول نبيل عمرو إن "عرفات كان يعبئ نفسه بفكرته حتى يقتنع بها تماماً، وحين تنضج في عقله وخياله، يبدأ العمل قبل اتخاذ القرار" (عمرو، ٢٠١١: ٩٨). أما ممدوح نوفل، الذي رافق عرفات، وعمل معه كممثل للجبهة الديمقراطية في المجلس العسكري، فيصف عرفات بـ"أنه رجل رهيب، سره عميق، طاقاته متنوعة، باطني، لا يعطي سره للغير، حتى لو كان هذا الغير أقرب المقربين له ...، رجل قادر على التعامل مع كل صنوف البشر، ذاكرته قوية، يحفظ الأسماء والأماكن معه، من طبيعته أنه لا يتراجع" (نوفل، ١٩٩٦: ١٣٠). ومن أجل تفسير ما يقوم به كان ياسر عرفات "يلجأ للقرآن الذي حرص عرفات على أن يكون أحد مستشاريه" (عمرو، ٢٠١١: ١١٥).

ولا جدال في أن ياسر عرفات استطاع أن يتفوق على زملائه في الحركة، حيث جمع معظم عناصر النفوذ والتأثير في يده، ... زملاؤه لا يفكرون في منافسته أو مجاراته ...، وكانوا مسلمين باستثنائية الدور (المصدر نفسه: ١٩١). ومنذ البداية، كان زملاؤه يشكون من أن عرفات ليس عنصراً منضبطاً، فهو يقوم بنشاطات منفردة كثيرة، يسافر إلى السعودية وغيرها من دول الخليج من دون أن يكونوا مطلعين بالكامل على نشاطاته (الحسن: ٢٠٠٥: ٢٦). وهو ينفرد عن زملائه في أشياء كثيرة ومهمة، ينفرد بإطلاق الرصاصة الأولى ويحاكم تنظيمياً، ويتقرر تجميده وحجب المال عنه (المصدر نفسه). لكن هذا لم يردع الرجل أو يثنيه عن تفرده، فقد كان أول الداخلين إلى الأرض المحتلة بعد العام ١٩٦٧، وكان بطل معركة الكرامة بلا منازع، وهو الذي كان رجل إعلام بامتياز، وحسب رأي شفيق الحوت "أكثر مما هو رجل عسكري ... كان يمشي في الشوارع حاملاً بندقيته ...، كان قريباً من الشعب وعفوية الشعب" (الحوت، ٢٠٠٥: ٩).

وربما كانت مرحلة لبنان، بين ١٩٧١ – ١٩٨٢، مرحلة استطاع خلالها ياسر عرفات أن يكرس نفسه متميزاً بين قادة فتح الآخرين، الذين كانوا قبل ذلك يعتبرونه الأول بين متساوين (كنفاني، ٢٠٠٧: ٩٩). والأمر لا يختلف على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أمسك عرفات بزمام الأمور بكاملها، فقد "أصبح له جهازه الأمني الرادع والقوي، وعلى الصعيد المالي انهالت عليه التبرعات العربية والشعبية

...، وعلى الصعيد العسكري ضمن ولاء جيش التحرير الفلسطيني بإيجاد القاعدة المستقلة عن الولاءات العربية" (المصدر نفسه: ١٠٤).

وفي المؤتمر العام الرابع لحركة فتح العام ١٩٨٠، أصر عرفات على إخضاع منصبه كقائد عام للتصويت العلني منفصلاً عن الاقتراع السري، وفي المؤتمر ذاته انتزع قرار يقتضي بتخصيص ٥١٪ من مقاعد هيئات صنع القرار للعسكريين، وأدى هذا التوسيع إلى زيادة سيطرة عرفات، لأنه هو الذي يقرر التعيينات العسكرية (الصايغ، ٢٠٠٢: ٦٩٤).

وبالطبع، اعتمد عرفات، لتعزيز نفوذه وسيطرته، على العسكر كقائد عام، وعلى التنظيم كرئيس للتنظيم الأكبر، وعلى المال حيث تمكن من إخضاع العاملين في الصندوق القومي الفلسطيني من خلال احتوائهم أو تخويفهم، خلال الثمانينيات، بصورة مماثلة لما اتبعه مع مسؤولية مالية فتح، أواخر السبعينيات ... (المصدر نفسه: ٨٤٢)

ومن السمات الأخرى لياسر عرفات أنه كان يعمل دون كلل أو ملل، وأنه كان يكتفي ببضع ساعات من النوم ليلاً، أو خلال قيلولة النهار، ويتحدث الذين رافقوه في مسيرة حياته وعمله، أنه كان يؤجل أهم القضايا حتى آخر الليل، حيث يكون الجميع مرهقاً ومتعجلاً لإنهاء الاجتماع، أو الإيواء لأسرته، وبهذا يسهل عليه تمرير كل القرارات التي يريد. ويروي هؤلاء عن بعض العلاقات أو الأحداث مع السفير السوفييتي في تونس، التي أوردها ممدوح نوفل في كتبه حيث يقول السفير الروسي أن أمر الفلسطينيين غريب، حيث لا يعملون خلال وقت العمل العادي، ففيها هم نائمون، وحين ينام الآخرون هم يعملون، وهذا بالطبع مرتبط بتقاليد أرساها أبو عمار، هذا الأمر، أشار له كمال جنبلاط الذي عمل مطولاً في قيادة الحركة الوطنية المتحالفة مع الثورة الفلسطينية، فهو يقول "لماذا أبو عمار وإخوانه يعملون في الليل وينامون في النهار؟ هل شغل العسكر يتطلب ذلك؟ لماذا لا يعملون مثل الناس العاديين؟ نوم في الليل وعمل في النهار؟ شغلهم يا عمي مثل "بنات الهوى" اللواتي يعملن في البارات يسهرن مع الزبائن في الليل، وينمن طول النهار" (نوفل، ١٩٩٦: ١٢٨). وفي آلية عمل ياسر عرفات يقول ممدوح نوفل إنه "يحدد الهدف، بناءً على حساباته الخاصة، يستطلع الآراء، يقدر الموقف قبل اتخذا القرار، وقبل تحديد هدفه بصورة نهائية، يتبنى ذلك ويعمل بكل ما أُوتي من قوة لتحقيق هدفه، ويعطيه أولوية على سواه من القضايا الأخرى الجوهرية أو التفصيلية، يحشد جميع إمكاناته وطاقاته لتحقيق هدفه ...، ويلجأ إلى كل الأساليب للوصول إليه، لا محرمات سياسية أو دينية أو اجتماعية عنده، المهم الوصول للمطلوب، والغاية تبرر الوسيلة (المصدر نفسه: ١٣١).

هناك أمر آخر يقف في رأس أولويات عرفات وهو الجغرافيا، أو المكان، وقد تناول نبيل عمرو هذا الموضوع في كتاب منفرد يحمل عنوان **عرفات وجنون الجغرافيا**،

ولعل هذه الجغرافيا كانت أحد أسباب توقيع عرفات على اتفاق أوسلو، حيث كان الحصول على موقع جغرافي، لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أحد الأسباب الرئيسة لتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو)، وعندما اجتمع ياسر عرفات مع أعضاء المجلس الوطني في عمان، قبيل توقيع اتفاق أوسلو، وحين أبدى له البعض معارضة، أو تحفظاً على الاتفاق، أجابهم "أنتم يذهب كل منكم إلى بيته بعد الاجتماع، أنا أين أذهب؟".

وفي وصف تعلقه بالجغرافيا، يرى نبيل عمرو أن أحد مظاهر هذا التعلق تمثل في تلكئه بالخروج من بيروت ومحاولاته العودة إلى طرابلس في وقت لاحق، ويقول على لسان عرفات "كم تمنيت لو أن بيروت مدينة فلسطينية، فلوأنها كانت كذلك لما غادرتها أبداً" (عمرو، ٢٠١١: ١٢٦). وتحدث في أوقات معينة عن جزيرة الأرانب، التي يريدها مقراً له بعد الخروج من بيروت، وتارة أخرى يريد مطاراً على قمة "جبل تربل" اللبناني قريباً من طرابلس. وإذا كان الأمر بشأن الأردن حيث يقيم معظم الشعب الفلسطيني مقبولاً، وإذا كان البحث عن مكان آمن في لبنان أمراً ممكناً، وقد يشكل بديلاً، باعتبار لبنان من دول الجوار، ويقيم فيه مئات آلاف الفلسطينيين، وإذا كان التفكير في مكان آمن في سوريا أمراً فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة، فماذا يمكن القول في التفكير في جزيرة (كمران) اليمنية المعزولة؟ التي تبعد عن فلسطين آلاف الكيلومترات، وهذا ما شكل هاجساً لياسر عرفات، فبحث مع المسؤولين اليمنيين إمكانية إقامة القاعدة الآمنة الفلسطينية فيها (المصدر نفسه: ١٤٨). وما يسميه نبيل عمرو "جنون الجغرافيا"، يؤكده شفيق الحوت حين يتحدث عن صفة "الفهلوي" في شخص ياسر عرفات، كان يقول "أعطني موطئ قدم وسترى ما يمكنني فعله" (الحوت، ٢٠٠٥: ١٩).

ويصف نبيل عمر هذه المرحلة بقوله "إن مرحلة اللامكان هذه، وجد عرفات نفسه سجيناً داخل حالتها المخيفة، أصابت الرجل بحالة أقرب إلى الجنون، وفقدان التوازن، ذلك أن ظاهرته العسكرية والسياسية، بكل زخمها لو تجمعت ... ولو عملت بكل حرية، دون أن يكون هو شخصياً في المكان ذاته، فإن الشعور بالعجز سيظل مرافقاً له (عمرو، ٢٠١١: ١٥٣). وفي حديثه عن الجغرافيا "كيف لعرفات أن يتجنب الإقصاء بعد أن هُزم في أهم ثلاث جغرافيات ذات مفعول سحري ... الأردنية، والسورية واللبنانية" (المصدر نفسه: ١٥٥).

بهذه المواصفات، تبوأ ياسر عرفات موقعه القيادي في فتح والثورة، وتعامل مع رفاقه في فتح وشركائه في القوى المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية، ليس وفق التنظيم القائد، والعمود الفقري، ولكن كما قال البعض باعتبار فتح تنظيم القائد، فقد كان الشعار الذي رفعه ياسر عرفات في الساحة الفلسطينية "القرار الفلسطيني المستقل"، مع أنه كان يدرك حجم ومدى التدخلات الإقليمية والدولية في الساحة الفلسطينية، سواء في فتح، أو منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان

منير شفيق، وأحياناً خليل الوزير على علاقة مع الصين، أما ناجي علوش وأبو إياد فمحسوبان على اليسار القومي، وخالد الحسن يحتفظ بعلاقات وطيدة مع الخليج (المصدر نفسه: ١٤٨)، وبالطبع كل من هذه الدول له علاقاته، ودوره وتدخله في الساحة الفلسطينية، وبالطبع للأردن دور خاص، وهوى عرفات مصري، ومصر لعبت دوراً بارزاً في السياسة الفلسطينية، وبخاصة في مراحل التراجع، حيث شكل النظام المصري عراباً للحلول والسياسات المتساوقة مع اتفاقات كامب ديفيد، التي أبرمتها مصر مع إسرائيل.

الأمر في التوازنات لدى ياسر عرفات، لم يقتصر على علاقات فتح الداخلية، والعلاقة الخاصة التي تربط قادتها ببعض دول الإقليم أو الدول الأخرى، بل تجاوزت ذلك على الصعيد الفلسطيني الداخلي، فقد كان لدى عرفات موقعان مهمان هما: رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، ورئاسة حركة فتح، ومع أن فتح تماهت سياسياً مع منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبرت قراراتها جزءاً من برامج فتح، إلا أنه على الصعيد التنظيمي كانت هناك هيئتان: إحداهما هي اللجنة التنفيذية للمنظمة، والثانية هي اللجنة المركزية لحركة فتح، وتمكن أبو عمار من الإمساك بالهيئتين والمنظمتين ومقدراتهما، ولأنه سيد المنطق الاستخدامي، لم يتردد في استخدام أيٍّ منهما في مناكفة الأخرى. ويرى شفيق الحوت أنه "صار إذا انزعج من فتح فعنده المنظمة، وإمكاناتها مالياً وسياسياً وإعلامياً، والعكس بالعكس" (حين يواجه مشاكل في المنظمة، وهي حالات قليلة، يستثير العصبوية الفتحاوية غلابة يا فتح). "كانت الاثنتان في متناوله يستعين بهذه على تلك وبالعكس، حتى أنه خلط المال، وأصبح هناك حساب ثالث، لا هو حساب فتح ولا هو حساب منظمة التحرير الفلسطينية، من دون أن يعرف أحد كيف كان ياسر عرفات يتصرف به" (الحوت، ٢٠٠٥: ١٠).

ويرى أحمد عبد الرحمن أن ياسر عرفات، وسط هذا الصراع والتباين، "كون جماعته السياسية على غرار فكرته، ذلك 'الاستحواذ المطلق لفلسطين'، هذا الاستحواذ يسكن عقله ووجدانه ...، وبالنسبة لفتح، بدأ يعين المعتمدين في العواصم العربية، وكانوا بمثابة موفدين شخصيين له لدى الدول العربية" (عبد الرحمن، ٢٠٠٦: ١٦)، وكان يعتمد على المساعدين أكثر مما يعتمد على أعضاء الهيئات القيادية في فتح، أو منظمة التحرير الفلسطينية.

يقول نبيل عمرو "تعود عرفات علينا كمساعدين موثوقين وشديدي الولاء، وكان يريدنا هكذا، ويريدنا أن نبقى كما نحن ... أما أن ينقلنا من وضع المساعدين، إلى وضع الشركاء، فهذا سيضعف المردود الذي يتوخى هو أن نوفره له، وكان يخاطبنا قائلاً "إنكم أهم من أعضاء اللجنة المركزية، ثم لماذا أفتح عليكم أبواب جهنم؟ كيف سيقبل أعضاء اللجنة المركزية بذلك ... إنهم يكرهونكم" (عمرو، ٢٠١١: ١٧٧).

هكذا، يمكن أن نطلق، على هذا الأسلوب في العمل، المنطق الاستخدامي والولاء، وربط الآخرين به من خلال مصالحهم، فهو يستخدم اللجنة المركزية متى شاء، ويستخدم المقربين لمناكفة أعضاء اللجنة المركزية، ويستخدم اللجنة التنفيذية للمنظمة بالآلية ذاتها، فاللجنة التي يشكلها عرفات، ويكون على رأسها، تغدو ذات صلاحيات واسعة، وفي مختلف المجالات، وتغدو وسيلة "لترويض القيادة التاريخية وإحضار أقطابها إلى بيت الطاعة" (المصدر نفسه)، وكان يطلق على هذه اللجان المشكلة اسم "قيادتي الفعلية"، ويصف نبيل عمرو كيف كان أبو عمار يعالج قضايا توسيع الهيئات كالمجلس الثوري مثلاً، "اللجنة المركزية نضيف للمجلس الثوري حسب توافقات وتوصيات استرضائية، هذا يمرر وذاك ... وقد صفق الجميع للصيغة التي اقترحها أبو عمار، ليس اقتناعاً بها أو بكفاءة الأسماء، بل رغبة في إغلاق الملف" (المصدر نفسه: ١٨١).

وفي وصف ما وقع لدى ترشيحه للمجلس الثوري، يضيف أن ماجد أبو شرار قال له (نبيل) "أبو عمار صوت لك مجاملة ... اذهب إليه وأعلن ولاءك له، فقد تأذى كثيراً لأن من رشحك هو أبو صالح" (المصدر نفسه). هكذا إذن تجري الأمور، فهل لهذه الآلية أية صلة بأساليب وطرائق العمل الديمقراطي، وبخاصة إذا أدركنا أن عرفات كان حريصاً على تعدد الأجهزة الأمنية، كي لا ينشأ مركز قوة واحد يغري بالتمرد، أو منازعته النفوذ (المصدر نفسه: ٦١)، وبخاصة أن أبو عمار ظل حريصاً على ألا يقترب أحد من القادة من هذه الأجهزة، أو أن تتلقى أي توجيه من غيره حتى في مسائل تبدو ثانوية (المصدر نفسه).

ومن أجل ألا ينازعه أحد هذه الصلاحيات، كان دائم العمل والسهر لا يكل ولا يمل، يتابع كل حركة وسكنة في هذه الأجهزة وعملها وتحالفاتها، ففي كل جهاز مندوب معلن له، غير الذي يمدونه بالمعلومات (المصدر نفسه: ٦٢). إنها علاقة عدم الثقة بالآخرين، هيئات كانوا أم أفراداً، وهي علاقة تكرس وتعزز القيادة الفردية، وتربط مصالح الآخرين بها، وفي الوقت ذاته لا يمكن اعتبارها ذات صلة بالديمقراطية، ولا صلة لها بمرحلة التحرر الوطني أو الدولة، ومن أجل تحقيق ذلك، وإلى جانب القدرات والذكاء والشجاعة والفهلوة، "منح عرفات موهبة صنع الفوضى وإدارتها، وتوظيف نتائجها لإحكام نفوذه ... بدت كما لو أنها منحت له وحده ... لا يثق بمن يعدون التقارير الاستخباراتية، فحاسوبه هو المصفاة الأخيرة والحاسمة" (المصدر نفسه). ويلخص نبيل عمرو شخصية وسلوك عرفات في هذا المجال قائلاً "كانت القيادة والسيطرة، بالجملة والتفصيل، هي الفكرة الثابتة في عقله وروحه وسلوكه ...، فهو قائد الفريق، واللاعب، والمدرب، والحكم، ومقرر النتيجة ... ومن حوله كانوا بالنسبة له مجرد جمهور، يلزم للمساعدة أو التشجيع، أو حتى المباهاة بهم أمام الآخرين (المصدر نفسه). ولعل هذا ما يفسر علاقاته بالآخرين، وبخاصة أولئك الذين يرفضون أن يكونوا ظلاً له، أو تابعين، فهو منذ أن كان إبراهيم بكر نائباً لرئيس اللجنة المركزية، أراد تطويع إبراهيم بكر، وبرزت خلافات بينهما.

ولما كان إبراهيم بكر أضعف من أن يواجه عرفات بطل الكرامة وزعيم الفدائيين، آثر الاستقالة، وعندما طرح موضوع نائب رئيس اللجنة التنفيذية في أول اجتماع للمجلس الوطني، تم القفز عن الموضوع، ومنذ ذلك الحين "تنذكر ولا تنعاد" (نوفل، ١٩٩٦: ١٣٢)، وظل يرفض أن يكون له نائب، واعتبر ذلك أيضاً شيطاناً رجيماً، حتى لو كان أقرب المقربين له "فهو يرفض أن يكون أبو إياد نائباً له، لأنه لا يريد نائباً يشاركه في اتخاذ القرار ... بل أكثر من ذلك، فحسب فهم أبو عمار وجود نائب الرئيس يعني شطب الرئيس" (المصدر نفسه).

وحين وصفه أبو شاكر رفيق النتشة "بأنه يقود قافلة من الجمال مربوطة إليه برسن" (عمرو، ٢٠١١: ١٧١)، ظل حاملاً على النتشة حتى أقصاه من عضوية اللجنة المركزية لفتح، والأمر لا يختلف حين يتعلق الأمر باللجنة التنفيذية، فقد ظل عبد الجواد صالح كعضو مستقل في التنفيذية نشيطاً وفاعلاً، وهو شخصية وازنة في الساحة الفلسطينية، لكنه كان على خلاف مع نهج عرفات، ويتصدى له في اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، وحين عقد المجلس الوطني دفع عرفات بقوته كلها، وأصر على عدم بقاء عبد الجواد صالح في اللجنة التنفيذية، وكان له ما أراد (صالح، ٢٠١٢). وفي وصف ممدوح نوفل لمداخلة نعيم الأشهب، حول اختيار عرفات رئيساً لدولة فلسطين، ولما كانت المداخلة تتباين والتوجه لانتخاب عرفات، علق ممدوح نوفل على ذلك بقوله "وبهذه المداخلة حكم الأشهب على نفسه بألا يكون في أي يوم من الأيام ممثلاً لحزب الشعب في اللجنة التنفيذية" (نوفل، ١٩٩٦: ١٣٣)، أي أن أبو عمار يحاكم الأمور والمواقف، ليس بعيداً عن الاعتبارات الشخصية، ويتخذ المواقف من الآخرين وفق ولائهم، وهو الذي حاول ودفع باتجاه فصل أحمد جبريل من عضوية المجلس الوطني، وفقط تراجع حين تبين أن هناك مخالفة قانونية في هذا القرار، وحين يعجز عرفات عن المواجهة، أو الحط من قدر المتحدث الناقد له، يتحول إلى التصفيق ويقول "ألم أقل لكم أن ديمقراطيتنا سكر زيادة"، والله يا أبو هادر (شفيق الحوت) لو قلت بعض ما تقول عني في هذه القاعة عن أي رئيس عربي، في بلد آخر، لما غادرت السجن طيلة حياتك (عمرو، ٢٠١١: ٢٠١).

من جانبه، يروي أبو داود لقاءه الأول مع عرفات ...، يجب مراعاة مزاجه، وبخاصة إذا كان لا يعرفك...، ارتفاع الصوت والصراخ والاتهام...، فحين اتهمه بأنه خلق المشاكل في إربد، وعندما رد عليه أبو داود بأنه مخطئ... أخذ يصرخ عليه ... وعاود الصراخ... وعندما يرفع أحد صوته أعلى من صوت عرفات، يصاب عرفات بإحباط كبير (عودة، ١٩٩٩: ١٩٧). ويضيف أبو داود عن عرفات "إنه عنيد ومتقلب" (المصدر نفسه: ١٨٣).

أما أبو إياد، صلاح خلف، فقد ظل محط حذر دائم من عرفات، ليس خشية أن يحل محله، ولكن لأن صلاح خلف كان يعطي اهتماماً أعلى للمؤسسة والعمل الجماعي، وهذا يضايق عرفات، كما أن موافقة صلاح خلف ضرورية لأي قرار يريد عرفات

تمريره، وظل يرفض وبشدة تسمية الرجل الثاني في حركة فتح، ويصر على ألا أحد هو الرجل الثاني، وحين كان يلح عليه بشأن نائب الرئيس أو الرجل الثاني، كان يتمسك مازحاً بأبو عمار وياسر عرفات كرجل أول وثان، أو رئيس ونائب.

وربما هذه الفردية المبالغ بها لدى عرفات، هي التي كانت سبباً لاصطدامه مع أبو إياد، كما ورد في موضع آخر في البحث، وهي التي دفعت رجلاً مثل خليل الوزير (أبو جهاد) للمشاركة في اجتماع عقد تحت عنوان "الحد من فردية عرفات واستئثاره المطلق بالقيادة" (عمرو، ٢٠١١: ٢١٨). ولعل من سلبياته، كما يرى شفيق الحوت، أنه كان يظن ليس أنه رجل المرحلة وحسب، بل "إنه يستطيع أن يكون رجل كل الفصول، فهو البطل المقاوم، وهو البطل المفاوض" (الحوت، ٢٠٠٥: ١٨). وفي روايته عن إمكانية تغيير ياسر عرفات، أو تقويمه، يذكر الحوت أنه حادث أبو إياد صلاح خلف طالباً منه أن يلفت نظر عرفات لبعض الأمور، فأجابه صلاح خلف "لن يصلحه غير الذي خلقه" (المصدر نفسه: ١٠).

وعندما سقطت طائرته في ليبيا، قال كثير من قادة فتح ...، هذا الرجل يجب أن توضع له حدود ... لا يجوز أن يبقى دون نائب ...، كل شيء بيده ... المال بيده ... القيادة بيده، ربنا ينجيه كي نغير هذا الوضع ...، وفي اجتماع لاحق للمجلس المركزي، وكنت أجلس بجانبه (الحوت) لم يفه أحد بكلمة، سألته "يا أبو عمار شو قال لك ربنا لما أخذك ورجعك؟ هل قال لك شيء عن نيابة الرئاسة، أو تداول السلطة؟" فانفجر غاضباً ... "وأخذ يتصرف بعد حادثة الطائرة، وكأنه رجل مبارك ومحجوب الشر عنه، وازدادت نزعته إلى التفرد" (المصدر نفسه).

وفي حديث أبو داود عن علاقة عرفات بالهيئات يقول "يميل للعمل من خارج الهيئات، خارج الخط التنظيمي، ويستمر في التصرف كما يحلو له، ولن يتوقف عن ذلك أبداً" (عودة، ١٩٩٩: ٢٢٤).

وحتى تكتمل الصورة بشأن شخصية عرفات، لا بد من الوقوف أمام أحد مظاهر الفهلوة، والتمثيل المسرحي، فقد كان عرفات شخصية فهلوية بارعة في التمثيل المسرحي، يحاول أن يبهر محدثه الذي يلتقيه لأول مرة، ومحاولة الحط من شأنه، وقد وصف نبيل عمرو كيف أقدم عرفات على توقيفه، في أول لقاء، وكيف أن ماجد أبو شرار الذي لم يكن يعجبه هذا الأسلوب، كيف أوضح أن هذه إحدى طرائق عرفات لترويض الآخرين، وكذلك الأمر حين وصف ممدوح نوفل كيف تصرف عرفات بطريقة مسرحية عكست وجهين متناقضين للشخصية ذاتها، خلال ساعة، معتبراً عرفات ممثلاً بارعاً.

ما نتوقف عنده هو، ما عرف عن أبو عمار بافتعال الحرد أو الاستقالة، "فمناورة الاستقالة كانت من التقاليد المألوفة من جانب عرفات، في كل المجالس والمحافل، فعلها في المؤتمر الرابع، وكذلك في الخامس، وفعلها في كثير من المجالس الوطنية،

لم يكن يعدل عن استقالته إلا بعد أن تعلن كل الأطراف والأقطاب، وشيوخ القبائل الفتحاوية، وسائر الفصائل الأخرى، مبايعتهم الصريحة له رئيساً وقائداً" (عمرو، ٢٠١١: ٢٣٠)، وكذلك فعلها حين كان يريد أن ينتخب من المجلس المركزي رئيساً لدولة فلسطين، وقد أتينا في موقع سابق على تناول ذلك مفصلاً، ففي الدورة السابعة عشرة قدم استقالته "شوفوا حصان غيري يتحملكم ويجر عربتكم، ولكن المجاملين كثير" (المصدر نفسه: ٢٢١). ولم يكن لديه أدنى تردد لاتهام أطراف عربية، بأنها وراء التحشيد ضده، فحين وقف في مواجهة أعضاء اللجنة المركزية لفتح (عشرة لواحد) أي عشرة من أعضاء اللجنة المركزية في مواجهة عرفات قال (بطريقة مسرحية) "أضاعوني وأي فتى أضاعوا"، واتهم الرئيس السوري حافظ الأسد بأنه جند جميع أعضاء اللجنة المركزية ضده (المصدر نفسه).

مثل هذا السلوك، وبعيداً عن أية نصوص يمكن أن تكون تضمنتها الأنظمة واللوائح الداخلية للهيئات التنظيمية لفتح، أو لهيئات العمل الوطني، يقدم صورة واضحة حول تناقض هذا السلوك وأبسط المفاهيم للحياة الديمقراطية، ومرة أخرى، دونما علاقة بما إذا كنا نمر في مرحلة تحرر وطني، أو اجتماعي، فقط هناك غياب للديمقراطية، ولي لعنق الأنظمة والهيئات لتخضع لإرادة الفرد المهيمن، ويتعمق هذا النهج إلى درجة إخضاع الأنظمة والقوانين، وتفصيلها وفق مقاس الشخص.

يوضح نبيل عمرو أنه خلال نقاش نصوص الدستور (النظام الأساسي) الفلسطيني، سارت الأمور بمنطقية ويسر وسلاسة، إلى أن وصلنا إلى فقرة الرئيس لنجد "إن المطلوب هو أن نفصل النص على مقاس الرئيس ياسر عرفات، وبشكل يوافق عليه، ومن هنا فإن ارتباط المؤسسة بالشخص، في حالنا، كان ارتباطاً طاغياً، ويستحيل الفصل بينهما" (عمرو، ٢٠٠٥: ٦٠).

هذه الشخصية، التي نجحت على مدى حوالي أربعين عاماً في الإمساك بكل خيوط الساحة الفلسطينية، وكل خيوط حركة فتح، تعاملت مع الهيئات الفلسطينية، والفتحاوية، وفق منطق استخدامي، تستدعى وقت الحاجة، وربما كانت الغالبية العظمى من قيادات العمل الوطني التي رافقت عرفات، أدركت ولمست هذه الصفة لديه، بما في ذلك قيادة فتح وأعضاء اللجنة التنفيذية، ومع أنها دأبت -كما يقول ممدوح نوفل- "على نقد مواقف وسياسات أبو عمار وفرديته ... لكنهم جميعاً يطرحون نقدهم خارج الاجتماعات الرسمية، ويتجنبون مجابهته، ويكتفون أمامه بتعميم النقد، وتركيزه على المجهول" (نوفل، ١٩٩٦: ١٠٣).

لعل من المفيد أيضاً الوقوف عند قدرة عرفات الهائلة على المساومة، وتجنب المواقف الحاسمة بما يبقي الأبواب مفتوحة، وهو صاحب سياسة اللعم التي تمت الإشارة إليها سابقاً، وهي ليست وليدة مرحلة متأخرة في مسيرة عرفات، أي بعد ١٩٨٢ أو خلالها، بل سبقت ذلك لدرجة أن البعض يتندر بأن عرفات حين ذهب لأداء مناسك

الحج ألقى ستة أحجار باتجاه إبليس وليس سبعة كما يفعل الآخرون، باعتباره لا يريد أن يقطع مع أحد. ويروي أبو داود أنه خلال أزمة مشروع روجرز ١٩٧٠، وفي مسيرة نظمتها حركة فتح، خصيصاً لإعلان رفضها لمشروع روجرز، وأمام عشرات الآلاف "خاطب عرفات وحده المتظاهرين دون أن يذكر كلمة واحدة عن مشروع روجرز" (عودة، ١٩٩٩: ٢٣٦).

وبالمقابل، يتقن أبو عمار إرضاء معارضيه ويجيد امتصاص غضبهم، ويعرف ثمن كل مصالحة مع كل واحد منهم (نوفل، ١٩٩٦: ١٠٤). وتتنوع هذه الأثمان من صرف مستحقات مالية، حتى لأولئك الذين توقفوا عن دعمه. يروي الحوت حادثة وقعت مع عرفات، حيث كان يدفع لإحدى الشخصيات اللبنانية، واستمر يدفع لها بعد خروجه من بيروت، مع أن هذه الشخصية انقلبت على عرفات، وواظبت على شتمه، وعندما سأله الحوت لماذا تبقى على دعم فلان مع أنه يشتمك، أجابه عرفات "يشتمني وأنا أدفع له فما بالك إذا توقفت عن الدفع له"؟ (الحوت، ٢٠٠٥: ١١)، كما يقوم بتسهيل بعض الأمور لهذا الفصيل أو ذاك أو التشاور، وعقد لقاءات ثنائية، هذه العلاقات وبالاتجاهين، لا تعكس علاقات سوية بين شركاء في منظمة التحرير الفلسطينية، ولا تعكس أي جانب من العلاقة، يمكن تصنيفه في خانة العلاقات الديمقراطية أو السلوك الديمقراطي.

وفي وصف المنطق الاستخدامي ذاته والفهلوة، يصف نبيل عمرو ذلك بقوله "وكلما صار (عرفات) في حاجة ماسة لرأي، أو مشورة أو تشجيع، كان يجمع أكبر عدد ممكن من القادة وأهل الرأي، يستمع للكل، ويجادل حتى يتبلور التوجه والقرار، ولم يكن ذلك يجري وفق ما يوصف عادةً بالتزام مبدئي بالديمقراطية، وإنما ليشرك معه أكبر عدد من الأشخاص والمفاتيح، والقوى في تحمل ردود الفعل على القرار" (عمرو، ٢٠١١: ١١٥)، فهو يريد أن يكون جميع من حوله عناصر مساعدة، وأدوات لإسناد القرار، لا شركاء في اتخاذه، فهو صاحب القرار الأول والأخير، وغدا لديه داخل الهيئات الفلسطينية، ما يمكن أن نسميه بكوتا عرفات، أو فريق عرفات أو العرفاتيين داخل هذه الهيئات، فقيادة فتح، أو القيادة الفلسطينية أو اللجنة التنفيذية -في نظره- هيئات مساعدة، يسمع آراء أعضائها في المسائل المطروحة، لكن القرار في النهاية له وحده (نوفل، ١٩٩٦: ١٣٢).

وقد اعتاد الذين واكبوا عرفات على هذا النمط من العلاقة، التي يبتعد فيها عن أي تسلسل تنظيمي، أو هيئات "فالقريب منه، ومن يراه جديراً بأداء دور مهم، ليس عضو التنفيذية، أو المركزية، بل من يعتمده هو في موقع محدد، ويوليه مهمة محددة، وهو يفضل أن يكون فريقه بعيداً، كل البعد، عن المراتب التنظيمية" (عمرو، ٢٠١١: ١٩٢). ولديه من الأساليب والطرائق، التي من خلالها يحيّد الهيئة، دون أن يكون مضطراً لمس شرعيتها، ويروي نبيل عمرو أنه حين اختلف عرفات مع اللجنة المركزية لفتح، وأصبح هناك فجوة بينه وبينهم، أقدم على خطوة تشبه

الانقلاب غير الرسمي، وغير المعلن، وقد اجتمع المجلس الثوري للحركة، وشكل لجنة متابعة، تتولى تنظيم الأمور، ومارست هذه اللجنة مهماتها، وناكفت اللجنة المركزية وانتظمت في اجتماعات ليلية مطولة، وجرى تضخيم دورها لهدف واحد، وهو الضغط على أعضاء اللجنة المركزية، ووضعهم أمام خطر تجاوزهم، وبالطبع حين سويت الأمور داخل اللجنة المركزية، أو حتى قبل ذلك، لا يتخذ قراراً بإلغاء اللجنة، بل تلغى عملياً عبر إهمالها، وكذلك قد يكون أحد أسباب إلغائها طموحاً زائداً لأعضائها (المصدر نفسه: ١٧٦).

وإذا أراد أحد تصنيف سلوك أو ظاهرة كهذه، فإنه يقع في صلب ما سمّاه جميل هلال، حين تناول النظام السياسي الفلسطيني، بالزبائنية، حيث تشكل الهيئات ويبحث كل قائد أو زعيم عمن يوالونه، ولا يخرجون عن رأيه، أما الهيئات والانضباط التنظيمي، فإن معيارها ما يريده القائد "فالانضباط له، والتسلسل (التنظيمي) يبدأ وينتهي عنده، أما أدوار من يحملون الصفات والألقاب، فهي حقيقية وشرعية، بمدى طول أو قصر الحبل الذي يشد ويرخى، والذي لا يغادر يده" (المصدر نفسه: ٥٩).

كما يعرض شفيق الحوت، في حديثه عن علاقة عرفات بالمؤسسات "فقد صفى مؤسسات كانت موجودة، كان في عهد الشقيري مؤسسات ورثها ياسر عرفات، مركز أبحاث طار، مركز تخطيط طار، اختزل أبو عمار كل المواقع في يده، هذه هي الخطيئة الكبرى" (الحوت، ٢٠٠٥: ١٢).

ومع أن تشتت قوات الثورة الفلسطينية، بعد بيروت العام ١٩٨٢، أدى إلى إضعاف مركز القيادة في تونس، .. ومع أن بعض الفصائل أخذت تحاول إنشاء مركز قيادة بديل -كما يقول أحمد عبد الرحمن- وأن اللجنة التنفيذية فقدت نصابها الشرعي (عبد الرحمن، ٢٠٠٦: ٤٩)، فإن عرفات استطاع تجاوز ذلك في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، وأصبح نفوذه ومكانته، بعد الدورة السابعة عشرة، أكثر قوة على الصعيد الداخلي مما كان قبلها، فهو الذي قال: "نحن لا نغلق الباب في وجه أحد، حتى من أطلق علينا الرصاص" (المصدر نفسه). وهو الذي، ولاعتبارات إقليمية، كان يتخذ مواقف، ويفرضها تتعارض ورغبة الغالبية حتى من أعضاء المجلس الوطني، ففي انتخابات المجلس الوطني العام ١٩٧٧، وقف معظم أعضاء المجلس الوطني ضد خالد الفاهوم، باعتباره مرشح سوريا (في ذروة التدخل السوري في لبنان)، وقد تصدى عرفات لهذا الاتجاه، وضغط بكل ما يملك، وتمكن من إنجاح الفاهوم (كنفاني، ٢٠٠٧: ١٩٠).

ويمكن أن يطرح السؤال كيف توفرت لأبو عمار كل مصادر القوة هذه على صعيد الهيئات؟ فعلى صعيد مصادر القوة والنفوذ، هو القائد العام، ويخضع له المقاتلون، وهو الذي يختار ممثليهم في المجلسين الوطني والمركزي، وهو الذي يمسك بالميزانية والمال، وهي أسرار خارج الهيئات ولعل ملاحقة محمد رشيد

(خالد سلام)[١٥] قضائياً، داخل الوطن وخارجه، تشكل واحدة من تبعات هذا النهج، وهو الذي يتولى إدارة فريق إعلامي يسير وفق توجهاته، وهناك أيضاً "المستقلون" في المجلسين الوطني والمركزي، هؤلاء مستقلون اسماً، علماً بأن معظمهم غير مستقل، ويصنف القليل منهم على هذا الفصيل أو غيره، لكن الغالبية الساحقة منهم محسوبون على أبو عمار شخصياً، أو ما يمكن تسميته بالعرفاتيين، الذين ظلوا يشكلون إحدى أدوات ياسر عرفات، يشكلون واحدة من عدة الفردية والهيمنة، التي وسمت قيادته لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي يلخصها ممدوح نوفل بقوله "لقد كانت هناك مؤسسات، ولكنه كان يستولي على صلاحياتها وكانت تستسلم" (نوفل، ٢٠٠٥: ٥٨).

وفي وصف المرحلة "لدينا في مرحلة العرفاتية مؤسسة الأب، أو سلطة الأب، أو سلطة القبيلة، أي زعيم القبيلة، الذي كان يتصرف كأب للجميع، يرضي الكل بكل الطرق، وكان الجميع يتصرف معه كأب" (المصدر نفسه: ٥٩). ولا أظن أن لهذه الصيغة في العلاقة صلة بآلية تنظيمية، فضلاً عن ألا صلة لآلية العمل هذه بالطرائق الديمقراطية، قديماً أو حديثاً، فالقائد يبقى مركز كل شيء. ويعرض ممدوح نوفل في كتابة، **ليلة انتخاب الرئيس**، كثيراً من التفاصيل تعكس العلاقة بين عرفات وفريقه، والهيئات الفتحاوية والوطنية منها، مثلاً تم إبلاغ رئيس ألمانيا الديمقراطية هونيكر، بإرسال برقية تهنئة لعرفات بانتخابه رئيساً، قبل أن يجتمع المجلس المركزي ويتخذ القرار، وأن القوى والفصائل تجنبت عبر قادة الصف الأول لديها انتقاد هذا السلوك، وتم توزيع الحلوى لانتخابه رئيساً لدولة فلسطين، قبل طرح الموضوع على المجلس المركزي، وقبل الانتخاب، وحتى لجنة فتح المركزية لا علم لها بذلك، حيث لم يطرح الموضوع عليها، بل إن قائداً مثل "أبو إياد" اعتبر هذا الموضوع مجرد حلم لأبو عمار، قائلاً "إذا انتخب عرفات رئيساً لدولة فلسطين لن يستطيع أحد منا التحدث معه، لا يستطيع أحد ضبط مواقفه" (نوفل، ١٩٩٦: ١٠٩). وإذا كان نبيل عمرو تحدث في موقع سابق عن لاعب وحكم ومدرب في شخص عرفات، وأن الآخرين مجرد جمهور، فإن ممدوح نوفل يقول "تصورت الاجتماع (المجلس المركزي) بمثابة مسرحية، يمثلها شخص واحد هو أبو عمار، وسيدخل في معركة حامية مع الجمهور، أعضاء المجلس المركزي، فأيهما ينتصر"؟ (المصدر نفسه: ١٣٤).

غير واضح دقة المقولة القائلة، إن عرفات كان الأول بين متساوين لفترة طويلة، فهذه المقولة في رأيي بحاجة إلى فحص وتدقيق، إلا إذا كان الفرق بين الأول والآخرين شاسعاً، لكنه أصبح الآن (١٩٩١)، عملياً، زعيماً لا يمكن النيل منه، فقد أجمع حواتمة وحبش والنجاب في ندوة نظمتها الهدف في هذه الفترة "أن أبو عمار كقائد سياسي لفتح زعيم للمنظمة، يمتلك من عناصر القوة ما يجعله قادراً على التفرد في الممارسة العملية ... أصبح مطمئناً لقدرته على العمل كما يريد" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٢٨٥). وفي رأي صايغ أن عرفات اعتمد، في هذه الفترة إلى حد كبير، على

"شلة غير منتظمة، ودائمة التبدل، تضم أعضاء من حاشيته الشخصية، ووسطاء من الأرض المحتلة" (المصدر نفسه: ٨٨٦).

هذه الصورة لعرفات تجعل منه، كما ورد في موقع آخر، نموذجاً لأي زعيم عربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، له علاقة بأي شيء إلا بالحياة والممارسة الديمقراطية.

هناك أمر آخر ينبغي التوقف عنده، هو علاقة عرفات بالانشقاقات، التي شهدتها المنظمات الفدائية الأخرى، بدءاً من الجبهة الشعبية التي انطلقت، في السنوات الأولى لانطلاق الثورة الفلسطينية واتساعها بعد حرب حزيران ١٩٦٧، لتنافس حركة فتح. لا شك أن هناك عوامل داخلية وتناقضات في هذه القوى، كانت تشكل أساساً للانشقاقات العديدة، التي شهدتها الشعبية، ولكن عرفات وفتح يحبذون هذه الانشقاقات ويشجعونها، ويحمونها إذا وقعت. ويروي ممدوح نوفل أن الشهيد أبو علي إياد حين التقاه في أحراش جرش قبل استشهاده، كان يقول له إننا كنا حماتكم لدى انشقاقكم عن الشعبية.

ولعل قراءة ما كتب ممدوح نوفل عن انشقاق حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" عن الديمقراطية، أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، شكل إعادة للسيناريو ذاته، ولكن بطرق أخرى، حيث ظلت المجموعة، التي أسست حزب فدا، تنسق خطواتها أولاً بأول مع بعض أوساط فتح، ومع عرفات في تونس، وفي هذا يقول نبيل عمرو "كان يسعى دوماً إلى استقطاب من يستطيع من قادة الفصائل، وكوادرها وأعضائها ... يعرف أكثر كيف يجعل ولاءهم له أكثر فائدة، حتى من ولائهم لفصائلهم، حتى لو كانوا في مستوى القيادة العليا للفصيل" (عمرو، ٢٠١١: ٦٩).

ومع أن أبو عمار كان ينفي أي صلة له بالانشقاقات، ومع أنه دعم أبو العباس في انشقاقه عن أحمد جبريل، ووفر له ولجماعته كل سبل الدعم خلال المواجهة في بيروت (شبيب، ٢٠١٢)، فإنه كان يسعى إلى أن تبقى كل الأمور في حدود السيطرة، وبما لا يؤثر على اتساع الاشتباكات أو التأثير على علاقته باللبنانيين متسائلاً: ماذا أقول للبنانيين؟ وحين رجحت الكفة لصالح أبو العباس، أنقذ أحمد جبريل في سيارته واستضافه في مكتبه (عمرو، ٢٠١١: ٦٨)، وقبل ذلك دعم مجموعة الجبهة الثورية لتحرير فلسطين، في انشقاقها عن الشعبية أوائل السبعينيات، بطريقة ميكافيلية تخلو من القيم، والعلاقات بين فصائل ثورية، تعمل في ساحة واحدة منذ سنوات، بالطبع مع الحفاظ على شعره معاوية مع الشعبية (شبيب، ٢٠١٢)، وبالمقابل حين انشقت حركة فتح، أيار ١٩٨٣، تدهورت علاقة عرفات بقادة الفصائل، لأنه اتهمهم بالدخول على خط الانشقاق ... لأهداف مختلفة، وشكلت العلاقة، مع الفريق المنشق، معياراً لعلاقة عرفات بهؤلاء القادة وفصائلهم.

هذه الشخصية، المهيمنة في كل شيء، لديها طريقة في ترويض الآخرين، التي قال عنها ماجد أبو شرار حين عنف عرفات نبيل عمرو في أول لقاء بينهما "هذه هي طريقته في الترويض" (عمرو، ٢٠١١: ٥٣)، ولا أظن أحداً من الباحثين يمكن أن يجد رابطاً، أي رابط بين "الترويض" والتقاليد الديمقراطية، بل إن ماجد أبو شرار يصف "كثيرون يرتبكون، إلى حد فقدان التوازن، في أول لقاء لهم مع ياسر عرفات" (المصدر نفسه).

هكذا تمكن عرفات، بهذه السمات، أن يفاجئ الجميع أكثر من مرة، ونجح في فرض رأيه على جميع القيادات، والهيئات الوطنية، والفتحاوية (نوفل، ١٩٩٦: ١١٧).

وكانت نتائج المعارك، جميعها، رابحة ما دام القائد بطلها، "بدءاً من أيلول ١٩٧٠ مروراً بجرش وعجلون، وانتهاء بالخروج من بيروت، كلها انتصارات إذا ما قيست وفق نظرية "الضربة التي لا تقتلنا تقوينا" وهي مقولة كثيرة التداول مع كثرة الهزائم" (عمرو، ٢٠١١: ٦٠).

كل هذا النمط من العلاقات الفردية وغير الديمقراطية، والقائم على الهيمنة، واحتواء الآخر، أو إقصائه، لا تمس المكانة التي احتلها، وما زال، لدى الغالبية من أبناء الشعب الفلسطيني، يقول إميل ساحلية "إن ما حفظ تماسك منظمة التحرير الفلسطينية، خلال الأشهر الستة الحاسمة الأولى، التي أعقبت مغادرة بيروت، هي مكانة عرفات الشخصية، ومهاراته، ومناوراته الدبلوماسية ... ما سمح له بفرض تفضيلاته السياسية على بقية المنظمة" (خلف، ١٩٨٧: ١٢١). أما أبو جهاد فكان أكثر وضوحاً، فخلال المرحلة التي أعقبت زيارة عرفات للقاهرة، وقبل ذلك خلال الخلافات التي رافقت انشقاق فتح واتفاق شباط، وتكريس الانقسام، وظهور دعوات تدعو إلى إسقاط نهج عرفات، رد أبو جهاد "إن عرفات لم يعد نهجاً، رمزاً فقط، وإنما أصبح مسألة فلسطينية متكاملة، تعني الشعب والوطن والقضية، ومن يريد أن يسقط هذه المسألة الفلسطينية، عليه أن يتصدى ليس لنهج عرفات، وإنما للمسألة الفلسطينية بأبعادها الثلاثة؛ الشعب، والوطن، والقضية" (الوزير، ١٩٨٥: ١٦).

ولا يختلف شفيق الحوت في تقييمه لمسيرة عرفات، فيقول "احتل موقعاً متميزاً في مسيرة النضال الفلسطيني، طوال نحو أربعين عاماً ...، صار رمزاً لفلسطين ... صار جزءاً من حركة التحرر العالمية" (الحوت، ٢٠٠٥: ٧). ومن جهته، فإن بلال الحسن يرى أن حركة فتح "عندما اعتبرت قرارات المجلس الوطني معبرة عنها، وملزمة لها إنما كانت تعبر ...، عن الاندماج الثلاثي بين عرفات وفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية" (الحسن، ٢٠٠٥: ٢٥).

هكذا، كانت الثلاثية، عرفات وفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، بل ربما القضية والشعب الفلسطيني، ووفق شفيق الحوت "أصابه شعور أنه طالما هو بخير ففلسطين بخير، وهذا وضع نفسي قد يساعد في تفسير سلوكه" (الحوت. ٢٠٠٥: ١٩).

ويجمل بلال الحسن علاقة عرفات بالآخرين، في أنه بالمحصلة لا يثق بأحد، فهو يرى "أنه صاحب المشروع الثوري" وهو "يقبل الآخرين ما داموا في خدمة المشروع، ولا يتوانى أن يختلف معهم، إذا ما شعر أنهم يريدون انتزاع المشروع منه" (المصدر نفسه: ٢٦). أية فردية هذه، حين تصل الأمور إلى درجة اعتبار ذاته معياراً للحقيقة والوطنية؟ واعتبار المشروع الوطني والقضية الوطنية وفق مقاسه ورؤيته؟ والتصرف مع الآخرين، أفراداً وهيئات، من هذا المنظور، ووفق هذا المنطق.

وربما يتسم وصف يزيد صايغ لشخصية عرفات بالدقة؟ إذ أن ميله الجامح للسيطرة أدى، دائماً، إلى عدم الثقة بأية بنية تنظيمية، أو مؤسسية، ثم تفتيتها إذا كان في إمكانها أن تتحدى قراراته، أو تعرقل توجهاته السياسية، وازدادت حدة هذا النمط بعد الخروج من بيروت. ويصف يزيد صايغ ذلك وتأثيره على المؤسسات ودورها بقوله "لعل عرفات أثبت أنه سياسي بارع، لا يعرف الكلل ولا التعب، قادر على إنشاء نظام للسيطرة السياسية، لكن هذه الأنماط كشفت عجزه عن إنشاء مؤسسات الدولة" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٩٥٨). هذا الميل الجامح للسيطرة، وإهمال المؤسسات أو تدميرها، يكشف وجهاً قاتماً لديمقراطية غابة البنادق، أو الديمقراطية الفلسطينية عموماً، والمفارقة أنه في الوقت الذي يعكس نجاحاً فردياً، فإنه، في الوقت نفسه، يشكل فشلاً من جانب آخر على صعيد الحقوق الوطنية، أو تكون كلفة هذا النجاح الفردي باهظة، "لقد نجح عرفات، لكنه نجح بطريقة ضخمت التكلفة المادية لشعبه في كل مرحلة تقريباً، إذ قبضته المتشددة على السلطة، واعتماده على الإفساد، حالا دون التخطيط العقلاني، وقلص التعلم من التجربة، وتراكم الخبرة إلى أدنى حد" (المصدر نفسه: ٢٦٠).

خلاصة القول، أن عرفات احتل مكانة نادراً ما وصل لها، أو يمكن أن يصل لها، زعيم فلسطيني، وللرجل سمات شخصية ينفرد بها عن سواه، وهذه السمات مكنته من أن يكون الأول في التاريخ الفلسطيني لثلاثة عقود ونصف على الأقل. ولطريقته في العمل –التي تميز بها عن غيره– دور في هذه المكانة، فهو الذي قال إنه يبني تنظيماً ثورياً دون نظرية ثورية، منطلقاً من "أن بناء التنظيم يتم من خلال العمل والمبادرة ... وستلازم هذه النزعة ياسر عرفات طوال حياته، وستكون أحد المنابع لاتهامه بالتفرد والدكتاتورية" (الحسن، ٢٠٠٥: ٢٦). وكان بلال الحسن مصيباً، حين جعلها أحد الأسباب، لأن هناك أسباباً أخرى، منها قناعته –كما مر– بأنه صاحب المشروع، وربما، منها، جذوره الإخوانية، التي تقوم على الشورى، ولكن القرار الأخير للأمير، ومنها استلهامه بالثورة الجزائرية، وإن كان رفض الأخذ بطريقتها في التعامل مع القوى الأخرى.

إن مسألة غياب النظرية الثورية، والاعتماد، فقط، على التجربة والعمل، قاده إلى التعامل مع القضايا راهناً دون بعد إستراتيجي، والثقة المفرطة بالذات الفرد بأنها تتدبر، أو وفق مصطلح صخر حبش "لازم تزبط". ويعتبر شفيق الحوت هذه من

السمات السيئة "كان أبو عمار يعطي زاداً يومياً، كان حريصاً على أن يكون هناك كل يوم على مائدته زعتر وزيتون وجبنة ... الخ، لكنه ما فكر أن يزرع زيتوناً، أو فكر في أن يقيم مزرعة ألبان، ما فكر في أن يضع مشاريع بعيدة المدى" (الحوت، ٢٠٠٥: ٨).

وقد يكون في هذا سبب كاف، لتفسير إقدامه على توقيع اتفاق أوسلو، وبخاصة إذا أضفنا لذلك سوء حساباته في الخشية من تشكيل قيادة بديلة من سكان الضفة وغزة، فهو إذ لا يطيق أن يكون له نائب، فإن الحديث عن قيادة بديلة شكل كابوساً مرعباً، ليس له وحده، ولكن لكل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي انعزلت عن شعبها، بشكل خاص في مرحلة ما بعد بيروت، وظلت تخشى القيادة البديلة، أو التقاسم الوظيفي، أو الخيار الأردني، وازداد توجهها نحو المركزية المفرطة على الصعيد القيادي، والفردية التي تعززت وتكرّست في شخص ياسر عرفات، والتي وصلت كخطيئة أخرى إلى "منع المجلس الوطني الفلسطيني" أعلى سلطة سياسية للشعب الفلسطيني، من ممارسة حقه في تقرير مصير الشعب الذي تمثله (المصدر نفسه: ١٧)، وتم ذلك، بعد أن تم تجاوز أعضاء اللجنة التنفيذية خلال مشروع أوسلو، ويصف شفيق الحوت تلك الحالة بقوله ... "فأنا شخصياً، وأنا عضو في اللجنة التنفيذية التي هي القيادة رقم واحد على الأقل نظرياً، كنت ومعي ثلاثة أو أربعة آخرون قاعدون شهود زور لا نعرف ما يجري" (المصدر نفسه).

خاتمة: نتائج وآفاق

خاتمة: نتائج وآفاق

بعيداً عن التدقيق في المفاهيم والمصطلحات بشأن كلمة الديمقراطية ودلالاتها، سواء ارتبط المفهوم بالعلاقة بين الحاكمين والمحكومين، أي بمفهوم حكم الشعب للشعب ومن أجل الشعب، أو ارتبط المفهوم بالبعد السياسي والاجتماعي، كما لدى ماركس ولينين، وعدم إمكانية أو عقم محاولة الفصل بين الحرية والديمقراطية، أو تعلق المفهوم بالديمقراطية الغربية، المتصلة بحرية الفرد والانتخاب والتعبير عن الرأي والتعددية، أو ارتبط بمبدأ المركزية الديمقراطية، ودور الهيئات من أدنى إلى أعلى والرقابة والجماعية وتدوير السلطة، وأيضاً، بعيداً عن محاولات البحث عن ذرائع تغييب الممارسة الديمقراطية في حركات التحرر بما فيها الحركة الفلسطينية، ... بعيداً عن المفاهيم، والجوانب النظرية – فإن النتيجة التي يمكن الوصول إليها في الحالة الفلسطينية، هي أن شعار ممارسة الديمقراطية ظل مرفوعاً، سواء على الصعيد الداخلي في الفصائل المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو في هيئات المنظمة ومؤسساتها، والاتحادات الشعبية التابعة لها، وظلت النصوص والقرارات واللوائح الداخلية تتحدث عن ديمقراطية واسعة، فمنذ تأسيس المنظمة كان الحديث حول الانتخابات، ولكنها لم تجد طريقاً للتطبيق، وكان الحديث عن مشاركة واسعة للشعب، لكن الواقع كان عداء للأحزاب والحزبية، وظل دور الفرد القائد المتفرد بالقرار هو الأساس، وغابت صيغ العمل الجماعي.

وفي مرحلة لاحقة، حلت هيمنة الحزب الواحد أو التنظيم الواحد، مستندة إلى نظرية "العمود الفقري" وعلى أساس المحاصصة "الكوتا الفصائلية"، وبما فتح الباب أمام التعددية، التي شكلت إلى جانب حرية التعبير مظاهر الديمقراطية في

الساحة الفلسطينية، لكن هذه التعددية لم تكن سمة فلسطينية مبتكرة، فقد سبقت إلى ذلك الحركات التحررية في مصر وسوريا.

وفي تطور لاحق، اتضح، أكثر فأكثر، أن هذه التعددية لم تكن إلا تجسيداً لأمر واقع على الأرض، من جهة، في ظل غابة البنادق، لكنها على الصعيد السياسي، والهيئات الرسمية الفلسطينية كانت، من جهة أخرى، استخدامية، إذ تراوحت بين أن تكون وروداً لتزين المشهد الفلسطيني، أو ديكوراً لهذا المشهد، لكنها في الوقت ذاته، كانت تعددية محتواة من قبل الفصيل المهيمن، وشكل التنافس بين الفصائل على الحصص، حائلاً دون تحولها إلى مشاركة فعالة في الساحة الفلسطينية.

رأي جورج جقمان، أن التعامل الديمقراطي اقتصر، في الماضي، على القبول بوجود الآخر، أي القبول بالتعددية السياسية والفكرية، عدا عن هذا، لم تكن هناك ديمقراطية سوى ما "يسمى بديمقراطية الفصائل، والمبنية على تقاسم الحصص داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وما يرافق هذا من أخذ ورد ... ومن مفاصلة وعقد صفقات" (جقمان، ١٩٩٥: ١١٣).

نظرية العمود الفقري، والتعددية الديكورية عبر الكوتا، كانت الطريقة المثلى لتحول التنظيم القائد إلى تنظيم القائد، إذ لم تحل هذه الصيغة دون تكريس سلطة الفرد والهيمنة والتفرد، الذي استمر الحديث حوله منذ أواسط السبعينيات، حتى نهاية المرحلة التي تناولتها الدراسة، وهذا، بدوره، مثل مدرسة في الساحة الفلسطينية اسمها مدرسة الأمين العام، التي لا تتغير، وعبر الشرعية الثورية التي لا تنتهي إلا بالوفاة؛ وفي هذا يقول يزيد صايغ "ومالت عملية التحول البيروقراطي، في الحركة الفدائية منذ أواخر الستينيات فصاعداً، إلى توطيد وتثبيت عضوية النخبة المؤلفة من عناصر مدنية وشبه عسكرية، وتمكن عرفات أحد صناع القرار الرئيسة، من تعزيز موقعه بدعم من الحلقة القيادية الداخلية في حركة فتح" (الصايغ، ٢٠٠٢: ٩٣٤).

وبالتأكيد، فإن ياسر عرفات تمكن من تكوين الحلقة الخاصة به للسيطرة على القرار الفلسطيني وتكريس قيادته الفردية، من خلال إمساكه بالعسكر والمال والتنظيم والقرار السياسي، ولم تكن حلقة القيادة هذه جزءاً من الهيئات القيادية الفتحاوية، بل غدا هناك ما عرف بالعرفاتيين أو كوتا ياسر عرفات، ولكن هذا لا يمكن أن يعفي الشركاء المفترضين في الساحة الفلسطينية، القوى الأخرى، وهناك شبه إجماع في أوساط هذه القوى المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية، أن مسؤوليتها عما آلت له الحالة الفلسطينية، لا تقل عن مسؤولية الجناح المهيمن أو المتفرد أو البيروقراطي، بغض النظر عن التسميات. ويرى بعض الكتاب السياسيين "أن القوة السياسية المقررة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تتحمل المسؤولية عن مظاهر الخلل، وهذا القول لا يعفي القوى الأخرى، ومن ضمنها القوى الديمقراطية، من تحمل قسطها من المسؤولية في وجود، واستمرار هذه المظاهر طول هذه المدة ...، لم

يعد مقبولاً، ولا مفهوماً أن يتم وضع مسألة، في أهمية الإصلاح الديمقراطي، في قائمة المسائل المؤجلة، بحجة أن النضال من أجلها ينتقص من الوحدة ويهدرها" (عبد الرحمن، ١٩٨٥: ٢١).

وفي تقديري، أن أمراً آخر لا يقل خطورة عن غياب الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني خلال العقود الماضية، وهو أن هذا الوضع ألقى بظلاله وآلياته على الاتحادات الشعبية الفلسطينية، التي خضعت للآليات ذاتها التي حكمت هيئات المنظمة الرسمية (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية) إذ اعتمد نظام الكوتا، المعمول به في تشكيل هيئات المنظمة، في هيئات الاتحادات الشعبية، وبالطبع الأغلبية المطلقة للتنظيم المهيمن، العمود الفقري، وغياب تدوير المسؤولية (السلطة) في هذه الاتحادات، انسجاماً مع المعمول به في المنظمات الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها.

وبالطبع، لم يكن غياب الممارسة الديمقراطية مرتبطاً بظروف اضطرارية، يحول دونها دوماً، وفقط، الصراع مع الاحتلال، وطبيعة هذا الصراع، فالتجربة العالمية لحركات التحرر، لا تشير إلى أن عدم الممارسة الديمقراطية خلال نضالها، تبعته ديمقراطية بعد التحرر، فما وقع مع حركات التحرر هو أنه لم يحدث أن قامت حركة تحرر وطني، بعد أن أنجزت الاستقلال واستبعدت الممارسة الديمقراطية خلال هذه المرحلة، لم يحدث أن قامت بدعوة الشعب إلى تسلم الراية قائلة لشعبها: "لقد حققنا الاستقلال، فهيا نمارس الديمقراطية" (الأزعر، ١٩٩٦: ٣٥).

وظلت قضية الممارسة الديمقراطية قابلة للإزاحة، بل ربما، كما لمسنا، لم تكن هماً له أية أولوية على أجندة النظام السياسي الفلسطيني، وقد ظلت، وفق بعض الأكاديميين، "قضية قابلة للإزاحة بزعم أولوية قضايا أخرى، كمواجهة الاستعمار، أو تحقيق ... الوحدة الوطنية" (المصدر نفسه: ٣٢).

وإذا جاز لنا الوقوف عن النتائج التي ترتبت على غياب الممارسة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل المكونة لها، والاتحادات والهيئات التابعة لها قي أبسط مظاهر الديمقراطية (ديمقراطية الانتخابات، جماعية القيادة، الهيمنة، غياب تداول السلطة)، يمكننا على الصعيد الداخلي وبجرأة –وبعيداً عن اعتبار أن الاحتلال هو السبب الأول والأخير لمشاكلنا وهمومنا– القول، إن الانقسام والانشقاقات والضعف، والفساد والإفساد والبيروقراطية، التي وسمت الحالة الفلسطينية، كانت إحدى نتائج غياب الديمقراطية، إذ كانت الديمقراطية الفلسطينية، التي تغنينا بها كذبة كبرى، أطلقها البعض ليصدقها الآخرون، لتكريس هيمنته وتأبيد الوضع القائم، "إذا تأملنا الديمقراطية السائدة لدينا وجدنا أنها ديمقراطية الأنا وغياب الآخر، أي يلزمنا ديمقراطية" (جابر، ١٩٩٤: ٣٢).

إن محاولات تسويغ غياب الممارسة الديمقراطية بأولويات الهم الوطني غير مقبول، إذ لا يجوز وضع الحرية في تعارض مع الديمقراطية، بل لعل غياب الممارسة الديمقراطية عمّق التمسك بالسلطة، والخشية من فقدها، ومن هنا، كان الخوف المزعوم من خلق قيادة بديلة، وتضخيم هذا الخوف أوصل الشعب الفلسطيني، بدفع من قيادته، إلى "أن يساوي بين الحقوق الوطنية وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي إلى التغاضي عن التجاوزات الخطيرة التي ارتكبتها قيادة المنظمة، وعن السياسات التي تتبناها هذه القيادة، والتي من شأنها عرقلة الممارسة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية" (أبو عمرو، ١٩٩٥: ٨٢).

فالمسؤولية في غياب الممارسة الديمقراطية، لا ينبغي أن تطال أحداً دون غيره، الجميع مسؤول، وإذا جاز لنا أن نتساءل هل الفرد وحده المسؤول عن فرض الديكتاتورية؟ بالطبع، الجواب هو أن المجتمع ومستوى تطوره واستكانته، أمام الاستبداد والديكتاتورية هو المسؤول عن ذلك، وقد قيل قديماً "مين فرعنك يا فرعون؟ قال: ما لقيتش حدا يصدني". وفي هذا يقول أحد الباحثين "كيف يسمح مجتمع وشعب، وبنية بإنتاج فرد يختزل، ويسلب، ويصادر الجميع، فرد يتقمص الأزل والأبد، والحقيقة المطلقة، والنور الساطع حتى لو عم الفساد وخيم الظلام، وانتشر الرعب، وسرى الذل وتربعت الهزائم" (جابر، ١٩٩٤: ٩٣-٩٤).

صحيح أننا ناقشنا واستعرضنا، خلال البحث، مرحلة سابقة، ولكن ولأن المقدمات تقود إلى نتائج تنسجم وهذه المقدمات، وطالما كانت الخطوة الأولى، لأية مسيرة، تؤسس للخطوة النهائية، فإن ما شهدته الحالة الفلسطينية خلال العقدين اللذين تليا مرحلة الدراسة، وحتى يومنا هذا، توضح أن غياب الممارسة الديمقراطية، خلال ثلاثة عقود بمضمونها الفعلي ١٩٦٤-١٩٩٣، أسس لغياب هذه الممارسة في ظل السلطة الفلسطينية، خلال العقدين بعد أوسلو، فالانقسام يشكل المشترك، إلى جانب غياب الممارسة الديمقراطية في قطاع غزة والضفة الغربية، ولأن المجال هنا لا يتسع لعرض الممارسات التي رافقت قيام السلطة -تغول الأجهزة الأمنية، ومصادرة الحريات العامة، والاعتداء على حق المواطن في التعبير، وحقه في التظاهر والتجمع-وكلها ممارسات تتم في ظل استمرار الاحتلال، وقبل إنجاز تحرير الوطن، هذه الممارسات ليست إلا نتائج طبيعية للمقدمات التي كرسها النظام السياسي الفلسطيني خلال مسيرته.

تكفي الإشارة إلى ما شهدته، وتشهده من تعديات على أبسط حقوق المواطن، وأحدها إقدام الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال تموز ٢٠١٢ [١٦] بالاعتداء على الصحافيين والشباب الذين أرادوا التعبير عن رأي أو موقف سياسي، برفض زيارة نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شاؤول موفاز لرام الله، فعلى مدى يومين متتاليين، وبمشاركة مباشرة من قبل أعلى مستويات في الشرطة، وأجهزة الأمن، تم الاعتداء على المشاركين في الاعتصامات، مع أن مهمة الشرطة والأجهزة هي حماية المواطنين، وحقهم المحفوظ في التظاهر السلمي، والتعبير عن آرائهم.

ويمكن أن يكون ما قاله أحد الكتاب مناسباً تماماً في الحالة الفلسطينية هذه الأيام، حيث يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية ومكوناتها لم تحقق أهدافها الوطنية؛ أي البرنامج المعلن منذ أكثر من أربعة عقود (العودة والدولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس) وأهدرت الممارسة الديمقراطية؛ بمعنى "أن اللاديمقراطية قادت إلى ما يعد استبعاداً لأهداف التحرر، فلا الديمقراطية تحققت ولا تم بلوغ الاستقلال" (الأزعر، ١٩٩٦: ٣٣).

ويظل السؤال المطروح، ألم يكن بالإمكان أفضل مما كان في الساحة الفلسطينية؟ وهل الظروف الموضوعية، والتدخلات الإقليمية، ومستوى تطور المجتمع الفلسطيني، وغيرها من العوامل التي وردت خلال البحث، حتمت غياباً للممارسة الديمقراطية؟ وفي رأي الكاتب السياسي داود تلحمي أنه كان يمكن أن تكون الممارسة الديمقراطية أكثر تجسيداً مما وقع "في المراحل الأولى لحركة التحرر الفلسطينية المعاصرة، كان بالإمكان تحسين التمثيل الفلسطيني في المجالس الوطنية، من خلال اعتماد الانتخابات المباشرة، على الأقل، بالنسبة لتمثيل المخيمات والتجمعات الفلسطينية الصغيرة نسبياً في أقطار اللجوء والمهاجر، كما بالنسبة لتمثيل المنظمات الشعبية أو النقابية" (تلحمي، ٢٠١٢).

اليوم، وبعد حوالي نصف قرن من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وانطلاق العمل الفلسطيني المسلح، وبعد أربعة عقود ونصف من تسلم أو سيطرة المنظمات الفدائية على منظمة التحرير الفلسطينية، هناك اتفاق على أن القضية الفلسطينية تواجه مأزقاً عميقاً على مختلف الأصعدة، سواء تعلق الأمر بإنجاز البرنامج الوطني، والحقوق الوطنية، إستراتيجية كانت أم مرحلية، وهناك انسداد في أفق أية تسوية سياسية متوازنة راهنت أوساط قيادية، وما زالت، على إمكانية تحقيقها، تضمن الحد الأدنى من البرنامج الوطني، وهناك الانقسام الذي تشهده الحالة الفلسطينية، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بين حماس وفتح، وهناك تعدٍّ على الحريات أيضاً في كل المناطق الخاضعة للسلطة في الضفة والقطاع.

والى جانب كل هذا، هناك تآكل في شرعية الهيئات التمثلية الفلسطينية كلها، بدءاً بالمجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، مروراً بالمجلس التشريعي، والرئاسة الفلسطينية، وانتهاء بالاتحادات الشعبية، وهناك حراك شبابي وغير شبابي خجول، يطالب بتغيير جوهري في النظام الفلسطيني برمته، وربما تكون مقولة حيدر عبد الشافي تشكل مدخلاً للخروج من الأزمة "تنقصنا الديمقراطية، والحل بالتوجه لإرساء الديمقراطية".

هل يختلف الوضع الحالي عما كان عليه قبل أكثر من ربع قرن، حين كتب صبري جريس "ولو شئنا التلخيص، لأمكن القول باختصار، أن هناك ضرورة لثورة فلسطينية من نوع جديد، ثورة حقيقية، ديناميكية، عصرية فعالة، ناجعة، ونظيفة،

وبعكس ذلك قد لا يمر وقت طويل حتى تتحول منظمة التحرير الفلسطينية إلى كيان لا روح فيه، شبيه بحكومة عموم فلسطين" (جريس، ١٩٨٧: ٢٥).

وحين نتحدث عن الديمقراطية التي نريد، فهي ليست بالتأكيد النموذج الامبريالي الأمريكي، الذي يمنح الديمقراطية والسيادة لشرائح رأس المال العليا كونهم يتحكمون بالانتخابات، في حين يحول دون مشاركة غالبية الشعب في القرار، وكذلك الديمقراطية الأوروبية التي تبقى مفتوحة وقابلة للمحاصرة والتفريغ من المضمون، من هنا "فإن الديمقراطية المنشودة في منطقتنا وساحتنا الفلسطينية، ينبغي أن تكون أقرب إلى مفاهيم الديمقراطية الشعبية، التي تشهد بعض بلدان أمريكا اللاتينية تجارب اختبارية متقدمة لها في السنوات القليلة الماضية" (تلحمي، ٢٠١٢).

لكن هذا الخيار، لن يكون تلقائياً، إذ هناك أوساط واسعة من صناع القرار الفلسطيني، غدت لهم مصالح في تكريس الواقع الحالي، ولو كان على حساب تغيب الممارسة الديمقراطية، التي جسدتها أكثر من وثيقة، قديماً وحديثاً، وما لم يتوفر ضغط شعبي جماهيري واسع، وفي الشارع الفلسطيني لإجبار القيادة الفلسطينية، بكل تلاوينها واتجاهاتها السياسية ومنابعها الفكرية، على التوجه للخيار الديمقراطي، عبر الانتخابات الشاملة، فإن الحال قد يستمر عقوداً أخرى، وسيظل الأهم ليس ما تقوله الأفواه بل ما تفعله الأيدي.

وماذا بعد

لن نؤرخ هنا لمرحلة أوسلو وما بعدها، فهذان العقدان من الزمن شهدا تطورات كبرى على الصعيد الفلسطيني، بكل جوانبه الكياني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفقط ما نتوقف عنده في هذه منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع أوسلو، وإقامة السلطة الفلسطينية، وأخيراً قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

ولعل في رسالتي تبادل الاعتراف بين الرئيس الراحل عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل اسحق رابين مفارقة ما، أريد لها من الإسرائيليين أن تبادل اعترافاً فلسطينياً بوجود إسرائيل، باعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلاً للفلسطينيين، وليس اعترافاً بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، أو في دولة مستقلة.

السمة الأبرز في حالة المنظمة، خلال مرحلة أوسلو، أنها استخدمت بهيئاتها المختلفة لإضفاء شرعية ما على اتجاه القيادة الفلسطينية للتسوية على أساس أوسلو، وانقسام الساحة الفلسطينية عمودياً خلال ما يزيد على عشر سنوات بين مؤيد لاتفاقات أوسلو تمثلت في حركة فتح وبعض الفصائل الأخرى، وأبرزها

حزب الشعب وفدا والنضال، في حين ظلت الحركات الفلسطينية الأخرى داخل المنظمة (الشعبية والديمقراطية والتحرير العربية والصاعقة والقيادة العامة) وخارج منظمة التحرير الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي) تعارض اتفاقات أوسلو في أدبياتها، ومواقفها، وترفض المشاركة في السلطة الفلسطينية المنبثقة عنها، وانتخاباتها التشريعية والرئاسية.

في هذا الوضع، حرصت قيادة المنظمة على توظيف واستخدام هيئات المنظمة لتكريس توجهاتها السياسية، فقد صادقت اللجنة التنفيذية على اتفاقية إعلان المبادئ، (أوسلو). وأمام دعوات المعارضة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني لنقاش الاتفاقية، وإجراء استفتاء شعبي لإقرار أو رفض اتفاقية أوسلو، كان المجلس المركزي الفلسطيني جاهزاً -بتركيبته- للمصادقة على اتفاقية أوسلو، حيث صادق بأغلبية ساحقة على الاتفاقية، ولما ظلت مسألة إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني اشتراطاً أمريكياً إسرائيلياً واستحقاقاً فلسطينياً، فرضته بنود اتفاق أوسلو، ودعي المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في غزة العام ١٩٩٦ لإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، وبدت المفارقة أن "ممثلي" فلسطين يلغون الميثاق الوطني، وبما يعني التسليم بالتنازل عن ٧٨٪ من فلسطين الانتدابية لإسرائيل، وقوفاً وتصفيقاً، وكأنهم بذلك يحققون إنجازاً طالما انتظره الشعب الفلسطيني، وبإلغاء الميثاق فقدت المنظمة أحد الأركان التي أسست عليها، وما زالت حتى الآن، بعد أكثر من عقد ونصف، دون ميثاق أو برنامج أساس لها.

وبإلغاء الميثاق، كانت المنظمة أدت الدور الاستخدامي، الذي أرادته قيادتها في إضفاء الشرعية على اتفاقيات أوسلو، ومع إقامة السلطة الفلسطينية، وتداخل المسؤوليات بين مسؤولي السلطة ومسؤولي المنظمة، وقيادة المنظمة وقيادة السلطة، أصبحت السلطة الفلسطينية، وبحكم الأمر الواقع، تقود المفاوضات وتدير أوضاع السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع، في حين أصبحت المنظمة في حكم المجمد، أو الجسم الشكلي التابع للسلطة، التي يتم استدعاؤها من حين إلى آخر لإسباغ شرعية على خطوة ما، أو اتفاق سياسي ما، وذهبت أدراج الرياح كل الدعوات للفصل بين السلطة والمنظمة، وظل هذا الوضع قائماً حتى رحيل الرئيس ياسر عرفات، ليتولى بعده الرئيس محمود عباس قيادة حركة فتح ورئاسة السلطة الفلسطينية، ورئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، التي لم يشهد مجلسها الوطني تغيراً ملحوظاً، وتم ترميم اللجنة التنفيذية في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الذي حل محل المجلس الوطني، بحكم الأمر الواقع، ونصوص النظام الداخلي للمنظمة.

الواقع الذي شهدته المنظمة، خلال هذه المرحلة، وفّر، فيظلال سلطة، إمكانية النهوض بالاتحادات الشعبية التابعة لدمقرطتها، وتجاوز الترهل الذي وسمها خلال العقود الأخيرة، ولكن العطار لا يصلح ما أفسده الدهر "فقد استمر حال الاتحادات الشعبية قائماً على الارتباط الوثيق بالسلطة" أو المنظمة، واقتصرت على تمثيل نخبوي بعيد

عن القاعدة الجماهيرية للقطاع، الذي ينبغي أن تمثله، وظلت الكوتا الفصائلية والمحاصصة هي التي تحكم بنى هذه الاتحادات وهياكلها وهيئاتها، بعيداً عن الانتخابات الديمقراطية، ولعل في مؤتمرات الاتحاد العام للمرأة، والاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، نموذجاً لهذه الحالة، بعيداً عن الدخول في تفاصيل عقد مؤتمراتها خلال العقدين الماضيين.

وكما قلنا، في المقدمة، ربما كان الانقسام الأسود، الذي تشهده الساحة الفلسطينية منذ حوالي ست سنوات ونيف، أثار مجدداً، من جملة ما أثاره، واقع منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة بناء أو تشكيل هيئاتها، وإذا كانت حركة حماس طالبت في حوار الخرطوم، في العقد الأخير من القرن الماضي، أن تمثل ٤٠٪ من هيئات المنظمة، فإن حركة حماس بعد الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، لم تعد تقبل بنسبة كهذه، بل أصبحت تسعى إلى استلام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يكون لها الأغلبية، أو ليس أقل من حصة فتح فيها، وفي هذا السياق جاءت المفاوضات ومحاولات "المصالحة" واتفاقات مكة والقاهرة والدوحة ووثيقة الأسرى والاتفاقات اللاحقة.

إن سعي حماس إلى الإمساك بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ليس جديداً، فلحماس مشروعها الخاص –وهذا ينسجم وأيديولوجيته الدينية– الذي يقوم على السعي إلى قيادة النظام السياسي الفلسطيني، وقيادة الهيئات الفلسطينية وفق رؤيتها الخاصة، وفي هذا السياق ظهرت حماس وتطور دورها منذ ربع قرن، من خلال اعتبارها بديلاً لمنظمة التحرير، ولاحقاً للسلطة الفلسطينية، أو من خلال سعيها إلى الوصول لقيادة المنظمة والسلطة.

ولدى نجاح حماس بالحصول على الأغلبية المطلقة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني العام ٢٠٠٦، وما تبع ذلك من تصاعد للصراع، بين حماس وفتح، توج بسيطرة حماس على قطاع غزة، وحرمانها من المشاركة في إدارة شؤون الضفة، وبالمقابل سيطرت حركة فتح، وحلفاؤها على قيادة السلطة التنفيذية في الضفة، وتم إقصاء حماس مقابل إقصاء حركة فتح في قطاع غزة، وعلى الرغم من المحاولات والاتفاقيات والمفاوضات الثنائية، والجماعية التي شهدتها السنوات الأربع الماضية، فإن هذه الاتفاقات لم تجد، حتى أواخر العام ٢٠١٢، طريقها للتطبيق، واتسمت المفاوضات بين الفصيلين بالمحاصصة؛ أي تقسيم الكعكة، وتقاسم الامتيازات وإقصاء القوى الأخرى، أو الاكتفاء بحضورها الشكلي، أو كما قال بعضهم "شاهد ما شافش حاجة"، أو شهود زور على ما تتفق عليه فتح وحماس.

ما يهمنا، وما يتصل بالبحث هو منظمة التحرير الفلسطينية، ونظامها السياسي القائم على المحاصصة الفصائلية، وبعد أن كانت المنظمة قد نحيت جانباً، أو غدت تابعة للسلطة، جاء الانقسام ليعيد للمنظمة الحياة، حيث سعت قيادة المنظمة، التي

تطابقت مع قيادة السلطة، إلى اتّباع المنطق الاستخدامي ذاته، إذ وجدت في المنظمة ضالتها، لمواجهة اجتياح حماس للمجلس التشريعي ٢٠٠٦ وسيطرتها العسكرية على قطاع غزة صيف ٢٠٠٧، فعادت المنظمة بشكل أو بآخر إلى الحياة، فانتظمت لجنتها التنفيذية، ومجلسها المركزي، وأصبحت، ولو شكلياً، مرجعية السلطة الفلسطينية، وبالمقابل أخذت حماس موقفاً آخر، يدعو إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، من جهة أخرى أصبح موضوع إعادة بناء، أو إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، أحد مواضيع حوار المصالحة بين فتح وحماس أو بين الفصائل كافة، وشكلت لجنة خاصة بتفعيل المنظمة، كواحدة من لجان المصالحة.

وهكذا، غدت المنظمة وانتخاباتها على قدم المساواة مع انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة الفلسطينية، ولا حل لأحدها دون غيره، وعلى الرغم من الدعوات التي نادت بها بعض الأوساط الشعبية والأكاديمية، بضرورة الانتخابات المباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، كخطوة أولى لإعادة الحياة للمنظمة، فإن هذه الدعوات ما زالت جنينية، وما زالت محادثات المصالحة بعيدة عن إقرار هذا التوجه أو القبول به، وما زالت مسألة المصالحة والاقتسام، تشكل نهجاً سائداً في الساحة الفلسطينية.

ومن هنا، يمكن القول إنه، على الرغم من مرور حوالي خمسين عاماً على إقرار أول نظام انتخابي للمجلس الوطني، لم يجر حتى الآن، ولا يبدو في القريب، تطبيق لما تضمنه هذا النظام، ومستقبل منظمةَ التحرير الفلسطينية ما زال يسير نحو المجهول، مع أن النظام السياسي الذي أفرزته المنظمة –في تقديري– لم يكن نظاماً ديمقراطياً من جهة، وليس فقط لم يستطيع إنجاز البرنامج الذي رفعه لدى تشكيل المنظمة، أو لدى تسلم الفصائل قيادتها، بل إن هذا النظام أصبح عائقاً أمام إنجاز هذا البرنامج من جهة أخرى.

الهوامش

[١] تمشياً مع ما شهده الوطن العربي من تحركات شعبية، أعلنت مجموعة من الشباب عن الشروع في اعتصام في ميدان المنارة في رام الله وبعض محافظات الضفة وغزة حتى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وقد تصدت أجهزة الأمن الفلسطينية لهذا النشاط الشبابي وقمعته، في حين سعت القوى الوطنية الفلسطينية إلى احتواء هذا الحراك بإطلاق فعاليات موازية لفعاليات هذا الحراك وإجهاضه.

[٢] وردت هذه المقولة على لسان أكثر من مسؤول من قيادات الحركة الوطنية، وبخاصة حركة فتح، ورددها المرحوم صخر حبش (أبو نزار) أكثر من مرة، وربما تكون وردت مكتوبة في بعض النشرات الصادرة عن المركز، الذي كان يشرف عليه.

[٣] بروتوكول: بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، والسعي إلى تسهيل مهماتها، تقدمت المنظمة خلال شهر أيلول ١٩٦٥بمشروع ينظم علاقة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في الدول العربية التي يقيمون فيها فيما يتعلق بالعمل والرعاية وإصدار وثائق خاصة بالفلسطينيين وحرية وسهولة تنقلهم، ومع أن هذا المشروع لاقى قبولاً،فإن الدول العربية لم تلتزم به باستثناء سوريا.

[٤] خلال زيارته للضفة الغربية في آذار ١٩٦٥، ألقى الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة خطاباً في أريحا دعا فيه إلى حلول وسط بشأن حقوق الشعب الفلسطيني، وقال إنه لا يمكن أن يتهم أي زعيم عربي بالخيانة بسبب حديثه عن حل منقوص أو حل آني (وقتي)، وأن يوصف بأنه صنيعة الاستعمار، وطالب بعدم التعامل بمنطق إما الكل أو لا شيء، كما دعا إلى الواقعية وعدم تجاهل وجود إسرائيل، وقد أثارت هذه التصريحات استياء في الأوساط الفلسطينية والعربية إلى حد المطالبة بطرد تونس من الجامعة العربية، واتهم بورقيبة بالخيانة.

[٥] الثلث المعطل أو الثلث الضامن: مصطلح متعارف عليه في الساحة السياسية اللبنانية خلال مراحل الانقسام والتوتر، فمن أجل أن يضمن طرف سياسي ما دوراً مقرراً له في الحكومة اللبنانية، وعدم الالتقاء بدور الشاهد، فإنه يشترط أن يكون تمثيله أكثر من الحكومة التي تأخذ قراراتها بأغلبية الثلثين، وبالتالي يضمن لنفسه حق الفيتو، وهوما عرف بالثلث المعطل، ومورست هذه الصيغة في المرحلة التي تلت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، حيث مارسها حزب الله وحلفاؤه.

[٦] لي ذوان: أحد قادة الحزب الشيوعي الفيتنامي خلال الثورة الوطنية الفيتنامية ضد الاستعمار الفرنسي والأمريكي لفيتنام، له رؤية حول الوحدة الوطنية والعلاقات الجبهوية من خلال

التجربة الفيتنامية، تستند إلى قيادة حزب الطبقة العاملة للجبهة الوطنية مع حفاظ الأحزاب والقوى المشاركة على استقلالها التنظيمي. كتب عدداً من المؤلفات أحدها حمل عنوان الثورة الفيتنامية ضمَّنها أفكاره ورؤيته.

[٧] مقررات الدورة الرابعة عشرة: تمت الإشارة إلى قرارات هذه الدورة التي عقدت في دمشق عقب توقيع كامب ديفيد وخروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي. وتوفرت في هذه الدورة –كما ورد– موازين قوى إقليمية (تحالف سوريا والعراق) كان لها أن تؤدي إلىإنهاء أو تقليص هيمنة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيق توازن في آليات اتّخاذ القرار الفلسطيني وتحقيق إصلاح ديمقراطي حقيقي في المنظمة وهيئاتها،إلا أن النتائج لم تتلاءم مع المقدمات ومع النقاش الذي شهدته هذه الدورة، وظلت فتح تهيمن على القرار الفلسطيني داخل هيئات المنظمة حتى يومنا هذا.

[٨] قبائل الزولو: مجموعة من القبائل الأفريقية تميزت بخصائصها القتالية وولعها بالحرب ... اشتهر من زعمائها شيكا، وكانت هذه القبائل تهاجم القبائل الأخرى بوحشية، وغدت أقوى القبائل، يصل تعدادها إلى حوالي ١٠ ملايين، كما اصطدمت في جنوب إفريقيا مع المستعمرين الأوروبيين.

[٩] مؤتمرات الاتحادات الشعبية: عقدت مؤتمرات هذه الاتحادات في معظم الأحيان استجابة لاستحقاقات سياسية وليس لحاجات تنظيمية أو لاستحقاقات ديمقراطية أو لتجديد هيئاتها، فخلال العام ١٩٧١ أي بعد هزيمة أيلول ١٩٧٠، عقدت اتحادات الطلبة والعمال والمرأة مؤتمراتها العام ١٩٧١، وتلاها اتحادا الكتاب والمعلمين ١٩٧٢ وصيف العام ١٩٧٤، لدى طرح البرنامج المرحلي، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ عقدت اتحادات الطلاب والمرأة والعمال مؤتمراتها في شهر آب من العامذاته، وسبقها مؤتمر الشباب في تموز ١٩٧٤، وخلال مرحلة الانشقاق التي تعرضت لها فتح والساحة الفلسطينية وظفت اتحادات المرأة والطلبة لتأييد المنهج السياسي لقيادة حركة فتح، وتم تطويع اتحادي العمال والكتاب لاتخاذ الخط ذاته.

[١٠] يوسف عرابي، ومحمد حشمت. مع أنهما قتلا قبل حوالي نصف قرن، إلا أن روايات متعددة ما زالت تحيط بظروف مصرعهما في إحدى الشقق في قلب دمشق، حيث تقول بعض الروايات أنهما قتلا خلال تبادلهما إطلاق النار، في حين تقول روايات أخرى أنهما قتلا على يد رجال ياسر عرفات، ولذا قامت السلطات السورية باعتقاله، وبقي في السجن حتى توسط له فاروق القدّومي (بعثي)، فأطلق سراحه في وقت لاحق وطويت صفحة مقتل يوسف عرابي وحشمت، حيث انتهى الصراع بسيطرة ياسر عرفات وفريقه على قيادة الحركة الوليدة.

[١١] خالد بكداش. شيوعي كردي سوري عاش بين ١٩١٢ حتى ١٩٩٥، وكان أول شيوعي عربي يصبح نائباً عاماً العام ١٩٣٣. صاحب أول ترجمة عربية للبيان الشيوعي، وأصبح أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري اللبناني العام ١٩٣٣ وظل حتى وفاته العام ١٩٩٥، عرف بعميد الشيوعيين العرب، وظل شيوعياً كلاسيكياً متزمتاً رفض البريسترويكا التي قادها ميخائيل غورباتشوف. شهد الحزب الشيوعيخلال قيادته له عدداً من الانشقاقات، وكان رافضاً لتجديد قيادة الحزب، وعُدَّ نموذجاً للقيادة التي تحتفظ بكرسي القيادة في المشرق العربي حتى الوفاة.

[١٢] فهلوة ياسر عرفات. يروي الذين رافقوا ياسر عرفات عدداً من الوقائع والأحداث التي كانت تشير إلى تطلع الرئيس عرفات وطموحه منذ كان طالباً جامعياً ولاحقاً رئيساً لاتحاد الطلبة، كتلك التي وردت في موقع سابق حول "تمثيل مسرحية" وإصراره علىدور الخلفية ورفضه لدور الحاجب، أو الطلب إلى بعض أصدقائه أن يطلبه هاتفياً وهو في اجتماع، متظاهراً أمام الأعضاء الآخرين أن المتحدث على الخط الآخر هو مكتب جمال عبد الناصر، أو مكتب وزير الداخلية، أو عبد الحكيم عامر، لإشعار الآخرين باتساع علاقاته ومستوى هذه العلاقات، ليظلوا مسلمين له بالدور القيادي.

[١٢] أبو عبيدة مسودة يعد من مؤسسي حركة فتح، وكان من القادة البارزين في الحركة، ولديه ملاحظات على فردية وتصرفات ياسر عرفات، وفي وقت كان يجتمع مع مجموعة من قيادات فتح بينها فتحي عرفات لإعلان أحدهم ناطقاً باسم الحركة، وخلال اجتماعهم بادر أبو إياد (صلاح خلف)، الذي علم بما يخططون له بإصدار بيان يعلن ياسر عرفات ناطقاً وحيداً باسم حركة فتح، حين كان عرفات ما زال داخل الأراضي المحتلة، ويبدو أن هذا الخلاف كان سبباً لخروج أبو عبيدة مسودة من الحركة في وقت لاحق.

[١٤] أعضاء اللجنة المركزية الذين استقالوا هم: مصطفى الدنان، عادل عبد الكريم، أبو عبيدة عبد الرحمن مسودة. وانقطعوا عن العمل السياسي نحو أعمال خاصة.

[١٥] خالد سلام (محمد رشيد) عراقي كردي التحق بالمقاومة الفلسطينية وتنتقل بين فصائلها خلال مرحلة بيروت، وفي المرحلة اللاحقة (تونس والسلطة) كان قريباً من الرئيس عرفات، وشغل مستشاراً اقتصادياً له، وأثيرت بعد رحيل الرئيس عرفات تساؤلات وشكوك حول الأموال التي كانت بحوزته، وطولب بتسليمها للسلطة وحولت بعض ملفاته إلى هيئة مكافحة الفساد التي رفض المثول أمامها، وما زالت السلطة الفلسطينية تلاحقه لاسترجاع الأموال التي تقول إنها بحوزته.

[١٦] تموز ٢٠١٢: خلال شهر تموز، ورداً على إعلان شاؤول موفاز، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أنه سيزور رام الله للاجتماع مع الرئيس محمود عباس، في الوقت الذي كانت السلطة الفلسطينية أعلنت وقف المفاوضات مع الإسرائيليين حتى وقف الاستيطان، كما أن موفاز معروف بعنصريته وقمعه للشعب الفلسطيني، تحركت مجموعات شبابية في اعتصام ومسيرة سلمية، تعلن رفضها لهذه الزيارة، فتصدت لها الأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية، واعتدت على المشاركين وقمعتهم بالضرب بالهراوات، وأرسل عدد منهم للمستشفيات، وأمام اتساع الحركة الشعبية ضد سلوك الشرطة تراجعت السلطة، وشكلت لجنة تحقيق خاصة بسلوك الأجهزة الأمنية مع المتظاهرين السلميين.

المراجع

أبو عمرو، زياد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. نقاش. على الجرباوي وعزمي بشارة. رام الله: **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

أبو لغد، إبراهيم. "منظمة التحرير الفلسطينية والديمقراطية". في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

أبو نضال، نزيه. "الوجه الآخر للتسوية". **شؤون فلسطينية**، عدد ٧٠، أيلول ١٩٧٧.

ـــــــ. "دراسة نقدية لفكر المقاومة .. منهج خاطئ ونتائج مضللة". **شؤون فلسطينية**،عدد ٢٥، أيلول ١٩٧٣.

ـــــــ. وعبد الهادي النشاش. **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية .. دراسة في الميثاق ومقررات المجالس الوطنية ١٩٦٤-١٩٨٣**. بيروت: د ن، ١٩٨٤.

أبو هلال، علي. "المستقبل السياسي الفلسطيني والديمقراطية". في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

الاتحاد العام لعمال فلسطين. **وثائق الاتحاد**، ج١١٩٦٩ .د.م: د.ن، د. ت.

ـــــــ. **قرارات المؤتمر الثاني ١٩٦٧**. القاهرة: الشرقاوي، ١٩٦٧.

ـــــــ. **المؤتمر الأول ...غزة ١٤-١٧ نيسان ١٩٦٥**. غزة: الاتحاد، د. ت.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. "من وثائق المؤتمر الأول للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية"، ١٩٦٥. **صامد الاقتصادي**. عدد ٦٢، السنة الثامنة، تموز ١٩٦٨.

ـــــــ. "البيان الصادر عن المؤتمر الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية"، ١٩٨٥. **صامد الاقتصادي**. عدد ٦٢، السنة الثامنة، تموز ١٩٦٨.

الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. **صامد الاقتصادي**. الأردن. عدد ٧٩، آذار ١٩٩٠.

الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

الأهرام. ١١/٩/١٩٦٤.

بدران، نبيل أيوب وعدنان عبد الرحيم. "واقع وآفاق عمل المنظمات الجماهيرية الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**، عدد٤١/٤٢، كانون الثاني – شباط ١٩٧٥.

البديري، موسى وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية؛ أوراق نقدية**. رام الله: **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية الدارسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

البرغوثي، إياد. "النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطي". في: مؤلفون عدة. **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. رام الله: **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

البرغوثي، مروان. "الهيئات القيادية مغيبة والداخل يشعر بالتهميش والقهر". في "مقابلات/فتح الداخل: حوارات صريحة مع قادة ميدانيين". أجرت المقابلات وفاء عمرو. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢١، ١٩٩٥.

بسيسو، صخر. **منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية**. رام الله: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، رام الله: مركز صخر حبش للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٣.

بشارة، عزمي. "ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية". في: موسى البديري وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**. رام الله: **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

ـــــــ. "مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين". في: برهان غليون وآخرون. **حول الخيار الديمقراطي**. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٣.

بكر، إبراهيم. "مقابلة صحافية". **الهدف**، بيروت: ٦/٧/١٩٨٨.

بندانيا، اليهاندرو. "نموذج نيكراغوا". في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

تشومسكي، نعوم. **أهداف ورؤى الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد**. ترجمة: مازن الحسيني. رام الله: دار التنوير للنشر والترجمة،٢٠٠٢.

توما، إميل. **منظمة التحرير الفلسطينية**. حيفا: دار الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

"ثلاثة آراء حول مؤتمر الكتاب والصحافيين الفلسطينيين:بلال الحسن، شفيق الحوت، ناجي علوش". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٤، تشرين الأول ١٩٧٢.

جابر، عدنان. **الثوب والعنب، في سوسيولوجيا الثورة الفلسطينية**. دمشق: د.ن، ١٩٩٤.

الجابري، محمد عابد. "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي". في: علي خليفة الكواري. **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. **الإعلام المركزي**. ١٣/٧/١٩٧٩.

ـــــــ. **تقرير اللجنة المركزية**، تموز ١٩٧٨.

ـــــــ. **النهوض مرة أخرى ١٩٧٢ - ١٩٧٣**. بيروت: شركة التقدم العربي، ٢٠٠٧أ.

ـــــــ. **المقاومة الفلسطينية ١٩٧٠ في ظل ازدواج السلطة**. بيروت: شركة التقدم العربي، ٢٠٠٧ب.

ـــــــ. **حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠ - ١٩٧١**. بيروت: شركة التقدم العربي، ٢٠٠٧ج.

ـــــــ. **الجبهة .. وقضية الانشقاق**. بيروت: لجنة الإعلام المركزي، ١٩٧٩.

جريس، صبري. "الغزو الإسرائيلي بين الأهداف والنتائج". **شؤون فلسطينية**، عدد١٢٨، تموز ١٩٨٢.

ـــــــ. "حوار من نوع آخر، حول "الحوار" والوحدة الوطنية". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٧٠/١٧١، أيار - حزيران ١٩٨٧.

ـــــــ. "عشرون سنة من الكفاح المسلح". **شؤون فلسطينية**،عدد ١٤٢/١٤٣ كانون الثاني - شباط ١٩٨٥.

ـــــــ. "في "التقاليد" المهجرية ملهاة "الوحدة الوطنية". **شؤون فلسطينيه**، عدد ١٦٢/١٦٣، أيلول - تشرين الأول، ١٩٨٦.

ـــــــ. "ملامح لمرحلة جديدة". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٢٩-١٣١، آب/ أيلول/تشرين الأول، ١٩٨٢.

جقمان، جورج. "المجتمع المدني والسلطة". في: موسى البديري وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية؛ أوراق نقدية**. رام الله : **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

جواد، سعيد. "نقد المقاومة الفلسطينية وموضوعة الحزب والنظرية الثوريين". **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٤، آب ١٩٧٣.

حبش، جورج. "أحاديث مع قادة المقاومة عن مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**،عدد ٤، أيلول ١٩٧١.

ـــــــ. **أزمة الثورة الفلسطينية؟ الجذور والحلول**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥.

ـــــــ. "الإستراتيجية الفلسطينية في زمن الانتفاضة". **الفكر الديمقراطي**، عدد ٧، صيف ١٩٨٩.

ـــــــ. "مقابلة صحافية". **الثورة مستمرة**: ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٨.

ـــــــ. في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

حجازي، حسين. "حول الانقسامات الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٧٠–١٧٢، أيار– حزيران ١٩٨٧.

حجاوي، سلافة. "دولة فلسطين المجهضة المرتقبة: قراءة في العقل السياسي الفلسطيني ١٩٥٩ – ١٩٩٣". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٥٣، شتاء ٢٠٠٣.

حركة القوميين العرب والمكتب العمالي. **وثائق غير منشورة**، ١٩٦٦.

حركة القوميين العرب. **وثائق غير منشورة**، ١٩٦٥–١٩٦٧.

الحرية. عدد ٤٧٨، ٢٥/ ٨/ ١٩٦٩.

الحرية. عدد ٨٦٧، ٥/ ٦/ ١٩٧٨.

حساسيان، مانويل. "ديمقراطية منظمة التحرير الفلسطينية". في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

الحسن، بلال. "الأهداف الحقيقية للغزو الإسرائيلي". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٢٨، تموز ١٩٨٢.

ـــــــ. "الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني .. دورة التدقيق في القرار السياسي". **شؤون فلسطينية**. عدد ١١٥، حزيران ١٩٨١.

ـــــــ. "الفهم الفلسطيني لهزيمة حزيران". **شؤون فلسطينية**، عدد ٣، تموز ١٩٧١ب.

ـــــــ. "عرفات قبل مدريد: القوانين التي حكمت مسيرته". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٦٠/ ٦١، خريف ٢٠٠٤ شتاء ٢٠٠٥.

ـــــــــ. "مؤتمر الكتاب والصحافيين الأول". **شؤون فلسطينية**، عدد١٥، ١٩٧٢.

ـــــــــ. "المؤتمر الرابع لاتحاد العام لعمال فلسطين". **شؤون فلسطينية**، عدد ٢، آب ١٩٧١؟

الحسن، خالد. "أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**، عدد ٤، أيلول ١٩٧١.

الحسن، هاني. "فتح بين النظرية والتطبيق". **شؤون فلسطينية**، عدد ٧، كانون الثاني ١٩٧٢.

ـــــــــ. في ندوة بعنوان "الديمقراطية والمستقبل العربي". تحرير وإعداد أحمد خليفة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٨، ١٩٩٤.

حسين، يوسف. "الحوار الوطني قبل وبعد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**. عدد١٤٢/١٤٣، كانون الثاني – شباط ١٩٨٥.

الحسيني، شريف. "المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين". **شؤون فلسطينية**، عدد ٥، ١٩٧١.

الحسيني، مازن. **كارل ماركس والديمقراطية**. رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ٢٠٠٨.

حمدان، عبد المجيد. "الديمقراطية في سيادة القانون". في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

حمود، سعيد. "المجالس الوطنية الفلسطينية والوحدة الوطنية الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٨، شباط ١٩٧٣.

ـــــــــ. "الوحدة الوطنية، واقعها وكيفية اجتراحها". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٣، أيلول ١٩٧٢.

حميد، راشد. **مقررات المجالس الوطنية ١٩٦٤ -١٩٧٤**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، ١٩٧٥.

حواتمة، نايف. "أحاديث مع قادة المقاومة عن مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**، عدد ٥، تشرين الأول ١٩٧١.

ـــــــــ. "ليس أقل من الدولة المستقلة". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٨٩، كانون الأول ١٩٨٨.

ـــــــــ. "الإستراتيجية الفلسطينية في زمن الانتفاضة". **الفكر الديمقراطي**، عدد ٧، صيف ١٩٨٩.

ـــــــ. **حواتمة في حديث شامل حول** ... آذار. بيروت : الإعلام المركزي، ١٩٨٣.

ـــــــ. في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

ـــــــ. مقابلة. **الحرية**، عدد ١٠٠٣: ٢٣/٨/١٩٨١.

ـــــــ. "مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٣٥، شباط ١٩٨٣.

الحوت، شفيق. "مصير منظمة التحرير الفلسطينية". **الهدف**،عدد ١٣٠٢، كانون الثاني ٢٠٠٠.

ـــــــ. **بين الوطن والمنفى، من يافا بدأ المشوار**. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٧.

ـــــــ. "الشقيري والكلمة توأمان". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٠١، نيسان ١٩٨٠.

ـــــــ. "بدلاً من الرصاص حوار بالكلمات". **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٢، حزيران ١٩٧٣.

ـــــــ. "عرفات كقائد "فتح" كتنظيم ومسيرة ... أجرى الحوار أحمد خليفة ومحمود سويد". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٦٠/٦١، خريف ٢٠٠٤ شتاء ٢٠٠٥.

ـــــــ. "لماذا لا لحكومة المنفى المؤقتة". **شؤون فلسطينية**، عدد ١١٣، نيسان ١٩٨١.

ـــــــ. "محاولة لفهم الصورة الراهنة لحركة المقاومة". **شؤون فلسطينية**، عدد ٥ تشرين الثاني ١٩٧١.

حوراني، عبد الله. **لماذا تكتبون؟ ولمن؟ رؤية للوضع الفلسطيني**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠١٠.

حوراني، فيصل. "المقومات الثابتة للوحدة الوطنية الفلسطينية". **الفكر الديمقراطي**، العدد ١، شتاء ١٩٨٨.

ـــــــ. "حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحال شطبه". **شؤون فلسطينية** ١٢٩/١٣٠/١٣١، آب – أيلول – تشرين الأول ١٩٨٢.

ـــــــ. "خطران يهددان الساحة الفلسطينية؟ الرفض العدمي والاستسلام". **شؤون فلسطينية**، ١٣٨/١٣٩، أيلول – تشرين الأول ١٩٨٤.

ـــــــ. "الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة". **شؤون فلسطينية**. عدد ٢٣٣/٢٣٤، آب – أيلول ١٩٩٢.

ـــــــ. "مجلس الأغلبية والطريق الجديد". **شؤون فلسطينية**، ١٤٠/١٤١، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٤.

ـــــــ. "الأحزاب: تقييم البرامج انتقال الفصائل إلى أحزاب ... علاقة الأحزاب بالسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية". **في: مؤتمر رام الله الأول: عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية، تقييم التجربة ورؤية المستقبل**. رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع– بانوراما، ٢٠٠٥.

حيدري، نبيل. "منظمة التحرير الفلسطينية وتحديات عقد التسعينيات". **شؤون فلسطينية**، عدد٢٠٣، شباط ١٩٩٠.

خريشة، حسن. "تعقيب على غسان الخطيب: النظام السياسي، ما له وما عليه، طبيعة النظام السياسي في فلسطين، آفاقه ومستقبله ومكامن الخلل فيه". في: **مؤتمر رام الله الأول:عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية**. رام الله: بانوراما، ٢٠٠٥.

الخطيب، حسام. "الثورة الفلسطينية: إلى أين؟". **شؤون فلسطينية**، عدد ٤، أيلول ١٩٧١.

ـــــــ. **في التجربة الثورية الفلسطينية**. دمشق: د. ن، ١٩٧١.

ـــــــ. "القضية الفلسطينية وجدلية الصراع". **شؤون فلسطينية**، عدد١٢٨، تموز ١٩٨٢.

الخطيب، غسان. "النظام السياسي، ما له وما عليه، طبيعة النظام السياسي في فلسطين، آفاقه ومستقبله ومكامن الخلل فيه". في: **مؤتمر رام الله الأول: عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية، تقييم التجربة ورؤية المستقبل**. رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع– بانوراما، ٢٠٠٥.

خلف، صلاح (أبو إياد). مقابلة صحافية. **الوحدة** (طرابلس)، عدد ١٥، ١٩٧٢/٦/١.

ـــــــ. "أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**، عدد ٥، تشرين الثاني ١٩٧١.

ـــــــ. "الإستراتيجية الفلسطينية زمن الانتفاضة". **الفكر الديمقراطي**، عدد ٧، صيف ١٩٨٩.

ـــــــ. **فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو**. الكويت: كاظمة للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

خلف، يزيد. "حرب ١٩٨٢ وانعكاساتها على أوضاع وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**، عدد١٧٤ / ١٧٥، أيلول – تشرين الأول ١٩٨٧.

خليفة، أحمد. ندوة بعنوان "الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني". المتحدثون الرئيسيون: فواز طرابلسي، جميل هلال، يزيد صايغ. تحرير وإعداد: أحمد خليفة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٨، ربيع ١٩٩٤.

خليل، عوض. "مسار اليسار الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**، عدد٢١٢، ١٩٩٨.

الزبري، مصطفى (أبو علي مصطفى). في ندوة بعنوان: "قضايا النضال الوطني والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة" إدارة الندوة بلال الحسن، ماجد أبو شرار، أبو علي مصطفى، ياسر عبد ربه، **شؤون فلسطينية**، عدد ١١٨، ١٩٨١.

سلامة، غسان. "أين هم الديمقراطيون". في جون ووتيري وآخرون. **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

سماحة، يوسف. "منير شفيق: الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم". **شؤون فلسطينية**، عدد٢٩، كانون الثاني ١٩٧٤.

سوندك، خضر. "منظمة التحرير الفلسطينية الديمقراطية رؤية إسلامية". في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

سيف، أحمد. "المقاومة الفلسطينية سياسياً". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥٤ / ١٥٥، كانون الثاني – شباط ١٩٨٦.

شاهين، أحمد. "معركة التمثيل الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥٢، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٥.

شبيب، سميح. "الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٨٩ كانون الأول ١٩٨٨.

ـــــــ. "الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**. عدد١٧٠ / ١٧١، أيار – حزيران ١٩٨٧.

ـــــــ. "العلاقات الرسمية الفلسطينية – السورية". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٨١، نيسان ١٩٨٨.

ـــــــ. "المؤتمر الخامس لفتح". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٩٧، آب ١٩٨٩.

ـــــــ. "المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين". **شؤون فلسطينية**، عدد١٦٨ – ١٦٩، آذار – نيسان ١٩٨٧.

ـــــــ. "ردود الفعل على نتائج مؤتمر فتح". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٩٨، أيلول ١٩٨٩.

ـــــــ. "منظمة التحرير الفلسطينية .. التطور وصراع الإرادات". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥٤/١٥٥، كانون الثاني – شباط ١٩٨٦.

ـــــــ. "منظمة التحرير الفلسطينية .. التطور وصراع الإرادات". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥٢/١٥٣ تشرين الثاني كانون الأول ١٩٨٥.

ـــــــ. "مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٧٤/١٧٥، أيلول – تشرين الأول ١٩٨٧.

الشريف، ماهر. **البحث عن كيان .. دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٨٠ – ١٩٩٣**. نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.A.K، ١٩٩٥.

شفيق، منير. "حول الوحدة الوطنية الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**، عدد٤١/٤٢، كانون الثاني – شباط ١٩٧٥.

ـــــــ. "مناقشة آراء في تقييم الثورة الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**، عدد ٤٠، ١٩٧٥.

ـــــــ. "الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم" (مراجعات). **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٩ كانون الثاني، ١٩٧٤.

صالح، عبد الجواد. "نحو جبهة عريضة لتعزيز الديمقراطية الفلسطينية". **صوت الوطن**، عدد ٢٢، حزيران ١٩٩١.

صايغ، يزيد. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢.

صقر، أسعد. **الحركة العمالية في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني حتى العام ١٩٨٠**. دمشق: دار الجرمق، ١٩٨١.

الصوراني، راجي. "منظمة التحرير الفلسطينية والديمقراطية". في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

الطلائع: ٢٥/١٢/١٩٧٣.

العاروري، تيسير. "الكل يريد الإصلاح ولكن". **صوت الوطن**، عدد٢٢، نيسان ١٩٩١.

عباس، محمد. "أبو العباس". **إلى الأمام**، عدد ٥١٩، ٨/٨/١٩٧٥.

عبد الحق، محمد عباس. "الديمقراطية أساساً وليست خياراً". **صوت الوطن**، عدد ٢٢، نيسان ١٩٩١.

عبد الرحمن، أحمد. **الرئيس: سنوات مع ياسر عرفات**. رام الله: دار الشروق، ٢٠٠٦.

عبد الرحمن، أسعد. "التحول السياسي الفلسطيني (المعاني والظروف والعوامل)". **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٠٢، كانون الثاني ١٩٩٠.

عبد الرحمن، نصري. "اعتماد مبدأ التمثيل النسبي كفيل بتفعيل الاتحادات الشعبية". **الهدف**، عدد ٩٢١، ١٩٨٨/٨/٧.

ـــــــ. "الإصلاح يعمق الوحدة ويرتقي بدور المنظمة". **الهدف**، عدد ٩٢٠، ١٩٨٨/٧/٢٤.

عبد الرحيم، أحمد. مقابلة. **الثائر العربي**، عدد٣، بيروت ١٩٧٨/٥/١٥.

عبد الرحيم، الطيب. "السلطة الفلسطينية، مؤسسة الرئاسة الأداء السياسي". في: **عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية**. رام الله: بانوراما، ٢٠٠٥.

عبد الشافي، حيدر. "حوار مع حيدر عبد الشافي عن المفاوضات وشجون الوضع الفلسطيني". أجرى الحوار رياض بيدس. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ٤٠، خريف ١٩٩٩.

عبد الكريم، قيس وفهد سليمان. **الجبهة الديمقراطية، النشأة والمسار**. د.م: شركة دار التقدم العربي، ٢٠٠٠.

عبد الهادي، أنعام. "مؤتمر اتحاد المرأة الفلسطينية الثالث". **شؤون فلسطينية**، عدد١٠١، نيسان ١٩٨٠.

عبد الهادي، فيحاء. "تعقيب على فيصل حوراني: الأحزاب: تقييم البرامج، انتقال الفصائل إلى أحزاب ... علاقة الأحزاب بالسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية". في: **مؤتمر رام الله الأول: عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية**. رام الله: مركز بانوراما، ٢٠٠٥.

عرفات، ياسر. "عرفات يتحدث عن الهموم الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٧٢/١٧٣. تموز – آب ١٩٨٧.

عزام، ماجد. "السياسة اللبنانية والغزو الإسرائيلي، المواقف والأهداف". **شؤون فلسطينية**، عدد١٢٩/١٣٠/١٣١، آب– أيلول– تشرين الأول ١٩٨٢.

العطاري، سامي. "أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي". **شؤون فلسطينية**، عدد ٦، كانون الثاني ١٩٧٢.

العظم، صادق جلال. **نقد فكر المقاومة الفلسطينية**. بيروت: دار العودة، ١٩٧٣.

علوش ، ناجي. "الأحزاب الشيوعية والقضية الفلسطينية بعد عدوان ١٩٦٧". **شؤون فلسطينية**. عدد٤، ١٩٧١.

عمرو، نبيل. **عرفات وجنون الجغرافيا**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١.

ـــــــ. "السلطة الفلسطينية: مؤسسة الرئاسة، الأداء السياسي". **في: مؤتمر رام الله الأول: عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية**. رام الله: بانوراما، ٢٠٠٥.

عواد، عربي. "حول الوحدة الوطنية الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**،عدد ٩٤، أيلول ١٩٧٩.

عودة ، داوود محمد (أبو داوود). **فلسطين من القدس إلى ميونيخ**، قابله: جيل دونشيه. بيروت: دار النهار، ١٩٩٩.

القاضي، عصام. "مقابلة". **الطلائع**، عدد ٥٢٣، ١٩٨١/١/٢٧.

ـــــــ. "مقابلة". **البعث**، ١٩٧٩/٩/٢٤.

القدومي، فاروق. "مقابلة صحافية". **شؤون فلسطينية**، عدد٥، تشرين الثاني ١٩٧١.

"قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة. شارك فيها: ماجد أبو شرار، أبو علي مصطفى، ياسر عبد ربه، محمد خليفة، عربي عواد، أدارها بلال الحسن". **شؤون فلسطينية**، عدد ١١٨، أيلول ١٩٨١.

القلقيلي، نائلة. **من اللجنة إلى الدولة .. صيرورة المؤسسة السياسية الوطنية الفلسطينية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٣.

كريشان، محمد. **منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ والهياكل، الفصائل الأيديولوجيا**. تونس: دار البراق، ١٩٨٦.

كنفاني، مروان. **سنوات الأمل**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧.

كوبان، هيلينا. **المنظمة تحت المجهر**. ترجمة: سليمان فرزلي. لندن: مودي برس، ١٩٨٤.

الكيالي، عبد الوهاب. "أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي". **شؤون فلسطينية**. عدد ٦، كانون الثاني ١٩٧٢.

ليكا، جان. "التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي". فيجون ووتيري وآخرون. **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

لينين، فلاديمير إيليتش. **الدولة والثورة**. ترجمة: إلياس شاهين. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٢.

المالكي، رياض. "كلمة افتتاح". في: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة– بانوراما، ١٩٩٤.

المدهون، ربعي. "حول حوار من نوع آخر لصبري جريسمن أين يجيء النقد؟ وأين يذهب؟". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٧٢/١٧٣، تموز – آب ١٩٨٧.

مروة، كريم. "من أجل وحدة قوى الثورة حول برنامج مرحلي جديد". **شؤون فلسطينية**، ٣١ آذار ١٩٧٤.

ـــــــ. "مقابلة تلفزيونية". **روسيا اليوم**، ٣/٥/٢٠١٢، الساعة: ١٥:١٥.

"مشروع جبهة الإنقاذ للوحدة الوطنية الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**. عدد١٧٢/١٧٣، آب– أيلول ١٩٨٧.

مقصود، كلوفيس. "عن الديمقراطية والوحدة". **شؤون فلسطينية**، عدد ٧٠، أيلول ١٩٧٧.

ـــــــ. "مقومات القرار الفلسطيني ومحاذيره". **شؤون فلسطينية**،عدد ٢٨، كانون الأول ١٩٧٣.

مكاوي، سمر. "المقاومة الفلسطينية سياسياً: المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت". **شؤون فلسطينية**،عدد ١٣٤، كانون الثاني ١٩٨٣.

منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة. **وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩–١٩٨٧**. بيروت دائرة الثقافة، ١٩٨٧.

ـــــــ (١٩٦٦). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٤**.

ـــــــ (١٩٦٨). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٦**.

ـــــــ (١٩٧٢). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩** تحرير: برهان الدجاني. بيروت: المؤسسة.

ـــــــ (١٩٧٤). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٠**. تحرير: برهان الديجاني. بيروت: المؤسسة.

ـــــــ (١٩٧٥). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧١**. تحرير: برهان الدجاني. بيروت: المؤسسة.

ـــــــ (١٩٧٦) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٢**. تحرير: كميل منصور. بيروت: المؤسسة.

ـــــــ (١٩٧٦). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٣**. تحرير: كميل منصور. بيروت: المؤسسة.

ـــــــ (١٩٧٧). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٤**. تحرير: كميل منصور. بيروت: المؤسسة.

ـــــــــ (١٩٧٨). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥**. تحرير: كميل منصور. بيروت: المؤسسة.

ـــــــــ (١٩٧٩) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٦**. تحرير: كميل منصور. بيروت: المؤسسة.

ـــــــــ(١٩٦٩). **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٨** تحرير: برهان الدجاني. بيروت: المؤسسة.

ـــــــــ ولي ابن مرشد وبرهان دجاني. بيروت: المؤسسة.

ـــــــــ **الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٥**. تحرير: منذر فائق عنبتاوي. بيروت: المؤسسة، د.ت.

ـــــــــ ١٩٦٦. تحرير منذر فائق عنبتاوي. بيروت: المؤسسة، د.ت.

ـــــــــ ١٩٦٧. تحرير منذر فائق عنبتاوي. بيروت: المؤسسة، ١٩٦٩.

ـــــــــ ١٩٦٨. تحرير جورج خوري نصر الله. بيروت: المؤسسة، ١٩٧٠.

ـــــــــ ١٩٦٩. تحرير جورج خوري نصر الله. بيروت: المؤسسة، ١٩٧١.

ـــــــــ ١٩٧٠. تحرير جورج خوري نصر الله. بيروت: المؤسسة، ١٩٧٢.

ـــــــــ ١٩٧٢. تحرير جورج خوري نصر الله. بيروت: المؤسسة، ١٩٧٥.

ـــــــــ ١٩٧٣. تحرير جورج خوري نصرالله. بيروت: المؤسسة، ١٩٧٦.

ـــــــــ ١٩٧٥. تحرير جورج خوري نصرالله. بيروت: المؤسسة، ١٩٧٧.

ـــــــــ ١٩٧٦. تحرير جورج خوري نصرالله. بيروت: المؤسسة، ١٩٧٨.

ـــــــــ ١٩٧٧. تحرير مؤسسة الدراسات. بيروت: المؤسسة، ١٩٧٩.

ـــــــــ ١٩٧٨. تحرير المؤسسة. بيروت: المؤسسة، ١٩٨٠.

ـــــــــ ١٩٧٩. تحرير المؤسسة. بيروت: المؤسسة، ١٩٨١.

ـــــــــ ١٩٨٠. تحرير المؤسسة. بيروت: المؤسسة، ١٩٨١.

ـــــــــ ١٩٨١. تحرير المؤسسة. بيروت: المؤسسة، ١٩٨٢.

الموسوعة الفلسطينية. المجلد الأول. أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم، أنيس صايغ. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤.

موسى، شحادة. "حول تجربة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين". **شؤون فلسطينية**، عدد١٦، كانون الأول ١٩٧٢.

"ندوة الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني. المتحدثون: فواز طرابلسي، جميل هلال، يزيد صايغ، خليل هندي، عفيف صافية، برهان غليون. تحرير وإعداد: أحمد خليفة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد١٨، ربيع ١٩٩٤.

نوفل، ممدوح. "السلطة الفلسطينية ... الظاهرة العرفاتية .. (تعقيب)". في: **مؤتمر رام الله الأول: عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية**. رام الله: بانوراما، ٢٠٠٥.

ـــــــ. **الانقلاب**. رام الله: دار الشروق، ١٩٩٦.

ـــــــ. **البحث عن الدولة**. رام الله. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٠.

ـــــــ. **ليلة انتخاب الرئيس**. عمان: دار الشروق، ١٩٩٦.

الهدف.عدد ١٤٧، ١٥/٤/١٩٧٢.

الهدف. عدد ١٩٧، ٧/٤/١٩٧٣.

الهدف. عدد ٢٩٣، ٨/٥/١٩٧٥.

الهدف. عدد ٤٢٨، ١٠/٣/١٩٧٩.

الهدف.عدد ٤٣٩، ٢٦/٥/١٩٧٩؟

هلال، جميل. "إشكاليات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد١٥، صيف ١٩٩٣.

ـــــــ. "الوطني والديمقراطي في النضال الفلسطيني". **الفكر الديمقراطي**، عدد ٦، ربيع ١٩٨٩.

ـــــــ. "مداخلة حول إشكالات مأسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية". في: موسى البديري وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية**. رام الله: **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

الوزير، خليل (أبو جهاد). "خليل الوزير يقيم مختلف مراحل النضال الفلسطيني. أجراه: أحمد سيف". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥٢/١٥٣، تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٥.

اليماني، أحمد ماهر. "مقابلة صحافية". **الهدف**. عدد ١٩٧، ٧/٤/١٩٧٣.

مقابلات

إبراهيم، حيدر. ٢٠١٢.

أبو كفاح (محمد الأسمر). أيار ٢٠١٢.

أبو يوسف، واصل. البيرة: ٢٠١٢/٣/٨.

إسماعيل، محمود. البيرة: ٢٠١٢/٢/١١.

تلحمي، داود. رام الله: ٢٠١٢/٣/٢٠.

رأفت، صالح. البيرة: آذار ٢٠١٢.

شبيب، سميح. البيرة: أيار ٢٠١٢.

شحادة، جميل. البيرة: ٢٠١٢/٣/٢٥.

شحادة، عمر. رام الله: نيسان ٢٠١٢.

صالح، عبد الجواد. البيرة: ٢٠١٢/١/٨.

صلاح، صلاح. بيروت: ٢٠١٢/١/٦.

غانم، عبد الفتاح. رام الله: ٢٠١٢/١/١٦.

ملوح، عبد الرحيم. البيرة: شباط ٢٠١٢.

هلال، جميل. رام الله: ٢٠١٢/٤/١٠.

يخلف، يحيى. رام الله: ٢٠١٢/٦/٦.

الملاحق

ملحق رقم (١)

الميثاق الوطني الفلسطيني

مقدمة

نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي خاض معارك ضارية متصلة من أجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته، والذي قدم عبر السنين قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين، وسطّر أروع صفحات البذل والتضحية والفداء. نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي تآلبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان، وتآمرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار، وعملت على تشريده، واغتصاب دياره وأراضيه، واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته، فما استكان أو لانت له قناة. نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته، وصمّم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من أجل متابعة نضاله، والسير قدماً على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل. نحن الشعب العربي الفلسطيني، استناداً إلى حقنا في الدفاع عن النفس، واسترداد الوطن السليب بكامله، وهو الحق الذي أقرته الأعراف والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيقاً لمبادئ حقوق الإنسان، وإدراكاً منا لطبيعة العلاقات السياسية الدولية، بمختلف أبعادها ومراميها، واعتباراً للتجارب التي حلت في كل ما يتعلق بأسباب النكبة وأساليب مجابهتها، وانطلاقاً من الواقع العربي الفلسطيني، ومن أجل عزة الإنسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة، وشعوراً منا بالمسؤولية القومية الخطيرة الملقاة على عاتقنا، من أجل هذا كله، نحن الشعب العربي الفلسطيني نملي هذا الميثاق القومي الفلسطيني ونعلنه، ونقسم على تحقيقه.

المادة ١: فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير.

المادة ٢: فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة ٣: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه، وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، يشترك معها في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة.

المادة ٤: شعب فلسطين يقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

المادة ٥: الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

المادة ٦: الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى العام ١٩٤٧؛ سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة ٧: اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين في أن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين.

المادة ٨: إن تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية واجب قومي رئيسي، ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفاً روحياً عميقاً يشده على الدوام إلى وطنه شداً وثيقاً راسخاً.

المادة ٩: المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، والفلسطينيون جميعاً جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية.

المادة ١٠: يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير، وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المادة ١١: الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أيَّاً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة ١٢: الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة ١٣: إن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها إلى تحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة ١٤: إن تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير، ولتصفية الوجود

الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية، شعوباً وحكومات، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين، وعليها، بصورة خاصة، أن تبذل للشعب الفلسطيني العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة للقيام بدوره في تحرير وطنه.

المادة ١٥: إن تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية، وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز؛ سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة ١٦: تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، من أجل ذلك، فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب، يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة ١٧: إن تقسيم فلسطين الذي جرى العام ١٩٤٧، وقيام إسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة ١٩: يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ، ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة، وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة ٢٠: الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، عنصرية تعصبية في تكوينها، وفاشية بمراميها ووسائلها، وإن إسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الأوسط خاصة، وللأسرة الدولية بصورة عامة، ومن أجل ذلك، فإن أهل فلسطين جديرون بعون الأسرة الدولية وتأييدها.

المادة ٢١: إن دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم، أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة ٢٢: يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بالتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي، إذ لا تعايش مع العدوان، ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار.

المادة ٢٣: تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين، وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة.

المادة ٢٤: لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية.

المادة ٢٥: تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة ٢٦: تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية، كل حسب إمكانياتها، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة ٢٧: يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد، ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة ٢٨: يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة، وهيئاتها، ومؤسساتها، واختصاصات كل منها، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة ٢٩: لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

ملحق رقم (٢)

النظام الأساسي

الباب الأول: مبادئ عامة

المادة ١: يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

المادة ٢: تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات.

المادة ٣: تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني، في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ، فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية، وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

المادة ٤: الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

الباب الثاني: المجلس الوطني

المادة ٥: ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

المادة ٦: إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات.

المادة ٧: المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.

المادة ٨: مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة في شهر أيار (مايو) من كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع عدد أعضاء المجلس. ويكون مكان انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر، حسب الظروف. فإذا لم يدعُ رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة ٩: يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

المادة ١٠: ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

- التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.
- التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.
- الاقتراحات التي تقدم إليه من لجان المنظمة.
- أي مسائل أخرى تعرض عليه.

المادة ١١: يؤلف المجلس الوطني تيسيراً لأعماله، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها.
وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قرارا بشأنها.

المادة ١٢: يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

الباب الثالث: اللجنة التنفيذية

المادة ١٣: ينتخب المجلس الوطني من بين أعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار أعضائها.

المادة ١٤: تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضواً، بمن فيهم الرئيس، وينتخب هؤلاء من بينهم نائباً للرئيس.

المادة ١٥: اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني، وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية.

المادة ١٦: تتولى اللجنة التنفيذية:

أ. تمثيل الشعب الفلسطيني.

ب. الإشراف على تشكيلات المنظمة.

ت. إصدار اللوائح والتعليمات، واتّخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.

ث. تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها. وعلى وجه العموم، تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني.

المادة ١٧: يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً.

المادة ١٨: تنشئ اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية:

- الدائرة التحريرية.
- دائرة الشؤون السياسية والإعلامية.
- دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.
- دائرة الشؤون العامة والتوجيه.
- دائرة البحوث والمؤسسات المختصة.
- دائرة الشؤون الإدارية.
- أي دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة إنشائها، ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين. ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية.

المادة ١٩: تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف، أو تعينها على تحقيق أغراض المنظمة.

المادة ٢٠: تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني، وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده، ويجوز إعادة انتخاب رئيس اللجنة المستقيل.

المادة ٢١: يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

الباب الرابع: أحكام عامة

المادة ٢٢: تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقرها القيادة العربية الموحدة للاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية.

المادة ٢٣: تعمل اللجنة التنفيذية على إلحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري، وتعبئة جميع طاقات الفلسطينيين وإمكاناتهم وحشدهم لمعركة التحرير.

المادة ٢٤: ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني، لتمويل أعمال المنظمة، يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني.

المادة ٢٥: موارد الصندوق تتألف من:

- ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجبى بنظام خاص.
- المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والأمة العربية.
- طابع التحرير الذي تنشئه الدول العربية لاستعماله في المعاملات البريدية وغيرها.
- التبرعات والهبات.
- القروض والمساعدات العربية أو التي تقدمها الشعوب الصديقة.
- أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

المادة ٢٦: تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان "نصرة فلسطين" لجمع تبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية.

المادة ٢٧: يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقرره اللجنة التنفيذية، وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلاً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

المادة ٢٨: يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ أحكام هذا النظام.

المادة ٢٩: تعديل هذا النظام الأساسي أو تغييره أو الإضافة إليه، من سلطة المجلس الوطني للمنظمة، بأغلبية ثلثي أعضائه.

الباب الخامس: أحكام انتقالية

المادة ٣٠: يصبح المؤتمر الوطني الأول مجلساً انتقالياً تنتهي مدته بانتخاب أول مجلس وفقاً لأحكام هذا النظام، ويمارس كافة الاختصاصات والصلاحيات المقررة للمجلس الوطني.

المادة ٣١: تكون مدة المجلس الوطني الحالي سنتين ابتداءً من ٢٨ / ٥ / ١٩٦٤.

ملحق رقم (٣)

النظام الداخلي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

المحرر ١١/٣/١٩٦٥

الفصل الأول: التعاريف

مادة ١: يسمى النظام "النظام الداخلي للجنة التنفيذية" ويعمل به من تاريخ إقراره من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مادة ٢: يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها حيثما وردت في هذا النظام، إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك:

"المنظمة": منظمة التحرير الفلسطينية.

"اللجنة": اللجنة التنفيذية للمنظمة.

الفصل الثاني: اللجنة التنفيذية

مادة ٣:

أ. اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني، وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية.

ب. اللجنة قيادة جماعية تحترم فيها الأغلبية رأي الأقلية وتلتزم فيها برأي الأغلبية.

ج. تمارس اللجنة أسلوب النقد الذاتي، وتحترم حق كل عضو فيها في إبداء رأيه بحرية كاملة في جميع الشؤون والأحوال.

مادة ٤: رئيس اللجنة هو الذي يتكلم باسمها وطبقاً لإرادتها، ويرعى تطبيق أحكام هذا النظام الداخلي، وهو الذي يفتتح الجلسات، ويعلن انتهاءها، ويضبطها، ويدير المناقشات، ويأذن بالكلام، ويحدد موضوع البحث، ويوجه نظر المتكلم إلى المحافظة على حدود الموضوع، وله أن يوضح أو يستوضح مسألة يراها غامضة، ويوجه الأسئلة ويراقب أعمال أمين السر، ويشرف بوجه عام على حسن سير عمل اللجنة. وللرئيس أن يبدي رأيه وأن يشترك في المناقشات.

مادة ٥: تنتخب اللجنة من بين أعضائها نائب الرئيس في أول جلسة تعقدها اللجنة، وفي حالة تعذر ذلك ينتخب نائب الرئيس في أول فرصة ممكنة.

مادة ٦: يمارس نائب الرئيس جميع صلاحيات الرئيس في حالة غيابه.

مادة ٧: إذا استقال الرئيس أو خلا مركزه لأي سبب من الأسباب، يتولى نائبه رئاسة اللجنة وتستمر اللجنة في ممارسة صلاحيتها وأعمالها إلى أن ينتخب المجلس الوطني رئيساً جديداً في أول جلسة عادية له.

مادة ٨: تنتخب اللجنة من بين أعضائها أميناً للسر ليقوم بالأعمال الآتية:

١. ضبط محاضر جلسات اللجنة.

٢. حفظ سجل الجلسات.

٣. أمين السر هو ضابط الارتباط بين اللجنة وبين جميع اللجان الفرعية والدوائر.

٤. تحرير الدعوات لأعضاء اللجنة لحضور اجتماعات اللجنة.

٥. القيام بجميع الأعمال التي تطلب إليه اللجنة القيام بها.

مادة ٩: يبقى العضو نائباً للرئيس أو أمينا للسر أو رئيساً لإحدى الدوائر ما دام متمتعاً بثقة اللجنة، ويكون إعفاء أي منهم من منصبه في جلسة خاصة تعقد لهذا الغرض، ويكون الإعفاء بأغلبية إثنى عشر صوتاً.

مادة ١٠: في حالة غياب أمين السر لفترة تزيد على ثلاثة أيام، تنتخب اللجنة أميناً للسر مؤقتاً ريثما يعود أمين السر الأصيل.

الفصل الثالث: دوائر اللجنة ولجانها

مادة ١١: تنشئ اللجنة الدوائر التالية وأية دوائر أخرى ترى ضرورة لإنشائها:

١. دائرة الشؤون المالية "الصندوق القومي الفلسطيني".

٢. الدائرة العسكرية وتلحق بها شعبة شؤون العدو.

٣. دائرة التنظيم الشعبي.

٤. الدائرة السياسية للشؤون العربية وتلحق بها شعبتا شؤون العائدين والمقاطعة.

٥. الدائرة السياسية للشؤون الخارجية وتلحق بها شعبة شؤون الفلسطينيين في المهجر.

٦. دائرة الإعلام والتوجيه القومي.

٧. دائرة التخطيط والأبحاث.

مادة ١٢: تقدم كل دائرة تقريراً عن أعمالها مرة كل شهر إلى رئيس اللجنة لإدراجها في جدول الأعمال، ويجب طبع التقارير وتوزيعها على الأعضاء قبل الجلسة المحددة للنظر فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

مادة ١٣: يقوم رئيس كل دائرة بشرح تقريرها أمام اللجنة وتبيان رأيها في المسائل التي تضمنها التقرير.

الفصل الرابع: الجلسات

مادة ١٤: اللجنة دائمة الانعقاد وجلساتها سرية، ويتم ذلك على النحو التالي:

أ. تجتمع اللجنة دورياً في الأسبوع الأول من كل شهر.

ب. لا يغادر أي عضو من أعضاء اللجنة مقرها إلى خارج الأردن إلا بإذن من الرئيس، ولقضاء مهمة خاصة بأعمال المنظمة، ويشترط أن يظل النصاب القانوني من الأعضاء متوفراً إلا في حالات استثنائية تقررها اللجنة. وللرئيس أو لأي خمسة أعضاء دعوة اللجنة إلى عقد جلسة في أي وقت.

مادة ١٥: لا يجوز افتتاح الجلسة أو الاستمرار بها إلا بحضور ثلثي الأعضاء، فإذا تبين عند حلول موعد الافتتاح أن العدد القانوني لم يكتمل، أخّر الرئيس افتتاحها نصف ساعة، فإذا لم يتكامل العدد حينئذ أجّل الرئيس عقد الجلسة إلى موعد آخر.

مادة ١٦: لا يجوز لغير الأعضاء حضور الجلسات، إلا إذا أجازت اللجنة ذلك بقرار تتخذه لهذه الغاية.

مادة ١٧: يفتتح الرئيس الجلسة، وبعد تلاوة أسماء المعتذرين من الأعضاء، يؤخذ رأي اللجنة في التصديق على محضر الجلسة السابقة، ويبلغ الرئيس اللجنة ما ورد من الرسائل، ثم تنظر اللجنة في المسائل الواردة بجدول الأعمال.

مادة ١٨: لا يجوز لأي عضو أن يغادر الجلسة إلا بإذن من الرئيس، ولا يجوز للرئيس أن يسمح بذلك إذا ترتب عليه سقوط النصاب.

مادة ١٩: يعد الرئيس جدول الأعمال، ويبلغ به الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

مادة ٢٠: يجري بحث المواضيع كما وردت بالتسلسل في جدول الأعمال.

مادة ٢١: يقرأ محضر كله جلسة في مطلع الجلسة الثانية للتصديق عليه، ولكل عضو كان حاضراً الجلسة لا يريد التصديق على محضرها أن يطلب إجراء ما يراد من تصحيح. ومتى صدر قرار اللجنة بقبول التصحيح يثبت ذلك في محضر الجلسة التي صدر فيها ويصحح بمقتضاه المحضر السابق، ولا يجوز إجراء أي تصحيح في المحضر بعد التصديق عليه.

مادة ٢٢: بعد التصديق على المحضر، يوقع عليه من الرئيس وسائر الأعضاء الذين حضروا تلك الجلسة.

الفصل الخامس: نظام الكلام في الجلسات

مادة ٢٣: لا يجوز لأحد أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب الكلام ويأذن له الرئيس بذلك.

مادة ٢٤: يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب طلباتهم.

مادة ٢٥: لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من مرتين في الموضوع ذاته، إلا إذا أجاز الرئيس بذلك.

مادة ٢٦: يتقيد الأعضاء بالإيجاز وعدم الإطالة.

مادة ٢٧: يؤذن دائماً بالكلام في الأحوال الآتية:

أ. طلب التأجيل

ب. توجيه النظر إلى مراعاة أحكام النظام الداخلي.

ت. تصحيح واقعة مدعى بها.

ث. الرد على قول يمس شخص طالب الكلام.

ح. إبداء الدفع بعدم المناقشة.

خ. إرجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث إلى ما بعد الفصل في موضوع آخر. ولكل هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلي يترتب عليها

وقف المناقشة فيه حتى يصدر قرار اللجنة بشأنها ولا يؤذن مع ذلك بالكلام في هذه الأحوال حتى يُتم المتكلم أقواله إلا لطلب توجيه النظر إلى مراعاة أحكام النظام الداخلي أو تصحيح واقعة مدعى بها.

الفصل السادس: قفل باب المناقشة وأخذ الرأي

مادة ٢٨: يعلن الرئيس قفل باب المناقشة بعد انتهاء طالبي الكلام.

مادة ٢٩: لكل عضو أن يطلب من اللجنة الاكتفاء بالمناقشة في الموضوع، فإذا اعترض أحد على هذا الطلب يسمح بالكلام لمعارض واحد، ثم يطرح طلب الاكتفاء للتصويت، فإذا حاز الأكثرية المطلوبة يعلن الرئيس ختام المناقشة في ذلك الموضوع.

مادة ٣٠: يجوز تحديد وقت معين للانتهاء من مناقشة أي موضوع إذا اقترح ذلك أحد الأعضاء وتبناه الرئيس ووافقت عليه اللجنة.

مادة ٣١: تتخذ القرارات بالأغلبية العادية، وإذا تعددت الاقتراحات ولم يحصل أي منها على الأغلبية العادية يعرض على التصويت للمرة الثانية الاقتراح الذي حاز على الأغلبية النسبية، وإذا لم يفز في هذه الحالة بالأكثرية العادية يسقط الاقتراح.

مادة ٣٢: لا يطرح اقتراح لأخذ الرأي عليه إلا من قبل الرئيس.

مادة ٣٣: يعلن الرئيس قرار اللجنة طبقاً لنتيجة الآراء.

مادة ٣٤: لا يجوز العودة إلى المناقشة في موضوع أخذت عليه الآراء إلا بموافقة ثلثي الأعضاء.

مادة ٣٥: إذا تساوت أصوات المؤيدين والمعارضين يرجح الجانب – الذي منه الرئيس.

الفصل السابع: زوال العضوية وإسقاطها

مادة ٣٦: تزول عضوية اللجنة في الحالات الآتية:

أ. بانتهاء مدة اللجنة.

ب. بالوفاة.

ت. بالاستقالة.

مادة ٣٧: تسقط عضوية اللجنة بطلب كتابي موقع من ستة من أعضائها على الأقل إلى الرئيس، وبقرار من اللجنة يصدر من اثني عشر عضواً من أعضائها.

مادة ٣٨: تعتبر عضوية اللجنة منتهية بالاستقالة إذا قبلت بالأغلبية المطلقة، أو إذا أصر العضو عليها، كما يجوز للعضو سحب استقالته قبل البت بشأنها.

الفصل الثامن: حل اللجنة

مادة ٣٩: لا تحل اللجنة إلا في الحالات الآتية:

أ. إذا سحب المجلس الوطني الثقة منها.

ب. عند تقديم استقالتها إلى المجلس الوطني عملاً بالمادة ٢٠ من النظام الأساسي.

ت. إذا قررت اللجنة بأكثرية عشرة أصوات الاستقالة، فعليها، عندئذ، أن تستمر في عملها وتدعو المجلس الوطني للانعقاد ليصدر القرار الذي يراه مناسباً.

مادة ٤٠: إذا أصبح عدد أعضاء اللجنة دون النصف لأسباب قاهرة خارجة عن إرادة الأعضاء، فعلى الرئيس أن يملأ المناصب الشاغرة مؤقتاً بموافقة الأعضاء الباقين، ويستمر هؤلاء الأعضاء في مراكزهم إلى أن يزول المانع.

مادة ٤١: مع مراعاة أحكام المادتين ٣٩ و٤٠ يجوز للرئيس أن يملأ العضوية الشاغرة.

الفصل التاسع: الميزانية العامة

مادة ٤٢: يقدم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني إلى اللجنة تقريره المالي السنوي المتضمن حساب الإيرادات والمصروفات والميزانية العمومية في أول شهر أيار من كل عام.

مادة ٤٣: تفوض كل لجنة فرعية أحد أعضائها لينوب عنها في مناقشات إعداد مشروع الميزانية.

مادة ٤٤: تناقش اللجنة مشروع الميزانية المقدم، وتنتهي من إقراره قبل اجتماع المجلس الوطني.

الفصل العاشر: أحكام عامة

مادة ٤٥: إذا حصل أي خلاف حول تفسير أيٍّ مادة من مواد هذا النظام، يرجع في ذلك إلى اللجنة لإصدار قرارها في هذا الشأن.

مادة ٤٦: تحتفظ اللجنة لدى أمين السر بخاتم لها تختم به جميع ما يصدر عنها من أوراق.

مادة ٤٧: يوقع الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو من تفوضه اللجنة في حالة غيابهما جميع الأوراق الصادرة عن اللجنة.

مادة ٤٨: لا يجوز تعديل هذا النظام إلا بناء على اقتراح الرئيس، أو بطلب خمسة من الأعضاء، ويجري التعديل بقرار من الأغلبية العادية.

ملحق رقم (٤)

نظام انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني

القدس ١٩٦٥/٧/١٧

الفصل الأول

التعاريف:

١. يسمى هذا النظام (نظام انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني).

٢. يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها حيثما وردت في هذا النظام، إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

(المنظمة):	منظمة التحرير الفلسطينية.
(اللجنة):	اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
(فلسطيني):	كل عربي ذكراً كان أو أنثى كان يقيم إقامة عادية في فلسطين حتى العام ١٩٤٧، أو كل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ.
(المجلس):	المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية.
(ناخب):	كل فلسطيني له حق انتخاب أعضاء المجلس الوطني.
(مقترع):	كل ناخب يمارس حقه الانتخابي.
(مرشح):	كل فلسطيني تقدم بطلب مستكمل الشروط يعلن فيه ترشيح نفسه لعضوية المجلس الوطني.
(عضو):	كل فلسطيني تم انتخابه لعضوية المجلس الوطني.
(مراكز التجمع):	البلاد العربية التي يقيم فيها الفلسطينيون والمبيّنة بالمادة ٣١.
(الدائرة الانتخابية):	كل قسم في مركز التجمع خصص له عضو واحد أو أكثر في المجلس الوطني بموجب هذا النظام.

(منطقة الانتخابات الفرعية): كل جزء من الدائرة الانتخابية يعين فيه مركز للاقتراع.

(مراكز الاقتراع): المكان الذي يعينه المرجع المختص ضمن الدائرة الانتخابية لإجراء عملية الاقتراع.

(تذكرة الهوية): شهادة إثبات شخصية صادرة عن المنظمة، أو عن مرجع رسمي في الدول العربية.

(المدير): مدير مكتب المنظمة في أحد مراكز التجمع، ويشمل ذلك مدير مكتب المقر العام للمنظمة، أو الشخص الذي تختاره اللجنة في المناطق التي تحتاج إلى أكثر من مدير لأغراض هذا النظام.

الفصل الثاني: في حق الانتخاب

١. لكل فلسطيني حق انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني؛

أ. إذا كان أكمل الثامنة عشرة من عمره.

ب. إذا كان اسمه مسجلاً في أحد جداول الانتخاب النهائية.

ت. إذا لم يكن معتوهاً أو مجنوناً.

ث. إذا لم يكن محكوماً بجناية أو بجريمة تمس الشرف الوطني.

٢. لا يجوز للناخب أن يعطي صوته أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد، ولا أن يستعمل صوته في غير منطقة الانتخاب المسجل اسمه فيها.

٣. أ. حال وضع هذا النظام موضع التنفيذ، وفي خلال شهر واحد، على المدير أن يعين لكل دائرة انتخابية لجنة تسمى (لجنة تنظيم جدول الناخبين) تتولى تنظيم جدول يتضمن أسماء الناخبين وأعمارهم ومهنهم ومحال إقامتهم، ويحق لهذه اللجنة أن تستعين بلجان فرعية تعينها لهذا الغرض.

ب. تعين اللجنة التنفيذية شخصاً أو أكثر بشكل مؤقت في مراكز التجمع التي لا يوجد فيها مكاتب للمنظمة، وذلك من أجل القيام بأعمال المدير تنفيذاً لأغراض هذا النظام.

٤. تتألف لجنة تخدم جدول الناخبين من ثلاثة أشخاص في الدائرة الانتخابية، يختارهم المدير ممن يحسنون القراءة والكتابة ويعين أحدهم رئيساً للجنة.

٥. يسجل اسم الناخب في جدول الناخبين في المنطقة التي يقيم فيها إقامة اعتيادية.

٦. ينظم جدول الناخبين من ثلاث نسخ حسب الحروف الأبجدية، يوقع عليها رئيس وأعضاء لجنة تنظيم جدول الناخبين، وتدون فيها البيانات الواردة في المادة الخامسة أعلاه، ولا يدون في هذا الجدول أسماء ن لا يتمتعون بالأهلية القانونية والمحكومين بالسجن بتهمة تمس الشرف، أو ما نصت عليه المادة الثالثة أعلاه.

٧. أ: على لجنة تنظيم جدول الناخبين أن تقدم نسخ الجداول الموقع عليها إلى المدير خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تأليف اللجنة، ويقوم المدير بالتوقيع على هذه النسخ، ويحتفظ بواحدة منها في مكتبه.

ب: يسلم المدير إلى رئيس لجنة تنظيم جدول الناخبين نسختين من الجدول، ليحتفظ بواحدة منها، وليعلن الأخرى كما سيرد النص عليه.

٨. يعرض رئيس لجنة تنظيم جدول الناخبين في الأماكن العامة ضمن الدائرة الانتخابية، وتكون مدة العرض عشرة أيام من تاريخ تسلمه لنسخ الجداول، وعلى الرئيس أن يقدم للمدير ورقة ضبط موقعة منه ومن أعضاء لجنة تنظيم جدول الناخبين تثبت عرض الجدول بالصورة المذكورة.

٩. لكل فلسطيني الحق بالاعتراض على جدول الناخبين وطلب تصحيحه؛ سواء أكان ذلك بخصوص شخصه أم بخصوص أشخاص آخرين.

١٠. يقدم الاعتراض كتابة إلى لجنة الاعتراضات خلال سبعة أيام من تاريخ إعلان الجداول الانتخابية.

١١. تتألف لجنة الاعتراض من ثلاثة أشخاص يختارهم عضو اللجنة التنفيذية المختص من الدائرة الانتخابية نفسها، ويعين أحدهم رئيساً.

١٢. تبت لجنة الاعتراض في الاعتراضات المقدمة لها في غضون أسبوع واحد من تاريخ تقديم الاعتراض، ويكون قرارها قطعياً.

١٣. ترفع قرارات لجان الاعتراضات إلى المدير الذي يضع بدوره الجداول النهائية لجميع ناخبي الدائرة الانتخابية على ضوء قرارات لجان الاعتراض.

١٤. تعتمد الجداول النهائية في انتخابات المجلس الوطني لمدة سنة واحدة من تاريخ صيرورتها نهائية، وتجري عملية الاقتراع بموجبها.

١٥. خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة تلي ١٩٦٥، تنتدب اللجنة لجاناً فرعيةً لإعادة النظر في الجداول الانتخابية اعتماداً على السجلات الرسمية وتقارير المديرين وغيرها.

الفصل الثالث: في الترشيح لعضوية المجلس

١٦. تحدد اللجنة الأيام التي تجري فيها انتخابات أعضاء المجلس الوطني.

١٧. ينشر التاريخ المحدد للانتخاب بواسطة الصحف وغيرها في كل مركز تجمع، شريطة أن يتم هذا النشر قبل أربعين يوماً من اليوم المحدد للانتخاب.

١٨. يشترط في المرشح لعضوية المجلس الوطني أن يكون:

أ. ١. فلسطينياً يجيد القراءة والكتابة.

٢. ناخباً مقيداً في جدول الانتخابات النهائي.

٣. قد أتم الخامسة والعشرين من عمره عند إجراء الانتخاب.

٤. غير محكوم عليه بجناية أو جنحة أخلاقية.

٥. ليس موظفاً في المنظمة إلا إذا استقال من وظيفته قبل موعد الترشيح بشهر واحد، إذ لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس والوظيفة في المنظمة.

٦. أن يكون عضواً عاملاً في التنظيم الشعبي (مادة ٥٦ من قانون التنظيم الشعبي).

ب. أن لا يرشح نفسه في أكثر من دائرة انتخابية واحدة.

١٩. على الراغب في ترشيح نفسه أن يقدم للمدير تصريحاً خطياً على نسختين موقعاً منه ومرفقاً بالوثائق الثبوتية والبيانات المشروطة بموجب هذا النظام، ويتضمن التصريح اسم المرشح، وأسرته، ومحل إقامته، وتاريخ ولادته، ومهنته، وأنه يجيد القراءة والكتابة، وأن جميع الشروط متوفرة فيه، وعلى المدير حال تسلمه التصريح أن يعطي المرشح وصلاً مبدئياً بتسلم التصريح يذكر فيه يوم وساعة تقديمه.

٢٠. يبدأ الترشيح قبل اليوم المعين للانتخاب بثلاثين يوماً، ويستمر لمدة عشرة أيام، ولا يقبل الترشيح الذي لا يقدم ضمن هذه المدة.

٢١. يحتفظ المدير بنسخة من التصريح، ويرسل الثانية إلى اللجنة فور استلامها.

٢٢. على المدير أن يتأكد من مطابقة التصريح ووثائقه لشروط الترشيح، ثم يعطي المرشح إشعاراً بقبوله الترشيح، وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ استلام التصريح.

٢٣. إذا امتنع المدير عن إعطاء إيصال تسلم التصريح أو إشعار قبول الترشيح، فللطالب أن يقدم اعتراضاً إلى اللجنة، أو اللجنة التي تعينها لهذا الغرض خلال يومين، ويكون قرار اللجنة قطعياً.

٢٤. يسجل المدير الترشيحات في سجل خاص بحسب أسبقية ورودها، وعليه أن يعلن جدولاً بأسماء المرشحين في مكان بارز في مراكز الدائرة الانتخابية، وفي مراكز جميع مناطق الانتخاب لمدة ثلاثة أيام بعد انتهاء المدة المحددة للترشيح مباشرة.

٢٥. لكل مرشح أغفل ذكر اسمه في جدول المرشحين أو أدرج في غير ترتيبه، أن يعترض للجنة أو للجنة المعينة لهذا الغرض في غضون ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء مدة إعلان الجدول، ويكون قرار تلك اللجنة قطعياً.

٢٦. أ. يعلن المدير جميع التعديلات الواقعة في جدول المرشحين بالطريقة نفسها التي أعلن فيها جدول المرشحين، وبذلك يصبح جدول المرشحين نهائياً.

ب. يحق لكل ناخب الاعتراض على اسم أي مرشح لا تنطبق عليه الشروط الواردة في هذا النظام إلى اللجنة أو اللجنة المعينة لهذا الغرض.

٢٧. لا يجوز انتخاب أحد لعضوية المجلس الوطني من غير الأشخاص المبيّنة أسماؤهم في جداول المرشحين النهائية.

الفصل الرابع: مراكز التجمع والدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع

٢٨. يتألف المجلس الوطني من مائتين وسبعة عشر عضواً.

٢٩. يوزع عدد أعضاء المجلس على مراكز التجمع كما يلي:

١٠٠	١.	المملكة الأردنية الهاشمية
٤٠	٢.	قطاع غزة
١٤	٣.	الجمهورية اللبنانية
١٣	٤.	الجمهورية العربية السورية
١٠	٥.	دولة الكويت
٥	٦.	الجمهورية العربية المتحدة
٢	٧.	الجمهورية العراقية
٥	٨.	المملكة العربية السعودية
٣	٩.	إمارة قطر
٢	١٠.	الجزائر
٣	١١.	ليبيا
١٥	١٢.	المهجر
٥	١٣.	جيش التحرير ٢١٧

٣٠. تعين اللجنة بقرار منها حدود الدوائر الانتخابية، وعدد الأعضاء المخصص لكل منها، مراعيةً في ذلك عدد السكان والتوزيع الجغرافي، وتعلن ذلك في الجرائد المحلية وغيرها لكل قُطر، على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار هذا النظام.

٣١. يعين المدير مركز اقتراع لكل مجموعة من الناخبين لا يتجاوز عدد أفرادها ألف ناخب، ويعلن ذلك قبل أسبوعين من اليوم المحدد للانتخاب.

الفصل الخامس: العمليات الانتخابية

٣٢. يتولى الإشراف على مراكز الاقتراع لجنة اقتراع مؤلفة من رئيس يختاره المدير من ذوي الكفاءة والسمعة الحسنة، ويختارهما المدير من الناخبين، على أن يكونوا من ذوي السمعة الحسنة، ويحسنون القراءة والكتابة، ويقيمون في المنطقة الانتخابية الفرعية.

٣٣. إذا غاب أحد أعضاء لجنة الاقتراع، فلرئيس تلك اللجنة أن يختار من يحل محله من الناخبين من تلك المنطقة الانتخابية الفرعية، وإذا غاب رئيس لجنة الاقتراع وجب على المدير أن يعين فوراً رئيساً جديداً أو لجنة جديدة.

٣٤. لا يجوز أن يكون بين لجنة الاقتراع أو أحد أعضائها وبين أحد المرشحين في الدائرة الانتخابية قرابة حتى الدرجة الرابعة.

٣٥. يحق للمرشح أو لممثله الشخصي الذي يحمل منه وكالة خطية مصدقة من المدير، أن يحضر ويراقب عملية الاقتراع، ولا يجوز أن يكون للمرشح في مركز الاقتراع أكثر من ممثل واحد.

٣٦. تجري عملية الاقتراع في الدائرة الانتخابية الواحدة في يوم واحد من الساعة السابعة صباحاً حتى السابعة مساء، ويجوز للمدير تمديد المدة لساعتين فقط.

٣٧. على رئيس لجنة الاقتراع أن يمنع منعاً باتاً كل محاولة للتأثير على حرية الانتخاب، وله أن يستعين بقوات الأمن أو غيرها للمحافظة على النظام.

٣٨. تكون صناديق الانتخاب على شكل موحد يعينه رئيس اللجنة التنفيذية، ويكون لكل صندوق قفلان مختلفان وفوهة واحدة لإسقاط أوراق الاقتراع.

٣٩. أ. تعد أوراق الاقتراع على نمط واحد وبلون واحد.

ب. يخصص لكل مركز اقتراع عدد من أوراق الاقتراع يزيد خمسة بالمائة على عدد الناخبين التابعين لذلك المركز، وتسلم هذه الأوراق لرئيس لجنة الاقتراع ضمن لفافة مختومة مكتوب عليها عدد الأوراق التي تحتويها.

٤٠. أ. قبل الشروع في الانتخاب، يفتح رئيس لجنة الاقتراع صندوق الانتخاب أمام المرشحين أو ممثليهم، وبعد التحقق من خلو الصندوق تماماً يقفل الرئيس القفلين ويحتفظ بمفتاح أحدهما ويسلم مفتاح الثاني إلى أكبر عضوي لجنة الاقتراع سناً، وينظم بذلك محضراً ويوقعه مع العضوين والمرشحين الحاضرين أو ممثليهم.

ب. يفتح رئيس لجنة الاقتراع لفافة أوراق الاقتراع، ويعد الأوراق، وينظم محضراً بذلك يوقعه مع العضوين والمرشحين أو ممثليهم. ج. تعلق قائمة المرشحين في مكان بارز خارج قاعة الاقتراع وداخلها.

٤١. يحضر كل ناخب إلى مركز الاقتراع المدرج اسمه في جدوله، وبعد التثبت من هويته، يسلمه رئيس اللجنة ورقة الاقتراع مختومة بخاتم للجنة وموقعاً عليها من رئيس لجنة الاقتراع، وبعد استلام ورقة الاقتراع يتوجه الناخب إلى المكان المنعزل لممارسة حقه الانتخابي.

٤٢ على رئيس لجنة الاقتراع أن يطلب من الناخب إبراز تذكرة هويته ويؤشر عليها ويسلمه ورقة الانتخاب لممارسة حقه الانتخابي ويضع إشارة أمام اسمه في جدول الناخبين للدلالة على ممارسته حق الانتخاب.

٤٣. في حالة الناخب الأمي، يطلب من رئيس لجنة الاقتراع أو أحد عضويها، أن يدون له أسماء المرشحين الذين يرغب في انتخابهم.

٤٤. إذ ارتكب من تولى الكتابة عن ناخب أمي تزويراً، يقوم المدير أو من يساعده حالاً بتغيير ذلك الشخص إذا ثبت هذا التزوير للمدير أو من يقوم مقامه.

٤٥. خلافاً لما ورد في هذا النظام، يحق لرئيس وعضوي لجنة الاقتراع والمرشحين وممثليهم في مركز الاقتراع، أن يمارسوا حق الانتخاب في ذلك المركز، ويحرر محضراً يذكر فيه سبب الاقتراع في غير المراكز المسجلة فيه أسماؤهم.

٤٦. يضع الناخب ورقة الاقتراع بعد طيها في الصندوق بصورة علنية.

٤٧. تبت لجنه الاقتراع في جميع الاعتراضات المقدمة لها بشأن عملية الاقتراع، وتكون قراراتها قطعية.

الفصل السادس: فرز الأوراق وإعلان النتائج

٤٨. بعد الانتهاء من عملية الاقتراع، تنظم لجنة الاقتراع محضراً موقعاً منها ومن المرشحين أو ممثليهم يتضمن الأمور الآتية:

أ. عدد الناخبين المسجلين.

ب. عدد المقترعين.

ت. عدد أوراق الانتخاب التي سلمت للجنة الانتخاب.

ث. عدد أوراق الاقتراع التي استعملت، والتي لم تستعمل، والتي أتلفت وسبب إتلافها.

٤٩. يوضع المحضر وجدول الناخبين وأوراق الاقتراع الزائدة فوق فوهة صندوق الانتخاب، ويلف الصندوق بقطعة قماش، ويربط ويختم بخاتم لجنة الاقتراع التي تزودها به اللجنة التنفيذية، وينقل إلى مركز الدائرة الانتخابية، ويحق للمرشح أو ممثله أن يرافق لجنة الاقتراع أثناء نقل الصندوق.

٥٠. تجري عملية فرز الأصوات بعد الانتهاء من عملية الاقتراع مباشرة في مركز الدائرة الانتخابية من قبل لجنة خاصة تدعى لجنة الفرز

٥١. تتألف لجنة الفرز من رئيس وعضوين يعينهم المدير من بين الناخبين في الدائرة الانتخابية المختصة.

أ. تفرز أوراق كل صندوق على حدة بحضور المرشح أو ممثله الذي يحصل على وكالة خطية مصدقة من المدير، وبعد الانتهاء من فرزه تنظم محضراً بنتيجته للمرشحين أو ممثليهم في ذلك المركز.

ب. تتم عملية الفرز علناً وبشكل يتيح للحاضرين من المرشحين أو ممثليهم الاطلاع على أوراق الاقتراع أثناء قراءتها.

٥٢. إذا تبين للجنة الفرز أن عدد الأوراق في صندوق ما يزيد أو ينقص عن عدد المقترعين يعتبر الاقتراع الخاص بذلك الصندوق لاغياً ويعاد في اليوم التالي أو الذي بعده.

٥٣ تعد باطلة ولا تدخل في حساب الأصوات:

أ. الورقة البيضاء.

ب. الورقة التي لا يمكن قراءة أي اسم منها.

ت. ورقة الاقتراع التي لا تحمل خاتم اللجنة وتوقيع لجنة الاقتراع.

ث. ورقة الاقتراع التي تتضمن أكثر من العدد المطلوب انتخابه.

٥٤. تجري عملية الفرز بصورة متواصلة حتى ظهور النتيجة.

٥٥. تقدم الاعتراضات على الفور إلى لجنة الفرز، وتبت فيها فوراً، ويكون قرارها قطعياً.

٥٦. أ. تقوم لجنة الفرز بتنظيم محضر على نسختين يتضمن النتائج النهائية، ومختلف مراحل الفرز والاعتراضات الواردة عليه، وقرارات اللجنة بخصوص تلك الاعتراضات، وتوقع لجنة الفرز على صفحاته، وتعلن النتيجة بحضور المرشحين أو ممثليهم.

ب. يجب أن يتضمن هذا المحضر الأمور التالية:

١. مجموع عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية.

٢. مجموع عدد المقترعين.

٣. أسماء المرشحين

٤. الأصوات التي نالها كل مرشح.

٥. الاعتراضات المقدمة وقرارات لجنة الفرز فيها.

٥٧. يعتبر المرشحون أعضاء في المجلس بالتزكية إذا كان عدد المرشحين لا يزيد على العدد المقرر لتلك الدائرة الانتخابية.

٥٨. يفوز بعضوية المجلس من نال العدد الأكبر من أصوات المقترعين الصحيحة، وإذا تساوت الأصوات بين مرشحين أو أكثر يتم اختيار أحدهم عن طريق القرعة، يجريها رئيس لجنة الفرز بحضورهم.

٥٩. يعلن رئيس اللجنة التنفيذية نتائج الانتخابات كما ظهرت في محاضر الانتخابات المنظمة من لجان الفرز لمختلف الدوائر الانتخابية خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وصول نسخ المحاضر إليه، ويرسل رئيس اللجنة إلى كل شخص انتخب عضواً في المجلس شهادة بانتخابه.

٦٠. يحتفظ رئيس لجنة الفرز بأوراق الاقتراع ويضعها في لفافة ويختمها هو وعضوا اللجنة ويرفعها إلى اللجنة التنفيذية لتحتفظ بها حتى يبت في الطعون المقدمة إلى المجلس الوطني.

٦١. لكل مرشح أن يطعن في صحة الانتخاب، ويقدم هذا الطعن إلى المجلس خلال ثلاثة أيام من بدء انعقاده، ويصدر المجلس قراره بأكثرية عادية خلال أسبوع من بدء دورته الأولى.

الفصل السابع: مواد عامة

٦٢. لا يجوز لعضو المجلس أن يدخل في التعهدات والمناقصات التي تعقدها المنظمة أو التعاقد مع المنظمة للقيام بتعهدات أو خدمات أو لتقديم لوازم، أو أي بيع أو إجارة أو مبادلة أو رهن.

٦٣. تسقط العضوية بقرار من المجلس في الحالات الآتية:

أ. لأي سبب يجعله غير حائز على شروط المرشح للعضوية المنصوص عنها في المادة (٢١) من هذا النظام.

ب. إذا توفى عضو المجلس أو تغيب عن ثلاث جلسات دون إذن المجلس أو دون عذر مشروع

ت. إذا عمل مع حكومة أو مؤسسة دولة أجنبية (غير عربية)، ورأى المجلس عمله ضاراً بالمصلحة الوطنية.

ث. إذا قام بعمل مخالف لميثاق أو أنظمة المنظمة.

٦٤. يجوز للعضو أن يستقيل من المجلس بكتاب يقدمه لرئيس المجلس، وتعتبر الاستقالة نهائية بقرار من المجلس.

٦٥. إذا أصبح مقعد العضو شاغراً، فعلى رئيس المجلس أن يملأه بالمرشح الذي نال أكثر الأصوات من غير الفائزين بالانتخاب في الدائرة الانتخابية ذاتها. ويتمتع هذا العضو بحقوق العضو المنتخب نفسه.

٦٦. عضو اللجنة التنفيذية رئيس دائرة الشؤون العامة والانتخابات، هو المسؤول عن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويكون له الصلاحيات الآتية:

١. الاتصال مع الجهات الرسمية لتسهيل عملية الانتخابات.

٢. الإشراف على جميع خطوات التنفيذ لهذا النظام.

٣. يشرف على صرف المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام.

٤. يكون مديرو المكاتب مسؤولين أمامه مسؤولية مباشرة.

٥. يعين ما يلزم من موظفين لتسهيل تنفيذ أحكام هذا النظام.

٦. يتعاون مع اللجنة التنفيذية في كل ما من شأنه تسهيل تنفيذ هذا النظام.

٦٧. إذا تعذر إجراء الانتخابات في أي مركز من مراكز التجمع، يجتمع الأعضاء الذين تم انتخابهم في المراكز الأخرى ويقررون الطريقة التي تملأ بها المقاعد الشاغرة.

٦٨. تختار اللجنة التنفيذية خمسة أشخاص من القوات المسلحة الفلسطينية لتمثيل تلك القوات في المجلس الوطني، ويتمتع هؤلاء الأعضاء بحقوق الأعضاء المنتخبين نفسها.

٦٩. تطلب اللجنة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مراكز التجمع مشاركتها في الإشراف على عملية الانتخاب.

٧٠. تصدر اللجنة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام.

صدر بتاريخ ١٧/٧/١٩٦٥

ملحق رقم (٥)

نظام العمل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

الرقم ج - ٣٢ - ١٧٥٨ - التاريخ ١٩٦٥/٧/١٨

(مجلة فلسطين رقم ٢١ ملحق المحرر، عدد ٦٣٨، ١٢ آب ١٩٦٥)

أولاً: يكون اختصاص اللجنة التنفيذية وضع الخطط العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مختلف نشاطاتها وفق المبادئ والأهداف العامة الواردة في الميثاق، وتصدر قراراتها بشأن هذه الخطط بالأكثرية العادية.

ثانياً: يشرف على كل دائرة من دوائر المنظمة عضو من أعضاء اللجنة، يختارهم الرئيس، ويكون مسؤولاً عن تصريف أعمال تلك الدائرة ضمن الخطط العامة، وينجز الأمور المهمة منها بموافقة الرئيس.

ثالثاً: للرئيس الحق في إعادة توزيع الدوائر على أعضاء اللجنة حسبما يرى موافقاً.

رابعاً: يكون كل عضو مسؤولاً عن الدائرة التي يشرف عليها، والموظفون الذين يقل راتبهم عن خمسين ديناراً يكون حق تعيينهم ونقلهم وفصلهم تابعاً للعضو المشرف على الدائرة التي يعملون فيها. ومن يتجاوز راتبه خمسين ديناراً تخضع الإجراءات بشأنه لموافقة الرئيس.

خامساً: تعيد اللجنة التنفيذية النظر في الجهاز الإداري بأكمله، وتضع القواعد العامة له.

سادساً: تلغى جميع الأنظمة واللوائح الحالية، وإلى أن توضع أنظمة ولوائح جديدة يبت في أمور المنظمة حسب القرارات التي تصدرها اللجنة.

سابعاً: جيش التحرير الفلسطيني يتم تشكيله وتدريبه وتسليحه وفق الخطة المتفق عليها مع القيادة العربية الموحدة، ويكون قائد جيش التحرير الفلسطيني مسؤولاً أمام رئيس المنظمة مباشرة في جميع الأمور المتعلقة بالجيش، ويعرض الرئيس على اللجنة البيانات اللازمة من حين إلى آخر، ويكون رئيس اللجنة هو رئيس الدائرة العسكرية.

ثامناً: الرئيس هو الناطق الرسمي للمنظمة، وله الحق وحده في الإدلاء بالتصريحات الرسمية والسياسية، ويكون للأعضاء الحق بأن يدلوا ببيانات عن نشاط الدوائر المختصة بهم.

تاسعاً: أعضاء اللجنة تكون إقامتهم الدائمة في القدس، ولا يغادرونها إلا بمهمة رسمية وبموافقة الرئيس.

جمال الصوراني

أمين سر اللجنة التنفيذية

ملحق رقم (٦)

الميثاق الوطني الفلسطيني ١٠/٧/١٩٦٨

يتألف الميثاق من ثلاث وثلاثين مادة:

المادة ١: فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة ٢: فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة ٣: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته، وبمحض إرادته واختياره.

المادة ٤: الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانها.

المادة ٥: الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى العام ١٩٤٧، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة ٦: اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يعتبرون فلسطينيين.

المادة ٧: الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً، وتأهيله للنضال والكفاح المسلح، والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة ٨: المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك، فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من

جهة ثانية، وعلى هذا الأساس، فإن الجماهير الفلسطينية؛ سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل، منظمات وأفراداً، جبهة وطنية واحدة، تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة ٩: الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح، والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة، لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة ١٠: العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة ١١: يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة ١٢: الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أيّاً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة ١٣: الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان، يهيئ الواحد منها تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة ١٤: مصير الأمة العربية بل الوجود العربي ذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة ١٥: تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك، على الأمة أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية، للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها، بصورة خاصة،

في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن، أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري، وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار، للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة ١٦: تحرير فلسطين من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية، وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز؛ سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك، فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة ١٧: تحرير فلسطين من ناحية إنسانية يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك، فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة ١٨: تحرير فلسطين من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، من أجل ذلك، فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام، لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة ١٩: تقسيم فلسطين الذي جرى العام ١٩٤٧ وقيام "إسرائيل" باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة ٢٠: يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب، وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ، ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك، فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة، وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة ٢١: الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

المادة ٢٢: الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية، ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي

حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وإن "إسرائيل" هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب أرض الوطن العربي، لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم، وإن "إسرائيل" مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها، ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك، فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه، ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم، تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة ٢٣: دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء الموطنين لأوطانهم، أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة، وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة ٢٤: يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية، وحق الشعوب في ممارستها.

المادة ٢٥: تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة ٢٦: منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع مجالات الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة ٢٧: تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية، كل حسب إمكانياتها، وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة ٢٨: يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة ٢٩: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته، ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة ٣٠: المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير، هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة ٣١: يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد، ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة ٣٢: يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة ٣٣: لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

تعديل الميثاق:

صادق المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد في غزة بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٨، على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي نصت على القضاء على دولة إسرائيل، وتعديل بعضها الآخر، التزاماً باتفاق واي بلانتيشن، ونورد فيما يلي أرقام المواد التي ألغيت من الميثاق الوطني، وأرقام المواد التي تم تعديلها:

والمواد الملغاة هي: "٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٠". أما المواد التي حذفت منها مقاطع، فهي: "١، ٢، ٣، ٤، ٥، ١١، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩".

المصدر: موقع الرئاسة الفلسطينية: www.presidency.ps

ملحق رقم (٧)

النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

الباب الأول: مبادئ عامة

المادة ١: يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

المادة ٢: تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات.

المادة ٣: تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني، في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة، من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها، وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ، فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية، وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

المادة ٤: الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

الباب الثاني: المجلس الوطني

المادة ٥: ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

المادة ٦: أ- إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات.

ب- إذا شغر مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة.

المادة ٧: أ- المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.

ب- القدس هي مقر المجلس الوطني الفلسطيني.

المادة ٨: مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة؛ أو في دورات غير عادية، بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع عدد أعضاء المجلس. ويكون مكان انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر حسب الظروف، فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة ٩: يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر، ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

المادة ١٠: ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

أ- التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.

ب- التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.

ج- الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية، وتوصيات لجان المجلس.

د- أي مسائل أخرى تعرض عليه.

المادة ١١: يؤلف المجلس الوطني -تيسيراً لأعماله- اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها، وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني، الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قراراً بشأنها.

المادة ١٢: يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

الباب الثالث: اللجنة التنفيذية

المادة ١٣: أ- يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.

ب- يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة.

ج- تنتخب اللجنة من داخل المجلس الوطني.

المادة ١٤: تؤلف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضواً، بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

المادة (١٤ معدلة): تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضواً، بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

وإذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

أ- إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث، يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.

ب- إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر، يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

ج- في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي، يتم ملء الشواغر لأيٍّ من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس، ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس، وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض، ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين.

المادة ١٥: اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني، وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية.

المادة ١٦: تتولى اللجنة التنفيذية:

أ- تمثيل الشعب الفلسطيني.

ب- الإشراف على تشكيلات المنظمة.

ج- إصدار اللوائح والتعليمات، واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.

د- تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها، وعلى وجه العموم تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني.

المادة ١٧: يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً.

المادة ١٨: تنشئ اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية:

أ- الدائرة العسكرية.

ب- دائرة الشؤون السياسية والإعلامية.

ج- دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.

د- دائرة البحوث والمؤسسات المختصة.

ه- دائرة الشؤون الإدارية.

و- أي دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة إنشائها، ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين، ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية.

المادة ١٩: تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف أو تعينها على تحقيق أغراض المنظمة.

المادة ٢٠: تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني، وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده، ويجوز إعادة انتخابها.

المادة ٢١: يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

الباب الرابع: أحكام عامة

المادة ٢٢: تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين.

المادة ٢٣: تعمل اللجنة التنفيذية على إلحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري، وتعبئة جميع طاقات التحرير.

المادة ٢٤: ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة، يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص، يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني.

المادة ٢٥: موارد الصندوق تتألف من:

أ- ضريبة ثابتة على الفلسطينيين، تفرض وتجبي بنظام خاص.

ب- المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والأمة العربية.

ج- طابع التحرير الذي تنشئه الدول العربية لاستعمالها في المعاملات البريدية وغيرها.

د- التبرعات والهبات.

هـ- القروض والمساعدات العربية أو التي تقدمها الشعوب الصديقة.

و- أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

المادة ٢٦: تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين؛ لجمع تبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية.

المادة ٢٧: يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقرره اللجنة التنفيذية، وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلاً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

المادة ٢٨: يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم؛ لتنفيذ أحكام هذا النظام.

المادة ٢٩: تعديل هذا النظام الأساسي أو تغييره أو الإضافة إليه من سلطة المجلس الوطني للمنظمة بأغلبية ثلثي أعضائه.

الباب الخامس: أحكام انتقالية

المادة ٣٠: يحل المجلس الوطني المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٦٨/٧/١٠ محل المجلس الانتقالي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى النظام.

المادة ٣١: تكون مدة المجلس الوطني آنف الذكر سنتين ابتداء من ١٠/٧/١٩٦، إذا لم يتيسر إجراء انتخاب لأعضاء المجلس الذي سيخلفه، يجتمع ويقرر إما تمديد مدته لفترة أخرى، وإما أن يشَكل مجلس جديد بالطريقة التي يقرها.

المادة ٣٢: يحق للمجلس الوطني وتعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين إلى آخر، حسبما يرى ذلك ملائماً، وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير، ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية، في ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة.

جرى تعديل المادة (١٤) بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩١ في الدورة العشرين للمجلس.

المصدر: دائرة شؤون اللاجئين/ منظمة التحرير الفلسطينية.

ملحق رقم (٨)

البرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقرته لجنة الوحدة الوطنية المنبثقة من الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني دمشق، ١٩٧٩/١/٢٢ (فلسطين الثورة، بيروت، عدد خامس، ١٩٧٩، ص: ٧٤ – ٧٥)

إن التسوية الأمريكية للصراع العربي– الصهيوني التي تجسدت في اتفاقيات كامب ديفيد، تشكل أخطاراً مصيرية على قضية فلسطين وقضية التحرر الوطني العربية، فهي تسلم للعدو الصهيوني بمواصلة اغتصاب التراب الوطني الفلسطيني، وتلغي حق الشعب العربي الفلسطيني الثابت في وطنه فلسطين، وحقه في العودة إليه وتقرير مصيره وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه، وتفرط بأجزاء من الأرض العربية، وتتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية قائدة الكفاح الوطني لشعبنا وممثله الوحيد الناطق باسمه والمعبر عن إرادته.

كما أن هذه الاتفاقيات تشكل اعتداءً على الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية، وتمهد الطريق لإحكام سيطرة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية على منطقتنا العربية والبلدان الأفريقية، ولاستخدام النظام المصري –في إطار التحالف مع الإمبريالية والصهيونية– كأداة قمع لحركة التحرر الوطني العربية والأفريقية.

وإدراكاً منا لخطورة المؤامرة الجديدة وأبعادها، فإن المسؤولية الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة لشعبنا العربي الفلسطيني بجميع فصائله وقواه الوطنية، تحتم علينا رفض المخطط التآمري الجديد، والتصدي له، والدفاع عن شعبنا وحقوقه الوطنية الثابتة في وطنه فلسطين وثورتنا الفلسطينية.

إن موقف جماهيرنا الفلسطينية الباسلة داخل الوطن المحتل وخارجه، وموقف جماهير أمتنا العربية في رفض اتفاقيات كامب ديفيد، وإعلانها العزم على التصدي لهذه المؤامرة الجديدة على شعبنا وحقوقه الوطنية الثابتة وأمتنا العربية، يمنحنا المزيد من التصميم على مواجهة المؤامرة، والمزيد من الثقة على دحرها.

وفي الوقت نفسه، فإنه تقع على عاتقنا مسؤولية كبرى لا يمكن القيام بها إلا عبر موقف وطني وشعبي موحد من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

واستجابة منا لإرادة شعبنا، وللتحديات التي تواجهنا، وإيماناً منا بالوحدة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية طريقاً وحيداً لانتصارنا، وانطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني، ووثيقة طرابلس الوحدوية بين فصائل الثورة الفلسطينية،

وحق شعبنا في إقامة الدولة الديمقراطية على كل ترابه الوطني، وفي مواجهة هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة من نضال شعبنا، نعلن نحن ممثلي كافة فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية ما يلي:

في المجال الفلسطيني:

أولاً. التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا في وطنه فلسطين، وحقه في العودة إليه وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد أو شرط.

ثانياً. الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية والتمسك بها ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا وقائداً لنضاله الوطني، وناطقاً باسمه في المحافل العربية والدولية كافة، ومقاومة المحاولات كافة التي تستهدف النيل من منظمة التحرير الفلسطينية أو تجاوزها والالتفاف حولها، أو خلق بدائل أو شركاء لها في تمثيل شعبنا الفلسطيني، والتمسك بقرارات القمة العربية في الجزائر والرباط، وقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة القرارين رقم ٣٢٣٦ – ٣٢٣٧، التي تؤكد حقوقنا الوطنية الثابتة، والاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

ثالثاً. التصميم الثابت على مواصلة وتصعيد الكفاح المسلح وأشكال النضال السياسي والجماهيري كافة، وبخاصة داخل الأرض المحتلة، باعتبارها تشكل ميدان الصراع الرئيس مع العدو الصهيوني، وذلك لتحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف أو التفاوض للشعب الفلسطيني.

رابعاً. التأكيد على أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي – الصهيوني وأساسه، ورفض جميع القرارات والاتفاقيات والتسويات التي لا تعترف أو تنتقص من حقوق شعبنا الثابتة في وطنه فلسطين، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

خامساً. رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في الوطن المحتل، الذي يكرس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، لأرضنا المحتلة ويتنكر لحقوق شعبنا الفلسطيني.

سادساً. التأكيد على وحدة شعبنا العربي الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه، ووحدة تمثيله من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، والتصدي لجميع المحاولات والمشاريع التي تستهدف تجزئة شعبنا أو الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على دعم نضال شعبنا في المناطق المحتلة وتعزيز وحدته.

سابعاً. تدعيم بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية، وتوفير كل الوسائل للدعم السياسي والمادي لها، بما يمكنها من تعبئة جماهير شعبنا في الداخل في مواجهة الاحتلال الصهيوني ومخططاته ومشاريعه المعادية لشعبنا وحقوقه الوطنية الثابتة.

ثامناً. التمسك بفلسطين وطناً تاريخياً لا بديل عنه للشعب الفلسطيني، ومقاومة كافة مشاريع التوطين، أو "الوطن البديل" التي يطرحها العدو الامبريالي الصهيوني لتصفية قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني والالتفاف على حق العودة.

في المجال العربي:

أولاً. التأكيد على أن مواجهة اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها ونتائجها، بما تمثله من أخطار مصيرية على قضية النضال العربي هي مسؤولية الجماهير العربية بأسرها وقواها الوطنية والتقدمية، وأن الجبهة القومية للصمود والتصدي، وحلقتها المركزية سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، هي القاعدة الرئيسية للتصدي لمؤامرة التسوية الأمريكية الصهيونية.

ثانياً. العمل على تعزيز وتدعيم جبهة الصمود والتصدي، وتوسيع دائرتها على قاعدة مقاومة مخططات التسوية الإمبريالية والصهيونية، والتمسك بهدف تحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وعدم التفريط أو المساس بها، وتوفير كل إمكانيات الدعم الجماهيري والمادي لجبهة الصمود والتصدي بشكل خاص لمنظمة التحرير الفلسطينية والقطر العربي السوري.

ثالثاً. تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الأحزاب والحركات والقوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي كافة، إلى مساندة وتوفير كل إمكانيات الدعم الجماهيري والمادي لجبهة الصمود والتصدي، كما تدعوها إلى التضامن والنضال على قاعدة مقاومة مخططات التسوية الإمبريالية الصهيونية.

رابعاً: ١. تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية تمسكها بوحدة وعروبة واستقلال لبنان، واحترامها للسيادة اللبنانية، والتزامها باتفاقية القاهرة وملحقاتها التي تنظم العلاقة بينها وبين السلطة الشرعية اللبنانية.

٢. تثمّن منظمة التحرير الفلسطينية الدور الذي قام ويقوم به الشعب اللبناني وقواه الوطنية والقومية والتقدمية في دعم نضال الشعب الفلسطيني ودفاعها عنه، وهي إذ تعبر عن اعتزازها بالتلاحم بين شعبنا الفلسطيني والشعب اللبناني وقواه الوطنية والقومية والتقدمية في الدفاع عن الأرض اللبنانية

والثورة الفلسطينية ضد العدوان الصهيوني ومخططاته وأدواته المحلية تؤكد على أهمية استمرار هذا التلاحم وتعزيزه.

خامساً: ١. تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية على العلاقة ذات الطبيعة الخاصة التي تربط بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني، وحرصها على استمرار التلاحم بين الشعبين الشقيقين.

٢. تعلن منظمة التحرير الفلسطينية تمسكها بقرارات القمة العربية الصادرة في الجزائر والرباط وبغداد، التي تؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحق شعبنا الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة، وتعتبر التزام النظام الأردني بهذه القرارات ورفض اتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها والتورط فيها، وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة مسؤوليتها النضالية والشعبية ضد العدو الصهيوني هو القاعدة التي تحكم علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني.

سادساً. تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية حقها في ممارسة مسؤولياتها النضالية على المستوى العربي والقومي، وعبر أية أرض عربية في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.

سابعاً: تعلن منظمة التحرير الفلسطينية أن مواقفها وعلاقاتها مع أي نظام عربي تتحدد على ضوء موقف أي نظام من الالتزام بمقررات قمتي الجزائر والرباط، ومن رفض اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها ونتائجها ومقاومتها.

ثامناً. تدعو منظمة التحرير الفلسطينية القوى القومية والعربية والأنظمة الوطنية والصديقة كافة، إلى دعم ومساندة الشعب المصري وحركته الوطنية لتمكينه من التصدي لمؤامرة السادات، وإسقاط اتفاقية كامب ديفيد وانعكاساتها على الشعب المصري وعروبته وتاريخه النضالي ضد الصهيونية والإمبريالية.

في المجال الدولي:

أولاً. إن الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، وضد حركة التحرير الوطني العربية وأهدافها في التحرير والاستقلال، سواء من خلال دعمها للكيان الصهيوني، أو من خلال أدواتها في المنطقة العربية، يشكل عدواناً سافراً على شعبنا وقضيته الوطنية، وإن منظمة التحرير الفلسطينية، بالتلاحم مع جميع فصائل حركة التحرر الوطني العربية وقواها وأنظمتها الوطنية والتقدمية، تعبر عن عزمها على مقاومة سياسة الولايات المتحدة وأهدافها وممارساتها في المنطقة.

ثانياً. تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية أهمية تحالفها مع البلدان الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، باعتبار هذا التحالف يشكل ضرورة وطنية في مجال التصدي للمؤامرات الأمريكية والصهيونية على قضية فلسطين وحركة التحرر الوطني العربية ومنجزاتها.

ثالثاً. تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية على أهمية تعزيز وتدعيم تعاون المنظمة مع دول عدم الانحياز والدول الإسلامية والإفريقية الصديقة المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ونضالها في سبيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وتقرير مصيره، وإقامة دولته الوطنية المستقلة.

رابعاً. تعبر منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني، عن تضامنها مع حركات التحرر الوطني في العالم، وبخاصة في زيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا، وتصميمها على تعزيز علاقاتها النضالية معها باعتبار أن النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والعنصرية قضية مشتركة لقوى التحرر والتقدم في العالم كافة.

خامساً. تعلن منظمة التحرير تمسكها الثابت بالإنجازات التي تحققت للنضال الفلسطيني على الساحة الدولية من اعتراف دولي واسع بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبحق الشعب العربي الفلسطيني الثابت في وطنه فلسطين، وفي العودة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وهي الإنجازات التي تجسدت في قرارات الأمم المتحدة المتخذة العام ١٩٧٤ حتى اليوم، وبخاصة القرارين ٣٢٣٦ و٣٢٣٧، وتؤكد حق منظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تبحث قضية فلسطين على هذه الأسس، وتعتبر أن أي بحث أو اتفاق يتعلق بقضية فلسطين باطل في غيابها من أساسه.

في المجال التنظيمي

أولاً. تشارك فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كافة، وفي مقدمتها المجلسان الوطني المركزي، واللجنة التنفيذية، وعلى أسس جبهوية ديمقراطية.

ثانياً. القيادة الفلسطينية قيادة جماعية؛ بمعنى أن القرار مسؤولية الجميع؛ سواء من حيث المشاركة في اتخاذه أو تنفيذه وعلى أساس ديمقراطي بالتزام الأقلية برأي الأكثرية طبقاً للبرنامج السياسي والتنظيمي وقرارات المجالس الوطنية.

ثالثاً. ضمان قيام دوائر المنظمة ومؤسساتها وأجهزتها بممارسة صلاحياتها كاملة وفق الاختصاصات المحددة لها في النظام الأساسي للمنظمة، وتشكل

اللجنة التنفيذية مجالات عليا متخصصة على أسس جبهوية تتولى وضع الخطط ومراقبة التنفيذ لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة في المجالات العسكرية والإعلامية والمالية.

رابعاً. تشكل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي حسب ما يتفق عليه، وضمن ما ينص عليه النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلس الوطني.

خامساً. تتولى اللجنة التنفيذية القادمة، في بداية عملها، وضع الخطط اللازمة لوضع البرنامج المرحلي موضع التنفيذ، وتعيد النظر في دوائر أجهزة تحقيق المردود الأفضل من عمل هذه الدوائر والأجهزة.

ملحق رقم (٩)

اتفاق عدن- الجزائر

أولاً. اجتمعت في عدن والجزائر، تحت رعاية حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، والحزب الاشتراكي اليمني، وفود قيادية تمثل اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وأقرت الاتفاق السياسي والتنظيمي المبين في هذه الوثيقة باعتباره أساساً للحوار الوطني الشامل، ولتحضير مقررات الدورة القادمة للمجلس الوطني.

ثانياً. زيارة القاهرة والعلاقات الفلسطينية المصرية

أ-التأكيد على أن الزيادة مثلت تجاوزاً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والتصدي لآثاره الضارة، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ليست ملزمة بأي نتائج أو التزامات سياسية ترتبت عليها، والمحاسبة عليها في إطار المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير.

ب-استمرار التزام منظمة التحرير الفلسطينية بقرارات قمة بغداد الخاصة بالعلاقة مع النظام المصري ومحاصرة كامب ديفيد، وإيقاف كافة الاتصالات السياسية مع النظام المصري فوراً.

ج-تأكيد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة بشأن العلاقة مع القوى الوطنية المصرية، وتحديد العلاقات مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد.

ثالثاً. الأردن

أ-إرساء العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني على قاعدة الضوابط التي تضمنتها مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، وبخاصة دورته السادسة عشرة.

ب-عدم الإقدام على أية تحركات سياسية مشتركة مع الأردن فيما يخص البحث عن حلول للقضية الفلسطينية، وبخاصة دورته السادسة عشرة.

ج-رفض أي حل للقضية الفلسطينية على قاعدة مشروع ريغان، أو للحل الإقليمي الوسط، أو الخيار الأردني (مشروع حزب العمل الصهيوني)،

أو أي مشروع ينتقص من حقوق شعبنا الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، والتصدي لأية محاولات أردنية للانخراط في هذه الدول.

د–رفض الخطوة الأردنية في إحياء البرلمان القديم باعتبارها تجاوزاً على قرارات قمة الرباط للعام ١٩٧٤، بهدف الانتقاص من حق منظمة التحرير الفلسطينية في وحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني والالتفاف عليه.

رابعاً. نقطة عامة

التأكيد على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة السادسة عشرة، وبخاصة فيما يتعلق برفض كامب ديفيد كسياسة ونهج، ومجابهة مشروع ريغان، ومشروع الحكم الذاتي، وتوطيد العلاقات مع قوى حركة التحرير العربية والقوى الصديقة على الصعيد الدولي، وبخاصة الاتحاد السوفيتي، والالتزام بأسس حل القضية الفلسطينية كما أكدت عليها قرارات دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني.

الوثيقة التنظيمية

أولاً. المجلس الوطني الفلسطيني

١. توسيع مكتب المجلس الوطني.

٢. الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني كفصيل في المجلس الوطني، على أن يحدد عدد ممثليه من خلال مشاورات لاحقة.

٣. تعديل النظام السياسي لمنظمة التحرير بحيث يشمل الإصلاحات المتفق عليها كافة.

ثانياً. المجلس المركزي

١. أن ينتخب المجلس الوطني مباشرة وفق لائحة تحدد أسس تشكيلية.

٢. أن تكون للمجلس صلاحيات تقريرية.

٣. تكون للمجلس صلاحية محاسبة اللجنة التنفيذية حول تنفيذ قرارات المجلس الوطني، وله الحق في تجميد أعضاء من اللجنة التنفيذية بما لا يتجاوز ثلث عدد أعضائها.

٤. يشكل المجلس لجان عمل فاعلة ودائمة من بين أعضاء المجلس الوطني، وعلى أسس جبهوية.

٥. توضع لائحة داخلية لتنظيم عمل المجالس المركزي، وتعتبر جزءاً من النظام السياسي.

ثالثاً. اللجنة التنفيذية

١. تشارك كافة الفصائل والقوى الوطنية المعترف بها في المجلس الوطني الفلسطيني في عضوية اللجنة التنفيذية.

٢. تنتخب اللجة التنفيذية نواباً لرئيس اللجنة التنفيذية، وتحدد صلاحياتهم ومهماتهم في اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية.

٣. تشكيل أمانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية في القضايا التنظيمية والسياسية والمالية والعسكرية كافة، في الفترة ما بين اجتماعي اللجنة التنفيذية، وبحيث لا يتجاوز عدد أعضائها ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية.

٤. تشكل اللجنة التنفيذية من بين أعضائها لجان اختصاص للإشراف على الشؤون السياسية، وشؤون الوطن المحتل (بما في ذلك سياسة دعم الصمود) ولبنان.

٥. يضع المجلس الوطني الفلسطيني لائحة داخلية لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية، وتصبح جزءاً من النظام الأساسي.

رابعاً. الاتحادات الشعبية

١. المحافظة على وحدة الاتحادات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع جماهيرها والالتزام بأسس العمل الجبهوي داخل صفوفها.

٢. إعادة توحيد الاتحادات الشعبية وفقاً للوائحها وأنظمتها الداخلية.

خامساً. دوائر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

١. إعادة النظر في تنظيم دوائر منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها ومؤسساتها على أسس جبهوية تراعي الكفاءة.

٢. تشكل اللجنة التنفيذية لجنة خاصة لدراسة أوضاع الدوائر والمكاتب والمؤسسات، بما يضمن تطوير فاعليتها وحسن أدائها وفقاً للفترة (١) أعلاه، وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى اللجنة التنفيذية.

ملحق رقم (١٠)

وثيقة إعلان الاستقلال

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات ... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض، هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسيّر عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب"، وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم للعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان للعام ١٩٢٣، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ العام ١٩٤٧م، الذي قسّم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه ومن ذاته، فلقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل الوطن وخارجه، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة، يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله، وباسم الشعب العربي الفلسطيني

قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني، يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي، والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، أو اللون، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمّن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات، وتكثيف الجهود، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة، وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام، ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو

العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرن الثاني ١٩٨٨، ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس، وفي كل مخيم، وفي كل قرية، وفي كل مدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال. إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه؛ ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة: منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤-١٩٩٣
عمر عساف

"قانون" التشريع و"قانون" الحرية: هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟
عاصم خليل

موقع حركات الإسلام السّياسي في الثّورات الشّعبيّة العربيّة وفيما بعدها
(دراسة حالة: مصر وتونس)
منذر مشاقي

دراسات في الديمقراطية و وسائط الإعلام
لينة الجيوسي

دراسات في الثقافة والتراث والهوية
شريف كناعنة

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية
ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

النســـاء والقضـــاة والقانـــون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
نفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
(طبعة ثانية - مزيدة)
جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ - مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي ولينداطبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

مَكَانَةُ المَرأَةِ في الإِسْلامِ فِي ظِلِّ تَأْويلِ آيةِ القوَامَة منظور فلسطيني
مي البزوري

مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين
خالد علي زواوي

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية
دلال باجس

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)
نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية
أميرة محمد سِلْمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجا
بلال الشوبكي

المجتمع المدني "بين الوصفي والمعياري": تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

مداخلات حول الدين والديمقراطية والدولة المدنية
تحرير: رجا بهلول

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيّرة
(وقائع ورشة عمل، ٤-٥ آذار ٢٠١١ في رام الله)
تحرير: حسن خضر

الإعلام الفلسطيني والإنقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين
تحرير: خالد الحروب وجمان قنيص

قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية
جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحربات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية - الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري . . سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني : رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح : في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني : هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

سلسلة اوراق بحثية

الفضائيات الدينية : الصورة المثالية للمرأة وأثرها على النساء في فلسطين
جمان قنيص

الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين الكتلة الإسلامية . . نموذجاً
دلال باجس

دراسات اعلامية ٢
تحرير : سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير : سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

صوت العاصفة : سيرة إذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى
نبيل عمرو

شيوعيون في فلسطين : شظايا تاريخ منسي
موسى البديري

ثَمَنَاً للشَّمْس
عائشة عودة

سَأُحَدِّثُكُم عَن هَاجس : مجموعة نصوص أدبية ل أقلام جديدة
تقديم وتحرير هَيفاء أسعد

المقاوَمة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز
مازن قمصية

شفيق الحوت
سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى : حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشة : قصة الحرب على المخيمات في لبنان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي
صالح الكفري، خديجة حسين نصر

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض

سلسلة دراسات وأبحاث

هذا الكتاب

يتناول الكتاب قضية شغلت – وما زالت– شعوب ودول حركات التحرر في كثير من دول العالم وفي المقدمة منها الشعوب العربية وهي "الديمقراطية" التي يتناولها الكتاب في الساحة الفلسطينية خلال ثلاثة عقود ١٩٦٤ – ١٩٩٣ منذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية حتى توقيع اتفاق اوسلو، حيث يتوقف عند الظروف التي أسست فيها المنظمة وكيفية تشكيل هيئاتها التشريعية والتنفيذية ومدى اقتراب أوبعد هذه الكيفية عن المفاهيم الديمقراطية.

وفي معالجته للمسألة الديمقراطية يعرض الكتاب تاريخ و مسار الحركة الفلسطينية خلال هذه المرحلة؛ من القدس إلى عمان فبيروت وتونس حتى عقد اتفاقات اوسلو وكيف كان يدار الشأن الفلسطيني عبر هيئات المنظمة و خلال المعارك الفاصلة التي خاضها الشعب الفلسطيني وثورته المعاصرة.

من جهة أخرى يتوقف الكتاب عند العلاقات الداخلية في فصائل ومكونات م.ت.ف والعلاقات فيما بين هذه الفصائل ومدى ارتباطها بالشعارات المرفوعة حول الممارسة الديمقراطية سواء أكانت في "غابة البنادق" أو خارجها.

وباعتبار الاتحادات الشعبية تشكل القاعدة الجماهيرية للمنظمة عرض الكتاب لبنية هذه الاتحادات وحقيقة التزامها بالمعايير الديمقراطية في العمل الجماهيري وعلاقتها بالقطاع الذي تمثله، ولأن للسمات الشخصية للقائد دورا ليس فقط مميزا بل طاغيا أحيانا، توقف الكتاب أمام الدور المميز الذي لعبه قائد المنظمة الشهيد ياسر عرفات ومدى ممارسته للديمقراطية في قيادته لمنظمة التحرير ولحركة فتح.

عمر عساف

حصل على بكالوريوس لغة عربية من جامعة دمشق وماجستير دراسات عربية من جامعة بيرزيت. نشط خلال شبابه في الأندية ومراكز الشباب الاجتماعية، والعمل الطوعي النقابي والدفاع عن حقوق المعلمين والعاملين.

انخرط في مقاومة الاحتلال منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي واعتقل مرات عدة وقضى أكثر من ثماني سنوات في السجون الإسرائيلية. احد قادة الانتفاضة الكبرى ١٩٨٧ واحد مؤسسي قيادتها الوطنية الموحدة، صدر بحقه قرار بالإبعاد ١٩٩٢. وينشط في الدفاع عن حقوق اللاجئيين ومقاطعة اسرائيل ومناهضة التطبيع.

له عدد من المؤلفات في مجال التربية والتعليم، وحقوق المعلمين، والقدس وقضايا الديمقراطية ومواجهة الفساد

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ISBN 978-9950-312-78-4